فهرست الجزء الثاني من تقرير العلامه الانبابي

صحيفة

(تم الفهرست)

هذا الجزء الثاني من كتاب
تقرير العالم الفاضل والاديب
الكامل الشيخ محمد
الانبابي حفظه الله على
حاشية الصبان
على الاشموني في
النحو بالتمام
والكمال
م

بسم الله الرحمن الرحيم

مطلب الاستثناء

(قوله السين والتاء زائدتان) عبارة عبد الغفور الاستثناء من الثنى وهو الصرف وانما سمى هذا القسم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه أى منعه عن الدخول فيه اه وفى قوله يطلب من نفسه اشارة الى أن السين والتاء للطلب كما هو الشائع خلاف ما جرى عليه المحشى وفى قوله صرفه أى المنصوب عن حكمه اشارة الى ما هو المختار من أن الاستثناء منع عن الدخول فى الحكم لا عن الدخول فى اللفظ (قوله الظهر الخ) أى وان صح الاضمار على سبيل الاستخدام قوله أراد به التخصيص بالوصف) يحتمل عمومه فى المعرفة والنكرة وان اشتهر انه فى المعرفة توضيح و يحتمل كما فى الحفنى انه فى المعرفة وان ما فى النكرة تقييد لا تخصيص وهو عرف الاصوليين و يحتمل انه فى النكرة فقط وعلى الثانى فتقييد النكرة بالوصف داخل فى قوله ونحوه كما ان توضيح المعرفة بالوصف على الثالث داخل فيه (قوله ونحوها) أى كالتمييز (قوله فى حكم جملة مستأنفة) أى لان قولك جاء القوم الا زيدا بمنزلة جاء القوم ما منهم زيد فهو بمنزلة جملة لا محل لها من الاعراب فهذا هو مرادهم بالاستئناف وليس المراد به عدم ارتباطها بما قبلها

معنى (قوله واستدل الخ) الجمهور يقدرون فى ذلك فعلا أى زادنى كلامها وكف ضر بأنس أرسلناهم بالبينات (قوله فى تفسير الشارح الخ) بل وفى تقديره كلام قبل تمام (قوله فى لغة) انظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالآية أم لا والظاهر الاختصاص لبعد الاتباع فى المنقطع (قوله بمسيطر) المسيطر المسلط المتولى أى لست مسلطا عليهم ومتوليا عليهم لكن من تولى وكفر فالله المتولى عليه و يعذبه العذاب الاكبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع لعدم كون حكم مابعدها نقيضا لحكم ماقبلها (قوله على الاستثناء المنقطع) وقيل الاستثناء متصل والمعنى الا من تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد وقيل ان الاستثناء راجع لقوله فذكر أى الا من تولى بحيث لا طمع فى ايمانه فلا تذكره وعلى هذا متصل أيضا (قوله وأما الثانية الخ) قد يقال ليس المسند اليه فى ذلك هو الجملة حتى يكون انها محل الاسم الذى فى صورة الفعل لان التحقيق أن الفعل اذا قصد منه مجرد الحدث صار اسما كما هو مبين فى غير هذا المحل (قوله ان نصب تالى الا فهى الخ) أى كما فى قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا الخ فان قوم يونس منصوب بالا التى بمعنى لكن المشددة على أنه اسمها والخبر الجملة بعد وكذلك قام القوم الا زيدا على أن زيدا منصوب بالا على انه اسمها والخبر محذوف فان مابعدها حينئذ جملة تقديرا (قوله أن الاستثناء حقيقة الخ) أى أدواته والا فاطلاق لفظ استثناء على كل من المتصل والمنقطع حقيقة عرفية بلا نزاع كما فى التلويح و يؤيده تعريفهم له بما يشمل القسمين خلافا لظاهر كلام المحشى (قوله واعترض على تعريف المنقطع) أى خروجا وعلى تعريف المتصل دخولا (قوله واسهل منه الخ) أى ولا ترد الآيتان المذكورتان لانه لم يوجد فيهما اخراج شئ دخل (قوله هذا رأى الخ) أى كون العامل ماقبل الا بواسطتها رأى الخ (قوله وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه) هذا كقوله الآتى نقلا عن الرضى أما المنقطع فمذهب سيبويه الخ مخالف لما نقله الشارح عن سيبويه من أن الناصب الا الا أن يقال ان له مذهبين فى المسئلة (قوله لان التعدية الخ) فيه انه لا بد من تأويل اخوتك بالمنتسبين لك بالاخوة حتى يصح عمل ماقبل الا فيما بعدها فحينئذ لا يتناول قوله لا ماقبلها بواسطتها نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا الا باعتبار التأويل كما أن قوله فى التسهيل لا بما قبلها معدى بها لا يتناول ذلك الا بهذا الاعتبار أيضا فلا فرق وقد يمنع توقف العمل على

التأويل بسند عمل المميز في التمييز في نحو عندي رطل زيتا فليحرر (قوله حيث قال ما استثنت الا) أي فأفاد بذلك تقوم الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب اه حفني (قوله بناء على أن المراد الخ) لا على أن المراد الغاؤها من جهة المعنى والاخراج (قوله ومنهم من يقول انه) أي المستثنى حينئذ أي حين ظهر خبر لكن قاله بعضهم والذي يظهر من تركيب المحشى أن منهم من يقول انه أي الخبر حين ظهر كلام مستأنف أي لا عمل لالا فيه فليحرر (قوله وتأويل البصريين) أي كونها بمعنى لكن والمراد أداة الاستدراك الصادقة بلكن المخففة على كلام سيبويه وبلكن المشددة على كلام المتأخرين (قوله لان المستثنى المنقطع الخ) لا يقال هذان التوجيهان يأتيان في المتصل لانا نقول ليس قوله في المنقطع للاحتراز عن المتصل بل لان الكلام فيه اه شيخنا (قوله لو قال فهي عاملة الخ) أي لان القياس انما ينتج العمل لا وجوبه لانه لم يتعرض للوجوب في الكبرى وقد يقال قول الشارح في الكبرى فهو عامل أي وجوبا بالوضوح أن العمل حق المختص والحق واجب اه شيخنا (قوله يرد عليه الجر الخ) أي فلم تخالف حروف الجر فان خلا وعدا جارتان ومخرجتان من النسبة فهلا كانت الا كذلك (قوله لوافقتها الفعل) أي لانها بمعنى استثنى أي ولا ترد خلا وعدا لانهما جاآ على الاصل (قوله كما) أي فانها بمعنى انتفى فلذلك صح عملها النصب والرفع وتعلق بها الجار والمجرور في قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون (قوله لكن هذه الامثلة) أي لا يمسه الا المطهرون وما بعده (قوله ليس الكلام فيه الآن) أي بل الكلام في الاستثناء من كلام تام غير موجب (قوله فمعنى) أي فلا تدخل فيما نحن فيه (قوله بمعنى غير) أي فهي صفة لا استثنائية (قوله ومقتضى التعليل الخ) قد يقال المراد التشاكل في نوع النصب (قوله أي في الرملة) أشار الى أن الباء بمعنى في والجار والمجرور خبر مقدم ومنهم متعلق بمحذوف حال من الضمير في الخبر أي من آثارهم (قوله فاندفع ما قيل الخ) أي المبني على توهم أن الله فاعل بيغفر مع انه بدل من الضمير فيه العائد لمن (قوله ليس تالها) المناسب تاليه أي العامل (قوله لما عرفت) أي من أن عامل البدل مقدر على الراجح وقد يقال يصح أن يكون مراد الشارح في محل العامل أي المذكور لو حل البدل محل المبدل منه بالفعل فلا يتعين تقدير المضاف الذي أشار اليه (قوله بأن لتخالفهما في ذلك نظيرا) أي وان كان

التخالف

التخالف فيما نحن فيه من حيث كون حكم المتبوع نفيا وحكم التابع ايجابا وفى النظير الذى ذكره الشارح ايجاب ذات المتبوع ونفى ذات التابع ثم التخالف فى المعطوف والمعطوف عليه فى نحو قام زيد لا عمرو نظير لما نحن فيه من كل وجه اذ هو من حيث الحكم ثم ما سبق يفيد أن الصفة فى نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب ما بعد لا واستظهر بعض أن الصفة هى لا فانها بمعنى غير ظهر اعرابها على ما بعدها (قوله فسقط ماذكره البعض) عبارته قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة الخ ليس من تتمة الجواب بل هو استئناف منع به ما أفهمه قوله فى الاعتراض كيف يكون الخ من انه يجب التوافق بين التابع والمتبوع مطلقا فى النفى والايجاب أفاده البهوتى وهو مبنى على ظاهر ما سبق فى الاشكال من أن المراد ايجاب ذات التابع ونفى ذات المتبوع وليس مرادا بل المراد بقوله وهو موجب أى مثبت له الشئ وقوله وهو منفى أى منفى عنه الشئ وحينئذ فالظاهر فى منعه أن يقال وقد يتخالف المعطوف والمعطوف عليه نفيا واثباتا نحو جاء زيد لا عمرو وتدبر (قوله واستشكله الدمامينى) أى بأنه لو كانت لا مع اسمها فى محل رفع لزم أن المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادا وورد ان المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابك (قوله اسلفناه الخ) محصل ما اسلفه أن المحل عند سيبويه للاسم فقط لكن لما كانت لا كجزء منه نسبوا ذلك الى المجموع تسمحا وبه يندفع استشكال الدمامينى المتقدم (قوله واستشكله بعدم الخ) أى ان البدل وهو المستثنى لا يصح احلاله محل المبدل منه لا وحده ولا مع الا والشرط صحة الاحلال ولو مع الغير وقوله وهذا امكن فيه الخ أى انه يتأتى فيه احلال البدل لكن مع الا فلا يقال ان هذا الامكان مبنى على أن البدل الا زيد لا زيد وحده والكلام المتقدم يقتضى أن البدل زيد وحده وكذا يقال فيما بعد (قوله وهذا القول الثانى انما يأتى الخ) فيه نظر لانه تقدم له فى باب لا ان كون اسمها مبتدأ فى محل رفع لم يزل بدخول الناسخ لان لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا ومحلا بل هو باق محلا ولهذا اتبع اسمها رفعا باعتبار محله ولم يفعل ذلك فى اسم ان لقوتها ونسخها عمل الابتداء لفظا ومحلا وحينئذ فالخبر معمول لا لاسمها الواقع مبتدأ الا انها لم تعمل فى الخبر (قوله وذهب كثير الخ) وعليه فلا شاهد فى المثال لخروجه عن موضوعنا (قوله يحكى علينا) فمن يحكى معنى بهم

أو يشنع فعداه على أو ان على بمعنى من كذا فى المغنى (قوله اسقوطه الخ) أى
وهو علامة الانقطاع (قوله صفرة) عبارة الدمامينى شقرة وهو الذى فى القاموس
(قوله فى البيت السابق هو)

أجاهد اذ كان الجهاد غنيمة * ولله بالعبد المجاهد أعلم

(قوله وهو ما يليه) أى الخشبة التى فيها السنان (قوله ولو فى مادة أخرى) أى
تركيب آخر فيه هذه المادة (قوله لانه لا مناسبة الخ) رد لكلام الشلوبين محصله
أن معنى زاد المتعدية كما فى زادك الله علما جعل كذا زائدا على أصل والنقص لا يجعله
المال زائدا على أصل اذ النقص لا يتصف بكونه زائدا فلا يصح كونه مفعولا ثانيا
لزاد المتعدية لاثنين اذ لا بد لمفعولها الثانى من اتصافه بالزيادة اللازمة الناشئة من
الزيادة المتعدية فلا صحة لاعراب الشلوبين * وبحث الدمامينى فى الرد عليه بذلك
بأن الزيادة اللازمة يتصف بها النقص لتفاوته وحينئذ فيتفرع على ذلك أن
النقص يصح كونه مفعولا ثانيا لزاد المتعدية كما أشار اليه المحشى بالتفريع نعم
يرد أن المتبادر من ما زاده هذا المال الا النقص نقص نفسه بل هو المراد منه اذ مراد
قائل ذلك انه لم يتصف بصفة الا بالنقص فهذا المال اشارة للمال المأخوذ منه
لا للمأخوذ ثانيا فحينئذ لا يصح كونه مفعولا ثانيا نعم ان أريد ما زاده هذا المال نفسه
صفة من الصفات الا النقص أى ما جعل هذا المال لنفسه أمرا زائدا على أصل
الا النقص الزائد على النقص الحاصل أولا وكان الاسناد فى ذلك على سبيل التجوز
تم كلام الشلوبين فيكون النقص مفعولا ثانيا والاول محذوف تقديره نفسه
وبتقرير عبارة المحشى بهذا الوجه يندفع ما قيل ان محصل الذى رد به على الشلوبين
أن معنى زاد حصل الزائد والنقص لا يحصل زائدا على شئ فكيف يحصله المال
زائدا فلا تتعلق الزيادة أى فعلها بالنقص اذا كانت بمعنى تحصيل ما هو زائد على
الاصل لا بمعنى الاشتداد أعنى المتعدية لا اللازمة وحينئذ فبحث الدمامينى غير
متجه اذ مفاده أن المال يزيد فى النقص أى يزداد نقصه ويشتد فالفعل لازم مرفوعه
النقص عدى اليه بفى عند رفعه المال كما فى كلامه الاول وكذا بالنسبة للتفضيل اذ
مال زيد انقص أى اشد نقصا فزيادة النقص فيه اشتداده فهى اللازمة لا المتعدية
وقول المحشى أى فهو راجح تفريعه على بحث الدمامينى عجيب فان هذه المتعدية
وبحثه كما عرفت من كلامه باللازمة نعم هذا يرد فى ذاته من حيث ان الزيادة تتعلق

بالنقص أي تجلبه للغير لكن فيه أن المتبادر من مازاد هذا المال الا النقص نقصه نفسه بل هو المراد اذ مراد قائله انه لم يتصف بصفة الا بالنقص اه لما علمت من توجيه بحث الدماميني وتقريع المحشي (قوله اذا كانت زاد متعدية) أي لانه لا يقال زاد النقص غيره شيأ أي جعل في الغير شيأ زائدا وفيه انه يصح أن تقول زادك نقص الكفار رغبة في جهادهم ونحو ذلك والمدار على امكان التسلط ولو في مادة أخرى فليحرر (فائدة) قول المصنف وعن تميم الخ يقال عليه المسموع من بني تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا في الشواهد المذكورة ونحوها وكونه بدلا أو غيره من تخريج النحاة فلم اختاروا البداية على جعله مبتدأ حذف خبره مع انه مقيس عند الجميع الا أن يكون قد سمع منهم جر ما بعد الا تبعا للمجرور (قوله على الاتباع) صوابه على المفعولية الا أن يراد اتباع ما بعده له (قوله تقييد لقوله وبعد نفي الخ) أي ولقوله وانصب ما انقطع الخ بناء على ما يأتي من شموله للمنقطع (قوله فيراد باحد معنى يقع على الحمار الخ) لا يقال ان التأويل المذكور في هذا المثال وما بعده يصير الاستثناء لا متصلا ولا منقطعا لان احدا والقوم غير الحمار فلا يصح أن يستثنى الحمار منهما لانا نقول العبرة في الاتصال والانقطاع بما قبل العدول عن النصب على الاستثناء الا ترى انه بعد العدول ليس شافع مستثنى منه النبيون لان المراد به بعده خصوص النبيين وكذلك ناصر مع أبوك بل لك أن تقول العبرة بمدلول اللفظ لغة بقطع النظر عن الارادة وتقدم ما يؤيده وبهذا تعلم انه لا معنى لما قيل ان التأويل في المثالين يصير الاستثناء متصلا والفرض انه منقطع (قوله بعد التكلف) لان فيه تخصيص اللفظ بما لا يصدق عليه وضعا بخلاف تخصيص شافع بالنبيين وناصر بالاب والظاهر أن المنقطع يبدل غلط كما بخط الحفني الكبير ويؤيده ما تقدم عن الرضى في شرح قوله وعن تميم فيه ابدال الخ (قوله وأجاز الكسائي الخ) مقابل قوله عند المصنف (قوله أو المراد ان ورد الخ) أي أو المراد ان ورد عن العرب ما لا يعرف أهو مرفوع أو منصوب فاختر نصبه (قوله ليس شيء) أي لا حاجة الى كون ضمير يكن راجعا الى حكم وجود الا المفهوم من سياق الكلام أو الى تقدير مضاف في الاول أي يكن حكمه وتقدير مضاف آخر زيادة على ما قدره المحشي في الثاني أي كحكم ذي عدم الا (قوله أو مبتدأ) الانسب أو خبرا بدليل مثاله وان صح ما قاله (قوله وجوز ابن الحاجب الخ) عبارة

الجامي بعد قول ابن الحاجب ويعرب أي المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ماضرب بني الا زيد الا ان يستقيم المعنى مثل قرأت الا يوم كذا انهما أي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الاسبوع أو الشهر أو مثل ذلك ولقائل أن يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضا نحو ما مات الا زيد فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى وأيضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بأيام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضرب بني الا زيد بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هنا لك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها * وأجيب بأن المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها أو مخالفة واحد اياها مما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها أو مخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبأن الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضرب بني الا زيد اليس الا ظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني أيضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم أي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضرب بني الا زيد فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى وقوله ليفيد أي فائدة صحيحة * ونوقش بأن تقييد صحة الاعراب على حسب العوامل بكونه في كلام غير موجب لا وجه له لان ذلك لصحة المعنى والنحوي انما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صح أو لم يصح الا ترى جواز جاء كل أحد الا زيدا نظرا للقاعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى اذا كان في كلام موجب مع الامنع عدم صحة المعنى فليجز بعد حذف المستثنى منه أيضا فما الوجه في اشتراط صحة المعنى ههنا دون ذلك * ويمكن أن يقال أراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب فيكون التقييد المذكور موجها

إذ الهيئة التركيبية بدونه لا تدل على المراد أما الأول فلأن الاستثناء المتصل قرينة على إرادة العام وذلك لأنه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام إذ ليس لها معارض فتعين المراد وأما الثاني فلأن الاستثناء وإن كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم إرادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم إن استقام وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال إلا أن يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام أي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الأوقات إلا وقت استقامة المعنى فإنه حينئذ يتعين المراد اه عبد الغفور وناقشه عبد الحكيم في قوله فعورضت الخ بأن عدم صحة المعنى أقوى لأن الاستثناء لا يقتضي الا متعددا يدخل فيه المستثنى وأما عمومه فلعدم قرينة الخصوصية على ما اعترف به فيمكن العمل فيهما بتقدير عام يصح المعنى به (قوله فإنه يجوز الخ) وهذا الأمر الجائز وقوعه غير بعيد بخلاف نحو قام إلا زيد وإنما لم يعتبر التأويل بالنفي في قرأت إلا يوم كذا بأن يقال ما تركت القراءة إلا يوم كذا لبعده إذ لا دلالة له على النفي بخلاف ويأبى الله إلا أن يتم نوره فإن الإباء بمعنى الامتناع الذي هو النفي ونحو فشربوا منه إلا قليلا فإن دليل تأويله بالنفي مذكور معه وهو فمن شرب منه فليس مني وبعد فقد يقال نحو هذا المثال نادر فيمنع طرد الباب نظير ما يأتي (قوله وهو بعيد) إذ الحكم بالإثبات على العموم يتوقف على علم الحاكم واطلاعه على ذلك في جميع الأفراد وهو بعيد بخلافه في النفي نحو ما قام إلا زيد فإنه يكفي فيه الاستناد إلى أصل العدم وعلى هذا يتوجه أن بعض صور النفي التي يغلب ثبوت المنفي فيها يكون الحكم فيها بعيدا نحو ما مات إلا زيد كما سيأتي والحاصل أن الإثباتات العامة بعيدة والسلوب العامة غير بعيدة اه شيخنا (قوله إلا البدل الخ) انظر ما مثال التفريغ في ذلك ثم رأيت في المحشي بعد تمثيل التفريغ في الصفة على رأي الزمخشري بنحو ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم اه وعلى قياسه البدل فمثاله نحو ما مررت برجل إلا أخيك لكن تفريغ العامل السابق في البدل إنما هو بحسب الظاهر وإلا فعامل البدل مقدر لأنه على نية تكرار العامل وعلة منع التفريغ في الصفة أنه كما لا يفصل بإلا بين الصلة والموصول و بين المضاف والمضاف إليه كذلك لا يفصل بين الصفة والموصوف وأيضا إلا وما بعدها في حكم جملة مستأنفة والصفة لا تستأنف ولا تكون في حكم مستأنف وإنما صح التفريغ

في الحال لجواز تقدمهما على صاحبهما ومخالفتها له بالاعراب والتنكير كذا في الهمع (قوله ومثله الحال) أي في الحكم والتعليل (قوله فلا يقال ما مررت الا والنيل) لعله لعدم السماع والافلا وجه له (قوله الا اذا كنت غالطا الخ) كان الاولى أن يزيد أو كان الاختلاف بالبعضية أو الاشتمال أخذا مما تقدم فكلامه ليس قاصر (قوله ليندفع هذا الاشكال) فيه انه لا يظهر الا في بدل الكل فيبقى الاشكال في بدل البعض والاشتمال والغلط فالاولى أن يقال ان العامل في البدل منوى لا ملفوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فكانت لمحض التأكيد لا عاملة ولا فرابة في تقدير شئ موجود في اللفظ كما في الآن على القول بأنه معرف بأداة مقدرة مع وجودها في اللفظ وتقدم فيها اللغز المشهور (قوله أي جلالك) قيل المسموع من المشايخ شيغلك بالخاء المعجمة وليس في كتب اللغة اطلاقه على الجمل انما الذي فيها اطلاق الشنج بالنون والجيم عليه فلعله هو الذي في البيت غاية الامر انه سكنت نونه للضرورة انتهى فان ثبت ما ذكر كان اطلاق الشيخ على الجمل مجازيا (قوله نوعان من السير) يتبادر منه أن الرمل عطف على الرسيم فلم يجتمع البدل والعطف على ما بعد الا الاولى كما هو فرض المسئلة الا أن يلتزم أن رمله عطف على عمله اه شيخنا وقد يقال لا نسلم أن فرض المسئلة ذلك بل المدار على زيادة الا مع المعطوف والبدل للاستغناء عنها بالاخرى قبلها (قوله فبكر ان رفعته الخ) فيه أن الموضوع نصب شيئين بأداة واحدة على الاستثناء وهنا رفع شئ ونصب آخر فليس من الوهم حتى يجعل خالدا مفعولا لمحذوف على هذا فالاولى قول الهمع لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان فلا يقال أعطيت الناس الدراهم الا عمرا الدنانير ولا ما أعطيت أحدا درهما الا عمرا دانقا تشبيها بواو مع وحرف الجر فانهما لا يصلان الا الى معمول واحد وأجازه قوم تشبيها بواو العطف في نحو ضرب زيد عمرا وبشر خالدا وقيل لم يقل أحد بجوازه وانما الخلاف في صحة التركيب فقوم قالوا بفساده وانه لحن وقوم قالوا انه صحيح لا على الاستثناء بل على أن الاول بدل والثاني منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الا عمرا أعطيته الدنانير وأعطيته دانقا وأخذ درهما وقيل كلاهما بدلان من الاسمين السابقين فبدل من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن السراج أما تعدد المستثنى مع العطف نحو قام القوم الا زيدا وعمرا فجائز اتفاقا (قوله لم يعهد تكراره) أي ولو مع تعدد

المبدل منه (قوله غير مقترن بالا لفظا) أى وان اقترن بها معنى وقد يقال الاقتران
معنى كاف لوجود دليله (قوله لان العطف فيها يفسد المعنى) وجهه فى المثال
الاول انك لو عطفت الدنانير على زيد وقلت الا زيدا والدنانير فان كان الاستثناء
من القوم كان الدنانير وزيد آخذين وان استثنيتهما من الدراهم كانا مأخوذين مع
انه ليس كذلك وكذا المثال الثانى وفى الثالث لو عطفت خالدا على بكر فان
استثنيتهما من احد المذكور كانا ضاربين وان استثنيتهما من محذوف كانا مضروبين
مع أن بكرا هو الضارب وخالدا هو المضروب (قوله هو المصحح له) فلا يصح ترك
العطف ظاهره انه عند ترك العطف يكون هذا المثال من القاعدة وهو نصب
شيئين بأداة واحدة بدون عطف ومع العطف يكون من مفهومها وليس كذلك
والمانع فيه عند عدم العطف انه لا يقع بعد الا بدلان كما فى شرح التسهيل لعلى باشا
ولا اشكال لو عبر كما فى الهمع (قوله الظرف) وهو أن يؤذن لكم أى وقته وقوله
والحال وهو غير ناظرين اناه وبعد ذلك فليس فى هذا نصب شيئين بأداة واحدة
كما هو الفرض بل هو من باب التفريغ فى الظرف والحال فالعامل ما قبل الا وبعد
أن مرادهم بالاداة الواحدة ما يشمل العامل قبل الا يقال لم يعتبر فى ذلك الموضوع
كما لم يعتبره فى ماجاءنى الا زيد وعمرو مع حكمه على ذلك بالمنع لانا نقول قد يمنع
بالفرق فان المانع تكرر البدل فيما ذكروه ولم يوجد فى الآية فحرر اه شيخنا وقد
يقال هو لم يعتبر الموضوع فى ما ضرب أحد الا بكر خالدا وليس فيه تكرر البدل
لان خالدا مفعول به فرغ اليه العامل فلم يعتبره فى الآية أيضا وقد علمت انه لا اشكال
لو قال ان جماعة أجازوا استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف (قوله واعترض
الخ) هذا ظاهر ان قلنا ان تلك اللغة سماعية والا أتت هنا ولا يضر الفصل المذكور
كما صرح به بعض المحققين حفنى * وقد يقال على القول بالقياسية انما يقاس على
ما سمع ما هو من جنسه فقط على ما هو الظاهر (قوله وهو) أى عكس المسئلة
المذكورة (قوله بحيث يصلح لكل منهما) أى على البدل وأما الصلاحية لهما
معا فهو التشريك الآتى فى كلام الدمامينى (قوله وما ذكره) أى صاحب الهمع
(قوله ويمتنع ما زيد الا قام) أى لانه لم يقع فى كلامهم بعد الا فعل ماض مجرد من
قد الا وقبله فعل منفى نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن وانما ساغ وقوع
الماضى بتقديم الفعل لانه مع النفى يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا

فكان فيه فعلان كما كان مع كما أفاده في الهمع وقال المرادي لأن المستثنى لا يكون الا اسما أو شبهاً به والماضي المجرد من قد بعيد من شبه الاسم وفي الدماميني يرد على ذلك قوله تعالى ان كل الا كذب الرسل ولا يقال لعله على اضمار قد لانا نقول ظاهر اشتراط قد أن تكون ظاهرة وأيضاً فاشتراطها للتقريب من الحال وهو غير لائق في الآية (قوله باختيار الثاني) أي كونها حالا منتظرة أي ولا يفوت الترتيب الذي هو الغرض من هذا التركيب لان المعنى كما قال ما أنعمت عليه الا مقدرا الخ أي الا حال كون المنعم عليه مقدرا بفتح الدال شكره بعد ذلك الانعام من الله تعالى وقوله واذا كان المقدر هو بكسر الدال وعلم المتكلم يكون شكر عليه بعد الانعام مقدرا من الله اما لقرائن وجدت عنده أو لتكرر ذلك منه فيما مضى فكان عادة له (قوله الا زيد خير منه) مبتدأ وخبر والجملة صفة (قوله وفي الثاني) هو ما مررت بأحد الا زيد خير منه أو يقوم وان كان في الحقيقة مثالين (قوله والجملة صفة موصوف الخ) أي وحذف الموصوف هنا قياسي لوجود شرطه وهو كونه بعض اسم متقدم مجرور بمن كما هنا أو في (قوله وأورد عليه) أي على غير الزمخشري (قوله وهو مخصوص بالشعر) فيه نظر لانه يكون أيضا في القليل من النثر كما يأتي على الاثر (قوله ورده الشمني الخ) بيان ذلك أن موصوف الجملة أو شبهها يشترط لحذفه أن يكون بعض اسم سابق عليه مجرور بمن أو في نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا سلم وفينا هلك أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام وفينا فريق سلم وفينا فريق هلك ونحو منا في المسجد ومنا في البيت وفينا في المسجد وفينا في البيت أي منا فريق في المسجد الخ فان لم يوجد الشرط امتنع الحذف الا في الشعر وقليل من النثر فمن الاول قوله ترمي بكفي كان من ارمي البشر أي بكفي رجل كان من أرمي البشر وضمير ترمي راجع الى مؤنث وهي السكبة بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض المذكورة في بيت قبل هذا وقوله كأنك من جمال بني أقيش * يقعقع بين رجليه بشن أي كأنك جمل من جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة ويقعقع بالبناء للمفعول أي يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف والياء يرجع الضمير في رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة

الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة واقامة شبهها ومن الثاني قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا داخلة على معرفة ولا يلزم حذف الفاعل الممنوع لان حذفه الممنوع اذا لم يقم شئ مقامه في اللفظ ونعته هنا قائم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية نفسه (قوله بيد انى الخ) أى من أجل اجتماع هذين الوصفين (قوله فلول) أى كسور وجمع فل بمعنى كسر وقوله قراع أى ضرب والكتائب الجيوش (قوله ويمتنع عندى درهم الاجيد) أى على الصفة وذلك انه لا يوصف بالا الا حيث يصح الاستثناء بها والاستثناء هنا ممتنع اذ لا يقال عندى درهم الا جيدا (قوله هذا هو المتبادر من كلام الشارح) أى وان كان الوجه الثانى ليس فيه بيان ما نحن فيه من كون المعرفة شبيهة بالنكرة بل هو مقابل له (قوله ولم نعثر عليه) الا انه ليس بعيدا ويكفينا الشارح سندا (قوله مفرد محض) نحو عندى درهم الاجيد (قوله ولا معرفة محضة) نحو جاء الزيدون الاعمرو (قوله مؤكدة) اى لانه معلوم ان المفرد مغاير للجمع (قوله ولم يمثل له الشارح) مثاله نحو لو جاءنا الاسد الا الذئب لما نجا أحد (قوله يمكن ان يوجه الخ) محصله انه حيث كانت غير محمولة على الا الاستثنائية فليكن المحمول على غيره والا الاستثنائية التى يصح بها الاستثناء لا الا غيرها (قوله مؤكد) أى لانه من المعلوم مغايرة الكل الذى هو الدرهم للجزء الذى هو الدانق (قوله عند مطابقة الخ) أى وقد وجد فيما نحن فيه التطابق ومحصل الجواب منع التطابق لكون الدرهم جمعا تأويلا من حيث اشتماله على الدوانق (قوله فعمومه للجيد وغيره بدلى) أى فهو اما جيد او غير جيد فان كان الاول لزم استثناء الشئ من نفسه وان كان الثانى كان استثناء الشئ من مباينه مباينة كلية (قوله لا المنقطع) أى لا يمتنع في المثال والآية الاستثناء المنقطع ووجه كونه منقطعا فيهما عدم العموم الشمولى أما فى المثال فلانه لا شمول لرجل لان عمومه بدلى فان كان هو زيد لزم استثناء الشئ من نفسه وهو باطل وان كان غيره فالمستثنى لم يدخل فيه فهو منقطع وظاهر العموم من حيث هو ساغ الاستثناء فلا يرد انه حينئذ يلزم ان يصح الاستثناء فى قام زيد الا عمرا لعدم عموم زيد أصلا لا شمولا ولا بدلا بخلاف رجل فانه عام عموما بدليا ثم ان هذا يفيد ان الاستثناء المنقطع يكفيه العموم البدلى والظاهر خلافه ويؤيده ما سيأتى فى قوله انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط من أن الاستثناء فيه منقطع ولا يكفيه

العموم البدلي بل لابد من اعتبار العموم الشمولي بواسطة القرينة كما سيأتي بيانه وأما في الآية فلان آلهة وان كان جمعا فهو غير متعين لشموله الذات العلية لان عمومه بدلي في كل جمع فيتحقق في جماعة من الآلهة ليس فيهم الذات العلية كما قد يتحقق في جماعة منهم فيهم الذات العلية فلما لم يتعين لشمول الذات العلية جاء الانقطاع والظاهر ان حكم المستثنى في الآية ليس نقيض حكم المستثنى منه بل حكم آخر والتقدير على هذا لكن الله موجود. ثم لا فجملة الاستثناء المنقطع استئنافية فحينئذ الانقطاع في الآية من جهتين عدم وجود العموم الشمولي وعدم كون حكم المستثنى نقيضا لحكم المستثنى منه وبهذا اندفع ماقيل ان الاستثناء المنقطع لابد ان يكون فيه مناسبة بين المستثنى والمستثنى منه فيتوهم ان الحكم ثابت له فالجواب بالانقطاع لا ينفع اذ المعنى فاسد عليه كالاتصال اذ يصير المعنى لو كان فيهما آلهة اخرج منهم هذا الذي يتوهم شمول الحكم له لفسدتا فمفهومه انه لولم يخرج منهم لم تفسدا وهذا ماترتب على الاتصال بعينه (قوله لا يقاومه) أي لانهم جعلوه شرط الاحتراز بان (قوله فلان آلهة جمع منكر الخ) قيل هو كلام اقناعي للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدليا بالنظر لكل جملة من الافراد يصدق عليها الجمع أما بالنظر لافراده الداخلة تحته فشمولي قطعا فيصح استثناء المفرد منه كلفظ الجلالة لشموله له بخلاف الجمع وليس المستثنى هنا جمعا حتى يتجه ماذكر فتدبر اه وفيه نظر لان شرط الاستثناء المتصل شمول المستثنى منه للمستثنى نصا وما في الآية ليس كذلك لصدق آلهة في الآية على جماعة ليس فيهم الله فلا يصح استثناؤه منها انما يصح لو كان مدلول آلهة جميع الافراد مرة واحدة حتى يكون العموم شموليا وانى به (قوله فان قلت لو الخ) وارد على قوله في الاثبات (فان قلت جوز الخ) وارد على قوله فلا يصح الاستثناء منها حيث رتبه على عدم العموم الشمولي ومحصل الايراد ان الزمخشري جوز الاستثناء مع عدم العموم الشمولي (قوله ان آل لوط استثناء منقطع الخ) أي لأن آل لوط الذين هم المؤمنون لم يدخلوا في القوم المجرمين وعبارة البيضاوي قالوا انا أرسلنا الى قوم مجرمين يعني قوم لوط الا آل لوط ان كان استثناء من قوم كان منقطعا اذ القوم مقيد بالاجرام وان كان استثناء من الضمير في مجرمين كان متصلا والقوم والارسال شاملين للمجرمين وآل لوط المؤمنين به وكان المعنى انا أرسلنا الى قوم أجرم كلهم الا آل لوط منهم لنهلك المجرمين وننجي آل لوط ويدل عليه

انا لمنجوهم أجمعين أى مما يعذب به القوم وهو استئناف اذا اتصل الاستثناء ومتصل بآل لوط جار مجرى خبر لكن اذا انقطع (قوله وهو نكرة فى الاثبات) أى فلا تعم كل قوم مجرمين بل يتحقق فى ثلاثة بدل ثلاثة اخرى وهكذا (قوله والنكرة فى هذه الآية كذلك) أى فمراد بقوم مجرمين القوم المجرمون الذى هو معرفة عامة فكأنه قيل انا أرسلنا الى القوم المجرمين الا آل لوط (قوله بدليل آية انا أرسلنا الى قوم لوط) أى وقوم لوط عام عموما شموليا لان الاضافة تاتى لما تأتى له اللام والاصل الاستغراق اذا لم تقم قرينة البعضية (قوله وانظر اذا لم يكن الخ) قد يقول اخوتك فى المثال المذكور بالمنتسبين اليك بالاخوة كما تقدم (قوله لا محل له حينئذ) اى لا حالا ولا اصالة لان لفظ غير حال نصبه بالاستحقاق الذاتى لا بالعارية فلا يستحق المستثنى به الا الجر وفيه انه حيث أول غير بمغايرين كان ما بعده فى محل نصب باسم الفاعل بمعنى مع الاضافة فالمحل صحيح ولا ايراد فلا حاجة لجوابه ثم هذا الايراد يرد على انها شبيهة بالظرف فان نصبها أيضا استحقاقى فما بعدها لا يستحق الا الجر والناظر فى هذا جوابه واسكت عن ذلك اه شيخنا (قوله أى محل مجرور بغير الخ) هذا لا يتأتى الا على القول بان غير منصوبة على الاستثناء بما سبقها من الجملة أو مما فيها من فعل أو شبهه لا على الحالية اذ لا محل للمجرور على ماقرره ولا على ماقررناه ولا على القول بالشبه بالظرف على ماقررناه ولا تغتر بظاهر الشارح من ان هذا القول كبقية الاقوال آت على جميع الاقوال فى نصب غير حتى تكون الاقوال ستة اذ المحلية لا تتأتى الا على أول الاقوال فى نصب غير على ماقرره المحشى وثانيها أيضا على ماقررناه فليحرر اه شيخنا (قوله فحصل الفرق بينهما) محصله ان مراعاة المحل هى مراعاة ما يستحقه اللفظ فى هذا التركيب لا فى تركيب آخر بمعنى هذا التركيب كما فى مراعاة المعنى (قوله مع لفظة أخرى) أى فلم يلحظ فى التوهم الا اللفظة الأخرى التى يستحق ذلك اللفظ معها ذلك الاعراب ولم يلحظ تركيب آخر تام يؤدى به المعنى المراد كما فى مراعاة المعنى (قوله أى عند لجود كفيل) أى لان الجود يحمل على العطاء فكأنه كفيل به اه شيخنا (قوله أى المكانية الخ) قال الرضى ما حاصله ان سوى فى الأصل صفة لظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى أى مستو باتم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل

استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول أنت لي مكان عمرو وأي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاء في القوم بدل زيد أفاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الأصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء فظهر من هذا التحقيق أنه ظرف بحسب الأصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الأصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفها تهاذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم غير (قوله وفيه ان المستثنى به هو ليس) هذا استثناء لغوي من حيث مخالفة مابعدها لما قبلها اذ ليس متصلا كما هو ظاهر ولا منقطعا لانها لا تأتي له كما ذكره المحشي بعد (قوله وقال في المغني الخ) عبارة المغني حذف أداة الاستثناء لا أعلم ان أحدا أجازه الا ان السهيلي قال لا وانما عدل المحشي عن ذلك لما أوردوه عليه من ان التسهيل نصب عينيه وفيه في باب التنازع ونحو ماقام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم وان أجيب عنه بان كلامه في حذف الاداة وحدها لا في حذف المجموع (قوله اذ لم ينه الخ) أي لانه على تعلقه بفاعل بصير المعنى قولك اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله منهي عنه والواقع ليس كذلك (قوله فقد سلطته) جواب اذا (قوله بذكر ان شاء الله) أي بذكر هذا اللفظ لا المشيئة كما يأتي عن ابن الحاجب آخرا (قوله وكذا تقرير الزمخشري) أي يرد بأنه يقتضي النهي عن قوله اني فاعل ذلك غدا قيده بالمشيئة أولا لان المعنى على ماقاله انته عن هذا القول حتى يأتي الاذن فيقتضي أنه قبل مجيء الاذن منهي عنه ولو قيده بالمشيئة (قوله فعلى ما اختاره الخ) اي على مااختاره صاحب المغني يكون المحذوف الا الداخلة على أن يشاء الله من غير ان يحذف مستثناها وهو ان يشاء الله وأما الا الداخلة على المصدر أو الحال فهي المذكورة في الآية ومستثناها هو المحذوف فعلى كلامه لم تحذف الا مع مستثناها بخلافه على كلام السهيلي وبعد ذلك ففي هذا التفريع نظر فان المحذوف على كلام المغني هو المستثنى بالا المذكورة في الآية وليس هناك الا استثنائية محذوفة لأن الا المحذوفة الداخلة على ان يشاء الله ليست استثنائية في هذا التركيب الذي حذفت منه بل هي من جملة مفعول الذكر والكلام في حذف أداة الاستثناء من

التركيب التى هى فيه للاستثناء على ان قوله فطوى ذكرها الخ معناه انها لم تذكر غير مقدرة فى نظم الكلام اعلم أن أن يشاء الله لا يكون الا مع الا لا أن الآية مقدر فيها الا وذلك لان مقصوده رد ما اقتضاه كلام السهيلى من حذف الا وتقوية ما أدعاه أولا من انه لا يعلم ان أحدا أجاز حذف اداة الاستثناء فحينئذ كلام الشمنى فى غير محله وان تبعه المحشى (قوله لكن ليس الخ) كذلك ليس فى كلام ابن هشام كما عرفت (قوله الاعم) أى لافادته ان غير الا من ان الشرطية والاتيان بالباء داخلة على لفظ المشيئة مثلها (قوله أولى) أى لايهام عبارة المغنى عدم كفاية غير الا (قوله وأسهل) أى لان حذف بعض المفعول يؤدى للصعوبة بملاحظة القرائن (قوله فيه نظر الخ) قد يقال مقصود الشارح ان سوى لكونها ظرفا تكون صلة لان الصلة هى الجملة أو شبهها بخلاف غير بدليل قوله كما سلف لان الذى سلف له انها ملازمة للظرفية بدليل وقوعها صلة ولو سلم أن مراده انها تقع صلة اما لكونها ظرفا أو خبرا فقول المغنى انها تقع صلة باحد الوجهين بلا شرط بخلاف غير فانه يشترط فى وقوعها صلة الطول أو كون الموصول لفظ أى ثم الفارق بينهما الاستعمال العربى وبهذا تعلم أيضا ما فى القولة قبل (قوله والا فلا) يعلم رده مما تقدم (قوله فى علم المستفهم) أى لانه ما استفهم الا لاستواء المتعدد الذى استفهم عنه فى علمه (قوله والتزم ذلك) أى التضمن فالتعدى (قوله ولذلك) أى لكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا (قوله أى لا تعد ولا تحسب فيهم خالدا) أى لا تعده فى المستقبل من القائمين فى الماضى (قوله فلا منافاة الخ) معناه أن الاخراج بلا يكون الموضوع للاستقبال يستدعى مخرجا منه مستقبلا فلا يصح ذكره مع الماضى نحو قاموا لا يكون زيدا اذ لا اخراج حينئذ لان نفى القيام عنه فى المستقبل لا ينافى ثبوته له فى الماضى ومحصل الدفع أن لا يكون بمعنى لا يعد ولا يحسب منهم لعدم قيامه معهم فى الماضى فصح الاخراج بلا يكون من الماضى (قوله لا يفيد ذلك) قد يقال يفيده لان المعنى ليس قيامهم كقيامه فى الصفة اذ صفة قيامهم الثبوت وصفة قيامه للانتفاء (قوله لحسنت المقابلة) أى لقوله أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب (قوله لا تتحقق الا بمجاوزة الكل) قيل فيه نظر ظاهر (قوله وعلى هذا احتمال الخ) فيه انه ان أريد بنفس الاسم السابق التى هى مرجع الضمير جميع القوم الشاملين للمستثنى فى قولك قام القوم خلا زيدا فلا يصح

وان أريد بها ماعدا المستثنى كان هذا هو عين البعض على الجواب الثانى ولا يكون الاختلاف بين احتماله واحتمال غيره الا فى العبارة وليس فيه كبير فائدة (قوله فيه أن هذا مناف الخ) فيه انه لا منافاة لان الشارح فرض وجوب النصب فيما اذا كانت ما مصدرية والجر الآتى مبنى على انها زائدة كما نبه عليه فيما يأتى ولو سلم أنها مصدرية نقول الورود على وجه الشذوذ ولا ينافى وجوب النصب فى القياس فليحمل قول المصنف وانجرار قد يرد على أن المعنى انه ورد عن العرب شذوذا (قوله بالبناء للمجهول) جوز الشنوانى بناءه للفاعل (قوله على انها تكون حرفا) أى قد تكون حرفا (قوله ولو جود معنى الخ) لم يلتزم ذلك فى المتصرفة بل تصرف فى معناها موافقة للفظها (قوله فلا ترد سوف) أى فانها وان كانت متصرفة الا أن الدليل قام على حرفيتها وفى المغنى و يقال فيها أى سوف سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسى بحذفه أى الاخير وقلب الوسط ياء مبالغة فى التخفيف حكاها صاحب المحكم (قوله وعطف حاشا على الضمير) والاستثنائية عطف على المصدرية فيكون فيه عطف على معمولى عامل واحد (قوله هى غدير ماء) أى دارة جلجل غدير ماء وهو مركب تركيبا مزجيا فدارة مفتوح ابدا أو تركيبا اضافيا كذا قيل وفى القاموس بضبط القلم ما يفيد انه اضافى (قوله وهى لا تقع بعدها الجملة غالبا) هذا انما يفيد غلبة الحذف لا وجوبه (قوله بخلاف نحو ولا سيما الخ) انتفى فيه المضعف الاول لا الثانى كما هو ظاهر (قوله و بان الشيخ الخ) محصله انه يرد على كون النكرة تمييزا السى أن التمييز عين المميز معنى والنكرة ليست عين السى والمثل بل عين الشئ الذى قصد نفى المماثلة له وذلك هو مدلول ما * وأجيب بأن المراد بالنكرة كشيخ فى المثال مطلق فرد من ماهيتها وهو عين السى فهو تمييزه والسى مضاف فى المعنى الى فرد معهود كشيخ المخاطب هو الذى قصدت نفى المماثلة له وان كفته ماعن الاضافة لفظا لكن لا يخفى بعده بعد تسليم أن المعنى عليه (قوله من حيث عدم المساواة) أى فهو مخرج من المساواة المفهومة من الكلام ومعنى قولك ساد العلماء ولا سيما زيد تساوى العلماء فى السيادة الا زيدا فوجد التخالف بالنفى والاثبات كما هو قاعدة الاستثناء اه أمير (قوله أى الاعتراضية) أى بناء على جواز الاعتراض آخرا فى المغنى أن الجملة المعترضة هى الواقعة بين شيئين متطالبين لافادة الكلام تقوية أو تحسينا ثم ذكر أن للبيانيين اصطلاحات مخالفة

لاصطلاح

لاصطلاح النحويين اه وفى التلخيص الاعتراض فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر لنكتة سوى دفع الايهام وقال قوم قد تكون النكتة دفع الايهام ثم جوز بعض هؤلاء وقوع جملة الاعتراض جملة لا تليها جملة متصلة بها بأن لا يليها جملة أصلا فيكون الاعتراض فى آخر الكلام أو يليها جملة غير متصلة بها معنى اه وقال العلامة الامير لا يتعين كون الواو اعتراضية اذ لا مانع من جعلها للحال وجملة لاسيما كذا حال من الاسم الواقع قبل لاسيما فيكون محلها نصبا أبدا فاذا قلت ساد العلماء ولاسيما زيد فجملة لاسيما زيد حال من العلماء والمعنى سادوا والحال انه لا مثل زيد موجود فيهم أى لا مثله فى السيادة أو فى العلم وهما متلازمان اذ المعنى سادوا العلمهم لان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلية مبدا الاشتقاق والعلة والمعلول متلازمان وعلى كل فالمراد أن زيدا أفضل منهم وان صدق المدلول لغة بأنه أنقص الا أنه غير مراد عرفا ونظيره قولهم لا أحد أعرف من فلان يريدون انه أعرف الناس وان صدق بالتساوى وكذا القول فى أكرم العلماء ولاسيما زيدا الا انك تقول هنا ولا مثله فى استحقاق الاكرام المأخوذ من قوة الكلام اذ لا يأمر عاقل بشئ الالمن يستحقه وكأنه قيل استحق العلماء الاكرام ولا مثل زيد موجود فيهم أو تقول المراد ولا مثله فى طلب الاكرام المأخوذ من أكرم وعلى هذا فهى حال مقارنة على المعنيين ولك معنى ثالث وهو أن المراد ولا مثلهم فى الاكرام بالفعل وعليه فهى حال منتظرة ولا مانع أيضا من جعلها عاطفة فى المثال الاول اتفاقا وفى الثانى عند من يجوز عطف الخبر على الانشاء وعلى هذا فهى تابعة لما قبلها محلا وعدمه فهى فى نحو غاية ما تكلمت به الحق أحق بالاتباع ولاسيما الواضح فى محل رفع اذ الجملة قبلها خبر عن غاية وفى قلت له انصف المناظر ولاسيما المتأدب فى محل نصب اذ الجملة مقول القول وفى نحو نطقت بساد العلماء ولاسيما العاملون فى محل جر واذا قلت ابتداء أكرم العلماء ولاسيما فلان فلا محل لها لكون الجملة قبلها ابتدائية ولا مانع من جعلها للاستئناف وهو ظاهر وعليه لا محل لها من الاعراب اه وقوله فهى حال منتظرة قد يقال انها مقارنة لان نفى الاكرام المستقبل واقع فى الحال وقوله وفى نحو قلت له الخ فيه أن الظاهر أن الواو فى ذلك من المحكى لمحل النصب انما هو للمجموع فلا عطف فى ذلك على ماله محل الا أن يقال ان جزء ماله محل له محل اذا كان الجزء جملة كما هنا وقوله ولا مانع

من جعلها للاستئناف فيه أن واو الاستئناف هي الداخلة على فعل مرفوع يتوهم نصبه أو جزمه كالواو في لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء ولا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع كما في المغني الا أنه جرى على المشهور من عدم الاختصاص بذلك لكن يرد عليه أنه على المشهور لا فرق بين الاستئنافية والاعتراضية الا أن يقال ان الاعتراضية لابد لدخولها من نكتة كافادة الكلام تقوية أو تحسينا بخلاف الاستئنافية كما تقدم (قوله وتكون) أي كانة لاسمها وقوله على انه الانسب بما قبله على انه او ان صح التذكير باعتبار كون لاسمها لفظا أو مراعاة للخبر بل رجحت مراعاته (قوله لجمعها الخ) هذه أدلة ثلاثة (قوله ركاب) ككتاب واحدتها راحلة جمعه ككتب وركابات وركائب اه قاموس (قوله حكيم) مبتدأ خبره منتهاها والجملة صفة ركاب (قوله ويظهر لي فساد الخ) يدفع بان النهي منصب على المقيد والقيد معا (قوله فيلزم ان الملائكة) أي والاصنام والمسيح والعزير بناء على ان ما في قوله ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله شاملة لذلك كله كما بينه أبو السعود (قوله وكان الاولى الخ) أي ليستغني عن الزيادة المتقدمة ولتدخل المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم التأويل (قوله هو ما دل الخ) الاولى حذف لفظة هو (قوله ولا يخفى ان الخلل الخ) أنت خبير بان محصل كلام الشارح ان جعل كفرد اتميما يدفع الدور من حيث ان النصب عرف من النطق فليس النصب هو حكم الحال المترتب على الحالية بل هو نصب النطق فكأنه قال هو الوصف الفضلة المنطوق به منصوبا نصبا لازما كهذا المثال وحينئذ فيندفع الخللان معا بما قاله الشارح فجواب الشارح عن الخلل الاول هو بمعنى ما نقل عن السيوطي من ان منتصب ليس حكما بل المراد نطق به في كلام العرب منصوبا اه شيخنا وبعد هذا كله فقد يقال ان النصب لم يحكم به على الحال بل على الجنس المذكور في التعريف وهو أعم من الحال فافهم (قوله فكان على الشارح الخ) أي ليكون كل واحد جوابا عن خلل لكن في هذا انه متى دفع الخلل الاول بجعل منتصب خارجا عن التعريف يكن باقيا من حيث ان كفرد انما دفع الخلل الثاني من حيث لزوم النصب اذ كأنه قال منصوب لزوما فبازال الايراد الاول باقيا * فان قلت دفع الثاني حينئذ من حيث افادة ان افهام في حال كذا مقصدي * قلت أصل الاعتراض انه لم يقيد النصب باللزوم وأصل

مطلب الحال

الجواب ان كفردا أفادا للزوم اه شيخنا (قوله لعدم الالباس) أي لأن المذكور
مع الاسم الشريف من قبيل الجموع فلو كان حالا منه لقال قائمين (قوله الا ان يجعل
مستثنى الخ) والفرق بين الموصوفة الآتية وبين مدّا بكذا وبدا بيد أن المقصود من
الموصوفة الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى موطئة
والمقصود من نحو مدّا بكذا مجموعهما (قوله فينبغي جعل الخ) قد يقال
لا مانع من النصب حينئذ على الحالية بناء على جعل الحال منتظرة لا مقارنة (قوله
قيل تمثل لها الخ) حكاه بقيل اشارة لضعفه اذ هيجان الشهوة عند رؤية الامرد
الاجنبي من شأن من لا دين له من النساء كيف وقد قال تعالى ان الله اصطفاك
وطهرك وأين التطهير عند هيجان شهوتها وانحدار نطفتها عند رؤية أمرد لا يحل
لها على أن عيسى لم يخلق من نطفتها أفاده الشيخ عطية الاجهوري وغيره (قوله
لامن من) أي لان الحال قيد في عاملها والطين ليس مقارنا للسجود ولا قيدا فيه
(قوله غير مقارنة لخلقه الخ) أي بل سابقة عليه (قوله عن قوسي) في بعض العبارات
الى قوسي أي المنضم اليه (قوله ونحو ذلك) كاشتريته قدمه الى قدمي (قوله
على انه حال من التاء) أما على انه حال من الهاء فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله
ردّ بلزوم حذف الخ) وهو اما ممتنع أو بعيد عن الجواز وبأنه لازم التنكير ولو كان
مفعولا مطلقا لاتى نكرة تارة ومعرفة اخرى وكان في هذه مبينا للنوع ولا دليل
على العامل ولا يصح أن يكون الدليل العامل السابق لان العام لا يدل على
الخاص ولا المصدر والا لاكتفي به في كل موضع لان كل مصدر يدل على فعله اه
حفني (قوله ولا يمكن اعتبار مثل الخ) أي للاختلاف تعريفا وتنكيرا وفساد
التركيب بالحذف (قوله بل يحتمل في الثالث) وهو أما علما فعالم والتقدير مهما
يذكر انسان من جهة العلم فهو عالم وهو محوّل عن الفاعل أي مهما يذكر علم انسان
(قوله وفيه نظر) يمكن دفعه بتأويل شعر بشاعر ولا شك أن شاعرا من المثل
(قوله اطراده الخ) أي وجواز رفعه بالنيابة عن الفاعل ومجيئه غير مؤوّل بالمشتق
نحو اما قريشا فأنا أفضلها والحال ليست كذلك (قوله ومن هذين القولين) معطوف
على قوله من القول بالحالية (قوله وتعليل بعضهم) أي حيث كتب على قول
الشارح فان تأخر الخ مانصه لانه حينئذ يؤمن التباس الحال بالوصف الخ أخذا من
عبارة السيد الحفني (قوله لا يناسب تعليل الشارح الخ) بناء على أن معنى تعليل

الشارح أن صاحب الحال كالمبتدا في المعنى من حيث كونه محكوما عليه
والحكم على المجهول لا يفيد كما قالوا في المبتدا من انه لا بد أن يكون معرفة لانه
محكوم عليه والحكم على المجهول لا يفيد أما اذا جرينا على أن معناه أن صاحب
الحال كالمبتدا في المعنى من حيث ان كلا محكوم عليه فكما منعوا في المبتدا أن
يكون نكرة لخوف التباس الخبر بالصفة كذلك يمتنع كون صاحب الحال نكرة
لخوف لبس الحال بالصفة فحينئذ اذا تأخر صاحب الحال ساغ كونه نكرة لامن
اللبس كما ساغ عند تأخر المبتدا كونه نكرة لامن اللبس فهو مناسب ويؤيد هذا
ما سيأتي في الشرح في التنبيه الذي بعد قول المصنف كلا يبغ امرؤ على امرئ
مستسهلا * لا يقال يرد على هذا الفهم انه لا حاجة لتوسط تشبيه صاحب الحال
بالمبتدا الان خوف اللبس وأمنه موجود في كل على السواء من غير تفاوت فلا معنى
لالحاق أحدهما بالآخر ولاحظة جامع لانا نقول لعلهم صنعوا ذلك لشهرة التوجيه
في باب المبتدا دون باب الحال أو ان الكاف لافادة مجرد التشارك بقطع النظر عن
كون أحدهما أصلا والآخر فرعا ويراد بالمعنى العلة أعني خوف اللبس فتدبر
(قوله ولا يناسب أيضا جعل الخ) أي لان التقديم بناء على تعليل هذا البعض
ليس لتسويغ مجيء الحال من النكرة بل لدفع اللبس وقد يقال كما أفاده السيد
الحفني انه لا مانع من أن يكون لهما معا على انك قد علمت التوجيه فتدبر (قوله وعلى
هذا) أي على ما في المغني والرضي من أن التقديم لدفع الخ (قوله وفي البيت الخ)
عبارة المصرح وفي البيت هو أو الوصف اه وعلى هذا فلا حاجة لقول المحشي
وقوله الوصف الخ (قوله الوصف) وهو يلوح (قوله مع انه يرد الخ) يمكن الجواب
كما في الحفني وغيره بضعف اللبس حينئذ لانها لما تخصصت انساق الذهن الى
حمل المنصوب على الحال لانها صارت كالمعرفة في انتفاء الشيوع والابهام فلم يشتد
افتقارها للصفة بخلاف ما اذا لم تتخصص لان افتقارها للصفة المفيدة للبيان أشد
افتقارها للصفة المفيدة للبيان أشد من افتقارها للحال المفيدة للتقييد (قوله
من المستتر في الجار والمجرور) أو في النعت الاول وهو متأخر بالنسبة للبيت
(قوله وبه يعلم ما في قول البعض الخ) ما قاله البعض هو المناسب لقوله واقيامع وضوح
المعنى عليه فلعله معنى مجازي ارتكبه البعض لذلك (قوله فلا يشمل الخ) أي
لان الظاهر من العبارة حينئذ أن الحال تستبق ما جر وحده الذي هو الصاحب

والا

والا فالشمول محتمل (قوله أي مع التصريح الخ) يمنع هذا قول الشارح عوضا
عن الاشتراك فان الاشتراك لا يكون الا اذا كان الجار واحدا مشتركا فيه فالمناسب
الاقتصار على الجواب الثاني وقد يقال ان المراد الاشتراك في النوع وهو يحصل
مع تعدد الشخص (قوله وقد يقال هذا شاذ) قد يقال بالنسبة للاضافة لغير العاقل
انه على تقدير مضاف واضح التقدير أي كافة أهل بيت المسلمين أو انه من اطلاق
المحل وارادة الحال (قوله حال من ياء المتكلم) أي المجرورة باللام المتعلقة بحبيبا
والمراد أن حبه لها متحتم ولا بد لانه علقه على متحتم وهو حبه للماء البارد حال
العطش وقد أكد ذلك بالقسم (قوله ثم نقل رده عن المصنف) حيث قال
ورده ابن مالك بأن الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتأتى غالبا الا
في ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على راويه فهو حمل على شاذ
ونقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه (قوله والقياس فتح عينه) أي لان مضارعه
مكسور العين مع صحة لامه فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر (قوله
المسالكي) لعله ابن الحاجب وقال بعضهم الظاهر انه ابن مالك لانه اختار في تسهيله
عدم وجوب الاتحاد (قوله أبوك) فاعل بالجار والمجرور (قوله بجواز نحو الخ)
أي على أن مخلصا حال من فاعل يعبد لا من زيد (قوله واعلم أن ما جاز الخ) هذا
نظر منه لعمل أفعل فان نظر لذات التركيب كان الجواز باقيا على حقيقته أي
انه يجوز النطق بهذا التركيب وقوله يجب أي قد يجب (قوله يعني المعنوي) أي
فلا يرد أن الفعل الجامد كفعل التعجب فيه الحروف والمعنى (قوله كما يدل عليه
ما بعده) أي قوله ويفوقه الخ (قوله دفعا للبس) أي الاجمال في مقام البيان
(قوله والاول أنسب) أي لان الحال عليه تكون قيدا في الزيادة كما هو المقصود
بخلافها على الثاني فانها تكون قيدا في الوجوب المستفاد من على وأيضا لا فصل
بين الحال وصاحبها على الاول بخلافه على الثاني (قوله تعدد في اللفظ) بل وفي
المعنى باعتبار كون أحدهما مفضلا والآخر مفضلا عليه وان كانت الذات واحدة
(قوله أو كان العامل متعددا الخ) ولا يرد انه حيث كان تعدد الحال بالحمل على تعدد
النعت ينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بأن يتحد العاملان معنى
وعملا والا وجب التفريق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا جاء زيد
وذهب عمرو العاقلان بل يجعل كل نعت بجنب صاحبه لئلا يجتمع مؤثران مختلفان

ويكون مرفوعا منصوبا لان الحال لكونه منصوبا أبدا لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لاتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوته في العمل فيلزم كونه مرفوعا منصوبا مثلا وحمل عليه اختلاف المعنى فقط طردا للباب أفاده بعض الافاضل (قوله راكبا راكبا) فيه انه ملبس بتأكيد أحد الحالين للآخر الا أن يقال الاصل الحمل على التأسيس واستظهر شيخنا ان محل الجواز فيما لا ايهام فيه كالمثال الاول بخلاف هذا المثال (قوله لانه ربما يوهم الخ) لم يجعل هذا التباسا لان الاصل عدم مراعاة الوقتين أو الاوقات ثم ان محل جواز التفريق بدون عطف أو به على ما قرر ان يتضاد الحالان أما عند عدم التضاد كراكبا ضاحكا فهو ملبس اذ المتبادر انهما حالان من واحد الا ان يقال الاصل عند تعدد السابق توزيع ما يذكر بعده أو الاصل عدم تعدد الحال لواحد اه شيخنا (قوله كون الاحوال) المراد بالاحوال ما يشمل الحالين لاجل قوله في وقتين وان كان الانسب كون الحالين أو الاحوال (قوله مع تعدد ما تصلح له) فان لم تصلح الا لاحدهما فالامر ظاهر كلقيت هندا راكبا أو راكبة (قوله بما يفيده منطوقه ومفهومه) فيه ان هذا الكلام ليس له مفهوم اذ ليس فيه شرط ولا صفة ولا غاية الى غير ذلك من الامور صاحبة المفهوم اللهم الا أن يكون التقييد مأخوذا من قوله في نحو الخ على انه تقدم لك ان عادة الشارح أن يفعل ذلك بيانا وتفسيرا لما في الواقع لا بيانا لمفاد كلام المصنف (قوله عثا يعثو) أي من باب قعد بخلافه على الثاني فانه من باب فرح (قوله فيحتمل الضبطين) فان كان بفتح المثلثة كالاخش من الثاني كالآية أو بضمها كلا تدع من الاول (قوله بمعنى تحققته أو اثبته) راجع لحققت الامر وقوله أو بمعنى اثبته راجع لاحققته (قوله أي على مذهب البصريين) أي من ان النكرات لا تؤكد بل المعارف وفيه ان هذا انما هو في التوكيد بالنفس والعين ونحوهما من بقية ألفاظ التوكيد المعنوي أما التوكيد اللفظي بان يعاد اللفظ بنفسه أو بمرادفه فليس مختصا بالمعارف وما نحن فيه من هذا القبيل فكلام الشارح مشكل الا أن يلتحق هذا بالمعنوي (قوله بحسب تعريف المسند اليه الخ) ربما يؤخذ من هذا ان المدار على تعريف المسند اليه فقط فنحو زيد أخ عطوفا جائز فيخالف اشتراط تعريف الجزأين وقد يقال مضمون الجملة في نحو هذا كون زيد أخا والكون لا يتم

الا بخبره فيرجع لاخوة منكرة بخلاف نحو زيد أخوك اذ المضمون كون زيد أخاك فيرجع للاخوة المعرفة اه شيخنا ولا يخفى ما فيه فلعل الاولى الجواب بانه لما كان المضمون غير مصرح به وكان نسبة بين شيئين اعتبر تعريفهما ليظهر ذلك التعريف كل الظهور ويندفع توهم التنكير لو عرف المسند اليه فقط (قوله يقتضى صنيعه الخ) لان دفعه بجعل قوله وجوب تأخيره معطوفا على قوله ماذكر من الشروط وكذا يقال فيما بعد (قوله رد بان المؤكدة الخ) قد يقال المراد ان المأخوذ منه كونها تأكيدا مخصوصا بان يكون المؤكد ضعيفا بسبب كونه كالعوض عما ضعف بالحذف كما تقدم فى المحشى الاشارة اليه (قوله وكأين) كلام مبتدا ناع عليهم تقصيرهم وسوء صنيعهم فى صدورهم عن سنن الربانيين المجاهدين فى سبيل الله مع الرسل الخالية عليهم السلام ومحل كأين الرفع بالابتداء وقوله من نبى تمييز لها مثل كم الخبرية وقوله قاتل معه ربيون كثير خبرها على ان الفعل مسند الى الظاهر والرابط هو الضمير المجرور فى معه وقرئ قتل وقتل على صيغة المبنى للمفعول مخففة ومشددة والربى منسوب الى الرب كالربانى وكسر الراء من تغييرات النسب وقرئ بضمها وبفتحها أيضا على الاصل وقيل هو منسوب للربة وهى الجماعة أى كثير من الانبياء قاتل معه لاعلاء كلمة الله واعزاز دينه علماء اتقياء أو عابدون أو جماعات كثيرة فالظرف متعلق بقاتل أو بمحذوف وقع حالا من فاعله كما فى القراءتين الاخيرتين اذ لا احتمال فيهما لتعلقه بالفعل أى قتلوا أو قتلوا كائنين معه فى القتال لا فى القتل قال سعيد بن جبير ما سمعنا بنبى قتل فى القتال * وقال الحسن البصرى وجماعة من العظماء لم يقتل نبى فى حرب قط وقيل الفعل مسند الى ضمير النبى والظرف متعلق بمحذوف وقع حالا منه والرابط هو الضمير المجرور والراجع اليه وهذا واضح على القراءة المشهورة بلا خلاف أى كم من نبى قاتل كائنا معه فى القتال ربيون كثير وأما على القراءتين الاخيرتين فغير ظاهر لاسيما على قراءة التشديد وقد جوزه بعضهم وأيده بان مدار التوبيخ انخذالهم للارجاف بقتله عليه الصلاة والسلام أى كم من نبى قتل كائنا معه فى القتل أو فى القتال ربيون الخ اه أبو السعود ببعض حذف وبه يتضح كلام المحشى (قوله ويختلف المعنى الخ) فعلى الاول يكون المقتول الربيين وعلى الاخيرين يكون المقتول هو النبى (قوله فى تأويل اسم الفاعل) الاولى الوصف ليشمل

اسم المفعول بدليل لا أعجب في البيت الآتي (قوله والحية) ضعف بالاجماع على ان المكلفين هم الملائكة والانس والجن ولذا لم يذكر البيضاوي الحية اه عبد الحكيم (قوله وعليه فالجمع الخ) عبارة البيضاوي وجمع الضمير لانهما أصل الانس فكأنهما الجنس كلهم (قوله أي ناما الخ) أي فلا يقال جاء زيد عنك أو فيك (قوله بكسر النون الخ) سيأتي له قريبا ضبطها بالفتح فانظر ما حكمة الاقتصار في كل من المحلين ولعل حكمة الاقتصار فيما يأتي على الفتح ان المتعدي من هذه المادة لا يكون الا مفتوحا وأما الاقتصار هنا على الضبطين فلم يظهر له وجه فتأمل (قوله لنيابتها) كضربي زيدا قائما (قوله أو توقف المراد) كقوله انما الميت من يعيش كئيبا (قوله فاندفع اعتراض البعض) لا يخفى أن المتبادر من العبارة الموسعة نصا والمؤكدة كذلك فيذهل عن المترددة فيحتاج للتنبيه (قوله اذ قد لا يصلح لتقديرها) أي كما في ذي العدد والفاعل المعنى فلا يقال عندي عشرون من عبد ولا طاب زيد من نفس كما سيأتي في قول المصنف * واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد * (قوله مثلا طاب زيد نفسا الخ) والتأويل في غير المحول نحو امتلأ الاناء ماء أن يقال امتلأ الاناء من شيء ثم بين ذلك الشيء بقوله ماء (قوله لكنها في الاول للاستغراق الخ) هذا ظاهره يقتضي أن مبين صفة لمن وهذا ينافي ما سبق من انه نعت لاسم ولو جرى على ما تقدم لقال لكنها ايسامبينين الشيء ورجوعها للمقصود الموافق لما تقدم أمر سهل لا يخفى عليك (قوله فلا قصور) أي بل هو من باب الاكتفاء الذي معه قرينة فاندفع ما يقال ان القصور حاصل وتقدير أمر زائد على المذكور لا قرينة عليه في العبارة لا يدفعه (قوله وكرم آباء) أراد بالاب ما يشمل الجد أو غلبه على الام وأراد على الثاني بالجمع ما فوق الواحد فاندفع ما قيل فيه انه ليس للشخص الا أب واحد (قوله حال كونه ذا اهالة) أي حال كونه مهيلا أي مخيفا لصاحبها لان نزول الرغام دليل على موتها فكأنه يخبر بحصول الموت وذلك الاخبار حاصل قبل موتها بالفعل فظهر قوله وهو مشل الخ كذا سمعته من بعض مشايخنا (قوله وليست العامل) لعله لم يقل بأنها العامل لوجود ما هو أقوى منها وهو الفعل أو شبهه أو الجملة (قوله وفيه اكتفاء) أي دل عليه ما بعده (قوله وجامع الحل الخ) أي وأما الحكم المترتب على ذلك فهو الاعراب المخصوص

مطلب التمييز

(قوله

(قوله اعترضه بم الخ) هذا مبنى على أن قول المصنف فيما يأتى والنصب بعد ما أضيف وجبا الخ تقييد لما هنا فما هنا مقيد بما لم يضف لغير التمييز وأنت خبير بأنه يصح أن يكون بمنزلة الاستثناء مما هنا فيكون ما هنا عاما لان الاستثناء معيار العموم فقصد الشارح بيان عموم اللفظ لذلك وان كان خارجا من الحكم كما هو قاعدة الاستثناء فلا اعتراض تأمل (قوله ولزومه) فيه أن الخاتم يكون حديدا وغيره وقد يقال معناه أن الخاتم متى صيغ من الحديد فانه لا ينتقل عنه وصف الحديدية وتقدم ما يؤيده (قوله أما نحو هذا خاتمك الخ) انظر وجه الاتفاق على تعين الحالية وقد يقال وجهه أن خاتمك معين بالاضافة فلا ابهام فيه فلو كان ما بعده تمييزا لكان مؤكدا وهو لا يكون مؤكدا لكن يلزمه امتناع هذا رطلك زيتا على التمييز وأيضا امتناع كون التمييز مؤكدا ليس متفقا عليه (قوله ونونها) أى فى نحو منوان تمرا (قوله أى أو الصنجة) نحو عندى رطل زيت وقوله أو المكيال نحو عندى قفيز بر وقوله أو الشئ الذى يمسح به نحو عندى قصبة أرض أو ذراع أرض فالاضافة فى ذلك توهم أن المراد الآلة التى يمسح بها الارض بخلاف نحو شبر أرض المتقدم فلا تنافى بين ما هنا وما سبق له تأمل (قوله والمراد الاضافة الخ) فيه أن التمييز فى نحو الكوز ممتلئ ماء من تمييز النسبة لا من تمييز المقدرات الذى الكلام فيه كما جرى عليه الشارح فى حل كلام المصنف نعم هذا ظاهر بناء على ما قاله المرادى من التعميم كما ذكره المحشى بعد اه شيخنا (قوله يشكل على هذا الخ) فيه أن التقييد هو المتبادر من المتن وقد قرر المحشى قبل أن هذا البيت تقييد لسابقه وهو فى المقدرات والاشكال مدفوع بأن قوله نحو هو أشجع الخ تنظير لا مثال كما سيأتى بيانه اه شيخنا (قوله وأيضا فلاء الخ) قد يدفع بأن المراد بالمقدرات ما يشمل ما فى حكمها بقرينة هذا (قوله قد يقال الذى يغنى الخ) بناء على أن معنى الاغناء عنه الوقوع موقعه ويدفع بأن المراد بالاغناء عنه استقامة الكلام بالاقتصار على المضاف ثم انه لا يخفاك أن محترز القيد كمنطوقه يجب معه اعتبار الموضوع والموضوع هو ما أضيف لغير مميزه كما هو مفاد قوله والنصب بعد ما أضيف وجبا فمحترز القيد المذكور بقوله ان كان المضاف لا يصح الخ صحة اغناء المضاف عن المضاف اليه مع كون الغرض انه مضاف لغير مميزه فحينئذ لا يجب النصب بل يجوز هو أو الجر مع وجود تلك الاضافة والذى يظهر لى أن ذلك صحيح وان

الكلام في المقدرات وماشابهها فيحصل حينئذ فيها أوجه وهي انها ان أضيفت الى التمييز جر وجوبا كمدّ حنطة وان أضيفت الى غيره وكان لا يغني المضاف عن المضاف اليه بالمعنى الذي قررناه وجب نصب التمييز كملء الارض ذهبا وان أضيف الى غيره وكان المضاف مغنيا عن المضاف اليه جر أو نصب مع بقاء الاضافة للغير فيهما نحو عندي مقدار رطل زيتا اذ المقدار يغني عن رطل تقول عندي مقدار زيتا فيتم الكلام فان راعيت الاضافة الظاهرة نصبت زيتا تمييزا المقدار وان راعيت الاستغناء عن المضاف اليه جررت كمدّ حنطة ومثلها الهمع غير هذه فقول الشارح نحو الخ نظير في مطلق جر ونصب وان اختلف الموضع والمحل اذ محل الجر فيه أن لا اضافة ومحل النصب الاضافة فيتعين أن المراد بالحذف في قول الشارح بعد حذف الخ الحذف الحكمي فتلخص أن حكم تمييز النسبة غير حكم تمييز المفرد واتضح خلل قوله والمراد الاضافة ولو تقديرا اذ ذاك تمييز نسبة اه شيخنا واهل الفرق بين عندي مقدار رطل زيتا حيث أغنى فيه المضاف عن المضاف اليه وبين ملء الارض ذهبا حيث لم يغن ان ملء لا تضاف الا للمملوء لفظا أو تقديرا فيمتنع اضافتها للمائع الذي هو الذهب مثلا بخلاف مقدار وماقرره شيخنا يفيد صحة قولك عندي مقدار رطل زيت بجر زيت وتنوين رطل وله وجه قد أشار هو اليه لكن لا بد لهذا من سند ولعله لعدم وجوده حملوا كلامه على معنى أن النصب بعدما أضيف واجب بمعنى عدم صحة الجر بعد حذف المضاف ان لم يغن فان أغنى جاز الجر بعد حذفه فليحرر وتأمل (قوله فلا يقال در رجل ولا ويح رجل) أي بل يجب ذكر المضاف اليه ونصب التمييز لاضافته لغير التمييز مع عدم اغنائه لكن يرد على هذا التعليل أن التمييز ليس للمضاف الذي هو در وويح بل للمضاف اليه وهو الضمير فالاوجه أن وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتي اضافة المميز للفتح اليه لكونه ضميرا وقد يقال الهمع لم يقيد بكون التمييز للمضاف فتأمل (قوله والضابط أن تمييز الخ) في الحفني الفرق بين هذا القسم والقسم الاول أن افعل التفضيل ان كان بعض المميز كان التمييز كالا فعل التفضيل فلو نصب التمييز كان مفسر الافعل التفضيل الذي هو بعضه والبعض لا يفسر بالكل بخلاف القسم الاول وبخلاف ما اذا أضيف افعل لغير التمييز نحو زيد أكرم الناس رجلا فان التمييز حينئذ في المعنى موصوف اسم التفضيل فهو عينه معنى فصح أن ينصب

على التمييز تفسيراله اه وبهذا تعلم أن الاستثناء في قول الشارح الا أن يكون افعل التفضيل الخ صوري ولا يخفاك أن هذا كله في تمييز النسبة وليس فيه جواز الوجهين بخلاف ماسبق فقد تعين فيه حمل المتن على ظاهره من انه في المقدرات لا غير وبهذا اتضح لك ماقررناه اه شيخنا (قوله فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية الخ) اعلم أن من تدخل على تمييز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو وكم من ملك واستشهد في المطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة فرادابه توقف الرضي في دخول من على مميز الاستفهامية ودخولها على مميز الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية كما سيأتي في المحشي (قوله والتمييز مفرد) أي التمييز المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع فيصح الحمل (قوله فيكون كميان) أي في مطلق تعويض وان كان المعوض في بيان الالف أو المراد انه مثله في الوزن (قوله ولذلك قالوا في قوله تعالى الخ) عبارة أبي السعود وقطعناهم أي قوم موسى لا الامة المذكورة منهم وقرئ بالتخفيف وقوله تعالى اثنتي عشرة ثاني مفعولي قطع لتضمنه معنى التصيير والتأنيث للحمل على الامة أو القطعة أي صيرناهم اثنتي عشرة أمة أو قطعة متميزا بعضها من بعض أو حال من مفعوله اي فرقناهم معدودين هذا العدد وقوله تعالى أسباطا بدل منه ولذلك جمع أو مميز له على أن كل واحد من اثنتي عشرة قطعة أسباط لا سبط وقرئ عشرة بكسر الشين وقوله تعالى أمما على الاول بدل بعد بدل أو نعت لاسباطا وعلى الثاني بدل من أسباطا (قوله وقيل لقصد الاجمال) هذا التعليل بدل قول الشارح لقصد المبالغة لا بدل قوله لان الغالب الخ تأمل (قوله ممنوع الخ) قد يقال لا منع لان الكلام في الاصل وهو النسبة الايجابية بدون ما والا اه شيخنا أي فالتمييز لا يتوقف عليه الكلام الا بالنسبة لما عرض له الحصر بخلاف الحال فانه يأتي فيما لم يعرض له الحصر الذي هو الاصل كما اذا قلت الميت من يعيش كئيبا فان سقوط الحال في هذا يخل المعنى وفيه انا لا نسلم أن الكلام في الاصل المذكور بدليل قول الشارح كما عرفت في أول باب الحال اذ من جملة ماعرف في أول الباب مافيه حصر وهو قوله * انما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء (قوله فالعطف ملحوظ الخ) أي كما في قولك رجال البلد زيد وعمرو وبكر لكن

مطلب حروف الجر

يرد على هذا انه وقت العطف لا اعراب للمتعاطفات اذ الاعراب حقه أن يكون للمجموع عند الاخبار فكيف أعربت المتعاطفات حين العطف وقد يقال لوحظ حكم الكل الآلى واعطى للاجزاء وقت العطف (قوله والاوجه الخ) هو خلاف ما اشتهر (قوله معنى الانشاء الخ) أى الذى هو التكثير فى الخبرية والاستفهام فى الاستفهامية لكن الكلام ليس فيهما (قوله بالقطع بلا تعويض) ما المانع من كون الهمزة للاستفهام الصورى عوضا عن باء القسم وهمزة الجلالة حذفت للوصل (قوله وأما على غيره) هو القول بأنها بقية ايمن والقول بأن أصلها امن التى هى حرف قسم كما سيأتى وبهذا تعلم أن قوله وحركة الاعراب الخ انما يظهر على أول هذين القولين دون الثانى لانه عليه حرف ساكن الآخر (قوله أى مصدر) اى بمعنى ترك وقوله أو اسم فعل أى بمعنى اترك وقوله أو بمعنى كيف أى الاستفهامية فالا كف من قولك بله الا كف مجرورة على الاول بالاضافة ومفعول لاسم فعل الامر على الثانى ومرفوع بالابتدائية على الثالث (قوله تعين رفعه) والافتقار فى التابع ليس كليا كما تقدم للمحشى (قوله ولا يجوز قتلته الخ) بخلاف قتلت مذكنا بالاهاء فانه جائز لان القتل المتعلق بمتعدد يتطاول بخلاف المتعلق بواحد وكان هنا متعددا الا ان حذف المعمول يؤذن بالعموم (قوله قوة العامل الخ) فيه أن هذا الايتم الا لو كان العامل فى التمييز هو نعم مثلا أو رب مع أن العامل هو الضمير (قوله معطوف على المجرور) اذ لو كان معطوفا عليه لما الرفع والرواية بالنصب (قوله خلافا لما توهمه) أى توقعه فى الوهم على سبيل القطع وبهذا صح جوابه والا فلا يدفع الايهام بمعنى تبادر خلاف المراد اذ هو حاصل قطعا (قوله غرضه التورك الخ) يظهر أن غرضه بيان سند ذلك الاحتمال اه شيخنا (قوله فان شذوذه) لعله أراد بالشذوذ ما يشمل الاختصاص بالضرورة كما فى دخولها على ضمائر الغيبة المتصلة (قوله اعلم أن مذهب البصريين الخ) ظاهره أن الخلاف فى جميع المعانى والذى حققه العلامة الامير كما سيأتى أن الخلاف انما هو فى المعانى التى لم تتبادر من الحرف كالابتداء والانتهاء فى الباء نحو شربن بماء البحر واحسن بى وأما المعانى المتبادرة من الحرف كالابتداء والبيان والتبعيض فى من والاستعانة والسببية فى الباء فهو حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرارا من التحكم اذ التبادر علامة الحقيقة باتفاق من الفريقين ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك

كما في جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة احد المعاني وجهل حال الآخر (قوله فالتجوز عندهم في الحرف) صريحه أن الحرف مستعمل في غير ما وضع له عندهم ولعله أخذه من قولهم نيابة بعضها عن بعض والذي حققه العلامة الامير أنه لا تجوز في الحرف عندهم وان التجوز فيه انما هو على مذهب البصريين وعبارته اعلم أن المعاني الواردة لها احرف الجر تنظر ان لم تكن متبادرة من حرف آخر غيره فيحكم بأن هذا الحرف مشترك بينها وضعا كالاستعانة والسببية والتعدية الخاصة والمعية بالنظر للباء فالباء مشتركة بين هذه الامور قطعا لانها لا تتبادر من غيرها مع كونها وردت في العربية والاصل الحقيقة وأما ان كانت متبادرة من حرف آخر غيره كالابتداء والانتهاء بالنظر للباء فان الاول متبادر من لفظ من والثاني من لفظ الى فهذا وقع فيه خلاف مذهب البصريين رده من أصله لان مذهبهم أن المعنى اذا تبادر من الحرف الجار فهو له ولا ينوب عنه غيره فيه بقياس كما ان أحرف النصب والجزم كذلك فان ورد ما يوهم ذلك أولوا ما يتضمن كما في قوله شربن بماء البحر فلا يسلمون أن الباء هنا بمعنى من بل يقولون شربن مضمن معنى روين والباء باقية على معناها وكما في واحسن بي فلا يسلمون أن الباء بمعنى الى بل هي على معناها واحسن مضمن معنى لطف واما بتجوز كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل فالاستعارة المذكورة على مذهبهم ومذهب جمهور الكوفيين وبعض المتأخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بلا شذوذ قال في المغني وهو أقل تعسفا فعليه حرف الجر مشترك وضعا بين جميع ما ورد له ولا ينافيه ذكر النيابة لانهم لما رأوا هذا المعنى متبادرا من هذا الحرف أكثر من تبادره من الآخر حكموا بأن الآخر نائب وان كان كل منهما يستعمل فيه حقيقة فمن هذا يقال ان في الآية المتقدمة على مذهبهم بمعنى على ولا تجوز ولا شئ فحقق هذا المقام فكثيرا ما تقع فيه الاوهام اه وقوله ان لم تكن متبادرة من حرف آخر غيره يعني ان كانت متبادرة من هذا الحرف وقوله وأما ان كانت متبادرة من حرف آخر غيره يعني ان لم تكن متبادرة من هذا الحرف اذ مدار الحقيقة على التبادر منه لا على عدم التبادر من الغير تدبر (قوله مع غير لام التعريف) نحو من ابن ومن ابيهم ومن امرأة (قوله مع لام لم تدغم الخ) نحو من القمر (قوله حذف نون بني فيقال بلحارث (قوله مستحضرة بكلي الخ) لا يحتاج اليه الا على أن الواضع

البشر (قوله مع انهم ترددوا الخ) أى ان ترددهم فى ذلك لا يجامع قولهم بأن الوضع للكلى مع الاستعمال فى الجزئى اذ هذا من قبيل المجاز الذى لا حقيقة له (قوله من بمعنى فى) أى لان وضع الاساس فى بعض اليوم (قوله وتقدم فى باب الحال الخ) تقدم لك ما فيه (قوله أول مفعولى ظن) نحو ما ظننت من رجل قائما (قوله وثانى مفاعيل أعلم) نحو ما أعلمت زيدا من رجل قائما (قوله المحذوف) راجع للاحتمالين قبله وحينئذ فالاعتراض يعدم وجه عليهما او يحتمل رجوعه لثانيهما والمراد بكونها تبعيضية انها اسم بمعنى بعض فاعل بالفعل قبله وحينئذ فالاعتراض خاص بالثانى (قوله لان الذنوب فى الاول الخ) أى ولا يلزم من غفران جميع ذنوب أمة نبينا صلى الله عليه وسلم غفران جميع ذنوب أمة نوح عليه السلام (قوله أى غيبته بينها) أى عدم ظهوره بين الابل لكونه صغير الجثة (قوله للفصل) أى بالاجنبى والا فالآية الثانية فيها أيضا الفصل بالذين كفروا (قوله أكثر) وجه الاكثرية أن الى تدخل على غير ما ليس بآخر ولا متصلا به وعلى ما هو بالابتداء وعلى ما ليس قبله ما يفيدا لتقضى (قوله لف ونشر مرتب) أى لان وقت طلوع الفجر ليس من الليل وانما هو متصل بآخر الليل (قوله متعلقة بتنزل) أى لان الفعل أقوى وفى أبى السعود حتى متعلقة بتنزل على انها غاية لحكم التنزل أى لمكثهم فى محل تنزلهم أولنفس تنزلهم بأن لا ينقطع تنزلهم فوجا بعد فوج الى طلوع الفجر وقيل متعلقة بسلام بناء على أن الفصل بين المصدر ومعموله بالمبتدا مغتفر فى الجار (قوله مضمومة الى أمو السكم) مضمومة بمعنى منتهية بيان لمعنى الى اذ لو كان الضم باقيا على حقيقته فاما أن يكون بيانا المعنى الى أو اشارة لتقدير عامل فان كان الاول فهو عين المصاحبة وان كان الثانى فهو ركيك (قوله فى كونه الخ) متعلق بضم وضميره وما بعده عائد على آخر (قوله محكوما به على شئ) نحو غاية المدح الجود الى الشجاعة والمحرم مال اليتيم الى مالك (قوله أو محكوما عليه بشئ) نحو الذود الى الذود ابل والذود من ثلاثة الى عشرة ونحو مال اليتيم الى مالك محرم (قوله أو متعلقا بشئ) أى كالآية الممثل بها فى الشرح (قوله اذ ليس فيه الخ) أى لان زيدا المضموم اليه ليس محكوما به على شئ ولا محكوما عليه بشئ ولا متعلقا بشئ (قوله الى وقت العصر) المناسب حتى وقت العصر كما فى بعض النسخ وكذا يقال فيما بعده لان الكلام فى حتى (قوله أو بين ذاتين الخ) الاولى أو مع ذاتين

الخ ليظهر في جميع الامثلة الا ان يقال المراد البينية ولو باعتبار الاصل (قوله على أحد الاوجه) هو قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام وقد تقدم الكلام على ذلك (قوله مع عامل يتعدى لاثنين) نحو قولك عمراد بشارا بعطي زيدو زيد معط عمرا دينارا (قوله والضمير في مواليها على هذا التولية) اعترض بأنه لا مانع من عود الضمير للوجهة و يكون هو المفعول الثاني وليس في الآية الا حذف ذي والمعنى والله مولى كل ذي وجهة اياها او يكون فيه عود الضمير على المضاف اليه نحو كمثل آدم خلقه من تراب وان كان قليلا على ان الغالب عوده على المضاف مالم يكن لفظ كل أو بعض فبالعكس لانهما مجرد سور وغيرهما هو المقصود والمضاف اليه مبين له وعلى ما أشار اليه المغنى يقدر وجهة مؤخرا فلم يضعف العامل بالنسبة لها اه أمير (قوله للجهة) المناسب للوجهة (قوله الى الظاهر) هو وجهة وهي وان كانت معمولة لكل في الظاهر الا أنها هي المقصود للعامل وكل لمجرد التسوير لقصد التعميم كما تقدم (قوله أي لا يبقى) أي فالكلام على حذف لا النافية والدليل عليها عدم توكيد الفعل بالنون لانه عند الاثبات لا بد من توكيده بها كما سيأتي وقد وجدت شروط حذف النافي المجموعة في قوله

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله حيود) أي كقيد وقيود (قوله واحياد) أي كقيد واقياد (قوله واستعيرت له اللام) فيه ما سيأتي عند الكلام على الظرفية (قوله والاولى لتبيين الفاعل) لا يخالف قوله فيما تقدم واللام التبيينية بعكس ذلك لان ما تقدم ليس في مطلق التبيين بل في التبيين المتقدم للشارح في الى وهو ما وقع فيه الحرف بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل (قوله متعلقة بالمصدر) في الاسقاطي هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر ولا بفعله المقدر لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدر انه المصدر أو بالتزام الحذف ان قدر انه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه وانما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو غيره أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما اه فانظره مع ما للمحشي الا هم الا ان يمنع ما قاله الاسقاطي وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة فتنبه (قوله ومع الضمير) صوابه وفتحها مع الضمير كما في بعض النسخ (قوله قد

للتحقيق) المناسب للتكثير (قوله فان قلت الظرفية الخ) مبنى على ان فى حقيقة فى القسم الاول من الظرفية مجاز فى الثانى وليس كذلك بل هى حقيقة فى الظرفية الشاملة للقسمين فالمجاز انما هو فى استعمال لفظ ظرفية فى القسم الثانى لا فى استعمال فى وكذلك قولهم الباء حقيقتها الالصاق وهو قسمان حقيقى ومجازى معناه انها حقيقة فى الالصاق الشامل للقسمين انما المجاز فى استعمال لفظ الصاق فى القسم الثانى وكذا يقال فى نظائره (قوله هذا مذهب الكوفيين) تقدم لك عن الامير ما يخالفه فتنبه (قوله وفى تخييل) ينبغى الجرى على القول بان التخييل مستعمل فى حقيقته لا على انه مستعار من ملايم المشبه به لملايم المشبه والا كانت فى مستعملة فى معنى على وهو الاستعلاء الجزئى فلا يناسب مذهب البصريين الذى الكلام فيه من جعلها للظرفية (قوله صحة العكس) نحو وما متاع الآخرة فى الحياة الدنيا الا كثير (قوله وحملها الشمنى الخ) والمعنى على التبعيض ثلاثين شهرا هى بعض الثلاثة أعوام التى هى مدته (قوله والاغارة مفعول به) أى فرقوا الاغارة على العدو بسبب تفريق أصحابها أو فرقوها فى أزمنة أو أمكنة متعددة أو هو على حذف مضاف أى أصحاب الاغارة وهم أنفسهم (قوله بواسطتها) أى توسطها بين الفعل والمفعول وقوله بلا واسطة أى بلا توسط بينهما (قوله ناشئ عن عدم التأمل) أى لان المقصود الاخبار بان أكثر ما تعديه الباء هو الفعل القاصر لا الاخبار بان أكثر تعديتها الفعل القاصر ثابت والفرق بينهما لا يخفى (قوله قال الدمامينى ويرد الخ) لك ان تقول مبنى الايراد على ان المراد فى الضابط تصيير الفاعل بدخولها عليه وليس بلازم بل المراد بتحققها فى الكلام الا ترى انه جعلها معاقبة للهمزة والهمزة لا يمكن دخولها على الفاعل فتدبر اه أمير (قوله المناسب لقوله بالبدل الخ) فيه ان الشارح لم يعبر بذلك فالاولى ان يقول المناسب لقوله البدل ان يقول العوض (قوله هى الداخلة على اختيار الخ) فى بعض النسخ هى الداخلة على اختيار والاول أولى لاحتياج هذا الى تأويل اختيار بمختار وجعل الاضافة اضافة صفة لموصوف (قوله ونازع الدمامينى الخ) رده الشمنى بان اللغة تبنى على الظاهر فلا يناقش فيها مثل هذه المناقشة لانه يقال لماسك ثوب زيد انه ماسك بزيد (قوله يحوج الى تكلف كاذهب الخ) فيه انه لا تكلف فى ذلك اذ المعنى الصق الله الاذهاب بنورهم والصقت القسم بالله غايته ان الالصاق معنوى

وهو داخل في الالصاق الحقيقي كما يأتي للمحشي نظيره في الاستعلاء وكتب العلامة الامير على قول المغني قيل وهو معنى لا يفارقها حكاه بقيل لانه انما يظهر على ان الالصاق مطلق التعلق كما قالوا مع ان هذا لا يعد معنى مستقلا ولا يخص الباء بل هو محصل التعدية العامة اه وقال شيخنا يحتمل ان معنى قوله وهو معنى لا يفارقها انها لا تفارقها الى حقيقة أخرى بل الى مجاز فتكون حقيقة الباء الالصاق فقط واستعمالها في غيره على سبيل المجاز كما في مواد السمرقندية فتأمل (قوله فنقل صاحب الكشف) في أبي السعود وامسحوا برؤسكم الباء مزيدة وقيل للتبعيض فانه الفارق بين قولك مسحت المنديل ومسحت بالمنديل وتحقيقه انها تدل على تضمين الفعل معنى الالصاق فكانه قيل وألصقوا المسح برؤسكم وذلك لا يقتضي الاستيعاب كما يقتضيه مالو قيل وامسحوا رؤسكم فانه كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم واختلف العلماء في القدر الواجب فاوجب الشافعي أقل ما ينطلق عليه الاسم أخذا باليقين وأبو حنيفة مسح ربع الرأس أخذا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث مسح على ناصيته وقدرها بربع الرأس ومالك مسح الرأس أخذا بالاحتياط (قوله والاصل وامسحوا أيديكم الخ) وفيه ان مسح الرأس هو المقصود فيما آلة المسح انما هي اليد لعدم قصدها لذاتها وأيضا هذا يقتضي انه يجب مسح جميع اليد وان الفرض حينئذ هو مسح اليد لا مسح الرأس مع انه ليس كذلك فهذا الوجه ضعيف كما لا يخفى (قوله وهي جرها في القسم) أي المجرد فاندفع قوله ورد الخ اذ اللام لا تجر في القسم الا مع التعجب (قوله قال الفارضي وأما نحو الخ) قيل هذا تقييد لقولهم ان على للاستعلاء الحقيقي والمجازي كأنه يقول محل ذلك في غير نحو توكلت على الله أمانيه فهي بمعنى الاضافة والاسناد لا بمعنى الاستعلاء الحقيقي أو المجازي (قوله وبه يندفع ما يقال الخ) فيه ان الاشكال وارد عليه أيضا والجواب عنهما واحد (قوله من كل وجه) الاولى اسقاطه كما لا يخفى (قوله قال أبو حيان الخ) يدفع بان المراد انها توافقها في أصل المعنى كما تقدم نظيره (قوله انما يظهر اذا أفاد الخ) قد يقال لما كان حق المسئول الافادة اعتبرت وان لم تحصل بالفعل (قوله فلا يلائم تعبير بفهم الخ) قد يقال هو ملائم باعتبار اللازم فانه يلزم من مجاوزة مجرورها للشيء مجاوزة الشيء له (قوله معنى يصلح للمجاوزة) أي كما أشار له فيما يأتي بقوله والاولى ان عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا الخ (قوله ولك ان تستغني

الخ) أي فقد نسب ابن العم لله لعظمته ثم انه يحتمل ان قائل هذا البيت هو ابن العم نفسه والتفت من الغيبة الى التكلم (قوله اقساط الخ) أي النجوم التي تقسط على الانسان مما يحمله من دية وغيرها كنجوم الكتابة (قوله والمراد في البيت المعنى الاول) أي وأما في الآية فالمراد المعنى الثاني ولذلك قال أبو السعود ولا تنيا لا تفترا ولا تقصرا وقرئ لا تنيا بكسر التاء للاتباع في ذكري أي بما يليق بي من الصفات الجليلة والافعال الجميلة عند تبليغ رسالتي والدعاء الي وقيل لا تنيا في تبليغ رسالتي فان الذكر يقع على جميع العبادات وهو أجلها وأعظمها وقيل لا تنسياني حيثما تقلبتما واستمدا بذكري العون والتأييد واعلما أن أمرا من الامور لا يتأتى ولا يتسنى الا بذكري اه ولا مانع من حمل البيت على المعنى الثاني الذي هو الدخول مع الفتور ويكون المعنى الاول منهيا عنه بالاولى تدبر (قوله على هذا تكون الباء الخ) أي على انه لا يقال رميت بالقوس على جعل الباء آلة بل على أن القوس هي المرمية تكون الباء للتعدية الخ (قوله أي اعجب) بصيغة المضارع ويحتمل انه أمر اه امير (قوله نفي المثل له) أي للابن وكذا الضمير في عدمه (قوله وقد يجاب الخ) بيانه انا نمنع اثبات مثله الذي يدل عليه اللفظ بحسب الظاهر وسند المنع أن نقيض اثبات مثله وهو نفي مثله قطعي أخذا من دليل الوحدانية العقلي المؤيد بالسمع والنقيضان لا يجتمعان (قوله كيف وهو) أي اثبات المثل (قوله لكن المراد لازم ذلك الخ) قال بعض الافاضل طالما كنت أجد في نفسي من هذا شيأ وذلك أن محصل هذا أن نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقرر أولا انها تقتضي اثباته ولذا أولوها بالاوجه المذكورة فكيف يعقل أن اثبات الشيء ونفيه يلزمان معا الشيء واحدا مع تصريحهم بأن تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وبفرض صحة أن كلا منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفي فيه قولنا انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما لحقيقة الآية قطعا بل هو محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان الاول أقرب نظير ما مر في ليس كابن زيد أحد لكن عارضه في خصوص هذه المادة انه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل في نفي المثل على هذه المقدمة القطعية بخلاف المثال فافهم ذلك (قوله لكان هو) أي الله سبحانه وتعالى وقوله مثلا لمثله أي لان المماثلة انما تتحقق

قوله ولا يتسنى الخ في القاموس سناه تسنية سهله وفتحه انتهى منه

من الجانبين (قوله فلا يصح نفي مثله) أي نفي مثل ذلك المثل وحينئذ يلزم تكذيب الآية نفسها (قوله ولان مثل الشئ الخ) توجيه آخر لبيان اللزوم في الكناية (قوله والمراد نفيه عنه) وانما عدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق الجعل به ولو على سبيل النفي (قوله استحالة المعنى الحقيقي) أي كالاستواء في الرحمن على العرش استوى (قوله استحالة لازمه) أي كاثبات المثل اللازم للمعنى الحقيقي الذي هو نفي مماثلة شئ للمثل (قوله أو من المشاكلة) في الصحاح المشاكلة الخاصرة (قوله ولم يتعرض المصنف الخ) لم يتعرض أيضا للمين مع انها جاءت اسما بمعنى بعض وفعل أمر من المين وهو الكذب (قوله جوازيا) أي مثناة تحتية وعبارة الامير قوله دريئة قال السيوطي بدال مهملة وهمزوتر كفعيلة من الدرء وهو الدفع ومن الدري وهو الختل أي الخديعة وبهذا سمي البعير الذي يسيب فتألفه الوحش فلا تنفر منه فيجيء صاحبه يستتر به فيرمي الوحش والحلقة التي يتعلم عليها الطعن وكله مناسب للمقام اه فعلم منها ماقلنا وعلم منها صحة تفسير الدريئة بغير الحلقة أيضا (قوله باضافة زيزاء اليه) وعلى هذا فزيزاء مجرور بالكسرة بخلافه على جعل مجهول بدلا فانه مجرور بالفتحة لعدم الاضافة (قوله لا يكون الا ماضيا) أي منفيا نحو مارأيته مذ يوم الجمعة أو مثبتا ولا نحو سرت مذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته مذ يوم الخميس اه حف (قوله لكن يفيده الخ) ربما يدفع هذا بأن بحث النحوي لغوي اه شيخنا وقد يقال اعتبروا العرف في مسئلة الكحل (قوله وأما النظر في توجيهه الثاني الخ) بناء على أن مراد ابن الحاجب بالزيادة السعة عن المظروف ولعل ابن الحاجب لم يرد ذلك بل أراد المغايرة بين الظرف والمظروف لئلا يلزم ظرفية الشئ في نفسه فهو عين ما يأتي عن الدماميني (قوله وبين طلوع الفجر الخ) أي فقد اتفقوا على أن بين وما عطف عليها ظرف لوقت صلاة الصبح كما انهم اتفقوا على أن في يوم الخميس ظرف للصوم مع أن الظرف فيهما لم يزد على المظروف هذا وجه الدلالة من المثالين وان كان المبتدأ في المثال الاول ليس زمنا وفي المثال الثاني ليس نكرة (قوله كالمثال الثاني) وهو بين طلوع الفجر الخ وليس المراد به ماذكر انه معنى لتركيبنا وهو بيني وبين لقائه يومان كما وهم (قوله ما يؤخذ منه الجواب) وهو أن الزمان المتخيل يكون ظرفا للحقيقي كما في قولهم أمس قبل اليوم أي في زمان متخيل قبل اليوم والله قبل العالم ومن جملة العالم الزمان

(قوله أورد عليه الخ) أفاد بذلك أن المعنى المذكور لا يخص المعدود بل يعم نحو مذ يوم الجمعة وانما يشكل فى مثل الصورة التى ذكرها ولو جعل المعنى المذكور فى خصوص المعدود لم يكن ايرادا أصلا اه شيخنا (قوله هذا القول مقابل المشهور الخ) أى بخلاف القول قبله فانه من جملة المشهور ويدلك على هذا عبارة المغنى ونصها والمشهور حينئذ انهما ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر اه وبه تعلم ما فى كلام الشارح من الايهام (قوله وفى الأخير نظر) بل فى الثلاثة نظر لان العرى مجهول فالمناسب عدم جعله من تعلقات المبتدا بل يجعل خبرا عما تحقق عند السامع (قوله فزعم البعض الخ) يغنى عن هذا العل النسخة التى وقعت له ليس فيها التنزيل بل سقط من قلم الناسخ وحسن الظن أولى (قوله وفيهم متعلق بحال محذوفة) الانسب كما فى بعض النسخ وفيهم خبرها (قوله وجواب رب الخ) المناسب وخبر مدخول رب كما لا يخفى (قوله يجب اسكانها) بيانه أن قوله بل بلد الخ من مشطور السريع الذى أجزاؤه مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين وأجزاء مشطوره هذه الثلاثة مرة وقد دخل هنا فى جزأيه الاولين من الزحاف الطى وهو حذف الرابع الساكن وفى جزئه الثالث من الزحاف أيضا الخبن وهو حذف الثانى الساكن ودخل فيه من العلل الوقف وهو اسكان السابع المتحرك ومن تتبع أعاريض هذا البحر وضربه علم انه لا يسلم لان تاء مفعولات فيه اما أن تحذف وحذف السابع المتحرك يسمى كسفا واما أن تسكن وهو المسمى وقفا كما مر واما أن تحذف مع الساكن والمتحرك قبلها وذلك بقية الوتد المفروق وحذفه يسمى صلما وعروضة المشطور هى ضربه (قول الشارح قال خير التقدير الخ) المناسب حذف لفظ قال وتقديم عافاك الله على التقدير وقوله حتى تبذخ صدره * وكريمة من آل قيس ألفته * أى ورب نفس كريمة وألفته بفتح اللام أعطيته ألفا وقوله فى جواب الخ المناسب حذف فى لان المعدود المواضع التى يجر فيها بالحرف المحذوف والموضع هذا الجواب وكذا يقال فى نظائره (قوله لان الأمر الخ) أى وذلك كما قال يقتضى الاخبار بالمرور فيما مضى أى مع أن المقصود من التركيب الاخبار والتحديث عن المرور فى الماضى (قوله وتوكيد) نحو جاء القوم بالرحل أجمعين (قوله وأما الآية الخ) أى انه ليس فيها الجر بالمجاورة بل الواو عطفت الارجل على

الرؤس ومسح الارجل بمسح الخف الذى عليها . (قوله على المذهب الآخر) وهو مذهب سيبويه القائل بأن المحل نصب فحينئذ الجر فيما بعد على التوهم (قوله والاحكم على مجموعهما الخ) أى من حيث النيابة عن العامل فلا ينافى أن المحل حينئذ للمجرور أيضا من حيث تعلقه بعامله (قوله ومذهب الجمهور المنع الخ) وجرى أبو السعود على وجه آخر فى المتعلق حيث قال ما أنت بنعمة ربك بمجنون جواب القسم والباء متعلقة بمضمر هو حال من الضمير فى خبر ما والعامل فيها معنى النفى كأنه قيل أنت برىء من الجنون ملتبسا بنعمة الله التى هى النبوة والرياسة العامة (قوله أى السكون مجنونا) يشير الى أن الباء فى بمجنون أصلية متعلقة بمحذوف من مادة الكون ولو جرى على انها زائدة لقال أى الجنون الا أن يكون حل معنى (قوله وأجيب الخ) تحقق من هذا الجواب أن رب حرف جر أصلى بمنزلة من فى قولك أخذت من الدراهم وهذا الجواب ينفع فى دفع ما أورده المحشى بقوله وأيضا فلو كان الخ لانه لا يلزم من كونه معديا عدم جواز حذفه الا ترى أخذت من الدراهم فانه معدّ ومع ذلك يجوز حذفه لتعدّى العامل اليه بنفسه (قوله أجاب الخ) محصله انا لا نسلم انها فى المثال الثانى معدية للفعل المذكور بل هى معدية لمثله (قوله الاسناد) وقيل الامالة من أضفت الشئ الى الشئ أملته اليه (قوله تقييدية) خرجت النسبة فى زيد قائم (قوله بين اسمين) خرجت التقييدية بين فعل واسم فى نحو ان قام زيد فوجود ان صيرها تقييدية والمراد اسمين ولو تأويلا لتدخل الاضافة الى الجملة (قوله توجب لثانيهما الجر) خرجت التقييدية التى بين الصفة والموصوف فى نحو جاء زيد الخياط وقوله ابدا خرجت التقييدية بينهما فى نحو مررت بزيد الخياط (قوله وعينها ياء) فالاصل اضياف كما أن أصل أضاف أضيف فاعل المصدر باعلال فعله بنقل حركة الياء الى الساكن قبلها وقلبها الفا وحذف احدى الالفين وتعويض تاء التأنيث كما سيأتى فى قول الناظم ثم أقم اقامة الخ (قوله كما فى لبيك الخ) أى لان ماذكر لم يسمع الا مضافا (قوله فى الاسم الممنوع من الصرف) أى لان فيه تنوينا مقدرا منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو هذا أحسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين اه تصريح (قوله الا أن يقدر الخ) لا حاجة لهذا التكلف لان المتن لم يدع أن كل

مطلب الاضافة

مضاف لابد فيه من نون تحذف أو تنوين اه شيخنا * وأجاب بعضهم بأن هذا في قوة ضابط للاضافة فكأنه قال ضابط الاضافة أن تحذف لها نونا تلي الاعراب أو تنوينا اه وفيه أن هذا حكم من الاحكام ومن أين كون المقصود به الضبط فالاولى في الجواب أن يقال ان ما في قوله مما تضيف من صيغ العموم لان الاصل الحمل على الاستغراق (قوله وقد يقال مراده الخ) فيه انه ليس المتبادر منه وصار والتلو في كلام المصنف بغير هذا المعنى (قوله لما مر أول الكتاب) أي من انه شاذ اوالاصل ضارب بين ضارب في القباب فحذف المضاف اليه (قوله نصب المضاف اليه على الظرفية) فيه أن هذا لا يظهر في حصير المسجد اذ المسجد لا ينصب على الظرفية بدليل قول المصنف وما يقبله المكان الا مبهما الا أن يراد ولو على سبيل التوسع (قوله أي بأن لم يرد ما ذكر) أي بأن أريد الاختصاص أو الملك أو لم يرد شئ نعني في ومن يتوقف على ارادة الظرفية وبيان الجنس ومعنى اللام لا يتوقف على شئ هذا ما يقتضيه ظاهر كلامه اه شيخنا (قوله وان يكون على معنى اللام الاختصاصية) أي اذا لم يرد معنى في اه شيخنا (قوله عن كثير من مواد الخ) نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو وكل أمر (قوله الى التكلفات) أي كان يعتبر المرادف كصاحب ومكان ومصاحب وافراد (قوله نحو يد زيد) كان الانسب التمثيل بحصير المسجد فانه يصلح فيه تقدير الغير بخلاف مثاله لفقد الشرط الا أن يبنى على مذهب ابن كيسان والسيرافي من عدم اشتراط صحة الاخبار والاكتفاء بالبعضية (قوله ولا يلزم منه مساواة الخ) لان الاول موضوع لمعين باعتبار تعينه شخصا أو جنسا بخلاف الثاني فانه لم يعتبر فيه ذلك وضعا (قوله عطف تفسير) يحتمل انه مغاير والمراد ليست على تقدير لفظ الحرف ولا نية معناه واستبعده السيد الحفني فلذا تركه المحشي (قوله بأن كلا من الظرف) الاولى المظروف (قوله أي سواء كان المضاف ظرفا) الاولى مظروفا كما لا يخفى (قوله لما لم يقيد الخ) يفيد كلامه هنا ارتضاء صنيع الشارح وان المصنف انما ترك القيدين للشهرة وسيأتي له عن سم ما يخالفه فتبصر اه شيخنا (قوله قال يعني الخ) الاولى حذف الخ كما لا يخفى (قوله هذا ما ذكر في توجيهه الخ) وهناك توجيه آخر وهو أن اضافة الوصف الى الظرف معنوية عند الجمهور كما في مالك يوم الدين بخلافها الى المفعول فانها لفظية كما في جاعل الليل سكنا لان الليل مفعول جاعل لا ظرفه

بخلاف يوم فانه ظرف لمالك اذ المعنى مالك الامر والنهى فى يوم الدين بدليل قراءة ملك * وقال أبو السعود ما نصه واضافة مالك الى اليوم اضافة اسم الفاعل الى الظرف على نهج الاتساع المبنى على اجرائه مجرى المفعول به مع بقاء المعنى على حاله كقولهم ياسارق الليلة أهل الدار أى مالك أمور العالمين كلها فى يوم الدين وخلو اضافته عن افادة التعريف المسوغ لوقوعه صفة للمعرفة انما هو اذا أريد به الحال أو الاستقبال وأما عند ارادة الاستمرار الثبوتى كما هو اللائق بالمقام فلا ريب فى كونها اضافة حقيقية كاضافة الصفة المشبهة الى غيره وهو لها فى قراءة ملك يوم الدين و يوم الدين وان لم يكن مستمرا فى جميع الازمنة الا انه لتحقق وقوعه و بقائه أبدا اجرى مجرى المتحقق المستمر و يجوز أن يراد به الماضى بهذا الاعتبار كما يشهد به القراءة على صيغة الماضى وما ذكر من اجراء الظرف مجرى المفعول به انما هو من حيث المعنى لا من حيث الاعراب حتى يلزم كون الاضافة لفظية الا يرى انك تقول فى مالك عبده امس انه مضاف الى المفعول به على معنى انه كذلك معنى لا انه منصوب محلا وتخصيصه بالاضافة اما لتعظيمه وتهويله أو لبيان تفرده تعالى باجراء الامر فيه وانقطاع العلائق المجازية بين الملاك والاملاك حينئذ بالكلية (قوله لا يناسب الخ) منشؤه عطف صفة فى قول الشارح أو صفة مشبهة على اسم فاعل ولو عطف على وصف فالم يلزم عدم المناسبة اذ المعنى عليه بأن كان وصفا بمعنى الحال او الاستقبال اركان صفة مشبهة اه شيخنا لكن يلزم على ذلك جانب الشارح قصور المتن فيتم الشارح فى اعتراض آخر لكن قد يقال هو عطف على الوصف باعتبار القيد الذى زاده الشارح وهو لا ينافى دخوله فى عموم الوصف كما هو مراد المصنف فتدبر (قوله أشكل الفرق بينهما الخ) الظاهر أن السيد يقول بأن اضافة الصفة المشبهة معنوية كاسم الفاعل الذى أريد به الثبوت بل لا مانع من كونه يقول بأنه منهما حينئذ فحينئذ لا يطالب بالفرق (قوله وعلى الطلاق مامر عن غيره) أى كالسعد أى الطلاقه عن الثبوت والتجدد ولاسعد ومن تبعه أن يقولوا يفرق بين اسم الفاعل المراد به الاستمرار والصفة المشبهة بأن اسم الفاعل قد يتمحض للماضى فى بعض أحواله فتكون اضافته معنوية فلذا اعتبر جانبه فى الاستمرارى والصفة المشبهة لا تتمحض له أصلا فلا يحسن اعتباره وحده فيهما والحاصل أن السيد يلزمه أن يقول ان اضافة الصفة المشبهة

معنوية كاضافة اسم الفاعل المراد به الاستمرار الثبوتي سواء نظر لجانب المضي فيه أم لا بخلاف ما اذا كان للاستمرار التجددي فان اضافته لفظية نظر لجانب الماضي أم لا فان قال السيد بأن اضافة الصفة المشبهة لفظية طولب بالفرق بينها وبين اسم الفاعل المراد به ماذكر والسعد يقول اسم الفاعل المراد به الاستمرار ان نظر فيه لجانب الماضي فاضافته معنوية وان نظر لجانب الحال أو الاستقبال فاضافته لفظية لا فرق بين الاستمرار الثبوتي والتجددي والصفة المشبهة اضافتها لفظية دائما من غير تفصيل وحينئذ يطالب بالفرق بينهما فيه فرق بما سبق وأما الرضي فيقول اسم الفاعل المراد به ماذكر اضافته لفظية لا فرق بين اعتبار الماضي وغيره ولا بين الاستمرار الثبوتي وغيره والصفة المشبهة اضافتها لفظية كذلك وحينئذ لا فرق بينهما بل لا مانع من اندراجه حينئذ فيها عنده وانظر الحكم فيما قصد به الاستمرار بقطع النظر عن جانب الماضي وغيره على كلام السعد والظاهر انها حينئذ لفظية مراعاة لخلاف الرضي تأمل (قوله يشكل على ماص عن السيد) وجهه أن الذي مر عن السيد من أن اسم الفاعل الذي للاستمرار اضافته معنوية ينافيه كون الصفة المشبهة اضافتها لفظية دائما مع كونه فردا منها كما قاله صاحب التوضيح (قوله وعلى الطلاق الخ) وجهه أن ما أطلقه غير السيد من أن اسم الفاعل الذي للاستمرار له اعتباران فتكون اضافته لفظية تارة ومعنوية أخرى ينافيه أن الصفة المشبهة لا تكون اضافتها الا لفظية مع انه من افرادها كما قاله صاحب التوضيح (قوله الى فاعلهما) المناسب الى مرفوعهما (قوله ومسود وجهه) سيأتي للمحشي التمثيل به لاسم الفاعل فيما كتبه على قول الشارح ان اضافة افعل التفضيل غير محضة والظاهر من صنيعه هنا انه مثال لاسم المفعول والذي يظهر أن مسودا بسكون السين وفتح الواو وتشديد الدال اسم فاعل اسود وعليه يحمل ما يأتي وان مسودا بفتح السين وتشديد الواو المفتوحة وتخفيف الدال اسم مفعول سوده وعليه يحمل ما هنا فتدبر (قوله أي عن الاضافة بالضمير) أي حتى في نحو قائم الاب فان الاضافة انما هي بعد تحويل الاسناد الى الضمير فهو في قوة المنفصل بالضمير وان كان على وجه القبح (قوله بوجوب مضي ماتتعلق به) ولا يلزم من مضيه مضي الجر وركما هو ظاهر (قوله لانها في تقدير الانفصال بفاعل المصدر) فالطعام عشرة مساكين في قوة

فالطعام

فالطعام أنت عشرة مساكين (قوله بخلافه حال اضافته لمرفوعه) كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس اذلا فصل على تقدير عدم الاضافة بالضمير لعدم نحو بل الاسناد وقد يقال اما حب هذا القول أن يقول المراد بكونه فى قوة المنفصل كونه يصح أن يرفع المضاف اليه أو ينصبه وحينئذ لا اضافة معنى (قوله سهو) قد يجاب بأن مراد شيخه بكونه مفعول عهد انه مفعوله الثانى باعتبار ان عهد بمعنى علم (قوله مع انه لا ينصب المفعول) أى الصريح اصالة فلا ينافى ماسبق انه ينصب على التشبيه بالمفعول به بالتحويل اذ لولا ذلك لم يكن فى قوة المنفصل بالضمير اه شيخنا (قوله بل هو قسم من غير المحضة) فيه أن غير المحضة ما كانت فى قوة الانفصال بالضمير على ماقرره غير مرة والذى يناسب ماقرره انها قسم من المحضة فتكون تسميتها بالشبيهة بغير المحضة لا غير (قوله فتجوز بالبعض الخ) عبارته وجه الشبه أن المضاف لا ضمير فيه حتى تكون الاضافة فى تقدير الانفصال به واختيرت التسمية بذلك لكثرة المحضة والا فيجوز تسميتها بالمشبهة بغير المحضة ووجهه صحة المعنى مع الانفصال أى عدم الاضافة (قوله مبنى على تباين الثلاثة) وجهه انها اذا كانت قسما مستقلا وأشبهت القسمين الآخرين جاز لك ان تشبهها بكل منهما بخلاف ما اذا كانت من أحد القسمين فانه لا يجوز لك تشبيهها الا بالقسم الآخر (قوله وانما لم يجعل الاول هو الملغى) هذا يقتضى اغناء الثانى عن الاول وليس كذلك (قوله فما وجه التفرقة) وجهها ان الاضافة فى نحو الجلد من اضافة المترادفين وفى بغداد العراق من اضافة الخاص للعام فلذلك كانت اضافة الاول من اضافة المؤكد للمؤكد واضافة الثانى من اضافة المعتبر للملغى (قوله قال سم قد يقال لا اهمال الخ) أى محصل كلام الشارح ان قوله أو أعطه التعريف شامل لهذين الشيئين مع انهما لا يتعرف فكان المناسب ان يستثنيهما من قوله أو اعطه التعريف كما استثنى منه ومن قوله واخصص أولا مشابه المضارع فقد أهملهما فى الاستثناء ومحصل جواب سم ان هذا الاعتراض ناشئ من ضبط الشارح لقول المصنف واخصص أولا بما اذا كان الثانى نكرة مع ان المصنف لم يتعرض لضبطه فيجوز ان يضبط بما اذا كان الثانى نكرة أو معرفة لكن كان المضاف واقعا موقع نكرة أو متوغلا فى الابهام وحينئذ فهذان الشيئان داخلان تحت قوله واخصص لا تحت قوله أو اعطه التعريف حتى يحتاج لاخراجهما كما اخرج المشابه فلا اهمال لهما فى الاستثناء لعدم صحة الاستثناء حينئذ تدبر (قوله

انما كانت شديدة الابهام الخ) هذا التوجيه وما بعده غير ما في الشارح فان الذي في الشارح هو صدق الغيرية والمماثلة بأي وجه من أوجههما فلا تعرف الا اذا تعينت جهة المغايرة ونحوها وأما تعين الذات لوانع علمها الغير او المثل فلا دخل له وهذا لا يرد عليه ما أورده بعد على الثاني ثم ان تعليل المحشي لا ينتج الشدة (قوله وفيه نظر) أي لان الشبيه كالشبه (قوله قد يبحث فيه الخ) ومثال لا شاهد (قوله اذا أضيف الوصف المحلى الخ) الاولى اذا اتصل الوصف المحلى بال بالضمير اذ الجر واجب عند الاضافة قطعا (قوله تقفاه) تمييز لقوله الأم أي لا أعلم أحدا تقفاه الأم من تقفاه هذا الرجل والمراد بقفاه ذاته والطاقة عليها الان امه كانت سببا في ضرب الناس لقفاه وقوله ولا أوضعه أي اخس منه المعنى هذا الرجل كثير اللؤم والخسة (قوله سقوط التنوين) الاولى النون (قوله والاعراب) أي على الراء من عشر (قوله في نحو مثل ما انكم تنطقون) عبارة السيد الحفني والبناء وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل وشبه الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذا الثالث ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء أصليا أو عارضا (قوله أو كبعضه) أي بسبب كون المضاف وصفا منه لقابل المضاف اليه فان المرور وصف للرياح والحديث وصف للجارية في قولك اعجبتني حديث الجارية وليس المراد بكونه كالبعض صحة الاستغناء عنه (قوله وفيه ان التذكير الخ) الحق ما قاله السيد الحفني لان في وصف لفظ الجلالة بالتذكير ايهاما فيه اساءة أدب وأما ارادة الثاني وهو انه وصف للذات فكفر وقول بعضهم في دفع الاساءة تلك ان تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا اخبر عنه تعالى بحكم لا يكون الا كالمذكر وان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه اذ الاضافة لا تصير المؤنث مذكرا حقيقة بل باعتبار ان يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر لا يدفع الايهام اللفظي أيضا (قوله فيه انهما تحتمل الخ) قد يقال الايهام باعتبار المتبادر (قوله فلا يقال جاء زيد زيد) أي مرادا بهما ذات واحدة (قوله ونقل يس الخ) أي في هذا الذي اتحد معنى ولفظا كما في الحفني (قوله عين العين) أي فالمراد مثلا بالمضاف الباصرة وبالمضاف اليه الجاسوس (قوله وهذا لا يتأتى الا اذا تغاير الخ) أي ضرورة ان المنسوب غير المنسوب اليه بخلاف الصفة فانها تذكر لبيان موصوفها او ايضاحه وكشفه كأنها

هو تأمل اه شيخنا (قوله لانفهما حذف كلمة) المناسب فيه كما لا يخفى (قوله كان الامر بالعكس الخ) فمعنى كتبت سعيد كرز أي كتبت لفظ سعيد الذي هو اسم لكرز بمعنى الذات ولا يخفاك ان المراد على ما يتبادر كتبت هذا اللفظ وهو سعيد كرز بتمامه (قوله وانما أضيف سعيد الخ) توجيه للمسموع أي رفع منهم عداد من هذا لتلك الحكمة (قوله ولم يضف أيد الى سبع الخ) مقتضاه أنه لم يسمع ماليس من باب العلم وينافيه نحو الجاد فانه مسموع بل ربما أفاد صنيع الشارح والمحشى فيما سبق قياسيته اه شيخنا (قوله قال الدماميني واعلم الخ) تخصيصه ماذكر بعدم القياسية يقتضي ان اضافة أحد العلمين المترادفين قياسية وعليه فلا منافاة بين قوله في العلم وان يكونا مفردين فأضف حتما المقتضى ان ذلك قياسي وقوله هنا وأول موهما اذا ورد المقتضى ان ذلك سماعي اذالورود مختلف وورود كثرة يوجب القياس وورود قلة يقتصر معه على السماع اه شيخنا * وقد يقال تخصيصه ماذكر بعدم القياسية لانه محل توهم القياسية اذ الموصوف مغاير للصفة مفهوما وماصدقا بحسب الوضع وان اتحدا ماصدقا بحسب لا رادة بخلاف العلمين فانهما متحدان مفهوما وماصدقا فلا تتوهم فيهما القياسية فلذلك لم ينبه على عدمها وتقدم في باب العلم ما يفهم التنافي بين الموضعين فتبصر (قوله وعندي فيما ذكره الشارح الخ) محصله ان الحبة بمعنى البزرة لا توصف بالحمق فحينئذ لا يتوهم ان حبة الحمقاء فيه اضافة موصوف لصفة انما الذي يوصف بالحمق هو البقلة فالتوهم المذكور انما هو فيما ذكره صاحب القاموس من قولهم بقلة الحمقاء نعم ان حملت الحبة في حبة الحمقاء على البقلة كالرجلة مثلا جاء التوهم المذكور لكنه خلاف معناها اللغوى وأجاب شيخنا بأن الشارح مطلع وان الحبة بمعنى البزرة توصف بالحمق كما توصف به البقلة والذي في القاموس نهايته وصف البقلة بالحمق وليس فيه ان الحبة لا توصف بذلك (قوله الى جنسه) مبنى على ما قرره في ظهور كلام الشارح من ان المراد بالحبة البقلة وانها الرجلة المخصوصة والمضاف اليه مطلق بقلة حمقاء وعلى ما سمعت من ان المراد بها البزرة فالاضافة من اضافة المنشأ للفرع اذ البقلة الحمقاء متفرعة عن الحبة بمعنى البزرة لان البقلة هي النجم الخارج لنابت منها اه شيخنا (قوله أوكله) هذا لا يظهر الا اذا أريد بالمسجد موضع السجود الذي هو جزء من المكان الجامع للناس (قوله من اضافة العام الى الخاص) بأن يراد بالحبة البقلة مطلقا سواء

كانت حقاء أم لا والمضاف اليه بقلة خاصة هي الحقاء وهذا خلاف ما قررناه لك ا ه
شيخنا (قوله ما تجوز اضافته) هو الغالب كما تقدم (قوله وما تمتنع) أي كالمضمرات
الى آخر ما تقدم (قوله وما تجب اضافته لجملة فعلية) هو اذا ولما الحينية عند
من جعلها اسما (قوله وما تجب اضافته للجملة مطلقا) أي اسمية أو فعلية
وسواء كان لا يقطع عنها لفظا وهو حيث أو يقطع وهو اذ (قوله وما تجب اضافته
لفظا أو نية للمفرد مطلقا) أي ظاهرا أو ضميرا بأقسامه وهو غير ومع والجهات
ونحوها كـكل اذا لم يقع توكيدا ولا نعتا (قوله وما تجب اضافته لفظا للمفرد مطلقا)
أي ظاهرا أو ضميرا بأقسامه وهو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشيء
وحماداه (قوله أو الظاهر فقط) أي للمفرد الظاهر فقط وهو أولو وأولات وذو
وذات وفروعهما كذوا وذوا وكل المنعوت بها فيما يظهر كزيد الرجل كل الرجل
(قوله أو للضمير مطلقا) كوحدك وكل في التوكيد (قوله أو لضمير المخاطب)
أي كلبيك وأخواته (قوله وحد الرجل) من باب ضرب (قوله على وحده) أي
على انفراده (قوله أو اضافة) عطف على على المجرورة بالباء (قوله وهم نسيجو
وحدهم) في نسخ وهم نسجاء وحدهم (قوله كالغلبة) تمثيل لبعض المعاني
(قوله وعليه فالناصب فعل من معناه) لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا
أيضا وهو لبى كما في البيت المار فان معناه أجاب كما مر لانا نقول مدلول لبى قال لبيك
فلا يصح أن يشتق منه لبيك للزوم الدور قاله بعض الافاضل وفيه انه ليس المقصود
بكونه فعله انه مشتق منه بل الاشتقاق من المصدر لا من الفعل كما هو المذهب
المنصور وتقدم في أول الكتاب الكلام على مثل هذا الدور في اشتقاق سبحان الله
(قوله وزاد بعضهم الخ) فيه ان المطابقة حاصلة معنى وهي كافية (قوله وقد تبدل
بالهوا) وقد تبدل ألفا أيضا (قوله وللمفاجأة) عطف على للتعليل (قوله
أو حرف زائد) أي ضمير مفيد معنى المفاجأة وحينئذ فلا يصح ادخاله تحت ما سبق
و يؤخذ من كلام الامير الجواب بأنه ليس المراد الزيادة المعهودة بل انها دالة على
مفاجأة مؤكدة للمفاجأة المأخوذة من بينا أو بينما (قوله يتعين في واذكروا
نعمة الله الخ) ليست الواو في التلاوة (قوله وكونها بدل كل) أي بناء على ان
الوقت نفس النعمة لكن الاظهر كونه بدل اشتمال (قوله حال من سهيل) أي
لصحة الاستغناء به عن المضاف (قوله بيومهم بارزون) ليس في الشارح على

ما

ما بأيدينا من النسخ (قوله بخلاف المحدود كأمس الخ) يؤخذ منه ان المحدود ما دل على عدد كيومين وأسبوع أو على تعيين وقت كأمس وغد فحينئذ محدود الطرفين كيوم وصباح وغدوة وعشية من المبهم لان وقته غير معين لانك اذا قلت فعلته يوما احتمل أى يوم كان بخلاف قولك فعلته أمس فان وقته معين باليوم الذى قبل يومك وعلى هذا فلا اشكال فى نهار ولا حاجة لارادة مطلق وقت بيوم (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لاقتضاء كلام ابن غازى ان نحو الأمس والغد من غير المحدود مع انه منه كما مر (قوله ظاهر صنيعه الخ) ربما يعتذر بأن ذكر الجواز فى قوة قوله يضاف للجملة تارة وللمفرد أخرى فحسن ايراد أمثلة الباب متصلة تأمل (قوله بما اذا المبهم الخ) فيه ان المثنى مما يدل على عدد وتقدم ان ذلك من المحدود لا من المبهم وحينئذ فلا تجوز اضافته الى الجملة فكيف يكون كاذ (قوله الا أن يوجه بالحمل الخ) فيه ان الاضافة مانعة على رأيه (قوله اذا دخلت عليه اللام) أى لام الابتداء نحو لعمرك لأفعلن (قوله ان قدرت خبرا) ظاهره أن نفس اذا هو الخبر ولعل معناه انها قائمة مقام المتعلق العام الذى هو الخبر (قوله اذ لا يعمل شئ الخ) هذا على الاعراب الثانى أما على الاول فلان اذا حينئذ جزء الجملة فلا تتأتى الاضافة (قوله ولك أن تجعل الخ) أى لاجل أن يوافق المقدر المذكور (قوله ولا يليها فى المفاجأة الخ) فيه انه على الاعراب الاول وليها مفرد لا جملة ويجاب بأن المعنى انه اذا وقع بعدها جملة لا تكون الا اسمية (قوله وتلزم الفاء اذا الفجائية) تقدم له ان اذا الفجائية ترد رابطة نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ولا فاء فى ذلك الا أن يقال المراد اذا الفجائية المحضة بخلاف اذا أنتم تخرجون فانها للمفاجأة مع الربط (قوله انى أعلم الخ) تمامه كما فى البخارى وغيره اذا كنت راضية تقولين ورب محمد وان كنت غضبى قلت ورب ابراهيم قالت اى والله يارسول الله لا اترك الا اسمك اه أمير (قوله أو مقتد نحو الخ) يؤخذ من هذا المثال انما تقع خبرا أيضا فكان عليه أن ينبه عليه (قوله بتحقق وقوع تاليها) أى أو ظنه بخلاف باقى الأدوات فانها للمشكوك أو المستحيل نحو ان كان للرحمن ولد وأما نحو أفان مت فهم الخالدون فلتنزيله منزلة المشكوك لابهام زمن الموت (قوله بالتقديم) أى تقديمه على عامله الممتنع تقديم معموله الغير الظرف عليه (قوله فغالطتك بالممتنع التأخير) أى انه اذا توسع فى تقديم الظرف الذى لم يتحقق

الصدارة على عامله الممتنع تقديم معموله الغير الظرفي عليه فيالاولى التوسع في المعمول الظرفي المستحق للصدارة على عامله الممتنع تقديم معموله غير الظرفي عليه (قوله ومن ذلك) اى من اذا التى خرجت عن الشرطية لمجردا الظرفية (قوله تأكيد المسند اليه) أى بالنسبة للاولى أوتأكيد المفعول بالنسبة للثانية (قوله هو الموافق) أى هو الوجه الموافق والانسب هى الموافقة أى هى الحالة الموافقة لحصول التطابق بينه وبين المبتدا لفظا ومعنى (قوله فى الثانى والثالث) وهما المضارع والاسمية قرنا بالفاء أواذا الفجائية (قوله كما يقول الجميع فيها اذا جزمت) نحو

استغن ما أغناك ربك بالغنى * واذا تصبك خصاصة فتجمل

أى فهى فى حال الجزم غير مضافة باتفاق قال الدمامينى لان الجزم من خصائص الفعل والاضافة من خصائص الاسم فهما متنافيان اه وتوضيحه ان عامل الجزم لايدخل الا على الفعل والمضاف لا يدخل على الفعل فلا يكون عامل الجزم مضافا وليس بالقوى فان الاضافة للجملة بتمامها لا تنافى عمل الجزم فى الفعل وحده اه أمير (قوله اذا كررت أونوى بها الاجزاء) مثال الشرطية المكررة اى وايك جاء يكرمه والموصولة المكررة اضرب أى زيد وأى عمرو هو قائم ومثال نية الاجزاء فى الموصوله اقطع أى زيد هو قبيح أى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله فعل أمر الاناث) أى فهو بفتح الخاء (قوله اقول ومن قوله الخ) الى ومن قوله فى أسماء الافعال و يعملان الحض مصدرين (قوله كما مر فى محله) أى فى قوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع (قوله وعلى هذا تكون لدن مضافة الى الجملة) اى خلافا لما يوهمه قول الشارح فلدن حينئذ منقطعة عن الاضافة الخ (قوله فالمقتضى الخ) تقدم فى باب الاستثناء مايتعلق بذلك (قوله ومن ثم كانت حرفا الخ) ظاهره انها لو كانت للابتداء لزم كونها حرفا وفيه ان المدار فى الحرفية والاسمية على كون المعنى ملحوظا لذاته أولا حتى لو وضع اللفظ لجزئى ملحوظ لذاته لا لتعرف حال الغير كان اسما (قوله تشبيها بعند) انما احتاج لتعليل الاعراب لقيام موجب البناء ولو علل بالمعارضة بشبه الحرف لكان أقرب فاندفع مايقال الاعراب فى الاسماء أصل فلا يحتاج لتعليل وكذا يقال فيما يأتى (قوله وسكون النون) لعل الاولى حذفه لان النون هى محل الاعراب على هذه اللغة الا أن يكون بيانا

المشهورة في حذ ذاتها (قوله وفرق ثعلب الخ) أورد عليه قول امرئ القيس
* مكر مفر مقبل مدبر معا * اذ وقت الكر والاقبال غير وقت الفر والادبار الا أن
يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله لا من الانس) أي
ولم يبرز لا من الانس (قوله أخذ الشارح ذلك من كون الكلام الخ) أي أخذ
الشارح الملازمة في الغالب وهو ماعدا حذف المضاف اليه وعدم نية شئ من
الاحوال الثلاثة كما سيأتي من كون الكلام الخ لا يقال لا حاجة لاعتبار
المقام بل الاخذ من البيت لان الامر بعامل الحال أمر بالحال اذا كانت الحال
من نوع المأمور به كحج مفردا أو من فعل المأمور كادخل مكة محرما وماهنا من
هذا القبيل بخلاف اضرب هندا جالسة والمعنى ان عدم المضاف اليه لفظا ونوى
معناه فضم وابن فان هذا أمر متعين فلا قطع عن الاضافة لفظا ومعنى في هذه
الحالة فيه الالزوم لانا نقول المدعى اللزوم في الغالب وهو الاحوال الثلاثة التي
هي ماعدا الحذف مع عدم نية شئ وهذا لم يستفد من المتن فلذلك احتجنا للمقام (قوله
أو فتحت) وحينئذ تكون حركة بناء لا مقدرة منع منها ضم البناء السابق اعتباره
على دخول لا وساغ الحذف لملاحظة الاتيان بلا بعد تأمل (قوله وبمعنى السابق
الخ) الظاهر أن يقول وصفا بمعنى السابق ثم يقول وبمعنى اسبق (قوله الذي
يظهر لي الخ) أي وليس المراد به النسبة الجزئية التي بين المضاف والمضاف اليه
لان الشارح لم يجعل ذلك علة البناء بل جعل العلة الشبه بحروف الجواب
في الاستغناء وبمطلق الحرف في الجمود والافتقار فلا احتياج لتفسير المعنى بما لم
يتبادر من مقابلة نية اللفظ خصوصا وقد أوردوا عليه أن تلك النسبة لا تحقق
الا بمجموع المتضايفين لانها حال بينهما فلا وجه للتخصيص بالمضاف اليه وان
أجيب عن هذا الايراد بأنها خصت بالمضاف اليه لانه الجزء المتم (قوله وانما لم
تقتض الاضافة الخ) قال بعض الافاضل فيه أن الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض
الاعراب فلا تقتضي البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الاسماء فلا يحتاج
لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر
موجبا للبناء وليس له نظير يحمل عليه اه وفيه أن هذا جهاد في غير عدو لما
علمت من أن المحشي جرى على ما للشارح من أن علة البناء ليست نية المعنى بل شئ
آخر وقول المحشي وانما لم يقتض الخ مقصوده دفع مايرد من أن الاضافة مع نية

المعنى تعارض موجب البناء الذى ذكره الشارح فكان مقتضى القواعد الاعراب (قوله لتخصيصه بالاضافة) أى التخصيص الحاصل مع الاضافة وان كان موجودا قبلها بالمعمول فحينئذ لا ينافى قولهم ان اضافة الوصف لمعموله لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا اذ المراد لا تجلب له ذلك وان كان التخصيص حاصلا من قبل (قوله وعلى الثالث تضم الهمزة) أى ويكون مبنيا للمفعول (قوله فالحق انه محتمل لان يكون الخ) قال بعض الافاضل فيه أن المضاف اليه لا يحذف وينوى لفظه أو معناه الا اذا علم وهذا ليس كذلك اذ المراد من أى شئ عال لا علو شئ بخصوصه (قوله ينبغى بالفتح) فيه أن الفتح من القاب البناء فالاولى بالفتحة اذ هى المشتركة (قوله تقديره وليس كونها معرفة مسلما) الاولى بل الصواب أن يزيد ومقطوعة قبل قوله مسلما اذ الاعتراض بالامرين والتعليل يفيد عدم التسليم فيهما وهو أى التعليل من قوله اذ هى الى آخر التنبيه وأشار لتعليل الثانى بقوله وتقطع الى آخره المعطوف على مدخول اذ اه شيخنا (قوله نظرا الى لفظها) أى ومع ذلك ليست خارجة عن معنى كما فى اه شيخنا (قوله فتقع مبتدأ وخبرا) أى كما فى المثال الاول فالابتدائية لاختصاصها بالمضاف اليه والخبرية التى هى الاولى لانها نكرة ومابعدها معرفة بالعلمية اه حفنى (قوله أو قبل دخول الناسخ) أى كالمثال الثانى وفيه تأييد الاعراب الاول اه حفنى (قوله لاقتضاء العطف الخ) هذا التعليل يدفع العطف المذكور ولا ينتج الاستثنائية اذ يصح عطفه على قوله هى بمعنى كما فى المرتب عليه مابعده ويكون من تمام العلة والمعنى اذ هى قسمان مستعملة استعمال الصفات ومستعملة استعمال الجوامد وهى فيهما نكرة فمن أين التعريف بل هذا أولى اه شيخنا (قوله أى منطوقا ومفهوما) فيه أن الاقتضاء بالمنطوق فقط فيهما الا أن يريد بالمفهوم مالم يصرح بلفظه لان عل لم يصرح بها فى الثانى اه شيخنا (قوله فلا) اذ من جملة النصب النصب على خبرية كان فى غير تأمل اه شيخنا (قوله كما أسلفناه) تقدم مافيه (قوله يعود الضمير اليه) أى فالمطرح لا يعود الضمير اليه بخلاف الملتفت اليه (قوله تشبيه بليغ) مبنى على تعلقه بصفو ولو علق بمحذوف حال من المضاف المحذوف وهو الماء أى ممزوجا بالرحيق لم يكن تشبيه وهذا عندى أحسن اه شيخنا (قوله والهلال) المناسب الاهلال (قوله قلب) أى بجعل المفرد مثنى والمثنى

مفرد الان القوس الواحد له قابان (قوله الجنس) أى لانه ذكر شرطين (قوله
ووجه الشبه كون كل بالمضاف) اى حاصل فى المضاف ولو قال كون كل
بالاضافة اكان أولى (قوله صفة ثانية) الانسب بتفسير عارضا بمعترضا وبقول
ابن يعيش اعترض بين نوء الخ أن يجعل وت بين متعلقا بعارضا (قوله من أنواء
الاسد) النوء سحاب يطلع أو ريح تهب عند طلوع النجم يقع بعد كل منهما مطر
فتارة يكون النوء محمودا كأنواء الاسد وتارة لا اه شيخنا اولا فى لكن فى القاموس
والنوء النجم مال للغروب جمعه أنواء ونوءان أو سقوط النجم فى المغرب مع الفجر
وطلوع آخر يقابله من ساعته فى المشرق (قوله والنوء للذراع المقبوضة)
الواو للحال وذلك لان الاسد الذى هو مجموع الكواكب له ذراعان أحدهما
مبسوط والآخر مقبوض والنوء لا يضاف الا للذراع المقبوضة (قوله رفعه
بناء) بأن لم يقدر مضاف اليه محذوف (قوله وقد ينافيه قول الشارح الخ) أتى
بقد لاحتمال أن هذا تصوير للتسلط لا غير اه شيخنا وفيه أن قول الشارح لحذف
ما أضيف اليه يدو هو من قالها بعد ذلك وتقدير مضاف فى كلام الشارح أى وهو
ضمير من قالها تكلف فالاولى حمل قد على التحقيق (قوله فلينأ) هو بلام الامر
الساكنة بعد فاء جواب الشرط وبهمزة مفتوحة بعد النون الساكنة من نأى
بمعنى بعد (قوله وجعله الشارح الخ) أى فهو بخصوصه لا يرد اذ ما أفاده الشارح
هو المتبادر لكن التعبير بالمعمول أولى لشموله ما يتعين فيه كون الفصل
بالظرف بين المصدر ومفعوله كقول بعض نساء العرب

أهابك اجلالا وان كنت فى الثرى * مخافة يوما أن يسوءك مكانى

فان الاصل مخافتى اساءة مكانى اياك اه حفنى (قوله الصواب تأخير ما بعد قوله
الفاصل) وحينئذ فيصير نظم العبارة هكذا الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف
اليه مفعوله الاول والفاصل اما مفعوله الثانى كقراءة بعضهم الخ أو ظرفه كقوله الخ
فيفيد أن الاضافة الى المفعول الاول موجودة عند الفصل بالظرف وليس كذلك
الا أن يقال كما فى الحفنى ان الاول لا يستلزم ثانيا فيشمل بعد الاصلاح تاركو لى
صاحبى وناحت يوما محرزة (قوله ولا يصح رجوع الضمير للفصل الخ) ليس المقصود
بذلك الاعتراض على الشارح لاحتمال أن الشارح ارجع الضمير للفاصل وبأجنبى
متعلق بمحذوف حال أى وجد الفصل حال كونه كائنا بأجنبى (قوله بكونه ظرفا)

أى كما فى بيت الشارح وقوله أو جارا ومجرورا أى كما فى قوله تعالى وهو فى الخصام غير مبين (قوله قبلها) أى العلة والا ولى قبله أى حرف العلة (قوله وان اشتهر أن اللام الخ) لعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافى الاضافة للجمع بينهما فى نحو لا أبا لك عند سيبويه كما مر فى باب لا قاله بعض الافاضل (قوله بضم الهاء) يلزم عليه عيب الاسناد ولا يناسب الكسر لان معناه حينئذ يضعف فكان الاولى بأن بدل يبن ليندفع ذلك العيب قاله بعض الافاضل (قوله فراد الشاعر الخ) تفريع لا يظهر لكنه رأى أن معنى الوالد الحياة ففهم أن معنى يبهم الموت وليس كذلك

مطلب المضاف لياء المتكلم

بل المراد باعتقوا اسار وا وتسبرهم هو الموت وهو يبهم ما يصلون اليه به من النعيم اه شيخنا أو يقال هو تفريع على قوله تبع بعضهم بعضا فى الموت بناء على أن قوله فى الموت تفسير له وهو أهم أما على انه من جملة بيان المعنى المراد باعتقوا فلا (قوله حتى فى هذه الامور) أى لدى وعلى الاسمية وظاهر كلام المحشى بل صريحه انهما من غير المقصور وهو انما يتم على انهما مبنيان اذ المقصور خاص بالمعرب أما على انهما معربان فهما مستثنيان من المقصور أى انه يستثنى من المقصور الذى فيه لغتان هذان الامران فليس فيهما الا لغة واحدة عند الجميع وهى القلب (قوله الى الاسمية) أى بناء على بنائها أما على اعرابها فهى من المقصور نظير ما تقدم (قوله على الغة ردّ اللام) فيه نظر بالنسبة لفى اذ المردود فيها العين لا اللام وعبارة الحفنى أورد عليه نحو أبى وأخى بردّ اللام وادغامها فى ياء المتكلم فان المبرد أوجب فيهما حينئذ فتح الياء بعد أن يدغم فيها ما وليته مع انها خارجة عن الاربع المستثنيات والحق ابن الحاجب بها فى على الاكثر اه وهى سالمة مما أوردناه على المحشى اه شيخنا (قوله أى ان لم تكن الخ) المناسب أن يزيد قبل ذلك لفظ الخ بدليل قوله بعد والا فلا حذف ولا قلب (قوله أى بقولى يا الهف) حل معنى والا فالمقصود لفظه فلا يحتاج لتقدير نظير ما بعده (قوله لالتقاء الساكنين) أى بناء على انها كانت ساكنة (قوله والاضافة للمبنى انما تجوز الخ) على انها انما تجوز البناء على الفتح لا غير كما تقدم (قوله وان توقف فيه البهوتى) حيث قال هل غلامى مبتدا ولا اعراب له أولا يحكم عليه بكونه مبتدا (قوله ورد أيضا بأنه الخ) أى فبقى ما اقتضته العبارة مشكلا ويمكن أن يقال المراد بالتعدية بالحرف التعدية الخاصة التى هى تصيير الفاعل مفعولا فاللازم حينئذ

مطلب أعمال المصدر

هو مالا يتعدّى بنفسه ولا بالحرف المخصوص وهو الباء المعدية التعدية الخاصة وحينئذ لا يراد اهـ شيخنا (قوله ويقتضي أيضا الخ) قد يقال المتعدّي هنا مقصود تقسيمه بدليل ذكر القسمين بعده فلم يطلق المتعدّي بالاطلاق على المتعدّي بحرف الجر اذ لا اطلاق مع القرينة اهـ شيخنا (قوله كزكم) فيه انه مبنيّ للفاعل على صورة المبني للمفعول فما بعده فاعل لا نائب فاعل كما تقدم للمحشي الا ان يقال ان ما هنا مبني على القول الآخر (قوله ويضاف المصدر اليه) أي الى النائب وفيه انه حينئذ يحصل اللبس لتبادر الذهن الى ان المصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل (قوله نعم لا يختلف أصل المعنى) فهو لبس غير مضر (قوله ان التقدير من ان أوقعت أنيابه) أي وان كان المتبادر انه من اضافة المصدر المبني للفاعل الى مفعوله (قوله لانه من جملة الفرق الخ) قد يقال هو من جملة الفرق ويراد بحذف الفاعل عدم ذكره بالاسم الظاهر أي ان فاعل المصدر اذا لم يكن اسما ظاهرا لا يكون ضميرا مستترا فيه خلافا لبعضهم بخلاف الفعل فان فاعله اذا لم يكن اسما ظاهرا يكون ضميرا مستترا فيه تأمل (قوله أي في غير المصدر الخ) هذا مما لا ينبغي فان هذا من قبيل المستتر لا المحذوف كما هو الفرض وهذا بناء على كلامه وقد علمت ما فيه (قوله فاضافته الى ضمير الخ) وكون المراد برؤس القوم رؤساءهم وكبراءهم على تنزيل المذكر منزلة المؤنث أو ما لا يعقل للخسة في هامهن (قوله في البيت اللاحق) هو قوله لكالرجل الحادي وقد تلع الضحى * وطير المنايا فوقهن أواقع (قوله حتى يراد اعتراض الخ) لا تخفى قوة اعتراضه (قوله كالمصدر المؤكد) أي لانه لا يتأتى تأويله بالفعل مع الحرف المصدري لان تأويله يصيره نوعيا باسناد الفعل الى فاعله والفرض انه لمجرد التوكيد (قوله والمبين للعدد) أي لان تأويله بما ذكر يفوت العدد (قوله في الامر) كندلا زريق المال (قوله والدعاء) كغفرانا ما آثم (قوله والاستفهام) كاضربا زيدا (قوله الا ان يقال الخ) أي فالشرط حينئذ لازم لا غالب نخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فالعامل في صوت الثاني محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل ويعمل بل انك مررت به وهو في حال تصويت وكذلك المصدر المراد به اسم عين كان يراد بالصوت الاول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الاول يجعله نوعيا باسناد الفعل الى فاعله والقصد

انه لمجرد التوكيد وتأويل الثاني يفوت العدد كما تقدم (قوله أو يقال) جواب ثان عطف على يقال الاول (قوله وانما لم يكن مقدرا بان المصدرية) أي مع انه لا يشترط ان يتقدمها شئ بدليل وان تصوموا خير لكم (قوله وفيه نظر اذ تقدير ان الخ) أي بناء على ان التقدير سمع أذني أخاك حاصل اذ كان لان اذ للماضي على انه لا مانع من ارادة المستقبل بناء على ان التقدير سمع أذني أخاك حاصل اذا كان لان اذا للمستقبل فيكون المرتب عليها مستقبلا أيضا ويشير لجواز الاعتبارين في المثال قوله فالتقدير سمع أذني أخاك حاصل اذ كان أو اذا كان فحينئذ الاولى التعليل بما تقدم من ان العرب لا ينطقون في هذا الموضع الا بالمصدر الصريح فلا يقولون ان تسمع اذني أخاك يقول ودفع شيخنا تنظير المحشي بان معنى قول السيد الحفني وانما لم يكن مقدرا الخ ان حقيقة ان المستقبل ومجازها الماضي والمجاز لا قرينة عليه اذ القرينة لا بد وان تكون غير الكلام المجازي وليس هنا غيره فبقيت الحقيقة والحقيقة هنا تنافي المراد فلم يصح تقديرها اه فتأمله فانه الى المنع أقرب (قوله أي لان النعت الخ) أنت خبير بان الشارح علل بعلة غير هذه فكان المناسب ان يكتب هذه القولة على التعليل بأن يقول قوله لان معمول المصدر الخ ولان النعت الخ اذ صنيع المحشي يفيد ان هذه هي العلة وان الشارح مهمل للتعليل كما في سابقه ولاحقه اه شيخنا (قوله فان عوض عن الناقص) أي كعدة (قوله أو قدر فيه) أي المصدر كقتال (قوله وان كان ظاهرا الخ) أنت خبير بان اسم مصدر في المتن نكرة وهي في الاثبات لا تعم فالمعنى وابعض اسم مصدر عمل فأراد الشارح بقوله واعلم الخ بيان مراد المصنف بتمييز العامل من غيره لا بيان الاعتراض على المصنف كما فهمه المحشي فافهم اه شيخنا وفيه انها لا تعم عموما شموليا والعموم البدلي الصادق بأي فرد ثابت لها فلا يجيء هذا المعنى نعم هو معنى مراد فتدبر (قوله بالمنصوب في باب ظن) أي بأن أضيف مصدر هذا الباب الى الفاعل فانه حينئذ يجب التكميل بالمفعولين (قوله لاحتمال كونه بدلا الخ) فيه ان من في الحديث أيضا يحتمل ان تكون مبتدأ حذف خبره أو شرطية حذف جوابها الا أنه بعيد فيه دون الآية (قوله الثنية) هي الطريق بين الجبلين (قوله بالقينة) أي الجارية (قوله الا اذا كان محلى الخ) أي فلا يكون طالبا الا حينئذ (قوله وغير متبوعها) أي والى غير متبوع تلك الكلمة أي والاسم هنا مضاف

الى متبوعها الا الى غيره فلا يعمل فيهما اذكر (قوله فلا يجوز ضربي حسن زيدا في الدار) أي للفصل بالخبر لانه غير متمم للمصدر من جهة مصدريته ولا معمول له أيضا من جهتها بل متمم ومعمول له من جهة الابتدائية (قوله ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن) أي لان الفصل بين المصدر ومعموله وهو حسن ليس بأجنبي كذا قرره السيد الحفني لكن الذي يظهر لي ان الفصل هنا بين المصدر وفي الدار بزيد الا ان المراد العمل من حيث انه أصل الفعل والعمل في الخبر ليس كذلك اه شيخنا (قوله ودخول اللام) أي لام الجر التي للتقوية وقوله على معموله المتأخر أي الذي يتعدى اليه بنفسه وانما تدخل اللام لجبر ضعفه الحاصل بكونه فرعا في العمل وأما الفعل فلا تدخل لام التقوية على معموله المتأخر الذي يتعدى اليه بنفسه وأما قوله ملكا أجار لمسلم ومعاهد فاللام فيه زائدة زيادة محضة لا للتقوية (قوله فيمتنع الخ) أي فيمتنع حين اذ وقع مع المعطوف عليه خبرا عن شيء أو وصفا له لان الفعل لا يحل محله فضعف عن تقديم معموله عليه (قوله أي مفيدة لمعنى الخ) أشار الى ان لمعنى متعلق بمحذوف حال من الصفة أو من ضمير الدالة أو جارية (قوله أي الجارية الخ) يمكن ان يكون قول الشارح من الصفة المشبهة راجعا لقوله نحو فرح الى هنا وعليه فلا حاجة لقوله أي الجارية الخ (قوله في مكان عزل) أي فهو اسم مكان والباء ظرفية ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للملابسة أي ان كان متلبسا بانعزال لانه كان يجب فتح زايه كما هو قياس مفعل للحدث من مكسور عين المضارع كما سيأتي والرواية بالكسر قاله بعض الافاضل (قوله حتى قال بعضهم لا شيء الخ) أي فهو ليس باقرار للتناقض فلا قصاص ولا دية والذي يظهر خلافه لانه من باب رفع الاقرار وهو لا يقبل بعد حصوله وعبارة التحفة مع متن المنهاج ولو قال له علي من ثمن خمر مثلا ألف لم يلزمه شيء قطعا أو له علي ألف من ثمن خمر او كلب مثلا أو ألف قضيته لزمه الالف ولو جاهلا في الاظهر الغاء لآخر لفظه الرافع لما أثبته فأشبه علي ألف لا تلزمني (قوله ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا الخ) ولذلك صح وقوع المضارع موقعه في هذا التركيب اهـ كأن زيدا آكل طعامك (قوله نظرا لظاهر) وجهه انه اسم موضوع على الحمرة ابتداء أو للذي يخالط حمرته سواد لا وصف قيل ولو كان وصفا لصغر كأحمر لكان قياسه كويمت بوزن فويعل كما قالوا في تصغير ضارب ضويرب (قوله وقاسوا لنحاس) أي قاس المصغر على المجموع جمع تكسير

مطلب اعمال اسم الفاعل

فى العمل (قوله عورض بان التثنية الخ) قد يقال لا معارضة لان التثنية والجمع لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان التصغير والوصف لا يعتريان الفعل أصلا فابعادهما الاسم الفاعل عنه تام بخلاف التثنية والجمع فانهما وان اختصا بالاسم لكن لحوق دال التثنية والجمع للفعل فى نحو يفعلان ويفعلون فى قوة تثنية الفعل وجمعه فضعف الابعاد وحمل جمع التكسير على جمع التصحيح وانما ابطل عمل المصدر لبعده عن الفعل بالنسبة لاسم الفاعل لعدم دلالته على الزمان فى العرف الطارئ بخلاف اسم الفاعل ولذا قيل حقيقة فى الحال بناء على أحد احتمالات فيه وعدم دلالته على نسبة أصلا بخلاف الوصف فانه يدل على النسبة وان كانت تقييدية تأمل (قوله فما طعم) يحتمل ان ما استفهامية ويحتمل انها نافية والخبر فى البيت بعد فلينظر ثم رأيت فى الهمع فيا طعم راح بياء بدل ما أى احضر يا طعم ليتعجب من حسنك (قوله تقديم غير النعت) وهو مدامة الواقع بدلا من راح أو عطف بيان عليه تدبر (قوله كان عليه ان يجعله الخ) يجوز جعله علة للكبرى (قوله ان المخالف فى منعه الكسائى) أى فالكسائى أجاز عمل اسم الفاعل فى معمول تقدم عليه وعلى صفته معا (قوله مقالية) أى كما فى بيت الشارح (قوله أو حالية) كاختصاص الصفة به نحو مررت بعلم العلم (قوله لا بقيد كونه ماضيا) يتعين ولا بقيد كونه صلة ليتم ما حكاه عن الاخفش بناء على ما سلكه المحشى وعن القوم بناء على احتمال يأتى وحاصل ما يقال ان قوله فى شرح الكافية بلا خلاف مفروض فى عمل اسم الفاعل الواقع صلة لال النصب على المفعولية سواء كان فى حالة المضى أم لا لان اسم الفاعل حيث وقع صلة كان بمعنى الحدوث وقوله فى شرح التسهيل وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا الخ ان أراد بالمقرون بال اسم الفاعل الواقع صلة لال لم يكن خارجا عن موضوعنا الذى هو اعمال اسم الفاعل الواقع صلة لال لكن لا يتم قوله ولا على التشبيه الخ المناسب لما نقله المحشى عن الدماميني وان أراد به اسم الفاعل المقرون بال التى هى حرف تعريف تم قوله ولا على التشبيه الخ لكن يكون خارجا عن الموضوع اذ لم يفد خلافا فى اعمال اسم الفاعل الواقع صلة لال و يكون أيضا مخالفا للواقع اذ مذهب الجمهور الذى اختاره فى التسهيل ان أل فى اسم الفاعل المذكور موصولة لا معرفة وكذا مذهب المازنى ومن تبعه ويجاب بأن المراد اسم الفاعل المقرون بال من حيث هو بقطع النظر عن كون أل

فيه موصولة أو معرفة والكلام على التوزيع في المعنى وليس نصب المقرون مخصوصا بالمضى بل يعمل مطلقا في المضى وغيره لجعل أل موصولة لا معرفة فالوصف حينئذ للحدوث خلافا للمازني حيث جعلها موصولة وخص العمل بالمضى ولا على التشبيه دائما خلافا للاخفش حيث جعل النصب على التشبيه دائما لجعله أل حرف تعريف والوصف بمعنى الثبوت ولا ينافي هذا قول المحشى امامع اعتقاد الخ لحمله على معنى انه لو اعتقد ذلك لالزمه أن يجعله مفعولا أى فهو لا يعتقد ذلك ويحتمل أن المعنى ولا على التشبيه خلافا للاخفش حيث جوز النصب على التشبيه بناء على جواز اعتقاد ان أل حرف تعريف والوصف بمعنى الثبوت لكن الاحتمال الاول هو الظاهر بل كلام على باشا صريح فيه حيث قال في تعليل مذهب الاخفش لزعمه ان أل فيه ليست الا تعريفية فيبعد الوصف محلى بها عن الفعل لكونها من خواص الاسماء كالتصغير والوصف فالمنصوب مشله في الحسن الوجه ولعدم مضارعة الماضى للفعل قال الرضى وليس بشئ اذ ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى تطلب المشابهة بل فعل اه ومثله في همع الهوامع ولا بفعل مضمر خلافا لقوم حيث ذهبوا الى انه منصوب بفعل مضمر لجعلهم أل معرفة والوصف بمعنى الثبوت اما وجوبا أو جوازا على الاحتمالين المارين على كلام الاخفش وظاهر كلام على باشا الجزم بحرفية أل حيث قال ولا نصبه بفعل مضمر خلافا لقوم بناء على مذهبهم ان أل حرفية اه هذا هو التقرير المناسب لكلام المحشى والجماعة ولا يخفى ما فيه من التكلف ولك مسلك آخر في تقرير عبارة التسهيل فقوله وليس نصب الخ معناه انه ليس نصب ما بعد المقرون بأل الموصولة مخصوصا بالمضى خلافا للمازنى ومن وافقه حيث خصه بذلك ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش حيث جعل نصبه بذلك لان أل ولو كانت موصولة الا أن صورتها كصورة أل المعرفة المختصة بالاسماء فتبعد الوصف حينئذ عن الفعل فلا يعمل ولا بفعل مضمر خلافا لقوم حيث ذهبوا الى ذلك لان أل ولو موصولة تبعد الوصف عن الفعل نظير ما سبق في مذهب الاخفش وحينئذ فالخلاف في اسم الفاعل المقرون بال الموصولة الا انه خلاف ما عليه الجماعة (قوله أخذا بظاهر الخ) قال على باشا بعد قول التسهيل وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصا بالمضى خلافا للرمانى ومن تبعه قالوا لعدم وروده في كلامهم عاملا الا ماضيا فتوسلوا بال الموصولة الى اعمال صورة اسم

الفاعل الماضي وان كان في الحقيقة فعلا اه وبهذا تعلم أن الصواب ابدال المازني بالرماني اذ هو الموجود في عبارة التسهيل وغيره كهمع الهوامع وتعبيري بالمازني فيما تقدم مجرد مسايرة للشارح والمحشي (قوله قال الدماميني الخ) ان كان المراد أن هذا هو مذهب الاخفش المنقول عنه فبيانه ما تقدم وان كان المقصود به الزام الاخفش فيمكن دفعه بأن أل وان كانت موصولة ابعدت الصلة من الفعل فلا يكون منصوبا بها على انه مفعول به بل على التشبيه (قوله وفي كلامه اشارة الى أن الابدال الخ) أي فاندفع بتلك الاشارة أن ظاهر عبارة المتن يفيد أن الموضوع للكثرة هو فاعل وان هذه الصيغ نائبة عنه في افادة تلك الكثرة (قوله البيانية) وهي أن تنسب للشيء زيادة على ما يستحقه (قوله ومنعوا تقديمه عليها) لعل وجهه أن صيغة المبالغة دليل على العامل الضعيف بسبب الحذف فهي قائمة مقام الضعيف فلا يصح التقديم عليها (قوله منصوب على الظرفية) أي لشيء غير مذكور في البيت أي كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو رأت الخ ويحتمل انها ظرف لرأت فلا تكون مضافة لما بعدها ولم تنون حينئذ للضرورة أو لمنع صرفها بأن أريد بها عشية معينة أي لو رأت سعدى لراهب وقت العشية فلا الخ (قوله سوغ الابتداء به العطف عليه) فيه انه لا يسوغ الا بشرط كون احد المتعاطفين يصح الابتداء به بأن كان معرفة أو نكرة لها مسوغ ولا مسوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا المحذوف أي قوم حجيج مثلا على حد مؤمن خير من كافر أو الوصف المقدر أي حجيج كثير لان المقام للمبالغة فالآخر مثله في ذلك ولا حاجة للعطف فان جعلت الجملة حالا من راهب كان المسوغ وقوع المبتدا في صدر الجملة الحالية (قوله ولا يقال للذكر) أي ولا يستعمل لفظ سحيج للذكر (قوله سراته بفتح السين الخ) وهو خبر مقدم وندب مبتدأ مؤخر والجملة نعت ثان لمسحل وقوله لها نعت لندب أي منسوب للسحيج لانها التي فعلته به حين ارادة وطئها أو لاجلها أي ان أثر الجرح من الحمير الوحشية لاجل هذا السحيج غيرة من الحمار الذي لازمها (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) قد يقال ان الوصف يدل على الزمان تضمنا في العرف الطاريء بخلاف المصدر كما تقدم أو يقال ان دلالة الوصف على الزمان أقوى من دلالة المصدر عليه لان لزوم الزمان للوصف بين بخلاف لزومه للمصدر فغير بين (قوله لادنى ملابسة)

أى ذنب الغير معهم وهذا على أن الضمير راجع للغافرين المعدودين الذين هم مرجع الضمير فى زادوا أما اذا كان راجعا للقوم فالاضافة حقيقية (قوله طرائقه) كذا فى نسخ بالقاف واستظهر بعض انه بالفاء وان معناه اطرافه اه وفى القاموس واحتبك بازاره احتبى والحبكة بالضم الحجزة وتحبك شدها أو تلبب بثيابه والمرأة بنطاقها انتطقت والحبل يشد به على الوسط والقدة التى تضم الرأس الى الغراضيف من القتب كالحباك ككتاب جمعه كصرد وكتب وحبك الرمل بضمتين حروفه الواحدة ككتاب ومن الماء والشعر الجعد المتكسر منهما ومن السماء طرائق النجوم والحبيكة واحدها والطريقة من خصل الشعر أو البيضة جمعه حبيك وحبائك وحبك اه والحجزة بالضم معقد الازار ومن السراويل موضع التكة والتلبب التشمر يقال تلبب تشمر ولببه تلبيبا جمع ثيابه عند نحره فى الخصومة ثم جره والقدة بالكسر واحد القد بالكسر أيضا وهو اناء من جلد والسوط والسير يقد من جلد غير مدبوغ والغراضيف جمع غرضوف وهو الخشبتان يشدان يمينا وشمالا بين واسط الرحل وآخرته وبهذا يتضح لك حال الضبط والمعنى والجموع ومفرداتها فلا نطيل بالبيان فتدبر (قوله الا ان جر بمضاف) أى لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله (قوله أو حرف غير زائد) أى لان اسم الفاعل حينئذ بعد عن الفعل بدخول حرف الجر عليه مع فصل الفعل اللازم الضعيف المفتقر للواسطة عن معموله (قوله انه لا يضاف للفاعل) أى عند قصد الحدوث بخلاف ما اذا قصد الثبوت على التفصيل الآتى (قوله ولم يكن التالو الى قوله ولم ينبه المصنف الخ) أو يقال بالنسبة للثانى ما يتلو لفظا أو تقديرا وزيد تال تقديرا ودرهما سرى التلو اه حفنى وهو مأخوذ من سم حيث قال بعد استشكل كلام المصنف بأنه تقرر فى باب الاضافة جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول كما قرئ مخلف وعده رسله ويجاب بأن كلامه هنالك مقيد بما هنا أو بأن المراد التالى لفظا أو تقديرا فاللفظى كمعطى زيد درهما والتقديرى كمعطى درهما زيد لان أصله معطى زيد درهما ولذلك جعله فصلا فدرهما وان تلا لفظا لم يتل تقديرا وزيد بالعكس (قوله وانه دامثل الشارح بانى جاعل فى الارض خليفة) هذا يقتضى انه لا يصح اضافة جاعل لخليفة لوجود الفصل بالظرف وفيه أن الفصل بالظرف لا يمنع الاضافة لما بعده بدليل قوله

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين
وتقدم التمثيل للفصل بالظرف بهل أنتم تاركو لي صاحبي وقوله
كناحت يوما صخرة بعسيل فالمتعين في قوله وهو وانصب ما سواه مقتضى حمله على ما اذا
كان التالي غير هذه الامور الثلاثة بدليل كلامه في باب الاضافة كما أشار لذلك المحشي
في القولة قبل وحينئذ لا يصح تمثيل الشارح بالآية (قوله وكان الصواب الخ) قد يقال
المراد أن المضاف لما أشبه المنون في أن كلا لا يضاف مع بقاء الاضافة الأولى
والتنوين وكانت الاضافة الحالة محل التنوين لا يمكن ازالتها لافادتها شيأ غير
مستغنى عنه بخلاف التنوين اضطررنا لعمل النصب ومغايرة هذا لما بعده
اعتبارية فافهم اه شيخنا (قوله فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان الخ) تقدم رد ما لابن
هشام وان الناصب للمفعول الثاني المذكور هو العامل المحذوف وأما الفعل
المذكور فلا يحتاج لتقدير مفعول ثان لانه مأتي به لمجرد التفسير فليس بمقصود وعلى
هذا فهذا كما قال ابن هشام في أن العامل المذكور في كل لا يحتاج لتقدير
مفعول ثان فهذا هو الاولى في الرد بخلافه على ما لابن هشام فانه نظر العامل
المذكور بالعامل المحذوف في أن كلا لا يحتاج لتقدير مفعول ثان فرجع بما يدفع بأن
عدم التقدير في مثال ابن هشام محذوف العامل فيه بخلافه هنا وبعد هذا كله ففي
قول الشارح لانه لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظان نظر
ظاهر اذ لا يلزم القائل باضمار الفعل حذف ثاني مفعولي ظان لان ظانا عنده ليس
بعامل فلو قدرنا اما أن يكون مجرورا واما أن يكون منصوبا بظان فان كان الاول
لزم عليه اضافة الشئ الواحد مرتين وان كان الثاني لزم عمل الماضي والفرض
انه لا يعمل عند هذا القائل اذ القائل بالعمل انما هو السيرافي وأيضا لو قدر
على انه منصوب به لزم انه لا معنى للفرار من نصبه المذكور باسم الفاعل الى نصبه
بالفعل والمحشي نفعنا الله به لم يتنبه لذلك فأقر كلام الشارح من هذه الجهة تأمل
(قوله ويمكن أن يجاب بأن المراد الخ) أو بانه جرى على ما قاله الزمخشري وابن
الحاجب من أن الصفة المشبهة لا تكون موازنة للمضارع أصلا ونحو ضامر البطن
ومطمئن القلب ومعتدل القامة اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة
الصفة المشبهة لا انها صفات مشبهة حقيقة كما سيأتي عن الهمع لكن يبعد هذا أن
الشارح صرح فيما سيأتي بأنها من الثلاثي تكون موازنة للمضارع وغيره موازنة له

وهو الأشهر وأما من غير الثلاثي فيجب موازنتها للمضارع وأن اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت صار منها وانطلق عليه اسمها (قوله وفيه انه كما يوافق هذا الخ فيه أن اشمار جري تجوز الاضافة ولو مع ذكر المفعول وليس في المسموع ذلك لا أن تعتبر الموافقة في الجملة (قوله ويتضمن ذلك اشتراط الخ) ان كان مقصوده ان اشتراط قصد الثبوت مستغنى عنه بكون اسم المفعول قاصرا ورد عليه اشتراطهم ذلك في اسم الفاعل زيادة على صوغه من اللازم والا فما الفرق (قوله لانه اذا لم يطلب مفعولا) أي غير ما ناب عن الفاعل (قوله ومتى طلبه) أي بان كان له منصوب غير ما أنيب عن الفاعل نحو مكسو الاخ جبة (قوله كان معنى العلاج باقيا فيه) ينافي هذا ما تقدم عن المصنف في اسم الفاعل المصوغ من المتعدي لواحد من انه يجوز اضافته لمرفوعه عند أمن اللبس ولو مع ذكر منصوبه عند قصد الثبوت فانه طالب للمفعول ومع ذلك ليس معنى العلاج أي الحدوث باقيا والا لما جازت الاضافة (قوله فان قلت فاذا تقول على مذهبه الخ) الذي يؤخذ من قول الشارح وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدي مع ما قبله ان اسم المفعول المصوغ من الفعل المتعدي لواحد يجوز اضافته لمرفوعه باتفاق لان اسم المفعول حينئذ ليس له منصوب فهو كاسم الفاعل المصوغ من اللازم وان اسم المفعول المصوغ من الفعل المتعدي لاثنين نحو زيد مكسو الاخ جبة ومعطى أبوه درهما يجوز اضافته لمرفوعه عند المصنف على التفصيل بين أمن اللبس وعدمه وعند القوم على التفصيل بين الحذف اقتصارا وغيره ولا تجوز عند الجمهور فهو كاسم الفاعل المتعدي لواحد لان اسم المفعول ليس له الا منصوب واحد لرفعه الآخر على النيابة وان اسم المفعول المصوغ من المتعدي لثلاثة نحو زيد معلم أبوه عمرا قائما لا تجوز اضافته لمرفوعه اتفاقا لان له حينئذ منصوبان والصفة المشبهة الذي ألحق بها ليس لها الا منصوب واحد فهو كاسم الفاعل المتعدي لاثنين لا فرق بين ذكر المنصوبين وحذفهما أو حذف أحدهما (قوله وكذلك معلم الاب) فيه انه لا يقال ذلك لا على مذهب المصنف والقوم ولا على مذهب غيرهما فالاضافة في هذا ممنوعة اتفاقا كما في اسم الفاعل المتعدي لاثنين بخلاف ما قبله فانه يقال على مذهب المصنف بل والقوم على ما تقدم فقوله بعد فالجواب انا لا نسلم الخ مسلم في الثاني لا في الاول (قوله لا نسلم ذلك) أي كونك تقول على مذهبه ما ذكر (قوله فمعنى العلاج باق فيه) أي وهو قد اشترط ضمنا في اضافة

اسم المفعول المرفوعه تناسيه وقد علمت ما فيه (قوله وان سلم فقد يقال الخ) فيه نظر اذ مقتضى ما تقدم فى اسم الفاعل المتعدى لاثنين من انه لا يضاف لفاعله اتفاقا سواء ذكر المنصوبان أم لا كما هو مقتضى الاطلاق ان يكون اسم المفعول المصوغ من المتعدى لثلاثة كذلك كما تقدم (قوله ما عمل فى واحد الخ) أى وذلك صادق بما اذا لم يكن له مفعول آخر أصلا كمحمود المقاصد وبما اذا كان له مفعول آخر واحد أو متعدد الا انه لم يذكر وحينئذ فما قاله الشاطبى يقال على مذهب المصنف كما ادعى لكن لا على ان ما ذكر مما يتعدى الى اثنين أو ثلاثة بل مما يتعدى لواحد بهذا المعنى المراد هذا توضيح كلامه وقد علمت ما فيه (قوله وسواء كان مكسورها صحيحا) المراد به كما يؤخذ مما قبل وما بعد ما ليس معتلا مطلقا ولا مضاعفا ولا مهموزا ثم ان قوله هنا كامثلة الشارح مع قوله أو مهموزا لا يأتى على النسخ التى بايدينا اذ فيها من جملة الامثلة أمن أمنا (قوله كفنى) فيه ان الكلام فى المتعدى وهذا لازم كما يفيده التفسير الذى ذكره فان مقتضاه ان يقال فى زيد بمعنى لزم خباءه (قوله وهو تحرك مخصوص) أى مع اهتزاز واضطراب (قوله قد يكون مما عامن اللازم نحو جن) هذا يقتضى انه سمع جن بالبناء للفاعل لازما ثم حول الى جن بالبناء للمفعول والا كان من محل النزاع كزكم اه شيخنا (قوله وزكمه وازكمه) الشاهد فى الاول وفى بعض النسخ الاقتصار على الثانى وهو غير صحيح (قوله من استشكال سم الخ) عبارة سم قوله كسخط ورضى انظر عده من اللازم مع انه يقال رضيه وسخطه اه والظاهر ان هذا اعتراض على الشارح حيث قال مما قياسه فعل بفتحتين فانه يقتضى انهما لازمان اذ لو كانا متعديين لكان قياس مصدرهما فعل بفتح فسكون وليس مقصوده الاعتراض على المصنف حتى يدفعه المحشى بالتعميم بقوله متعديا أو لازما الخ وبهذا تعلم ان سم لم يتعرض للتوسع فى الاشكال اذ هو مضعف له بل مزيله (قوله مع انه يقال ذلك) كذا فى غالب النسخ وعليه فيحتمل ان ذلك مفعول سخط ورضى فيكون المقصود لفظها ويحتمل ان ذلك اشارة لشئ سبق فى عبارة سم كسخطه ورضيه اه شيخنا وقد علمت من عبارة سم الاستغناء عن هذا وانما أوجبه التصرف فيها وفى بعضها مع انه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع باسقاط الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه (قوله وغير مبتدا خبره مقيس الخ) هذا الاعراب بوجهيه يقتضى ان مصدر غير الثلاثى مقيس دائما وليس كذلك بدليل

مطلب أبنية المصادر

قوله

قوله واجعل مقيسا ثانيا لا أولا وقوله وغير ما مر السماع عادله فيحتاج للجواب
بما أشار اليه الشارح من ان مراده ان كل فعل غير ثلاثى لا بد له من مصدر مقيس
فالاولى فى الاعراب ان غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس مبتدأ ثان ومصدره
مضاف اليه وكقدس الخ خبر الثانى والجملة خبر الاول والتقديس نائب فاعل أو
كقدس حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أى غير الثلاثى قياس مصدره
كائن كقدس الخ أو قياس مصدره حال كونه كقدس هو التقديس قاله بعض
الافاضل وفيه ان هذا مع مخالفته للرواية كما هو ظاهر كلامهم لا يتم الا لو صح
عطف ما ذكر بعد فى الابيات على ما هنا عطفا يحصل معه المقصود ومع أنه لا يصح
فى الجميع الا بتكلف زائد فتدبر (قوله أى نحو اقامة الخ) ظاهر تفسيره اسم
الاشارة ان يقرأ لزوم هذه التاء فى كلام الشارح بنصب التاء على انه مفعول
لزوم مع ان المتبادر جرها بدلا أو عطفا بيان فهى فى المعنى فاعل اللزوم فحينئذ
يكون اسم الاشارة فى المتن راجعا للتاء وهى بدل منه أو عطف بيان عليه ثم ملزوم
التاء اما خصوص نحو اقامة كما يتبادر من كلام الشارح أو ما يشمل نحو استعاذة
كما يؤخذ من اطلاق المتن (قوله ان شرط قبلها) أى العين بخلاف قلب اللام فانه
يشترط فيه ان لا يليه ألف أو ياء مشددة بخلاف ما اذا وليها ساكن آخر فانه لا يمنع
من القلب كما يؤخذ ذلك كله من قول المصنف فيما يأتى

ان حرك التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام وهى لا يكف
اعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف

(قوله تحرك التالى) فان كان ساكنا ألفا أو غيره صحت العين كما فى بيان وطويل
وخورنق مع تحرك العين فى ذلك وانفتاح ما قبلها (قوله مما يستحق ذلك الاعلال
لذاته) أى كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر ثم انه يرد على جواب ثم انه لو
كان الحمل مقتضيا للاعلال لاعل بيان حملا له على فعله مع انه لم يعل الا ان يقال
مراده ان الحمل مسوغ للاعلال فيما سمع فيه الاعلال بغير موجب فهو تخريج لما سمع
ولا يلزم حينئذ اعلال بيان للحمل المذكور (قوله والحذف) أى وان كان المحذوف
فى نحو اقامة الحرف الزائد وفى اراءة العين فكان المناسب ان يقول ومطلق الحذف
لينبه على ذلك (قوله ومطلق القلب) أى وان كان المقلوب فى الاول العين وفى الثانى
اللام (قوله وتفعيل) الاولى ان يقول بدله والملحق به أى بتفعال ليشمل تفعيل

كبيطر وتفعيل أو تفعال كجلبب (قوله كترهولك) الرهو كذا استرخاء المفاصل
في المشي ومر يترهولك كأنه يموج في مشيته اه قاموس (قوله على معنى الجنس)
أي جنس الامثال ليصح التطابق بين الحال وصاحبها ويدخل المعتل (قوله أي
الثانية) والاولى هي اللام المكسورة قبل الياء الان وزن نحو التدلي التفعلل
(قوله الموضوع موضع المصدر) فهم المحشي أن مراده بذلك كونه يدل على
الحدث فقط كالمصدر وفيه انه يقال لم جعل موضوعا موضع المصدر ولم يجعل مصدرا
حقيقة مع صدق تعريف المصدر حينئذ عليه وأيضا ليس لنا اسم دال على الحدث
فقط الا المصدر واسمه واسم الفعل على وجه في الاخير بل فالظاهر أن المراد بكونه
موضوعا موضع المصدر انه اسم بمنزلة اسم المصدر كما مر في عبارة الدماميني أعم من
أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو غيرذلك وحينئذ لا يرد على الحفني ما أورده
عليه المحشي كذا قيل ويحتمل أن مراد الدماميني بكونه بمنزلة اسم المصدر انه
مخالف للمصدر القياسي كما خالفه اسم المصدر في عدم استيفاء حروف الفعل
ويحتمل غيرذلك فليتدبر (قوله وغيره) هو بالرفع عطف على قوله هو ماذكره
(قوله والقياس الطمأنانا) وقياس كذب التكذيب وقياس تنزى تنزية وقياس
أجاب اجابة وقياس تحمل تحملا وقياس ترامى تراميا بكسر الميم وقياس قهقر
قهقرة ومثله ترقص اه حفني (قوله من الكامل) أي فأجزاؤه متفاعلن ست
مرات وقوله مخمسا أي بخمس تفعيلات ثم انه لا مانع من أن يكون معقولا في البيت
بمعنى العقل الذي هو الالة لا المصدر وحينئذ فلا يتم الاستشهاد به على مجيء
المصدر على زنة اسم المفعول (قوله خلط) بكسر الخاء وسكون اللام وقوله بلغمي
نسبة للبلغم (قوله ولم أرفيه الخ) فيه أن عبارة القاموس التي ذكرها تفيد
مصدرية فالج الفلج المجهول فان قوله أصابه الفالج في تفسير فلج بمنزلة قولهم وقع عليه
الضرب في تفسير ضرب خصوصا وقد فسر الفالج بالمعنى المصدري اه شيخنا (قول
الشارح أي كفاية) تفسير الكف والظاهر انه منصوب على المفعولية المطلقة
لكفى وفاعله الثاني المجرور بالباء وحينئذ فكان حقه كافيا بالنصب وترك
للضرورة (قوله وقياسه كما قاله سم الخ) وعلى هذا يكون كلام الشارح موزعا
وقوله فلا يدل على المرة راجع لفعلة بالفتح وقوله والهيئة راجع لفعلة بالكسر
(قوله حاصل المقام الخ) اعلم أن قول الشارح يصاغ من الثلاثي مفعل الى قوله

مطلقا

مطلقا يشمل تسع صور من ضرب المصدر والزمان والمكان فى مكسور عين المضارع ومفتوحها ومضمومها وقوله أو صحت ولم تكسر الخ أى ولم تكن فاؤه واوا بدليل ما بعده يشمل ست صور من ضرب المصدر والزمان والمكان فى مفتوح عين المضارع ومضمومها فهذه خمس عشرة صورة يفتح فيها عين مفعل وقوله فان كسرت أى عين المضارع فتحت فى المصدر صورة تضم للخمس عشرة وقوله وكسرت الخ فيه صورتان فهذه ثمانى عشرة ست عشرة بالفتح وثنتان بالكسر وقوله وتكسر مطلقا ظاهره يشمل تسع صور من ضرب المصدر والزمان والمكان الذى هو معنى مطلقا كما قرره المحشى فى أحوال عين المضارع تضم لصورتى الكسر فيكون المجموع احدى عشرة عند غير طىء وأما طىء فيجرونه مجرى ما قبله فيفتحون فى سبع تضم للست عشرة ويكسرون فى اثنين تضم للاثنين فالجملة سبع وعشرون صورة تسع فى معتل اللام وتسع فى صحيحها وفاؤه غير واو وتسع فيه وفاؤه واو وغاية الامر أن المحشى يفيد ان ما فتحت عين مضارعه كسر مفعل منه عند غير طىء باعتبار أكثر العرب لا كلهم فينزل كلام الشارح عليه لكن المحشى فى الحاصل ترك صور ضم العين فيما فاؤه واو وكلام الشارح يشمله وان كان قوله فيما يأتى فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره يشمل الغير فيه مضمومها وكذا قوله فيما يأتى أيضا أى ولم تفتح عين مضارعه يشمل مضمومها الا يقال تركها لعدمه لانا نقول غير مسلم لوجود نحو وضوء فعلى هذا يقال مفعل بالكسر من وضوء عند غير طىء وبالفتح عندهم ولعله لم يرد من هذا الباب والا فلا معنى لتركه اه شيخنا وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثى مفعل * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كمغزا ومرماه ومرقاه من رقى
كذاك صحيح اللام حيث مضارع * أتاك بغير الكسر فاعلم وحققا
والا فافتح للمراد لمصدر * وفى غيره كسر فقل فيه منطقا
واوى فاء صح بالكسر مطلقا * لدى غير طى جاء فاجعله موثقا
وان رمت من غير الثلاثى هذه * فجئ باسم مفعول كمجرى ومرتقى
وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك اضحى بالسماع معلقا

(قوله فالاول) اى معتل اللام اما فقط و يسمى الناقص نحو غزا ورمى ورقى بكسر

القاف بمعنى صعد أووا أفا أيضا ويسمى اللفيف المفروق نحو وقى ووعى أووا وى العين ويسمى اللفيف المقرون نحو هوى وأوى بخلاف معتل العين فقط فانه يسمى أجوف نحو قام وناب ومال وباب ومعتل الفاء فقط فانه يسمى مثالا نحو ود ووجل افاده المؤلف فى رسالة مفعل (قوله فتح عين مفعل منه) فيقال مغزى ومرمى ومرقى وموقى وموعى ومهوى ومأوى وقيل اسما الزمان والمكان من المفروق بكسر العين فيقال موقى وموعى بكسر القاف والعين أفاده المؤلف فيهما (قوله ان كان صحيحا) أى صحيح فاء كما هو صحيح اللام (قوله وان كان معتل الفاء فقط) مقابل قوله ان كان صحيحا (قوله ان كان متصرفا) أى الفعل الثلاثى (قوله بفتح الياء) أى فدخله النقل وقلب الياء ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله ومبيت) أى بكسر الموحدة وسكون المثناة تحت وأصله مبيت باسكون الأولى وكسر الثانية كمضارعه فدخله النقل وهو معطوف على مبات (قوله أو الاصل) أى الثلاثى باعتبار أصله وان خرج عن ذلك بالزيادة عن الثلاث كمسبعة من اسبعت الارض كثرت سباعها اه شيخنا وعبارة التسهيل وشرحه لعلى باشا يصاغ من الثلاثى اللفظ كمأسدة أو الثلاثى الاصل كمقثاة لسبب كثرته أى ذلك الاسم كما روى الولد مبخلة مجبنة أى سبب كثرة البخل والجبن قال عنترة

نبئت عمرا غير شاكر نعمتى * والكفر مخبثة لنفس المنعم *

أو محلها أى الكثرة كمأسدة للارض كثيرة الاسود وناب يصاغ مفعلة بفتح الميم والعين وهاء التأنيث اه فتدبر (قوله لكثرة الجبن الخ) أى جبن أبيه وبخله (قوله ومقثأة) أى بهمزة مفتوحة بعد المثلثة (قوله وقد أفردت) بتاء المتكلم (قوله وغفل بالغين المعجمة) والفاء فى كثير من النسخ بل هو كذلك فى النسخ المطبوعة لكن الذى فى القاموس وعتل بالعين المهملة والتاء المضمومتين وتشديد اللام فلعل ما فى النسخ تحريف من النساخ واصلاح بعضهم لذلك بعضد و بعض آخر بعتد بفتح الاول والثانى غير مستقيم (قوله اضافة ابنية الخ) لك أن تجعل الابنية عبارة عن الاوزان وأسماء الفاعلين الخ عبارة عن الموزونات فالاضافة لامية كاضافة أسماء الى الفاعلين والمفعولين والابنية جمع بناء وهو الصيغة التى هى مجموع المادة والهيئة اه حفنى (قوله ما اعترض به) أى من ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهى لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل اه (قوله فحصل الجواب الخ) قد يقال

مطلب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين

لم يعترض السيد الحفني الا بانه لا حاجة اليه فى ضبط المتن كما يرشد اليه تعليله بعدم احتمال المتن سواه وهو كما قال وكونه يفيد فائدة أخرى لا يدفع هذا (قوله ولا يخفى أن صوغ التركيب الخ) ان كان ردا على السيد الحفنى ففيه انه عبر بالاحسن (قوله المعنى العارض) أى غيرما به الامتلاء وحرارة الباطن (قوله ورد عليه أن كون فعله الخ) يجاب بما سبق فى كفذى الوادى بمعجمتين مفتوح العين من أن المقصود بالتقييد الاشارة الى أن فى المادة بناء آخر بمعنى آخر اه شيخنا (قوله ثم الظاهر أن تقييد الشارح الخ) قد يقال حسن التقييد مشاكلته للمتن حيث قيد للاشارة المتقدمة اه شيخنا (قوله ولم أجد الخ) لم تحصر اللغة فيما ذكره والمصرح تقه له اطلاع اه شيخنا (قوله قد يكون سماعيا من اللازم) نحو جن يقتضى انه سمع جن بالبناء للفاعل لازما ثم حول الى جن بالبناء للمفعول والا كان من محل النزاع كزكم وحصر كما تقدم التنبيه على ذلك اه شيخنا (قوله وفى التصريح عن الشاطبى الخ) تأييد لما قبله وهذا هو الموافق لظاهر الشارح فان ظاهره أن اسم الفاعل من الثلاثى منحصر فى موازن فاعل وان ما عداه صفات مشبهة ومن ضرورتها الثبوت فانها موضوعة له على ما يأتى فى الشرح فعلى هذا قول المصنف بل قياسه الخ هو القسم الثالث من الترجمة اه شيخنا (قوله فيشترك فى الاصل الخ) لعل الاقرب أن الارجح فى نظر الواضع هو الثبوت فيكتفى فى كونه صفة مشبهة بالاطلاق كقصد الثبوت (قوله والمراد انه قد يستعمل فى الوصف من فعل الخ) الظاهر أن سوى الفاعل صفة مشبهة فى هذا أيضا اه شيخنا (قوله دون فاعل) أما لو كان معه فلا استغناء اه حفنى (قوله ومن هذا القبيل الخ) أى انه ورد الفعل ثلاثيا ورباعيا والتزموا فى اسم المفعول منهما زنة مفعول وبناء المفعول فى ذلك وما قبله نظر الظاهر لفظها المبنى للمجهول اه شيخنا (قوله فكقتيل الخ) المناسب فكقتل وجرح بصيغة الفعل لان المقصود به التمثيل لما ليس له فعيل بمعنى فاعل وانما له فعيل بمعنى مفعول والذى ليس له الاول وله الثانى هو الفعل (قوله وأما قسم القبيح الخ) جواب عما يقال لم اعترضت على التعريف بالممتنع والضعيف دون القبيح وحاصل الجواب أن صور القبح ليس فيها جر بل القبح خاص بالرفع كما يعلم من الجدول الآتى (قوله ان كانت الاب بالجر قبيح) أى المقصود به الثبوت سواء نزل منزلة اللازم على طريقة القوم المفصلين

مطلب الصفة المشبهة باسم الفاعل

والمصنف أولم ينزل على طريقة المصنف ووجه القبح كما في المدابغي أن من كتب
أبوه لا يحسن اسناد الكتابة اليه الا بمجاز بعيد وهو اطلاق اسمه وارادة أبيه
بخلاف نحو حسن الوجه فان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن اليه مجازا
قريبا لما بين الجزء والكل من القرب (قوله في كثير من الصيغ) مبني على ما سبق
له من ان ما كان على غير فاعل اسم فاعل وصفة مشبهة أما على ظاهر الشارح فلا
شركة الا في فاعل اه شيخنا أي من الثلاثي (قوله وبفرض عدم هذا الفرض الخ)
أو بفرض لزوم كاتب بالتنزيل (قوله أي وان قصد الثبوت) أي ولو نزل أيضا منزلة
اللازم أخذا من المقابلة بالقول الثالث (قوله وعلى الجواز الخ) لكن على قول
المصنف لا تتقيد الصفة المشبهة بصوغها من اللازم وقوله الآتي وصوغها من لازم
مبني على مذهب غيره كما أفاده المحشي فيما يأتي (قوله ولا ينافيه قوله بعد ذلك الخ)
سكت المحشي على هذا فكأنه أقره لكن قوله في القولة الآتية المتبادر من عبارته ان
هذا من تتمة الجواب الثاني الخ يفيد انه أقر قوله وصوغها الخ من تتمة الجواب
الثاني وان العطف أولى وهذا ينافي ما هنا الا أن يقال انه قصد بما يأتي رد ما هنا
ولم يقصد بالسكوت عليه أولا الاقرار والذي يظهر في تقرير عبارة الشارح ان ابن
الناظم عاب التعريف بالدور بناء منه على ان قوله وصوغها الخ ليس من تمام
التعريف وان الجواب عنه من وجهين الاول تسليم انه ليس من تمامه ومنع توقف
الاستحسان على العلم بكونها صفة مشبهة والثاني منع انه ليس من تمامه فالتعريف
حينئذ بخاصتين والثانية تفيد وحدها التصور ولا تتوقف على المعرف فضم
الاولى المتوقفة عليه لا يضر اذ الثانية دافعة اضرار الدور لتصور المعرف بالخاصة
الثانية لان الصوغ من لازم الحاضر لا يتوقف على المعرف فمحط الجواب الثاني
قوله وقوله وصوغها من لازم لحاضر الخ عطف عليه الخ وبهذا تعلم عدم ظهور
ما قرره الحفني فانه مبني على ان محط الجواب الاعراب في الجملة الاولى اه شيخنا
وقوله يفيد انه أقر الخ وعليه فيكون معنى الجواب الثاني ما قاله السيد الحفني ولا
ينافيه قول الشارح لتتميم التعريف لان المراد التعريف بحسب الظاهر والا فهو
مجرد اخبار وقوله الا أن يقال الخ أو يقال انه حكى فيما يأتي ما يتبادر لا على انه
المراد هذا ولك ان تقول معنى قول الشارح لتتميم التعريف لزيادة التمييز اذ التتميم
الزيادة على أصل موجود وتعريف الشيء لغة تعيينه وتمييزه كما يدل لذلك قوله أي

ومما تتميز به الصفة أيضا فكأنه يقول هذه الخواص التى تضمنها هذا القول المعطوف حصل بها تمييز زائد على التمييز المأخوذ من المعطوف عليه وهذا صادق بكون المعطوف عليه تعريفا اصطلاحيا أو مجرد اخبار حصل به التعريف أى التمييز بمعنى ان الصفة تنفرد عن غيرها بتلك الخاصة وان لم تعلم نفسها منها وليس المراد بالتتميم كونه جزأ من التعريف ولا بالتعريف التعريف الاصطلاحى كما فهم الجماعة اذ هو خلاف ما يفيده قوله أى ومما تتميز به الصفة أيضا وبذلك يعرف ما فى كلامهم هنا من وجوه تدبر (قوله أو عروضا) هذا لا يناسب كلام الجمهور الذى قرر المحشى أولا ان كلام المصنف مبنى عليه اذ المعتبر عندهم اللزوم أصالة نعم يظهر هذا على القول الثالث المفصل لكن كلام الشارح ليس مبنيا عليه فاندفع قوله فقول الشارح الخ (قوله الا ذو حسن) حقه ذا حسن لانه خبر ليس الا انه راعى حكاية حالة الرفع (قوله لكن لما أطلق ذلك ولم يكن الخ) فيه ان هذا يفيد الدوام فى جميع الصفات ولا قائل به اه أمير (قوله ومنه يؤخذ حمل قول الشارح الخ) صريحه انها تسمى صفة مشبهة اذا استعملت فى خصوص الماضى أو الحال أو الاستقبال لان مابه المشابهة وهو الدلالة على الحدث ومن قام به وقبول التأنيث والتثنية والجمع متحقق فى هذه الاحوال (قوله تقتضى انها وضعية) هو الظاهر وان كان خلاف ما عليه الرضى والدمامينى (قوله التمثيل به غير صحيح الخ) فيه ان أسود مؤنثه سوداء فلم يجر على المضارع فى التذكير والتأنيث بل فى التذكير فقط وهو لا يكفى فى الجريان كما تقدم فى أول باب اسم الفاعل فتمثيل الشارح صحيح فكأنه قال قد تكون جارية على المضارع فى التذكير والتأنيث كاسم الفاعل وقد لا تكون جارية عليه فيهما بان لم تكن جارية أصلا أو جارية فى التذكير فقط تأمل (قوله على طريقة الخ) أى بحيث يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به (قوله فلا يتوقف على ذلك الحد) أى المنضم بعد تفسيره بما فى الشارح الى ماهو من ضرورتها من كونها بمعنى الحال والا فقد سبق أن الاعتماد شرط حتى فى عمل الرفع فاندفع ما يقال ما نقله هنا عن ابن هشام يفيد ان الاعتماد لا يشترط فى عمل الرفع فينافى ما أول به كلامه سابقا من ان قوله يشترط الشرطان الاعتماد والحالية أو الاستقبالية محمول على ان مجموعهما شرط فى عمل النصب فلا ينافى ان للاعتماد شرط فى الرفع اه شيخنا (قوله قال فى النهاية الخ) قصد التنبيه على

ما ادعاه من ان اهما عمل نصب آخر اه شيخنا (قوله وترك اشتراط الخ) يغني عنه ما في الشارح اه شيخنا (قوله كما توهمه البعض الخ) فيه ان السيد الحفني لم يتوهم ذلك بل ما فهم السيد الحفني الا ما ذكره المحشي كما يعلم ذلك من التأمل في عبارته وكيف يفهم مع جلالته ان مراد الشارح بيان جواز تقديم منصوب اسم الفاعل دون الصفة المشبهة بالمثال المذكور اذ العامل لا ينصب ضميرا ومرجعه وتعبيره بأولى وأصرح المقتضي للمشاركة والزيادة دليل على انه لم يفهم ما نسبه اليه المحشي اذ التركيب فاسد على ما نسبه اليه لان العامل لا ينصب ضميرا ومرجعه وكلام السيد يفيد ان فيه صراحة ولا ينه ودعواه ان حذف الضمير المتصل بالوصف اصرح في الدلالة على المراد صحيحة لان التركيب عند حذف الضمير قد أدى به المراد بعينه بخلافه مع ذكر الضمير فانه أدى به المراد بواسطة غاية ما في الباب انه عند حذف الضمير كان الانسب التمثيل والتفريع بدل قوله ومن ثم الخ فتدبر (قوله وانه لا تقبح اضافته الخ) عبارة المغني الثامن انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه اه وقوله ويقبح مررت برجل حسن وجهه سيأتي في الشارح ان هذا من الضعيف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه وأما القبح فلا جزيه على ما تقدم فلعله أراد بالقبح الضعف (قوله كما في الشاهد) الثاني فيه ان نوال نكرة فلو نصب لكان منصوبا على التمييز لا على التشبيه بالمفعول به وجوابه ان نصبه على التمييز ليس واجبا بل يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أيضا خلافا لظاهر الشارح فيما يأتي كما نبه عليه المحشي (قوله والثالث هو فعجتها الخ) والشاهد فيه قوله والطيبي فقتضى كلامه ان كل مجرورة مع ان جره ممتنع كما سيأتي في شرح قوله ولا تجرر بها مع أل سما من أل خلا الخ فيتعين نصبه وحذفت نون الطيبي تخفيفا لا للاضافة قال بعضهم وفيه ان محل الامتناع ما لم تكن الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى والا جاز اضافتها مع تعريفها بأل الى الخالي منها كما سيأتي للمحشي التنبيه على ذلك قريبا وسيأتي أيضا في الشرح قبيل الخاتمة (قوله لا يناسب المقام) أى لان المقام مقام تغزل وسمنة الارداف يتغزل بها بخلاف الوطأة وان ناسبت أسيلات أبدان أى طويلات أبدان لان البدن لغة من السكتف الى العجيزة وطول هذا يستدعي وطأة العجائز اه شيخنا لكن في القاموس البدن محركة من الجسد ما سوى الرأس (قوله عفهن)

صوابه عقبهم وكذا هو صوابه لهم اذ هذا تقدير لضمير الموصوف وهو مذكر اذ الماهي من صيغ المذكور اه شيخنا (قوله ورفع أنفه الخ) عبارة الحفنى لا يصح رفع أنفه على الفاعلية لان جميلة مسند للضمير والا لقال جميل بالتذكير ولا على البدل اذ لا يصدق عليه حينئذ نوع من أنواعه فتعين جره بالاضافة أو نصبه على التشبيه بالمفعول به قال بعضهم هذا على جعل جميلة جاريا على امرأة أما لو جعل جاريا على جارية لصح رفع الانف على الابدال ويكون بدل بعض وهو غير ظاهر لان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه وليس بموجود هنا فتأمل اه تأملته فوجدت الحق معه فى أول عبارته فرفع المحشى أنفه لا يظهر وسيأتى فى كلامه ما يفيد ذلك وآخرها لا يصح لانه يفيد أن عدم الظهور لفقد الضمير مع أن الوصفية لجارية لا تصح ولو وجد الضمير لعدم الموافقة فى التعريف والتنكير تأمل اه شيخنا وقد يقال هو لم يدع الوصفية لاحتمال أن يكون معنى قوله أما لو جعل جاريا على جارية أى على سبيل البدلية لا الوصفية نعم يقال انه لو جعل جاريا على جارية سواء كان على سبيل البدلية او الوصفية لكان خارجا عن موضوع الشارح لان السببى حينئذ يكون مضافا الى ضمير مضاف الى ضمير غير الموصوف الا أن يقال انه بيان لوجه آخر مقابل لما فيه ثم انهم لم يستشكلوا نصب أنفه أو جره مع انه مشكل لما سيأتى من أن شرط تحمل الصفة ضمير الموصوف ونصب معمولها أو جره كونها دالة على صفة للموصوف فى ذاته وهذا الشرط لم يوجد هنا الا أن يكون شرطا للجواز فى الفصيح ثم رأيت فى عبد الحكيم ما نصه فان لم تجر فى اللفظ عليه أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له فى نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيد أبيض الثوب انتهى وهو موافق لما تقدم من قبح الجر فى زيد كاتب الاب فى أول الباب ويعلم مما هنا توجيه آخر لقبحه فى هذا المثال (قوله كآلى ضبطه بعضهم بمد الهمزة وفتح اللام وأصله أألى بهمزتين أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة بوزن أفعل وفى القاموس وكبش أليان ويحرك وآلى وآل وآلى ونعجة أليانة وأليا وكذا الرجل والمرأة من رجال ألى ونساء ألى وأليانات وألايا وألاء (قوله لكون تلك الصفة الخ) هو وان كان تعليلا لكنه فى قوة الاشتراط كأنه يقول شرط الجواز كونه الخ فيحسن الخ اه شيخنا (قوله لئلا يلتبس بالفاعل) وهذا الالتباس لا يضر لكن دفعه بذلك أولى ويكفى هذا فى تحصيل الجواز فلا ينافى ما يأتى

في الشرح عن الفارسي اهـ شيخنا (قوله سبب الأولى) سببي (قوله فكيف يضم في صفة سببيه صفة نفسه هكذا في بعض النسخ ومعناه انه لا يصح من غير قبح على ما تقدم أن يعتبر في صفة سببيه اشتمالها على صفة نفسه بسبب الاسناد الى الضمير وفي بعض النسخ فكيف يضمر في صفة سببيه صفة نفسه والاضمار بمعنى الملاحظة والمعنى ماسبق والأولى أن يقول فكيف يضمر في صفة سببيه ضمير نفسه (قوله السبب) الاولى السببي (قوله كفتى) أى في القصر (قوله كيد) أى في النقص (قوله وأجيب بأنه قد يغتفر الخ) يقال عليه لم يقل هكذا فيما سبق في مررت برجل حسن الوجه والفعل الا أن يقال انه لا يلزم من الاغتفار في تابع الاغتفار في غيره فاغتفر في البدل ولم يغتفر في العطف وفي الحقيقة مرجع ذلك السماع اهـ شيخنا (قوله لانه الذى يشتبه بالفاعل) أى والمنصوب هنا فاعل في المعنى والاشتباه في نحو امكن زيدا السفر وأظهر من تعليله أن يقال ان عملها في المنصوب بطريق الحمل على اسم الفاعل انما هو العمل في المفعول لا في غيره من المرفوعات وبقية المنصوبات لكن لما كانت لازمة كان منصوبها ليس مفعولا به حقيقة بل تشبيها (قوله المنصوب على التوسع) نائب فاعل يسمى (قوله يسقط منها مائة وأربعة وأربعون وجه ذلك أن تضرب صور الضمير الثلاثة التى زادها المحشى في صور الصفة الثمان فيحصل أربع وعشرون ثم الاربع والعشرون في كونه مامرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فيحصل اثنتان وسبعون ثم الاثنتان والسبعون في اثنين وهما كونه جمع تصحيح لمؤنث أولمذكر أوجمع تكسير لمؤنث أومذكر اذلا ينقسم الضمير الى مكسر ومصحح فترجع صور الجمع الاربع الى اثنين فيحصل مائة وأربع وأربعون فهى الساقطة وبهذا تعلم أن قول بعض الناس هنا يسقط جمع التصحيح والتكسير من كل من المذكر والمؤنث ساقط لانه يقتضى أن الساقط أكثر (قوله لا يكون مجموعا جمع سلامة الخ) أى بل يقال مجموع بمعنى دال على الجماعة فمآل أمره الى انه يقال مفرد أو مثنى أو دال على جمع امامذكرا ومؤنث فمآل أمر الثمان المضروب فيها آخرا بالنظر الى الضمير الى ستة وافية (قوله فالباقى أربعة عشر ألفا الخ) عند التأمل تزيد الصور في ذلك كثيرا وذلك لان أنواع السببي الاثنى عشر منها ستة في كونه مضافا للضمير أولما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير امابال أولا ويختلف الحكم في بعضها كما يعلم مما يأتى فتكون

أنواع السببي ثمانية عشر فى أحوال اعرابه بأربعة وخمسين فى كون الصفة بأل أولا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا أو مرجعه بأل أولا ستة فالجملة مائة وأربعة عشر تضرب فى المائة والاثنين والتسعين الحاصلة من ضرب ثمانية الصفة أعنى كونها مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فى ثمانية المعمول بأربعة وستين فى أحوال اعراب الصفة الثلاثة بمائة واثنين وتسعين فيحصل احد وعشرون ألفا وثمانمائة وثمانية وثمانون قاله بعض الافاضل (قوله لان الصفة حينئذ الخ) هذا لا يظهر الا فى الاول نعم يظهر فى الثانى أيضا ان أريد كونها مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل ولو بواسطة لا يقال المراد اضافتها لملابس الضمير فيظهر فى جميع الصور لانا نقول لو أريد ذلك صدق بغير الاربع على انه لو سلم ظهور التعليل فى الجميع ورد عليه انه مخالف لما مر فى الاضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذى أل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجانى فضمير المحلى بها فى نحو الرجل الحسن وجه أبيه أولى بذلك وكذا ما بعده فحينئذ لا يتم التقييد الا فى الصورة الاولى تأمل (قوله قوى القلب ذكيه) لكن المراد هنا القوى الذكى فقط على التجريد بدليل ذكر القلب (قوله أى لما فيه من اجراء الخ) أى من لزوم اجراء بخلاف ما لو كان المعمول نكرة فانه لا يلزم فيه هذا الاجراء (قوله وقد اعترض الشارح الخ) أتى بذلك لتأكيد الفرق (قوله أى سواء كان تعريفها بأل) أى أو بغير ذلك كما فى الموصول (قوله على جواب الشرط) هو قوله يهلك فى البيت قبله وهو

فان يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام

(قوله وهو النعمان) أى المعبر عنه فى البيت السابق بأبى قابوس (قوله بطرف عيش) روى البيت بالعين المهملة المفتوحة ثم الشين المعجمة وبالعين المكسورة والسين المهملتين بمعنى الابل ومعنى البيت ما قاله المحشى على كل حال (قوله والنصب حالا) فيه نظر لان صاحبها نكرة وهو المضاف اليه من غير مسوغ نعم هو جائز على قلة على حد مررت بماء قعدة رجل فتدبر (قوله وهى عظيمة السنام) لكن المراد هنا العظيمة فقط على التجريد بدليل ذكر الذرى المراد بها السنام (قوله أى شديد ناحمرة الاعالى) تقدم له فى باب اعمال اسم الفاعل فى قول الشاعر *ترقرق فى الايدى كميت عصيرها* تفسير الكميت بالذى يخالط حمرته سواد وهو ما فى المصباح حيث قال والكميت من الخيل بين الاسود والاحمر اه الا أن يكون

خاصا بالكميت من الخيل كما يشعر به التقييد (قوله ولا يظهر الجمع بينهما)
فى ذهنى جمع شراح الحديث بأن احدى العينين مطموسة والاخرى بارزة كالعنبة
وكل يقال له عور راو يقال لا مانع من كونه بأحدهما الا انه تارة يكون فى اليمنى وتارة
فى اليسرى اه شيخنا (قوله أو تقع حوافر رجليه الخ) المناسب تأنيث الضمير من
أى وهذا وصف مذموم فى الخيل والممدوح منها ما تجاوز حوافر رجليه موقع
يديه (قوله فلا اشكال) اى فى اعراب سمين فانه حينئذ بالجر نعت اقرى ومتفق مع
قرون فى الحركة التى هى الكسرة لان قرون فى هذه الحالة مجرور وعطفه على
خطل المعطوف بلا النافية على لاحق المجرور (قوله اذا ما تلبسوا) اعل المعنى
خالطوا ونزلوا بالركوب (قوله الظاهر ان هذا البيس الخ) الانسب بما استظهره ان
يقرأ جعل الآتى فى كلامه بالبناء للفاعل وكذا وصل (قول الشارح وفى الرابع
السببى وفى الخامس الصفة) لعله لم يعكس بأن يجعل الصفة فى الرابع والسببى
فى الخامس ليتصل السببى بأحكامه من الجر والنصب والرفع (قوله والجار والمجرور
حال من ممتنع) فيه ان ممتنع فى الشارح مراد لفظه فيصير المعنى فما قابله لفظ ممتنع
حال كون ذلك اللفظ من أحكام السببى وهو غير صحيح الا أن يقدر مضاف أى من
دواله او يصح رجوع ضمير منها للمعمولات السببية والجار والمجرور حال من ما
أو من ضميره تدبر (قوله توطئة لما بعده) وهو قوله فانظر الخ (قوله وفيه ان ماذكر
صيغة تفضيل) قال بعضهم اذا أريد بصيغة التفضيل الدوام والاستمرار كانت صفة
مشبهة (قوله بفتح الفاء) اى وبالراء والشين المعجمة طائر يطير جهة السراج مطلب التعجب
فيؤذيه بحرق نفسه لطيشه والمراد بالحكم العقل (قول الشارح فكاب دونه كاب)
لعل المراد بأحد الكلبين المطلوب منه وبالآخر الكلب المانع للضيفان (قوله اوذاته
تعالى) فيه كالاول اطلاق ما على العالم (قوله باق على حقيقته) وكونه منقولا الى
انشاء التعجب كما سيأتى عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا لان ماذكر من الاوجه
الثلاثة بيان لما حق التركيب ان يكون مفيدا له والا فالعرب لم تقصد منه هذا المعنى
كما قالوا فى أصل قال قول أى ما حق التركيب ان يكون عليه وان لم ينطق به
فاستعماله فى التعجب حقيقة لغوية فى صفاته تعالى وغيرها قاله بعض الافاضل
(قوله مجاز فى الاخبار) أى لانه يلزم عرفا من الاخبار بجعله عظيما الاخبار
بانه فى غاية العظمة فالمجاز مرسل علاقته اللزوم والقرينة الاستحالة (قوله ولا

بحوز) أي التعجب كلام مستأنف (قوله فاندفع اعتراض البعض) أي بان الاولى أمر او وصف بدل فعل لانه يقتضي انه لابد ان يكون له فيه اختيار فلا يشمل نحو ما أحسن زيدا اه لكن المشهور ان المراد لا يدفع الايراد فالحق مع الخفي اه شيخنا وقد يقال محل كون المراد لا يدفع الايراد ما لم تقم عليه قرينة والقرينة شهرة ما أحسن زيدا في التعجب نعم يقال ان ما ذكر لا يدفع الاولوية التي ادعاها السيد الحفني (قوله المرفل) الترفيل زيادة سبب خفيف على جزء آخره وتد مجموع والجزء هنا متفاعلن ووتده المجموع علن فيصير بالزيادة متفاعلتن فينقل الى متفاعلاتن بقلب النون آخر الجزء ألفا والترفيل خاص بمتفاعلن الواقع في ضرب مجزوّ الكامل (قوله والمصنف البقية) أي في قوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله الخ (قوله من هؤليائكن) تصغير هؤلاء اسم اشارة شذوذا وكن خطاب للمؤنث (قوله كما في زيد عندك) فعنده هو الخبر لا متعلق الظرف والناصب لهذا الخبر المخالفة في المعنى (قوله وبهذا ظهرت الخ) أي بلزوم الرفع على قول البصريين والنصب على قول الفراء عند حذف الباء مع غيران وان ظهرت أي اتضحت فلا ينافي ان الثمرة حاصلة عند وجود الباء أيضا بكون موضع مجرورها رفعا بالفاعلية على قول البصريين ونصبا بالمفعولية على قول الفراء الا انها خفية فاندفع ما يقال ان ظهور ثمرة الخلاف ليس محصورا فيما ذكر كما يقتضيه تقديم المعمول (قوله تمثيل لقوله بأفعل انطق الخ) أي لا لقوله وتلو افعل انصب فقط كما هو ظاهر (قوله لعدم الدليل عند الحذف) منه يعلم الاستغناء عن الشرط بالنسبة لهذا بقول المصنف ان كان عند الحذف معناه يضح (قوله وفي تعبيره) أي سم (قوله على الحدث والزمان) أي مجموعهما أي لانه اذا لم يدل على الزمان فلا حاجة الى تحويل الصيغة لصيغة أخرى اذ التحويل انما هو لافادة اختلاف الزمان اه شيخنا (قوله لكلا الامرين) أي الخروج عن طريقة الافعال بالتجرد عن الزمان والاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره مضموما اليه أشد أو أشدد كقولك ما أشد ما يحسن زيد بدل ما أحسنه اه شيخنا أو يقال المراد بالغير عجب فانه يقال عجب يعجب عجبا كما قاله بعضهم على وجه الترجي أي فتقول يعجبني حسن زيد ولا يخفى ان الاولى ما قاله شيخنا لان المقصود التعجب في الحال من حسن ثبت في الماضي أو في الحال أو في الاستقبال وهذا يحصل بتصرف حسن مضموما اليه أشد أو أشدد فيستغنى بذلك عن تصرف فعل التعجب

(قوله أي من التعجب) أي الذي هو أمر ثابت فالادل عليه ما ثبت على طريقة اه
شيخنا (قول الشارح فالاول الخ) أي فالفعل الاول من فعلى التعجب نظير تبارك
وعسى في الماضي أي في لزوم صيغة الماضي ونظيره يقال فيما بعد وقوله تضمنهما
معنى الحرف أي والحرف لا يتصرف فيه فكذا ما تضمن معناه فذلك التضمن
اقتضى الجمود في الفعل كما اقتضى البناء في الاسم (قوله من قيد الاحتراز) مفرد
مضاف يعم جميع القيود أي أخذ الحصر من سوق المصنف القيود للاحتراز عن
مقابلها بواسطة الاقتصار في مقام البيان (قوله مبنى من أفعل الذي همزته الخ) أي
فلم يفت بحذف حرفه معنى كما فات بحذف نحو ألف ضارب اه شيخنا (قوله فلان
الهمزة) أي همزة أعطى وأولى قبل التعجب للنقل فيلزم اذا تعجبت ان يحذف
حرف يفوت بحذفه معنى كألف ضارب ومامعها اه شيخنا (قوله فان الاصل عطى
زيد الدراهم) فزيدت الهمزة لتصيير الفاعل مفعولا فصار أعطى عمرو زيدا
الدراهم ثم بنى منه فعل التعجب ومعلوم ان همزة فعل التعجب للنقل فيلاحظ
سقوط الهمزة الاولى والاتيان بهمزة أخرى لتصيير الفاعل وهو عمرو مفعولا
ويحذف زيد لان التعدي اليه كان بواسطة الهمزة الاولى فيقال ما اعطاه للدراهم
أي ما أكثر اعطاء عمرو للدراهم وكذا يقال في المثال الثاني فاندفع ما قيل الظاهر
انه ليس مراد المتكلم بالمثالين في الشرح معنى التناول بل اعطاؤه غيره وايلاؤه
غيره فهذا الذي قال فيه انه الاصل تركيب آخر بمعنى آخر (قوله مصوغ من ملأ
الثلاثي) أي لانه وصف المالئ فهو في الاصل متعد لواحد وعدي بهمزة أفعل
للثاني بخلافه من امتلأ فانه وصف المملوء كالقربة (قوله وهي الصواب) لان املأ
حينئذ مأخوذ من امتلأ الذي هو وصف القربة وهو لازم فيتعدى بالهمزة الى
واحد تأمل (قوله بمعنى ما أحقه) يقال ما أحقه بكذا أي ما أخلقه به وأشد
استحقاقه وليس معنى ما أحقه ما أثبته من حق ثبت لانه لا يظهر الا اذا كان الضمير
في ما اعساه راجعا لنحو الكرم لا لنحو زيد لانه يقال حق الكرم لزيد اي ثبت
لا حق زيد الكرم اذ مفعول فعل التعجب أصله الفاعل والمتبادر انه راجع
لنحو زيد تأمل (قوله وغلطه الدماميني) في التغاليط نظر فانه استند في كون ما اعساه
وأعس به ليس من عسى المذكورة لتفسير المصنف بما أحقه وأحقق به وهذا
لا يستدعي المغايرة فان عسى التي للترجي تفيد الحقية اذ لا يرجى لشخص الا ما هو

حقه فكان معنى أرجوله كذا هو يستحقه فمعنى ما أعساه ما أحقه وأعس به أحقق به وعلى فرض المغايرة فلا دليل على تصرف عسى بمعنى حق تصرفا تاما كما هو المراد اذلم يسمع بعسى بمعنى يحق على ما يتبادر من اقتصاره فى القاموس على بعض التصاريف كقوله هو عسى به وعس أى خليق اه شيخنا (قوله لالتباسه بالمثبت) قد يقال هذا لا يظهر فى اللازم للنفى نحو ما عاج الا ان يقال انه يلبس بعاج بمعنى مال المستعمل فى الاثبات أو يقال ان الالتباس فى بعض الصور وطرد الباب فى الباقى و يفرق بينه و بين المصوغ من المبنى للمفعول عند أمن اللبس بورود السماع هناك لا هنا (قوله قليلة جدا) أى فلا تقدح فى هذا الاصل (قول الشارح مستوف للشروط) صفة لفعل الجر و روقوله فى غيره أى غير التعجب وقوله أى نحو الخ مثال لذلك الغير وقوله من ذلك أى مما يغنى فعل عن فعل فى التعجب وقوله ضدّى قام نعت لقعد و جاس قيل احترز به عن قعد بمعنى ايس وجلس بمعنى تمكن ومن الاول قول الفقهاء قعدت المرأة عن الحيض أى ايست اه وفى القاموس وقعد قام ضدّ والرخمة جثمت أى لزمت مكانها أو وقعت على صدرها أو تلبدت بالارض والنخلة حملت سنة ولم تحمل أخرى و بقرنه أطاقه وللحرب هيأ لها اقرانها والفسيلة صار لها جذع (قوله وعندى فيه نظر الخ) يقال عليه لا عبرة بالخارج عن مفهوم الفعل وهو طول الزمن اه شيخنا الا يرى انه لم ينظر لحصول التفاضل فى مات وفنى باعتبار الاسباب (قوله فلما مر) أى من أن فعل بالفتح أو بالكسر لازما لا يظهر فيه التحويل لتحصيل اللزوم لانه لازم ومن ان طريق اللزوم لا ينحصر فى التحويل بل يكون بالتنزيل (قوله ولان فعل بالفتح الخ) ان كان المراد خصوص فعل اللازم مفتوحا أو مكسورا و رد عليه ان هذا التعليل هو عين التعليل الاول المندرج تحت قوله فلما مر وان كان مراده ما يشمل المتعدى واللازم و رد عليه ان قبول المتعدى لهمزة النقل وان كان صحيحا الا انه لا يرد على المشترط لان مقصوده ان قبول همزة النقل التى لا يكون الفعل معها متعديا الا لواحد لان فعل التعجب لا ينصب الا واحدا الا يكون الا للفعل اللازم بحيث يكون لا مفعول له أصلا قبلها وقد يقال نختار الشق الثانى ومقصوده ان قبول همزة النقل عام للازم والمتعدى غاية الامر انه فى المتعدى يجر ما تعدّى اليه أوّلا بحرف الجر نحو ما أضرب زيدا لعمرو وكما سيأتى قبيل الخاتمة و يشير اليه ما ذكره بعد عن الدمامينى (قوله لازم

في مثل الخ) أي فيتعين الرد لدفع هذا اللزوم اه شيخنا (قوله نقص مفعول) أي مع ان الهمزة مقتضية لزيادة مفعول على المفعول ليس اذا لم يعتبر الرد لفعل بالضم وهذا لا يصح فقوله ولك أن تقول المفعول الثاني مقدر الخ لا ينفع لانه بناء على ان محل الاشكال لزوم مجرد نقص المفعول الثاني والنافع انما هو الجواب الثاني المذكور بقوله أو ان ما أعلم زيدا الخ اه شيخنا (قوله فلجواز ما أشد لمع البرق) الاولى فلجواز ما المع البرق اذ ربما يتوهم ان جواز ذلك للتوصل بأشد في فاقد الشرط (قوله اذ لا يعلم الخ) تعليل لقوله وهو اشتد الحماسي وليس مقصوده انه لو علم ورود أشد الرباعي فيما لم يبعد الاخذ منه لكان الاخذ منه قياسيا اه شيخنا وقد يقال لا مانع من قصد ذلك ويكون جاريا على أحد القولين المتقدمين في جواز البناء من غير الثلاثي اذا كان على وزن افعل كما تقدم في الشرح (قوله في أشد استخراجا) المناسب ما أشد استخراجه لان الكلام في صيغة التعجب لا في أفعل التفضيل (قوله ثم رأيت بخط الخ) فيه الجواب عن الاشكال على انه لو لم يرد شدد لكان لك أن تقول شروط القياسية بالنسبة لغيرهما أما هما فلكثرتهما في لسان العرب يطردان ويتوصل بهما اه شيخنا (قوله اعترضه سم الخ) عبارته هلا جاز المصدر الصريح الذي هو العدم أو الانتفاء اه قال السيد الحفني بعد نقله تلك العبارة أنت خبير بأن هذا ليس مصدر العادم فكان الاولى ان يقول هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء اه وبذلك تعلم ما في صنيع المحشي (قوله ويظهر ان يصح الخ) أي فما في الشرح من القسم الاول فيندفع اعتراض شيخ الاسلام هذا مراده اه شيخنا (قوله بعد أشد) صوابه أو أشدد ليصح ما بعده اه شيخنا (قوله وفيه أيضا حمق ككرم) عبارته حمق ككرم وغنم حمقا الخ فيصح ضم الميم وكسرها فقد قصر المحشي في النقل عنه (قوله المسترخي) أي المتراخي الذي لا يبادر بقضاء أموره اه شيخنا (قوله فعليه) أي على ما ذكره صاحب ضياء الحلوم (قوله يتعذر النطق الخ) أي لانك اذا قلت هي من فعل بفتح العين وافق هرج دون حمق بوجهيه لانه مضموم العين أو مكسورها وان قلت هي من فعل بضم العين وافق الثاني دون الاول وان قلته بكسر العين وافق الثاني بناء على الكسر وان لم يذكره المحشي دون الاول ولم يوافق واحدا منهما بناء على اقتصاره على الضم في الثاني وأما رعى فهو موافق له على كل حال لانه مثلث ويجاب

بأنه ينطق به بأى حركة ويكون المقصود المادة بقطع النظر عن حركة العين المنطوق بها كما تقدم نظير ذلك (قوله يقال جدير) أى ككرم كما فى القاموس (قوله وان خالفه كلام الدماميني الخ) الظاهر مع المخالف لان هذا الباب أضيق لجريانه مجرى المثل اه شيخنا (قوله تعين الفصل) أى بسبب عود الضمير على المجرور واذا لو أخر لعاد على متأخر لفظا ورتبة وبعد ذلك قد يقال التعين مقابل للجواز لا مقابل الاختلاف انما المقابل له الاتفاق فلا مانع من أن يكون هذا التعين مختلفا فيه فبعضهم يقول يفصل به لتعينه بسبب رجوع الضمير الى المجرور وبعضهم يقول لا يفصل به وينتقل الى تركيب آخر حتى لا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة كقولك ما أحسن ان يصدق الرجل لا يقال المراد تعين الفصل اتفاقا بدليل وروده فى البيت الذى فيه الفصل بذى اللب لانا نقول لمانع الفصل ان يقول بأنه ضرورة كما ان لمانع الفصل فيما اذا لم يعد الضمير ان يقول بأنه ضرورة فى قوله وأحر اذا حالت بأن أتحولا اه شيخنا وكل هذا اذا كان تقييد محل الخلاف بما ذكر مستنتجا من التعبير بالتعين عند عود الضمير على المجرور وأما اذا كان هذا التقييد مصرحا به فى كلامهم كان المراد التعين الاتفاقى قطعا تأمل (قول الشارح بالى ان كان فاعلا الخ) يفيد ان زيدا فى ما أحب زيدا الى عمرو مفعول به وعمرا هو الفاعل فيرد عليه ان المفعول به الذى تعدى اليه الفعل بالهمزة لا بد أن يكون فاعلا فى الاصل صار بالهمزة مفعولا فان جعلت الاصل حبب زيد بالبناء للمجهول وكان المدار على تصيير المرفوع منصوبا بالهمزة ورد عليه ان فعل التعجب لا يبنى من المجهول الا ان يقال انه جار على القول بالجواز عند أمن اللبس كما هنا أو يقال الممنوع انما هو بناؤه منه قياسا لا سماعا تأمل (قوله نعم زيد بكذا) أى من باب فرح وفى التصريح نعم الرجل اذا أصاب نعمة وبئس الرجل اذا أصاب بؤسا اه فلم يذكر لفظ بكذا (قوله أيضا) هو مقدم من تأخير (قوله ولعلهم يروونه بالجر الخ) فيه انه لو كان كذلك لما صح تأويل غيرهم بأنه على حذف موصوف وصفته واقامة المعمول مقامهما انما يظهر ذلك عند الرفع فهم يقولون نعم وبئس اسمان ومابعدهما مقطوع وغيرهم يقول فعلان ومابعدهما فاعل بهما والجار داخل على محذوف كما فى بنام صاحبه اه شيخنا الا ان يقال ان البصريين يغلطون الكوفيين فى رواية الجر ويقولون الرواية بالرفع على التأويل الذى قالوه (قوله ومابعدهما خبر) أى الذى هو المخصوص

مطلب نعم وبئس

وليس المراد به ما كان فاعلا لانه تقدم انه بدل أو عطف بيان و يصح أن يكون مقابلا للمنقول عن البسيط فيراد بما بعدهما ما كان فاعلا و يعرب المخصوص عنده خبر المحذوف (قوله وفيه انه لا حاجة الخ) لكن يلزم عليه حينئذ حذف الموصوف بالجملة مع كونه ليس بعض اسم مجرور بمن أو في (قوله انه نزل نعم الخ) أي فليست نعم فيه لانشاء المدح كما هو موضوع الكلام فلا ترد علينا اسميتها المتعينة في هذا التركيب اه شيخنا (قوله وأضافها الطير) لامانع من جعله بدلا أو عطف بيان لنعم تأمل . (قوله أي والانشاء من معاني الحروف) جعل محط السببية دلالتهما على الانشاء وهو صحيح ولك أن تقول محط السببية اللزوم أي والمناسب له لزوم اللفظ حالة واحدة كما لزم المعنى ذلك أو تقول اذا كانا ملازمين للانشاء فلا دلالة لهما على الزمن فلم تختلف الصيغ لان اختلافها انما هو لاختلافه (قوله فانما تنشئ المدح أو الذم) أي فدلولهما هو انشاء المدح أو الذم والجودة أو الرداءة ممدوح بها أو مذموم اه شيخنا (قوله بخلاف مثل مدحته وذممته) لانه لم يوضع للانشاء لان القصد منه الاعلام بمدح أو ذم موجود في الزمن الماضي بقصد مطابقة هذا الكلام اياه اه عبد الحكيم (قوله وفيه نظر اذ هذا الخ) فيه ان مدلول نعم الرجل زيد هو المدح الحاصل بالنطق بهذه الصيغة و يلزم هذا المدلول ثبوت الجودة خارجا والتصديق والتكذيب انما يتسلطان على هذا اللازم لا على المدلول ومدلول زيد أفضل من عمرو ثبوت الافضلية له في الخارج والتصديق والتكذيب انما يتسلطان على المدلول لا على غيره كالاخبار به فالمنظور اليه في الانشاء والخبر هو نفس المدلول وهو محتمل للصدق والكذب بالنسبة للثاني لا بالنسبة للاول وهذا واضح فطاش النظر وحصل الفرق بين الانشاء والخبر اه شيخنا (قوله نعم زيد عالما) المناسب نعم الرجل عالما (قوله لرجوع الضمير الى نعم و بئس الخ) قد يقال هو راجع لهما بقطع النظر عن الهيئة بقرينة وكسرها (قوله لما يلزم عليه من الفصل الخ) سيأتي في باب النعت للمحشي نقلا عن الهمع انه يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض ومثل ذلك بامور منها الفصل بالمبتدا الذي خبره فيه الموصوف نحو أفي الله شك فاطر السموات والارض والظاهر ان مثله ما اذا كان الخبر هو الموصوف كما هنا فالفصل بالمبتدا هنا جائز لانه ليس أجنبيا محضا ولذلك كان اعراب الفارضي أولى كما قاله المحشي لا متعينا (قوله في تمام البيت) هو قول زهير

حسام

حسام مفرد من حمائل الحسام السيف ومفرد أي مجرد والحمائل جمع حمالة السيف بالكسر (قوله وفي بعض النسخ شهامها) هو ما في العيني وفسره بنار الحرب وفسره بعض بالسلاح الذي يلمع في الحرب (قوله والعلم) أي والمضاف الى العلم أيضا (قوله بجامع ارادة الجنس في كل) هذا ان اريد بالموصول الجنس (قوله فتى تفر يعية) هو الاظهر فقط والافصح انها تعليلية (قوله ووجهه ان المراد بمدخولها الخ) والمجاز اما مرسل من اطلاق العام على الخاص لان المعرف بأل الاستغراقية عام وقد أريد به فرد معين وادعى انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات أو بالاستعارة بأن يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاحاطة في كل (قوله صريحا) أي نحو فعصى فرعون الرسول وقوله أو كناية كما في وليس الذكر كالانثى فقد كنى عنه بما في بطني محررا وقوله أو في العلم كما في اذهما في الغار (قوله وانظر أل حينئذ الخ) قد يقال هي من العهد الخارجي العلمي لحصول العلم ولو ادعاء (قوله لجنس الجمع التي) صوابه حذف التي أو ابداله بالذي اه شيخنا وقد يقال التأنيث باعتبار كون الجنس حقيقة وماهية (قوله وهو لا يتأتى المثنى والجمع) أي مجموع ما ذكر لا يتأتى الخ (قوله لا محذور فيه) الانسب فيها (قوله على ان المراد به الشخص) أي المعهود خارجا وان لم يكن شخصا واحدا بل جماعة كالمعشر الذي هو المخصوص في المثال وكذا يقال فيما يأتي (قوله الصخب) بالصاد المهملة والخاء المعجمة المفتوحة وهو شدة الصوت وفعله صخب كفرح والوصف صخاب بتشديد الخاء وصخب بكسرها وصخوب وصخبان بالمنع من الصرف كما في القاموس (قوله لكل شمس يوم) الاولى لشمس كل يوم (قوله وتقدم جواب آخر) وهو انه على نية أل الجنسية (قوله وفيه نظر الخ) للقراء أن يرد الوجه الاول أيضا بأن المانع من الاتصال قبح تأخير التمييز الا أن يقال مراعاة الاتصال مقدمة يضمحل معها القبح (قوله منهم الاخطل) أي الذي هجاه جرير بهذا البيت (قوله وعبارة القاموس الخ) يحتمل ان هذا تأييد للعيني في قوله والمراد الخ كأنه قال هذه الارادة صحيحة لان في القاموس الخ والواحد المعنيين تصح ارادته ويحتمل انه اعتراض عليه في قوله والمراد بأن هذا معنى ثان لا مجرد مراد لكن يرد عليه على هذا ان صاحب القاموس لا يفرق بين الحقيقي والمجازي وان كان الظاهر المتبادر أنها حقيقة اه شيخنا (قوله بحشية) بفتح الحاء المهملة وكسر الشين المعجمة

وتشديد الياء (قوله وليس بصواب) يمكن تصحيحه بأن من النثر حال من من على انها اسم بمعنى بعض نائب فاعل أى حكى بعض كلامهم حال كونه من النثر أو نائب الفاعل نعم القتيل قتيلا والجار والمجرور الاول حال منه وكذا الثانى (قوله ليس عما نحن فيه) أى لان التمييز يكون عين مميزه فى المعنى لا مباينا (قوله فى كل ما أفاد معنى زائدا) أى بنفسه أو بتابعه وفى الاقتضاء بالنسبة للصورة الثانية نظر لان كلام سم فيما أفاد معنى زائدا بنفسه ولذلك قال المحشى وهو فاسد الخ (قوله وهو فاسد الخ) اذا كان التفتى ملحوظا فى فتى لا على انه معناه بل على انه ملحوظ بواسطة المقام فيكون كالوصف سواء بسواء اذ لا فرق بين افادة المعنى بالوصف وافادته بذاته بواسطة المقام لا يجدى كان الزام الحفنى لسم صحيحا اما اذا كان التفتى مدلول لفظ الفتى بالوضع فلا والظاهر الاول اه شيخنا لكن فى القاموس الفتاء كسماء الشباب والفتى الشاب والسخى الكريم وفيه أيضا والفتوة الكرم وقد تفتى وتفاتى وفتوتهم غلبتهم فيها وهو ربما يؤيد ان الظاهر الثانى لا الاول وان كان صاحب القاموس لا يفرق الخ (قوله شرط فاعل نعم) هو كونه محلى بأل الى آخر ما تقدم (قول الشارح حتى يقال نعم الفعل فعلك) أى الى أن يقال نعم الفعل فعلك فيحسن لوجود الشرط حينئذ (قوله لانه ذكر جنسه) أى بناء على ان أل للجنس (قوله من مخالفة الاصل) أى الموجودة فى الوجهين الآخرين وهو حذف أحد الجزءين الذى هو أشد من التقديم فالمراد مخالفة مخصوصة وبه يندفع الايراد (قوله وخلو الخبر المذكور من عائد) فيه نظر لما تقدم من أن الرابط العموم أو اعادة المبتدا بمعناه (قوله ووقوع الظاهر موقع الضمير) هو لحكمة اقتضته كالتفخيم فلذا لم يجوزوا فيها مطلق فاعل (قوله وبأن الابهام الخ) عطف على بأنه ليس الخ (قوله تحقيقى) أى لتأخر التفسير عن الابهام ظاهرا أو باطنا (قوله تقديرى) أى اعتبارى لتأخر التفسير عن الابهام باعتبار الظاهر فقط والا فهو فى الحقيقة مقدم ولو قال ظاهرى بدل تقديرى لكان أوضح (قوله كما يمنع مجرور رب) أى على القول باللزوم وان تقدم أن الراجح خلافه (قوله وكلام البعض فى هذه القولة الخ) اعلم ان قول المتن وان يقدم مشعر به كفى يحتمل كفى عن ذكره ويحتمل كفى عن تأخيره فقط فيكون المخصوص هو المقدم ويحتمل كفى عن تأخيره وحده أو مع الذكر فيكون المخصوص هو المقدم تارة وغيره تارة وذلك انه ذكر سابقا انه يذكر وانه مع الذكر يؤخر فان كان المعنى

كفى عن ذكره كان المشعر غير مخصوص فلا يلاحظ فيه فرق بين صالح وغيره وان كان المعنى كفى عن تأخيره فقط كان مخصوصا فلا بد أن يكون صالحا وان كان المعنى كفى عن التأخير سواء كفى عن الذكر أولا لوحظ فيه التفصيل بين الصالح وغيره فالصالح مغن عن التأخير فقط وغيره مغن عن الذكر والتأخير وهذا هو مراد الحفنى بقوله قوله وان يقدم مشعر به أى لفظ يشعر من حيث معناه بالمخصوص وليس هو لمخصوص حقيقة كفى عن ذكره وهو مبنى على ان المخصوص لا يجوز ان يتقدم أبدا وهو ظاهر عبارته فى الكافية وهذا هو الظاهر ويمكن أن يكون المراد وان تقدم لفظ يشعر بالمعنى الذى هو المخصوص حقيقة أى أو لفظ دال عليه سواء كان على وجه يكون هو المخصوص بالمدح بعينه لو أخر كما فى مثال الناظم أولا نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وعلى هذا فيمكن جعل العلم فى المثال خبر مبتدا محذوف أو مفعول فعل محذوف أى الزم العلم فيكون من تقديم المشعر لا من تقديم نفس المخصوص والمقتنى المدخر والمقتفى المتبع اه فقوله أى لفظ يشعر الى قوله وهذا هو الظاهر بيان لاحتمال الكفاية عن الذكر وقوله ويمكن أن يكون المراد الى قوله حقيقة بيان لاحتمال الكفاية عن التأخير فقط وقوله أو لفظ دال عليه الخ بيان لاحتمال الكفاية عن التأخير وحده أو مع الذكر فعلى الاحتمال الاول لا تفصيل وعلى الثانى لا بد من الصلاحية وعلى الثالث يفصل بين الصالح وغيره فيمكن أن يجعل المثال من باب المشعر وان يجعل من باب المخصوص المقدم تدبر وافهم وكتب على قوله فالعلم مبتدا قولا واحدا ما نصه انما يظهر هذا على القول بأنه نفس المخصوص قدم من تأخير اما على القول بكونه مشعرا فلا يتعين كونه مبتدا كما تقدم اه أى بل يجوز كونه خبر محذوف أو مفعول محذوف ووجه تعين ابتدائيته على كونه مخصوصا ان الخاص حيث تقدم لا تسوغ خبريته اذ لا تفسير فيه حينئذ للابهام لتقدمه مع كونه من جملة أخرى وكذلك ابتدائيته لمحذوف فتعينت ابتدائيته للجملة واما ان كان مشعرا فلا حرج فيه فقد ظهر لك ان الحق مع الاستاذ الحفنى وان عبارة الشارح فى الاعراب لا تناسب تنبيهه الآتى الا أن يكون حل هنا على ما فى التسهيل وقصد بالتنبيه بيان ان العبارة توهم خلاف الحل وليست فى محلها من حيث الايهام اه شيخنا لكن فى توجيه التعين بما ذكر ضعف كما لا يخفى (قوله تأخير قوله والجملة الخ) صواب العبارة ابدال تأخير بتقديم وعن بعلى

أو قلب العبارة اه شيخنا (قوله وظاهر التسهيل ان المتقدم الخ) لا يصح اذ كيف يكون مخصوصا ما لا يصلح بل يرده قوله عن التسهيل فى القولة بعد قد يذكر الخ تأمل اه شيخنا وفيه نظر (قوله مع ما فيه) أى من أن هذا انما يظهر اذا كانت أل فى الفاعل جنسية بخلاف ما اذا كانت عهدية فانه حينئذ مساو (قوله فيتناول الخ) أى بسبب هذه الزيادة ولولاها ما تناول لان الضمير المستتر ليس له صورة فى اللفظ حتى يجعل مبتدأ لكن صحة الاخبار بعد اعتبار المسوغ اذ المفسر نكرة (قوله حب مع غير ذا) اما مع ذا فلا يثبت لها جميع الاحكام ولذا سيأتى التكلم عليها بخصوصها فهى خارجة عما هنا (قوله غير ساء) أى ونحوها مما يفيد الذم أو المدح العام كزان وشان وقبح وخبث خلافا لما يوهمه كلامه (قول الشارح يقال استحلت الشئ اذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا) وعبارة القاموس واستحل كثر خيره والناس تركهم والامر امهم أطلقه والمستحل المبذول المباح لكل أحد اه وكلام الشارح من الاخير والمناسب هنا الاوسط لا الاخير الا بالتأويل (قوله فالاولى أن يقال الخ) فيه ان نحو زان وشان للمدح أو للذم العام فلا ينهض هذا نكتة للافراد فالاحسن ما سيأتى من أن فاعلها ملازم لاحكام فاعل بئس (قوله الى التأويل) أى بجعل يا حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف (قوله وهذا الاينافى الخ) وحينئذ فقول الشارح ليدل على الحضور أى زيادة على الحضور الحاصل من الفعل لزوما (قول الشارح التنبيه على امتناع تقديم المخصوص) أى سبب امتناع على ما هو الظاهر (قوله انه يلزم عليهما وجوب الخ) أى لان المخصوص لابد من ذكره حقيقة أو حكما بأن حذف لدليل كما سيأتى فى الشارح وليس شئ من التوابع كذلك لكن تقدم نقلا عن يس أن كونه تابعا لا يقدح فى اللزوم كتابع مجرور رب اه أى على القول به وان كان خلاف الراجح كما تقدم (قوله ويرد البدل انه لا يحل محل الاول) هذا مبنى على ما يأتى عن الشاطبى من أن حب كفاعل نعم فلا يصح أن يقال حب زيد اما على ما يأتى عن الشارح وتقدم فلا يظهر هذا (قوله وفى رد البدل ما تقدم) من قول يس الذى تبعه المدابغى والبعض انه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع المؤيد بقول صاحب الارتشاف قد يجوز فى الاسم اذا رفع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولى العامل فانهم حملوا انك أنت قائم على البدل وان كان لا يجوز ان أنت اه ومن أن التعبير بقد فيه الجواب (قوله ولهذا عداه الخ) الاظهر ان التعدية بذلك لتضمينه معنى ابعاد

الضرر

الضرر (قوله ان لوا كتفى بقوله تعجب الخ) فحينئذ يشمل ماقصد به التعجب مع المدح أو الذم أو التعجب وحده كما هو المراد (قوله ولك دفعه الخ) هذا لا يدفع الاولوية التى ادعاها السيد الحفنى خصوصا واضافة الصفة للموصوف سماعية (قوله نيه مافيه) أى لانه يصير معنى العبارة انه لابد من ان ينتفى فى اللفظ أو التقدير الانصراف عن أفعل فيفيد الاكتفاء بأحدهما فحينئذ يدخل فى ذلك خير وشر فيضيع استدراك الشارح بقوله الا ان الهمزة الخ ولك ان تقول ان هذا الايراد مبنى على ان قوله لفظا أو تقديرا تعميم فى النفى كما رأيت ولك ان تجعله تعميما فى المنفى واو فى حيز النفى أو النهى فى الاستعمال بمعنى الواو كما فى ولا تطع منهم آثما أو كفورا فساوت عبارة المحشى (قوله لا فعل لهما) فيه نظر ففى القاموس خار يخير صار ذا خير وفيه أيضا الشر ويضم نقيض الخير جمعه شرور وقد شر يشر ويشر وفى المحشى عند قول المصنف خير مالك مانصه وخير أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر ويظهر لى انه من الخير مصدر خار يخير أى تلبس بالخير أو من الخير بالكسر وهو الكرم والشرف (قوله أنسب بالثانى) قد يتوقف فيه (قوله ان أمن اللبس) أى بان كان ملازما للبناء للمفعول أو لم يكن ملازما لكن وجدت قرينة كما تقدم للمحشى (قوله ههنا بحث الخ) هو مدفوع بأن كلام المصنف فى أشد الذى هو وسيلة الى التفضيل فى أصل الحدث كالاستخراج والتفضيل فى مدلوله فى هذه الحالة ليس بمراد لا فى أشد المقصود به التفضيل فى مدلوله الذى هو الشدة والاستعمال الاول هو الغالب فيه والثانى نادر فلو قصد التفضيل فى مدلوله احتيج لقرينة ولم يكن هناك توصل الى التفضيل فى الغير أصلا فطاش البحث اه شيخنا (قوله توهم تساوى المنصوبين الخ) أى وتوهم تساوى أشد فى المحلين فى الفعلية لاستدراك الشارح بهذين الامرين فاقتصار المحشى ليس فى محله لا يقال لحظ المحشى ان محل الاستدراك قوله وينصب هنا الخ وماقبله مقدمة له لانا نقول لا وجه لذلك بل كل منهما مقصود بنفسه كما لا يخفى (قوله وان لم توهمه عبارة المصنف) أى لانه لا ايهام فيها لذلك مع قوله فى باب التمييز والفاعل المعنى انصبن بأفعلا فحينئذ ليس مراد الشارح الاعتراض على المصنف بان عبارته موهمة لذلك بل التنبيه على ان المخاطب قد يتوهم من الاحالة على باب التعجب بقطع النظر عما تقدم فى باب التمييز تساوى المنصوبين فدفع

مطلب أفعل التفضيل

توهمه بالاستدراك وهذا كله في التوهم الذي اقتصر عليه المحشي (قوله فيه ان هذا المثال الخ) هذا مما يؤيد ردنا بحث الدماميني اه شيخنا (قوله وحينئذ لا ينهض الوجه الاول الخ) وقد يقال لا ينهض الوجه الثاني أيضا الا ان معنى قول سيبويه فضله على بعض ولم يعم أي حتى يشمل المفضل لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وغيره فكل عظيم وكل شئ مراد منه ما عدا المفضل ولا شك ان ذلك بعض يشمله و يشمل المفضل مفهوم العظيم أو الشئ وتمثيله بأفضل من زيد الذي قال فيه فضل على بعض ولم يعم ليس بحاصر اذ لا يقول بالتبعيض في خصوص المثال بل في كل تركيب فيه من جارة للمفضل عليه اه شيخنا نعم ان كان المنقول عن سيبويه ان قوله بالتبعيض انما هو في نحو مثاله الخاص لا في العام لم يتوجه عليه الوجه الثاني أصلا (قوله أي في جميع مواقع الخ) أقر المحشي رد ما للناظم من الرد وقد يقال غاية ما ادعاه المصنف الصحة والجواز أي وماذكر لا يصح ولا يجوز فلا يرد بنفي اللزوم اذ هو يسلم أن لا لزوم تأمل اه شيخنا فتدبره (قوله أي في مكان بارد الخ) أي في جنبي مكان بارد ذي ظل فبارد صفة لمحذوف أضيف اليه جنبي اضافة حقيقية هذا ان أريد جانبي المكان فان أريد جنبي الناقة فالباء على حقيقتها واضافته للموصوف لادنى ملابسة باعتبار الحلول فيه (قوله مما أول به الاول) من جملة ما أول به أيضا الحمل على الشذوذ كما في الحفني (قوله وجعل منها) الاولى التعبير بأو (قوله ومما أول به الثاني الخ) من جملته كما في الحفني جعل من لبيان الجنس أي من بينهم أو جعلها بمعنى في أو الحمل على الشذوذ (قوله أشبه بأفعل في التعجب) أي لمشابهته له وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية (قوله من كل) أي هذا اللفظ (قوله وجاز كونه) أي رجل وكذا الضمير في تنكيره (قوله لفهم) علة لجاز (قوله رجعت الى الجمع) أي لما علمت من ان المعرفة المفردة لا تقع موقع الجمع (قوله ادخلت أل) أي لانك لو جمعت ولم تدخل أل بان قلت زيد أفضل رجال لزم عدم المطابقة بين المنكر الذي أضيف اليه افعل التفضيل وبين الموصوف مع ان المطابقة في ذلك واجبة كما اشار اليه الشارح بقوله يجب في هذا النوع الخ فلا بد من دخول أل لاجل ان يخرج من هذا النوع حتى لا تجب المطابقة (قوله قلت من اول الكلام) مقول القول هو من بفتح الميم وأول الكلام منصوب على الظرفية لقلت فاذا قلت هذا اكرم امرأة واعقله فهو على توهم انك قلت هذا اكرم من اتصف بالانوثة

واعقله وهكذا يقال فى المثنى والجمع (قوله جيدا) بكسر الجيم العنق أو مقلده أو مقدمه كما فى القاموس (قوله وسالفة) فى القاموس السالفة الماضية امام الغابرة وبناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة ومن الفرس هاديته أى ماتقدم من عنقه اه وفيه أيضا القلت النقرة فى الجبل والقليل اللحم والترقوة مقدم الحلق فى أعلى الصدر حيثما يترقى فيه النفس (قوله قذالا) فى القاموس القذال كسحاب جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (قوله وهى النار) أى أمكنة النار (قوله منقطعا) أى لانه لم يثبت للمستثنى نقيض حكم المستثنى منه لان الذين آمنوا وعملوا الصالحات يوصفون بالرد الى أرذل العمر وهو الهرم بعد الشباب والضعف بعد القوة (قوله لتغليب العاقل) أى لان المعنى الى أمكنة أو أزمنة أسفل أشياء سافلين وتلك الاشياء السافلة شاملة للعاقل وغيره لا يقال حينئذ يلزم ان المفضل عليه ليس من جنس المفضل لان غير الازمنة والامكنة شامل للعاقل فهو من جملة المفضل عليه مع اشتراطهم الجنسية لانا نقول الجنس هو مطلق شئ سافل أو المضر غير الجنس فقط (قوله مدفوع) أى لان سافلين المضاف اليه قد طابق الموصوف الذى هو الامكنة أو الازمنة على الاحتمالين الاولين فى الجمعية ويعتذر عن جمعه بالياء والنون بالتغليب وطابق أيضا الموصوف وهو الضمير صاحب الحال العائد على الانسان الذى هو جمع معنى (قوله على أن المنقول عن الشاطبى الخ) هذا خلاف ما عليه الشارح بدليل قوله وأما قوله ولا تكونوا الخ (قوله من ضعف المعنى) أى لعدم الفائدة اذ المفعول الثانى معلوم من اضافة مجرمى الى ضمير القرية (قوله وعلى الوجهين الخ) يلزم على الثانى ما أورده على الحفنى من ضعف المعنى ان كان ضمير مجرميها للقرية اما ان كان للأكابر فلا وينبغى حمل كلامه عليه لذلك ولعدم الاحتياج الى تقدير رابط للبدل (قوله من قسم ماقصد فيه الزيادة المطلقة) لعل وجهه الاشارة الى طلب كمال المبالغة فى حسن الخلق (قوله فلذا جمع) أى وجوبا (قوله فلذا أفرد) أى جريا على الأكثر (قوله لانه لم يشاركهم الخ) أى لان بنى مروان كلهم فسقة الا الناقص والاشج اه شنوانى (قوله لنقصه أرزاق الجند) لعله لضيق النفقة عليه من بيت المال اه شيخنا باجورى (قوله أى من وسطهم الخ) الظاهر ان معنى أفضل الناس من بين قريش انه مختص عنهم بزيادة الفضل على جميع الناس فلم يشاركه فيها أحد (قوله ليس بعض ما أضيف

اليه) أي وضعا وقوله والالزم الخ أي لان اخوته بالاضافة الى ضمير يوسف لو كان موضوعا لما يشمل يوسف لزم اضافة الشئ وهو الاخوة من حيث صدقها على يوسف لنفسه وهو ضمير يوسف (قوله أعاده مع علمه الخ) اعلم ان معنى قول الشارح عاريا انه مجرد من ال والاضافة وقوله عن معنى التفضيل متعلق بمجردا فكأنه قال قد يرد افعل التفضيل العاري عن ال والاضافة مجردا عن معنى التفضيل يدلك على هذا عبارة التسهيل التي نقلها المحشي بعد وحينئذ فهذا غير ما تقدم اذ المتقدم انما هو المضاف للمعرفة ولا خلاف فيه بدليل قول الشارح وجها واحدا فحينئذ لا يصح ان يقال اعاده مع علمه الخ لا يقال يصح كلام المحشي بناء على أن قول الشارح مجردا عن معنى التفضيل تفسير لقوله عاريا فيكون الكلام شاملا للمضاف للمعرفة فقوله اعاده مع علمه أي أعاد بعضه مع علم هذا البعض مما تقدم الخ لانا نقول لا يصح التعليل بقوله توطئة للخلاف اذ هذا البعض لا خلاف فيه انما الخلاف في المجرد من ال والاضافة كما يرشد اليه عبارة التسهيل التي نقلها المحشي وقول المحشي فيما سبق لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل الا ان يكون قوله توطئة للخلاف مجرد مسايرة لظاهر الشارح (قوله بقوله فشر كما) أي وبقوله وان مدت الايدي بالنسبة لقوله بأعجلهم (قوله أبلغ في حره الخ) يفيدان في كل منهما مبالغة الا ان الاول أبلغ ولذلك جعل الدماميني فيما يأتي الوصف المشترك فيه هو الزيادة تأمل (قوله وقد تمنع دعواه الخ) أي لان مشاركة يوسف في الحسن ثابتة غاية الامر انها لم تختص بالاخوة فالذي خلع انما هو قيد الامر الثاني وهو كون المشاركة للمحبوب فقط لا الامر الثاني بتمامه فحينئذ لا فرق بين الثاني والثالث اذ المخلوع في كل منهما القيد وذلك لانه يلزم من كون الزيادة مطلقة كون المشاركة مطلقة أيضا تأمل (قوله هو العود الى المرأة) أي بامساك المظاهر لها في النكاح زمانا يمكن فيه المفارقة عند الامام الشافعي وباستباحة استمتاعها ولو بنظر بشهوة عند الامام أبي حنيفة وبالعزم على الجماع عند الامام مالك كما في البيضاوي (قوله لا العود الى القول نفسه) أي بأن يظاهر منها مرة أخرى كما هو ظاهر الآية (قوله لكن يضعف الخ) بل يبطله ان الكاذب هو نفس زيد لان الفعل مسند الى ضميره ولا معنى لاعقليته على نفسه الا أن يقال ان التفضيل باعتبارين أي زيد باعتبار صدقه أعقل من نفسه باعتبار كذبه وبعد ذلك فليس المقصود استعمال

التركيب في هذا المعنى (قوله وقد يدفع هذا وتنظير الدماميني الخ) اما وجه دفع الايراد عن الرضي فلأن النسبة الى المخاطب انما هي على سبيل التوهم فلا تفيد التلبس حقيقة حتى تنافي البعد واما وجه دفع تنظير الدماميني فلم يظهر من هذا اذ ليس محصله ان النسبة الملفوظة تفيد التلبس فتنافي البعد بل محصله انها تمنع من المشاركة اذ كذب زيد صفته فلا يتأتى تلبس الناس بها حتى يصح بعدهم عنها نعم يندفع تنظير الدماميني بتقدير مضاف أي جنس كذبه وقد يقال وجه دفعه بما ذكره المحشي ان الكذب المنسوب الى زيد هو الكذب المطلق ونسبته اليه على سبيل التوهم لا الحقيقة وليس المنسوب هو الكذب الخاص لا حقيقة ولا توهما قال شيخنا وان فهمت في الايراد على الرضي ان وجهه ان المتكلم قاصد نسبة الكذب مثلا الى المخاطب فكيف يكون بعيدا عنه لم يندفع بذلك أيضا بل يكون المقام مقام تبرئة وتنزيه لا مقام توبيخ وتسفيه اه وهو فهم بعيد (قوله قاله حسان الخ) وضمير التثنية في البيت للنبي صلى الله عليه وسلم ومن هجاه الشاعر المذكور ومعلوم انهما لم يشتركا في الخير ولا في الشر (قوله اشارة الى قول ثالث) محل الاشارة قوله ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار (قوله فلا مانع من جعلهما الخ) فيه ان المقام مقام مدح يناسبه صرف أفعلهم عن التفضيل ليفيد نفي أصل الجملة (قول الشارح واذا صح جمعه لتجرده الخ) هذا الايستقيم الا على القول بالقياسية (قوله لانا نقول صدارته الخ) المشهور ان له الصدارة بالنسبة لجملته لا لعامله فقط (قوله وان أفرده) أي حيث قال ولا ضميرا منفصلا ولم يقل ولو ضميرا منفصلا مثلا عما يفيد عموم الظاهر له (قوله كما سيأتي) انظر في أي محل يأتي (قوله صفة لاسم جنس) أي بان يقع نعتاله أو خبرا عنه أو حالا منه اه جامي ومنه يعلم انه ليس المراد خصوص الصفة النحوية (قوله ولم يسبكه النفي) أي كان يقال ما أحسن في عين رجل الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قائم الزيدان اه حفني (قوله وأورد عليه الخ) لا يخفاك ان زوال الزيادة بالنفي ليس مجوزا بمجرده لعمل اسم التفضيل في الظاهر بل المجوز هو مع بقية الشروط فغايته ان له دخلا في التجويز بمعنى انه اذا وجد مع بقية الشروط جاز العمل واذا فقد ولو وجدت بقية الشروط لم يجز العمل فلا يتوهم ايراد حتى يجاب عنه الا أن يكون معنى جواب المحشي ما قلنا اه شيخنا ثم ان هذا الايراد وجوابه في الجامي على الكافية خلافا لما يوهمه صنيع المحشي (قوله لم يبق لأفعل الخ) عبارة الحفني لم

يبق له نوع عود حكمه بعد الزوال اه وكذا عبارة الجامي (قوله بخلاف رأيت
رجلا الخ) فاضعف الطالب في الاثبات عدلوا عن تقديم الصفة ورفعها الظاهر
الى تقديم ما هي له في المعنى وجعله مبتدأ فيقال رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه
منه في عين زيد اه شيخنا (قوله وفي هذا أيضا الخ) فيه ما تقدم عن شيخنا (قوله
باعتبار المتأخر) أي الاعم مفهوما كما هنا فان مفهومه هو ما اختلف فيه المفضل
والمفضل عليه ذاتا وهذا أعم من المبني لشموله ما رأيت رجلا أحسن في عينه كحل
من كحل عين زيد اه شيخنا وقوله أي الاعم الخ أفاد به ان الشرط المتأخر أفاد فائدة
زائدة على الشرط المتقدم ولم يغن عنه ما قبله وهذا اذا أريد بالاجنبي ما لم يلابس
ضمير الموصوف بنفسه اذ قوله في عينه في المثال المذكور حال من كحل بعده فهو من
تعلقاته وكذا في عينه في المثال المشهور فالمرفوع في هذين المثالين أجنبي وكذا
المرفوع في قول المحشي وخرج به نحو ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه الخ فانه لم
يلابس الضمير بنفسه لكن اختار بعضهم ان هذا المثال الاخير من قبيل ما رأيت
رجلا أحسن منه أبوه فان كحل مضاف لعين المضاف لضمير الموصوف فلم يكن
أجنبيا وحينئذ يكون خارجا بالشرط الثاني أيضا وعلى هذا فيراد بالاجنبي
ما لم يلابس الضمير أصلا أولا بنفسه ولا بواسطة اضافة تأمل (قوله فانظره) عبارته
هذه الشروط هل هي شروط لعمل أفعل من أو لعمل أفعل في سائر استعمالاته
قال سم والذي ينبغي أن يقال هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في تعليل عدم
عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل في لحاق
العلامات كالصفة المشبهة وهو ظاهر عبارة سيبويه أو كونه لم يوجد له فعل بمعناه
وهو مذهب غيره فان قلنا بالاول فينبغي اذا استعمل بالالف واللام أن يجوز رفعه
الظاهر نحو هذا الرجل الافضل أبوه لانه يثنى ويجمع اذ ذاك وكذا اذا أضيف
لمعرفة نحو زيد افضل الناس أبوه وان قلنا بالثاني فلا ينبغي أن يعمل الا بالشروط
وقد يقال معنى التعليل الاول ان اسم التفضيل لما لم يقبل العلامات في بعض
الاحوال انحط عن غيره فلم يعمل الا بالشروط المذكورة في سائر أحواله والى
هذا يرمز كلام الشارح حيث علل أولا بكونه ضعيف الشبه الخ وثانيا بكونه ليس
له فعل بمعناه فانه يقتضي ان الشروط معتبرة في سائر التعليلين تدبر (قوله نحو
كالثريا الخ) أي ونحو سابقني فسبقته وشاعرني فشعرته اه شيخنا (قوله

لعدم المراد الخ) فلا يقال جاهلني فجهلته ولا عالمني فعلمته اه شيخنا (قوله أي مخبرا عنه باسم التفضيل) فيه ان هذا لا يصح الا ان كان أفعل التفضيل مرفوعا والوارد فيه تبعيته للموصوف كما هو الفرض وان كان هذا ناعيا لا لتعين الوارد وعدم العدول عنه وردان ماقدرت امتناعه لو ورد وكثر لم يكن ضرر في التزام لوازمه بسبب الورود نعم يمكن أن مراد الشارح جعله مبتدأ محذوف الخبر اه شيخنا وقد يختار الثاني ويقال هذه اللوازم امتنعوا منها في غير هذه المسألة فالتزامهم للوارد حكمته دفع هذه اللوازم التي تحاشوا عنها في غير هذه المسئلة اذ العربي حكيم وقوله والوارد فيه تبعيته الخ أي الوارد في افعل التفضيل في المثال المشهور تبعيته للموصوف المنصوب فلا يتأتى فيه الرفع اذ هو خروج عما ورد في المثال وليس مراده أن أفعل التفضيل في جميع صوره تابع للموصوف في جميع ماورد لانه قد لا يسلم اذ لا مانع من ورود الموصوف مرفوعا فيتبعه افعل التفضيل نحو مار وي رجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد على انه تقدم انه ليس المراد بكونه صفة لاسم جنس خصوص الصفة النحوية (قوله بلا ضرورة) أي لاندفاعها بالفاعلية وكذا يقال فيما يأتي (قوله وهو الوصف) الضمير راجع للاهم (قوله والتزام مخالفة الاصل وهو النعت الخ) ليس خاصا بالاخير كما يوهمه كلامه (قوله بدون شرطه) قد يقال الكاف الاسمية في تأويل مشبه فيكون المضاف اليه معمولا للمضاف اه شيخنا (قوله غير ذلك) كان يجعل أحسن صفة عينا المحذوفة وكعين زيد حال متقدمة اه حفني (قوله من فعل المفعول) فاحب بمعنى محبوب والصوم نائب فاعل لا فاعل (قوله تحكم) قد يقال لا تحكم اذ المثال المشهور وان صدق بالتساوي ونقص كحل عين الرجل الا ان مقام مدح زيد يعين الثاني والفعل الواقع موقعه في هذا المثال وان صدق بزيادة كحل عين الرجل ونقصه لكن مقام مدح زيد يعين الثاني أيضا فقد أفاد الفعل فائدته واما مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فهو صادق بنقص حسن الأب وبمساواته وليس المقصود غالبا مدح الابناء على الآباء بل المقصود غالبا نفي توهم نقص الابناء عن الآباء فحمل على المساواة والفعل الواقع موقعه يفيد نفي المساواة ويصدق بزيادة الأب ونقصه وكل منهما غير مراد فلم يفد الفعل فائدته وحمل غير الغالب عليه وأيضا الغالب في حلول الشئ كالكحل في محلين عدم المساواة فاذا انتفت الاحسنية ثبتت المحسونية فثبت التفضيل ونفي

التساوي عند الاتيان بالفعل لا ينافي هذا لخلاف ما رأيت رجلا احسن منه ابوه فان نفي احسنية الأب يصدق بالتساوي ولا يغلب خلافه بل الغالب ان الأب كالابن في الحسن فلا تفضيل ونفي التساوي عند الاتيان بالفعل ينافيه و يصدق بأحسنية الاب كمحسونيته فلا يفيد الافضلية الا بمعونة المقام ان وجد وحمل غير الغالب عليه يحصل الفرق نعم هذا لا يناسب ظاهر قول الشارح حيث تفوت الدلالة على التفضيل (قوله لما فيه من حذف الخ) قد يقال هو حل معنى فالمراد ظرفيته لأعلم من حيث المعلوم كما قاله شيخنا أو ظرفيته لمفعول محذوف (قوله باعتبار محبة الله الكافرين الخ) واما قوله تعالى والله لا يحب الكافرين فمن حيثية اخرى فلا تنافي ولك جواب آخر غير ما أجاب به المحشي وهو ان الضمير في قوله وهو أحب الخ عائد على المؤمن الكامل الشديد الحب لله ومعنى شدة محبته لله شدة اتباعه لما طلب منه والمراد بالغير المفضل عليه المؤمن غير الكامل (قوله فيه ان جميع هذا الخ) قد يقال الاشارة راجعة الى التفضيل والامثلة وهي لم تتقدم و يبعد رجوع الاشارة لتفصيل التفضيل والتعجب وامثلتهما تأمل (قوله ولا يقال نعوته) أي لان صفات الله لا تتغير والمراد انه لا يقال ذلك بالنسبة لصفاته التي لا تتغير كالقدرة والارادة والعلم لا بالنسبة لما يتغير كالخلق والرزق (قوله يرد عليه نحو قام الخ) فيه ان المصنف قيد بالاسماء المتمكنة التي ذكرها الشارح على ان المصنف لم يدع ان كل واحد من المذكورات يلزم فيه التبعية في الاعراب فالمناسب ايراد ذلك على التعريف الذي ذكره الشارح الا ان يقال نظر المحشي لكون الاسماء ليست قيدا في الواقع والى ان كلام المصنف في قوة التعريف الذي ذكره الشارح المفيد لحصر افراد المعرف فيه بدليل تفريع الشارح له على كلام المصنف تأمل (قوله ثم المراد الخ) يعلم مما قبله فلو فرعه عليه لكان أولى (قوله والتوكيد) كقوله

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

قال الفراء أنشدنيه أبو الجراح بجر كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير من الذي قلته ثم استنشدته اياه فأنشدنيه بالخفض اه مغني (قوله و يلزم عليه اما استعمال الخ) قد يقال هو من عموم المجاز الجائز اتفاقا (قوله و يلزمه استتار الخ) لا يظهر لان الضمير الذي يلزم ابرازه لكون الصفة أو الصلة جارية على غير من هي له ضمير غير الموصول أو الموصوف كما في لما تلا الآتي في المتن والضمير

مطلب لا النعت

هنا ضمير الموصوف غاية الامر أن فى الكلام مضافا محذوفا والصفة لصاحب
الضمير وان كانت سببية اه شيخنا وقد يقال هو ظاهر لان معناه انه يلزمه
استتار الضمير مع جريان الصفة التى هى خرب على غير ما هى له وهو جحر
وهو لا يجوز عند البصريين بل الواجب ابراز الضمير مضافا اليه الاسم الظاهر بأن
يقال خرب جحره وان أمن اللبس كما هنا فانه من المعلوم ان الخرب هو الجحر لا الضب
وليس المراد انه يجب ابراز الضمير وحده تأمل (قوله لا للحصر) لا يتوهم ذلك
الا فى تقديم المعمول على عامله لا على الفاعل فلا حاجة لقوله لا للحصر بل هو مضر
ويمكن أن يقال نفاه لعدم صحته لا ردا لتوهمه اه شيخنا (قوله منقوض الخ)
يدفعه ان لم يجز من الفعل فهو من قبيل تقديم المعمول على العامل لا غير اه
شيخنا (قوله ولا يجوز الخ) الفصل فيه بمعمول عامل المؤكد (قوله فلا يقال
ضربت هذا زيدا الرجل) هكذا فى بعض النسخ وعليه فيتعين ان زيدا مفعول
لمحذوف حتى يكون من توسطه للابهام المذكور أما لو كان بدلا فهو لا يختص
بصورة الابهام المذكورة لانه ان جعل بدلا من هذا والرجل نعت لهذا لزم تقدم
البدل على النعت فهو المانع وان جعل بدلا من الرجل الواقع نعتا لهذا لزم تقدم
البدل على المبدل منه فهو المانع وفى بعض النسخ حذف التاء من ضربت فيكون
زيدا مفعولا به له وهذا فاعلا منعوتا بالرجل (قوله واعترض الاخير الخ) قد يقال
المراد بعدم الاستغناء انه اذا أوقع بعدها وصف كان نعتا الا انه يلزم بعدها نعت
فلا ترد الآية المذكورة وسيأتى فى المحشى عند الكلام على التنبيه الثالث بعد قول
المصنف أو بعضها اقطع معللا ما يفيده تأمل (قوله وانه هو رب الشعرى) يعنى
العبور وهى نجمة عبدها أبو كبشة احد أجداده صلى الله عليه وسلم وخالف
قريشا فى عبادة الاوثان ولذلك كانوا يسمونه صلى الله عليه وسلم ابن أبى كبشة ولعل
تخصيصها للاشعار بانه عليه الصلاة والسلام وان وافق أبا كبشة فى مخالفتهم خالفه
أيضا فى عبادتها أفاده البيضاوى (قوله هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى) عبارة
أبى السعود قم الليل أى قم الى الصلاة وانتصاب الليل على الظرفية وقيل القيام
مستعار للصلاة ومعنى قم صل وقرئ بضم الميم وبفتحها الا قليلا استثناء من الليل
وقوله تعالى نصفه بدل من الليل الباقى بعد الثنيا بدل الكل أى قم نصفه والتعبير
عن النصف المخرج بالقليل لاظهار كمال الاعتداد بشأن الجزء المقارن للقيام

والايذان بفضله وكون القيام فيه بمنزلة القيام في أكثره في كثرة الثواب واعتبار قلته بالنسبة الى الكل مع مراعاة عن الفائدة خلاف الظاهر أو انقص منه أى أنقص القيام من النصف المقارن له في الصورة الأولى قليلا أى نقصا قليلا أو مقدارا قليلا بحيث لا ينحط الى نصف النصف أو زد عليه أى زد القيام على النصف المقارن له فالمعنى تخييره عليه الصلاة والسلام بين ان يقوم نصفه أو أقل منه أو أكثر وقيل قوله تعالى نصفه بدل من قليلا والتخيير بحاله وليس بسديد أما أولا فلان الحقيق بالاستثناء الذى ينبئ عنه الابدال هو الجزء الباقى بعد الثنيا المقارن للقيام لا الجزء المخرج العارى عنه وأما ثانيا فلان نقص القيام وزيادته انما يعتبران بالقياس الى معياره الذى هو النصف المقارن له فلو جعل نصفه بدلا من قليلا لزم اعتبار نقص القيام وزيادته بالقياس الى ما هو عار عنه بالكلية والا عتبار بتساوى النصفين مع كونه تمحلا ظاهرا اعتراف بأن الحق هو الاول وقيل نصفه بدل من الليل والا قليلا استثناء من النصف والضمير في منه وعليه للنصف والمعنى التخيير بين أمرين بين ان يقوم أقل من نصف الليل على البتات وبين ان يختار أحد الامرين وهما النقصان من النصف والزيادة عليه وقيل الضميران للاقل من النصف كأنه قيل قم أقل من نصفه أو قم أنقص من ذلك الاقل أو أزيد منه قليلا وقيل وقيل والذى يليق بجزالة التنزيل هو الاول والله أعلم بما في كتابه الجليل اهـ ومنها يعلم الجواب عن اعتراض القرافى وما في عبارة المحشى من وجوه (قوله فيكون التخيير بين الاقل الخ) عبارة البيضاوى فيكون التخيير بينه وبين الاقل منه كالربع والاكثر منه كالنصف اهـ وهى الصواب تدبر (قوله وزيف الدمامينى الخ) على أنه قد أعيد الخافض في العطف على ضمير الخفض مع ان العطف ليس على تكرار العامل وهذه العلاوة مبنية على ان المعطوف هو الجار والمجرور فقط والذى ارتضاه الدمامينى ان المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط كما استظهره الرضى لئلا يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور كما سيأتى في المحشى في باب العطف (قوله لزيادته الخ) فيه انه لا زيادة اذ المتبادر من المتبوع الشمول وعدمه مجرد احتمال فاذا حققت النظر أدركت ان في النعت تركيبا بخلاف التوكيد فليس فيه تركيب المدلول اذ مدلوله ذوات المتبوع لا غير تأمل اهـ شيخنا (قوله هذا في النعت الحقيقى) ان فهمت

ان

ان حاله ماله به تعلق ولو صفة غيره بدليل مقابلته لقوله بمعنى الاول شمل السببي اه شيخنا (قوله ومنها النعت الكاشف) أى من النعت لغير الايضاح والتخصيص الذى دفع ايراده بقوله المقصود به اصالة الخ اه شيخنا (قوله وسيدفع الشارح الخ) أى بقوله والمراد بالمتم الخ (قوله مع أنه عطف بيان عند سيبويه) أما لو جعل بدلا فهو خارج من التعريف بقوله متم أى مقصود منه الاتمام بخلاف البدل ليس المقصود منه ذلك وان حصل فهو غير مقصود ولا يصح جعله نعتا لهذا لان شرطه أن يكون محلى بأل أو اسم موصول كما يأتى (قوله ولا يرد عليه الخ) فيه ان هذا خارج بقوله متم لما تقدم ان المراد المقصود منه الاتمام وهذا ليس كذلك وقد دفع الحفنى الايراد بما ذكر لا بما قاله المحشى ودفعه أيضا بأن مراده بوسمه من حيث انه فى المتبوع وعلمه انما يدل على معنى هو فى الواقع فى متبوعه ولكن لا يدل عليه من حيث انه فى متبوعه تأمل (قوله فى بعض الصور) أى كما اذا كان للتفسير (قوله ففيه ما تقدم) فيه ما تقدم (قوله والواو بمعنى أو) ابقاؤها على أصلها غير ضار اذ المراد من هذين الامرين ما ثبت للمتلو العام وان كان لا يثبت الا أحدهما من حيث تعين المتلو اه شيخنا (قوله لا نسلم انه ليس المعنى الخ) عدم التسليم مسلط على جميع ما بعده حتى قوله بل المراد الخ (قوله أى أعرف الى ان قال وقد أسلفنا رده الخ) جهاد فى غير عدو والذى يتجه عندى ان الاخص هو الداخل تحت الاعم الاقل افرادا منه وان ساواه تعريفا فيقال فى تمثيل ذلك نحو الانسان الضاحك بالفعل كان الوصف الاعم هو الداخل تحته المنعوت بحيث يكون أكثر افرادا منه نحو الانسان الماشى اذ افراد الماشى أكثر من افراد الانسان والمساوى ما تساوى مع المنعوت فى الافراد نحو الانسان الكاتب بالقوة فحينئذ لا يخالف الرد المذكور سابقا اذ هذا مقام آخر اه شيخنا بزيادة فليحرر ثم رأيت فى الجامى ما يؤيد المحشى (قوله أى الا اسم الاشارة الخ) فهم ان المراد بقوله توصف كل معرفة الخ التعميم فى جميع أنواع المعارف فاستثنى اسم الاشارة ونعته ولو كان كما فهم للزم استثناء العلم نعتا والضمير نعتا ومنعوتا فالذى ينبغى أن المراد التعميم من حيث أخصية الوصف وأعميته ومساواته مفهوما أى انه لا فرق بين أن تكون المعرفة النعت أخص مفهوما أو أعم أو مساويه بدليل ان السياق فى ذلك اه شيخنا (قوله والحق به) أى بذى أل (قوله والاول مبنى) أى لان ذى أل شامل للمشتق كالقائم والجامد كالرجل (قوله وللثانى مبنى الخ) أى لان

ذي أل أقول تعريفا من اسم الاشارة أي ووسببيه أي فن بيانية (قوله أو بعض افراد الخ) أي فن تبعيضية على حذف مضاف (قوله امشاج) في القاموس مشج خلط وشيء مشيج كقتيل وسبب وكتف في لغتيه جمعه أمشاج ونطفة أمشاج مختلطة بماء المرأة ودمها اهـ وفي البيضاوي امشاج اخلاط وصف النطفة به لان المراد بها مني الرجل والمرأة وكل منهما مختلف الاجزاء في الرقة والقوام والخواص ولذلك يصير كل جزء منها مادة عضو وقيل ألوان فان ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فاذا اختلطا اخضرا أو أطوار فان النطفة تصير علقة ثم مضغة وهكذا الى تمام الخلقة (قوله وبرمة أعشار) في القاموس وقدر اعشار وقدور أعاشير مكسرة على عشر قطع أو عظيمة لا يحملها الا عشرة (قوله وثوب اخلاق) في القاموس خلق الثوب كنصر وكرم وسمع خلوقة وخلاقا محركة بلي واخلاق محركة البالي للذكر والمؤنث جمعه خلقان وثوب اخلاق اذا كانت الخلوقة فيه كله اهـ ببعض حذف (قوله وكونه أفعل تفضيل الخ) وحينئذ فالمناسب للشارح ان يقول بدل قوله وافعل من وافعل التفضيل الذي يلزم فيه التذكير والافراد ليشمل المجرد والمضاف للنكرة (قوله وان يأتي باللازم الخ) أي كجمر ور به (قوله فراجعه) عبارته قوله وذي المال اذا قلت مررت برجل ذي مال وقلنا ان ذي رافع لضمير الموصوف لكونه بمعنى المشتق هل يجوز ان يقال برجل ذي مال أبوه على ان ذي رافع للأب فالجواب ان أبا الفتح بن جني قال ان الاكثرين منعوه لثلاثة أوجه الاول انه غير مشتق بل في معناه فضعف عن العمل في الظاهر الثاني انه يلزم الاضافة وذلك يبعده من الفعل الثالث انه على حرفين وذلك أيضا يبعده وفي الثالث نظر لانه ان أراد أنه على حرفين وضعا فليس كذلك أو باعتبار الصورة فلم لكن ليس هذا مبعدا من شبه الفعل اهـ حفيد (قوله فضرورة) نعم ان جعل اسما فلا اشكال (قوله فنحو جاء الخ) مبتدا خبره قوله في نأويل الخ وكذا يقال فيما بعده (قوله المجهول فيها الخ) أي المجهول للمخاطب قبل القاء الجملة اليه (قوله لا لكون الخ) عطف على قوله لتأول الجملة الخ (قوله والفرق الخ) يشكل عليه ان حذف العائد هنا كثير وفي الخبر قليل وكان مقتضى هذا الفرق العكس الا أن يقال شدة الاحتياج للخبر اقتضت مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للاخبار كذا قيل (قوله والعوازب الخ) لا بد من تقدير مضاف قبله ليتناسب المشبه والمشبه به أي ذوي عوازب (قوله أي لان النعت الخ)

بخلاف الخبر فليس موضحا ولا مخصصا فجاز أن يكون انشائية على المختار (قوله أى ماذكر من قصد المبالغة الخ) أى ومن أن حقه ان لا ينعت به فنفى عدم المطابقة الذى هو خلاف الاصل تنبيه على أن النعت به على خلاف الاصل فقصر اسم الاشارة على ماذكره قصور (قوله مجازا الكثرة الخ) أى مرسلا من اطلاق اسم المعنى على محله (قوله مبتدا) أى خبره الجملة الشرطية بعده (قوله نصبه) أى بمحذوف يفسره فرقه على سبيل الاشتغال (قوله والمراد بغير الواحد الخ) وجهه ان نفى الوحدة يكون بالتعدد ولو أريد المثنى والمجموع لقيل ونعت غير مفرد اه شيخنا (قوله وأورد عليه الخ) اذا اعتبرت ان الكلام فى نعت المتعدد من حيث هو متعدد لم يرد ماذكر لان نعت المتعدد من تلك الحيثية لا يكون الا باجتماع النعتين فى لفظ واحد أو باجتماعهما بعطف أحدهما على الآخر لانه بمنزلة الاجتماع فى لفظ واحد فاذا تعذر الاول تعين الثانى وأما ايلاء كل نعت لصاحبه فليس فيه نعت المتعدد من حيث هو متعدد بل فيه نعت الواحد من حيث هو كذلك اه شيخنا (قوله فى وصف واحد) أى من المؤتلف اه شيخنا (قوله ولو أريد الخ) عرفت وجه عدم ارادته اه شيخنا (قوله غير مراد) أى لانه ليس المراد انه مر برجلين اتصف أحدهما بالصلاح قبل وصف الآخر بضده (قوله مختلف فى الحقيقة) أى بالتذكير والتأنيث (قوله اعترض بأنه الخ) اذا فهمت الوصف الارادى الممكن عقلا صح الاستثناء واندفع الاعتراض اذ لا فرق بين الزيدين وهذين فالمعنى اذا أردت توصيف المتعدد الشامل لهذين مثلا بوصف مختلف تعين عليك تفريق النعت بالعطف الا هذين مثلا فانك اذا أردت ذلك بالنسبة له فلا يصح لك التفريق لا يجاب العرب بحسب الاستعمال الواقع منهم المطابقة التى لا تكون فى المختلف بل فى المؤتلف لا غير والاعتراض مبنى على ان المراد الوصف الفعلى المستعمل اه شيخنا (قوله جنسا) أى جامدا والا فالوصف من اسم الجنس (قوله خاص بجمع المذكر) أى لانه هو الذى يشترط فيه العقل (قوله قال الدمامينى تقول على التغليب الخ) فى شرح على باشا على التسهيل واستشكل بعض من كتب على هذا المحل ذلك بوجهين أحدهما ان أحد اللفظين فى سابقين وسابقين مغن عن الآخر والثانى ان التغليب يظهر فيما اذا كان فى لفظ واحد كسابقين واما اذا كان فى لفظين نحو سابقين وسابقين فلا يظهر لان أحد

اللفظين كما يقين واقع برمته على غيره اه ومحصل الثاني ان التغليب لا يتأتى الا
اذا كان لفظ سابقين مذكورا مرة واحدة مستعملا في العاقل وغيره معا بخلاف
ما اذا تعدد فان أحد اللفظين للعاقل خاصة والآخر لغير العاقل خاصة وليس هذا من
التغليب في شئ الا أن يجاب عن الاول بأن حكمة افراد كل بصفة تبرئة الاشرف
عن شائبة نقص خلطه مع غيره في لفظ واحد وعن الثاني بأن المراد بتغليب
التذكير والعقل ترجيح حالتهما لاخصوص التغليب المصطلح عليه (قوله فان آخر
اسم الاشارة الخ) أي ففي مفهوم الشرط تفصيل (قوله فيه تأمل الخ) فيه ان النعت
الذي هذا محترزه للوحيدين من حيث تثنيتهما فالمحترز على طبقه وافراد كل ليس
فيه نعت المثنى من حيث تثنيته بالقطع بل نعت المفرد اه شيخنا (قوله وللبحث فيه
مجال) أي لان مفهوم قوله اذا كان المنعوت الخ انه اذا لم يكن المنعوت متعينا يجوز
تقديرا عني فيقتضي انه يجوز القطع مع عدم تعين المنعوت وليس كذلك كما يأتي الا أن
يفرض فيما عدا الاول من نعوت النكرة على المشهور أو يقال جواز القطع في حالة
عدم التعيين في الواقع باعتبار ادعاء التعين وتقدير اعني باعتبار عدمه الواقعي
وأيضا قد لا يسلم عدم تقدير اعني عند التعين ولا وجه لتخصيص اذكر مما المانع
من تقدير امدح أو أذم بحسب ما يقتضيه المقام الا أن يكون اذكر مجرد مثال
(قوله في الشاطبي ما يفيد المنع) جزم به فيما سبق حيث كتب على كريمين أي
بالتثنية ولا يجوز كريم كريم بالتفريق اه وان كان المنعوت هنا مفرقا وفي المثال
المتقدم غير مفرق وهو المأخوذ أيضا من قول المصنف لا اذا ائتلف (قوله وفرق)
مبني للمجهول مشدد الراء معطوف على آخر (وقوله وهو) أي ما رد كل نعت الخ
(قوله لعدم ذلك) أي اختلاف الاعراب (قوله المراد الخ) لا حاجة لذلك
لما علمت من أن الكلام في نعت المتعدد من حيث كونه متعددا وذلك منتف
عند افراد كل اه شيخنا (قوله لان المراد باتمامه الخ) محصله ان ما كان لنحو
المدح غير متمم بالفعل فهو الذي يستغني عنه ولذلك يقطع وما كان للتوضيح
أو للتخصيص فهو الذي لا يستغني عنه ولذلك لا يقطع وفيه انه سيأتي انه يجوز قطع
ما للتوضيح أو للتخصيص مع جواز اظهار العامل الا أن يقال ان الذي للتوضيح انما
يصح قطعه عند ادعاء التعيين فقط والكلام بقطع النظر عن الادعاء وما للتخصيص
لا يقطع منه الا ما عدا الاول لحصول التعيين بالاول في الجملة فكان ما عداه غير

مخصص فلذلك قطع وما أجاب به مبني على أول احتمالين ذكره هو في شرح قوله
متم ما سبق والثاني ما ذكره الشارح من أن جميع النعوت حتى التي للمدح والذم
ونحوهما متممة وعليه فالجواب ان التتميم بمعنى التكميل أي الابلاغ الى الكمال
والكمال منه ما يجب وهو المفتقر اليه ومنه ما لا كغيره (قوله والصحيح جوازه)
أي اذا كان المنعوت متعينا بدونه حقيقة أو ادعاء (قوله خرج مخرج النهي) أي
برز في صورة النهي فهو دعاء معنى نهي لفظا (قوله والمراد انه اذا أوقع الخ) الاولى
أن يقول والمراد انه اذا وقع لفظ العبور بعد الشعرى يكون نعتا لها الا انه يلزم نعت
الشعرى به كما ذكرت فلا يرد الخ (قوله وفيه نظر) الا أن يجاب بما تقدم
من أن جواز القطع مبني على اعتبار التعيين ادعاء وتقديرا عني مبني على اعتبار
عدمه الواقعي (قوله جمع عاد) أي بمعنى عدو لا جمع عدولات فعولا لا يجمع على
فعلة اه حفني (قوله أو مفعولا مثلا) أي أو مجرورا أو مبتدأ (قوله خبرا مثلا) أي
أو حالا (قوله نحو أنت يضرب زيدا) فيه ان هذه الجملة لا تصح خبرا عن أنت لان
أنت للمخاطب ويضرب للغائب الا ان يقال المراد ان الجملة المشتملة على الرابط
يصح ان تكون خبرا في ذاتها وان لم تصح في هذا التركيب بخصوصه للمانع المذكور
وسيأتي قريبا ما يتعلق بذلك فتنبه (قوله ووجه وجوب الخ) فيه ان توهم الوصفية
موجود في ما خل ٭ لنا وأجل منى عنده مع انهم لم يوجبوا تقدم الخبر في ذلك الا ان
يقال ان توهم الوصفية في نحو هذين المثالين غير مستمر لعدم ذكر خبر آخر بخلاف
ما نحن فيه فانه لو أخر في قولها اتوهم انه صفة وان جملة يفضلها هو الخبر مع انه
خلاف القصد ولا قاطع للتوهم فتأمل (قوله وهو الخروج لتقدير المنعوت) ظاهره
ان الجار والمجرور والجملة بعد صلاحيتهما للخبرية كان فالصلاحية لمباشرة العامل
موجودة ويؤيده انه تقدم للمحشي ما يفيد ان المدار على صلاحية كون الجملة
أو شبهها خبرا وان لم تتمكن عن هذا المبتدأ بخصوصه واحواج الضمير لتقدير
المنعوت لا يخرجه عن الصلاحية المذكورة كما ان احواجه لذلك في أنت يضرب
زيدا لم يخرجه عنها فاذا تم هذا لم يصح تمثيل الشارح بهذا البيت لغير الصالح
لمباشرة العامل ثم ظهر ان ما تقدم للمحشي عند قول الشارح صالحا لمباشرة
العامل غير ظاهر بل الشرط الصلاحية لمباشرة العامل في النعت بالمفرد وكونه
بعض اسم متقدم مخفوض بمن أو في في النعت بالجملة وشبهها كما يستفاد من

الوقوف على عبارة التصريح والتسهيل وشراحه وحينئذ فتمثيل الشارح بهذا البيت صحيح تأمل (قوله العضب) هو بالعين المهملة والضاد المعجمة كما في نسخ في القاموس العضب القطع والشتم والتناول والضرب والطعن والرجوع والازمان وجعل الناقة والشاة عضباء كالاعضاب وفعل الكل كضرب والسيف والرجل الحديد الكلام اه وذكر له معاني أخر فراجعه ان شئت وفي نسخ الغضب بالغين والضاد المعجمتين (قوله وان تعيبها) أي المأخوذ من قوله فاردت ان أعيبها وقوله فلا فائدة فيه أي في التعيب وقوله حينئذ أي حين اذ لم توصف بالصالحة وكان يأخذ جميع السفن الصالحة وغيرها (قوله لتحرى الصدق) أي لانه في الواقع اعطاه شيئا (قوله موصوفتين) الاولى موصوفين (قوله أي بجميع حروف العطف) أي مالم يكن المختلف نعت غير واحد والا فلا يعطف الا بالواو اه يس على التصريح (قوله امامة فقها) نحو جاء زيد العالم العارف (قوله نحو هو الاول الخ) منه يعلم ان المراد بالنعت مايشمل الوصف في المعنى اذ ماذكر من قبيل الخبر (قوله هو الله الخالق الخ) عبارة البيضاوي الخالق المقدر للاشياء على مقتضى حكمته البارئ الموجد لها برياً من التفاوت المصور الموجد لصورها أو كيفياتها كما أراد ومن أراد الاطناب في شرح هذه الاسماء واخواتها فعليه بكتابي المسمى بمنتهى المنى (قوله ليخرج النعت الخ) أي لان الحال اللازمة سماعية (قوله ويرد عليه الخ) لك ان تقول الموصول مبهم داخل في قولهم لا يرفع بمثله وان الموصول ذا ال انما نعت به لشبهه بالمعرف بال اه شيخنا (قوله ومنه يا زيد الطويل الخ) أي لانه لو كان ذو الجمة نعتا لزيد لنصب لانه مضاف (قوله الا الفرقدان) الا صفة بمعنى غير ظهر اعرابها وهو الرفع على مابعدها كما في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وموصوفها هو كل المضاف لا أخ المضاف اليه والا لظهر الجر لا الرفع وهو محل الشاهد (قوله الامر مستعمل الخ) بهذا يندفع ماذكره الشارح في التنبيه (قوله ملابسا لافعل) مطلب التوكيد أي من ملابسة العام للخاص وقوله أو على أفعل فالباء بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار (قوله ولابي حيان الخ) لكن الرد عليه مبني على ان النفس والعين مضافان لمتضمنهما باعتبار الاصل قبل ارادة الذات (قوله بل الى ماهو بمعناهما) لا تتوهم انه من اضافة الشئ الى نفسه بل من اضافة العام للخاص لان النفس المضاف أعم من المضاف اليه كما في يس (قوله لا كلي بدليل الخ) الظاهر انه كلي

والآية من أحد ماصدقات سلب العموم لان لا يحب الكل يصدق بان لا يحب أصلا وبأن يحب البعض اه شيخنا (قوله وحينئذ لا يرد الاستدراك الخ) قيل بل هو وارد لان مراد الشارح انه حيث انتسب لمن هو من الاجل كان في حكم المنتسب للكل فلا ينبغي أن يكون نافلة ولا مناها (قوله والعدل) أي لان جمع مثلا جمع لجمعاء فحقه السكون كحمر جمع حمراء (قوله وظاهره الخ) لم يورد أجمعين وتوابعه لان اعرابه حرفي وأنت خبير بانه متى دخل التخصيص فتح بابه فكما خرج أجمعون وتوابعه ولم يرد لماذ كر كذلك خرج جمعاء وتوابعه لعدم موازنة الفعل فيحمل الكلام على المتأتي الممكن اه شيخنا (قول المصنف واغن بكلتا الخ) قد يقال ان أجمعان وجمعا وان في قولك جاء الجيشان أجمعان والقبيلتان جمعاوان لدفع توهم أحد الجيشين أو احدى القبيلتين ولاستغراق افراد الجيشين والقبيلتين ودفع توهم ارادة بعض كل منهما وكلاهما وكلتاهما في قولك جاء الجيشان كلاهما والقبيلتان كلتاهما لدفع توهم ارادة أحد الجيشين أو احدى القبيلتين ولا دلالة لهما على استغراق أفراد كل منهما فاذا اختلف المفاد فكيف يستغنى بالاخيرين عن الاولين نعم ان صح انه لا دلالة لاجمعون على استغراق افراد الجيوش في نحو جاء الجيوش أجمعون فيكون كل من جمعاوان واجمعان كذلك لو استعمل تم الاستغناء (قوله حتى يستغنى فيه) أي المثنى وقوله عنه أي وزن فعلاء (قوله بين حالتي التثنية والجمع) الصواب زيادة وبين حالة الافراد ووجه الفرق ان في المثنى والمجموع تبعيض حصل بالتثنية والجمع وهو كاف بخلاف المفرد (قوله وفيه ما فيه) أي لان كلا من المثنى والمجموع تكرير للمفرد فليكن مثله وقد يقال ان نحو جاء الزيدون أجمعون والهندات كلهن جمع لا شك في جوازه مع ان مفرده ليس ذا ابعاض فليكن المثنى مثلها اكتفاء بالتبعيض الحاصل بالتثنية والجمع (قوله الا بتكرر قوله بقربى) مبني على تفسير القربى بالقرابة فان جعل أفعل تفضيل فلا تجريد لكن فيه ان التأكيد يبطله اذ لا يحتمل حينئذ تقدير احدى قبل الزينبين حتى يدفع بالتوكيد (قوله لكلتيهما فقط) قيل المناسب حذف فقط (قوله ويحتمل انه تأييد وايضاح الخ) هو ما يفيده ظاهر كلام على باشا في شرحه على التسهيل وعبارته وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما كقوله

يمت بقربى الزينبين كليهما * اليك وقربى خالد وحبيب

وهو من تذكير المؤنث حملا على الشخص ضرورة (قوله اذ يحتمل الخ) المناسب اذ يتبادر ان نفسها الخ (قوله لكونه دون المضمر) أى فالمضمر أقوى وسيأتى له عند قول الشارح وهو الاولى نقلا عن المغنى ان الظاهر أقوى فلا يؤكد بالضمير فبين المحلين تناف ويجاب بان الضمير أقوى من حيث الاعرفية فلا يكون تأكيدا للظاهر لان التابع لا يكون أعلى من المتبوع تعريفا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير فاذا كان أقوى من هذه الجهة فلا يؤكد بما هو خفى عنه دلالة فلا تنافى وهذا ظاهر فى ضمير الغائب فقط فيحمل غيره عليه لكن يرد على التعليل المذكور شىء آخر وهو ان الكوفيين جوزوا توكيد النكرة بشرطه مع ان التأكيد معرفة فقد دكل ما هو أضعف منه وأيضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز كون النعت أعرف على المختار الا ان يقال هذا التعليل مقول على لسان من يمنع توكيد النكرة وكون النعت أعرف تأمل (قوله الواقع جزأ) فى بعض النسخ خبرا وليس بصواب (قوله انه يجوز تكراره توكيدا) بخلاف تكراره مع قصد العوضية عند ذكر العامل فانه لا يجوز فالفرق بالاعتبار والملاحظة وله نظائر (قوله شطر بيت من الهزج) صدره * لك الله على ذا كا وقبله أيا من لست اقلاه * ولا فى البعد انساه لتقدم دليله وهو نعم جير لان الظاهر ان نعم جير الخ من كلام محب هذه النسوة وان كان يحتمل انه من كلامهن أيضا تأكيدا للجملة الاولى (قوله بعد القلب) أى المكانى بجعل العين وهى الياء بعد اللام ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وقيل أفعل من آل الخ) عبارة أبى السعود كالبيضاوى أو فعلى من آل يؤول الخ (قوله هذا يقوم مقام الخ) أى فالشرط أحد أمرين اما اعادة ما اتصل بالمؤكد أو الفصل ولو بحرف عطف أو وقف كما سيأتى فى بيان عبارة السيوطى التى استدل بها المحشى (قوله الا مع ما دخل عليه) نحو قمت قمت ورأيتك رأيتك ومررت به به وان زيدا ان زيدا قائم وقوله أو مفصول أى بفاصل ما ولو حرف عطف ووقفا نحو أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون وقوله حتى تراها وكأن وكأن وقوله * ليت شعرى هل ثم هل آتينهم وقوله

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا فى ضرورة كقوله ولا للما بهم أبدا دواء وقوله انك انك الكريم يحلم كذا فى شرح الهمع للسيوطى وبهذا تعلم ان قول الشارح

ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت الخ لا يصح لان ظاهره ان الفصل بحرف العطف والوقف لا يكفي ولذا حكم على الامثلة المذكورة بعد بالشذوذ مع حكم السيوطي عليها بالجواز اختيارا لوجود الشرط فان كان مقصود المحشي بقوله هذا يقوم مقام الخ الرد على الشارح بان مطلق الفصل كاف في الجواز اختيارا تم وان كان مقصوده البيان فلا فلعل ماجرى عليه الشارح طريقة جرى عليها ابن هشام في التوضيح وما للسيوطي طريقة أخرى نعم كان الاولى التفريع بان يقول فلا بد من الفصل الخ تأمل (قول الشارح لالا أبوح الخ) لا يقال ان الحرف الجوابي ما وقع جوابا لسؤال متقدم ولا في البيت ليست كذلك بل هي نافية للفعل بعدها لانا نقول كونها نافية لا يمنع من كونها جوابية اذ هي رد لكلام سابق عليها كانه قيل أتبوح بحبها فقال لالا أبوح الخ (قوله الا أن يجعل التقييد الخ) أو يقال اشتراط كون العاطف ثم أو الفاء خاص بالتوكيد اللفظي في الجمع كما هو ظاهر صنيع الشارح فيما سبق (قوله وفي المغني ان أنت الخ) هذا لا تعلق له بما قبله اذ التوكيد في الآية على احتماله انما هو لضمير متصل لا منفصل و يبعد القياس تدبر (قوله ولا يلزم من عطفه الخ) فيه ان المنصوص عليه ان المعطوف على شيء له حكمه من فاعلية أو نحوها والدليل الذي ذكره لا ينهض لان العطف فيه على القوم لا محذور فيه بخلافه في مثال الشارح كما سيأتي اه شيخنا (قوله ما نقله البعض الخ) عبارته قال الدماميني هذا مشكل فانه ان كان بعضهم عطفا على أجمعين فباطل لانه لا يكون مؤكدا بل مخصصا وان كان عطفا على القوم فلم يؤت لا ما بقسم ولان اما غير سابقة اه شيخنا (قوله فليسا على حالهما الخ) اى لان مدلولهما في التوكيد الذات اه حفني (قوله فلا يقال يحتمل الخ) لا احتمال لهذا الوجه اذ يتعين في الخبر قائمون كما لا احتمال فيما بعد اه شيخنا وخص بعضهم نفي الاحتمال بما بعد (قوله كذا قالوا) تبرأ منه لما ذكره بعد ولان المثالية في المعنى ليست حقيقة بدليل ما تقدم من حمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الا ان يفرق) أي بين أي وكل بكثرة الوصف بأي فتوسعوا فيها دون كل (قوله يجعل يأتين استئنافا) ومر جمع الضمائر الضوامر المفهومة من كل ضامر وفي البيضاوي وعلى كل ضامر أي وركبانا على كل بعير مهزول أتعبه بعد السفر فهزله يأتين صفة لضامر محمولة على معناه وقرئ يأتون صفة للرجال والركبان أو استئناف فيكون الضمير للناس (قوله وكذا من كل شيطان الخ) عبارة

البيضاوي وحفظا منصوب باضمار فعله أو العطف على زينة باعتبار المعنى كأنه قال انا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا من كل شيطان مارد خارج عن الطاعة يرمي بالشهب لا يسمعون الى الملأ الاعلى كلام مبتدأ لبيان حالهم بعد ما حفظ السماء عنهم ولا يجوز جعله صفة لكل شيطان فانه يقتضي أن يكون الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا علة للحفظ على حذف اللام كما في جئتك ان تكرمني ثم حذف ان واهدارها كقوله * ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * فان اجتماع ذلك منكر والضمير باعتبار المعنى وتعدية السماع بالى لتضمنه معنى الاصغاء مبالغة لنفيه وتهويلا لما يمنعهم عنه ويدل عليه قراءة حمزة والكسائي وحفص بالتشديد من التسمع وهو طلب السماع والملأ الاعلى الملائكة أو أشرافهم (قوله اذ لا معنى الخ) قد يقال المراد لا يسمعون بهذا الحفظ لكن لا يخفى ان الذوق يأباه (قوله يا نصر الخ) فيه أربعة أوجه أحدها ضم الاول ونصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول أو التأكيد أو على المصدر بمعنى يا نصر انصر نصر انصرا أو على ان الثاني عطف بيان والثالث مصدرا وبالعكس أو غير ذلك وثانيها ضم الاول ورفع الثاني على انه عطف بيان على اللفظ ونصب الثالث على انه عطف بيان على الموضع أو على انه مصدر أو غير ذلك وثالثها ضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول ونصب الثالث على انه عطف بيان أو على المصدر أو غير ذلك ورابعها نصب الاول وجر الثاني على الاضافة كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتفخيم ونصب الثالث اما على انه عطف بيان أو على المصدر أو غير ذلك وما ذكر من العطف والبدل ان قلنا بجوازهما بلفظ الاول (قوله لان حق عطف البيان الخ) هذه العلة تقتضي منع عطف البيان وتعين غيره لا أولوية غيره عليه وهذا ان كان الحق بمعنى الواجب لا ان كان بمعنى الاصل والغالب (قوله ابهام الفرق الخ) ثم ان قول المصنف حقيقة مبتدأ خبره منكشفة وحقيقة بمعنى المعنى والقصد بمعنى المقصود وهو المتبوع يعني ان معنى المتبوع منكشف بذات التابع لا بوصف فيه قائم بالموصوف أو بسببه كما في النعت (قوله وفي نفسي من عبارته شيء الخ) لو جعل من وفاق الاول الاولى متعلقة بأولينه ومن وفاق الاول الثانية بيانا للما الواقعة مفعولا ثانيا لأولينه والموافقة الاولى عامة لشمولها الموافقة في كون كل كنية أو اسما أو لقبا والثانية

قوله اجتماع ذلك أي حذف اللام وحذف ان بخلاف انفراد أحد الحذفين فانه جائز لا منكر كما في أبي السعود اه منه

قوله أو غير ذلك أي كالنصب على الاغراء أو على ان الثاني عطف بيان والثالث توكيد اه منه

خاصة حتى يكون المعنى وأعطيته من الموافقة العامة الموافقة الخاصة التى أعطيت للنعت لم يبق فى النفس شئ لان ذكر الخاص بعد العام لا تكرار فيه اه شيخنا وأما الجواب بان قوله أولا من وفاق الاول بيان لمثل محذوف مضافا الى ما وقوله ثانيا من وفاق الاول بيان لما ولفظ الاول فى التركيب الاول كناية عن المعطوف عليه وفى الثانى كناية عن المنعوت والمعنى اعط عطف البيان من موافقته للاول مثل ما تولانا النعت من موافقته للاول فلا يدفع الاستغناء اذ أحد البيانين كاف كما هو ظاهر بخلاف ذكر الخاص بعد العام اذ العام لا يغنى عن الخاص والاقتصار على الخاص يفوت الغرض المطلوب من سبق العام عليه على ان العام فى مركزه (قوله من وجوه ثلاثة) وهى التذكير والافراد والتعريف (قوله وسننقل عن الرضى الخ) الذى سينقله عن الرضى تجويز تخالفهما تعريفا وتنكيرا وحينئذ فلا يصح تخريج الآية عليه لوجود التخالف فيها بغير ذلك خلافا لما يوهمه صنيعه (قوله أى منها مقام ابراهيم) عبارة البيضاوى فيه آيات بينات كانحراف الطيور عن موازاة البيت على مدى الاعصار وان ضوارى السباع تخالط الصيود فى الحرم ولا تتعرض لها وان كل جبار قصده بسوء قهره كأصحاب الفيل والجملة مفسرة للهدى أو حال أخرى مقام ابراهيم مبتدا محذوف خبره أى منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان على ان المراد بالآيات أثر القدم فى الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من بين الصخار وابقاؤه دون آثار سائر الانبياء وحفظه مع كثرة أعدائه ألوف سنة ويؤيده انه قرأ آية بينة على التوحيد وسبب هذا الأثر انه لما ارتفع بنيان الكعبة قام على هذا الحجر ليتمكن من رفع الحجارة فغاصت فيها قدماه (قوله فهو كالتعريف) أى والتعريف يكون أوضح من المعرف (قوله وان لا يكون التابع الخ) المناسب ان يقول والاصل ان لا يكون التابع الخ أو يزيد معه بعد التابع أى والاصل فى المتبوع ان لا يكون التابع معه أى مع المتبوع كأنه الخ والاتيان بكأن لكونه أراد بقوله من جملة أخرى أى لفظا وتقديرا اذ هو بحسب اللفظ ليس من جملة أخرى (قوله فانظره فى حاشية شيخنا) عبارته * وقد يقال جعله بدلا أولى لان تبعية البيان على خلاف القياس لجموده وانما حق الجامد ان يكون أولا لا ثانيا فان قيل مشترك الالزام فان فى جعله بدلا مثل ذلك فالجواب ان البدل فى نية تكرار

العامل فهو كغير التابع اه ووجه عدم ناهضية ان كون البدل على نية
تكرار العامل فهو كغير التابع معارض بان حق التابع ان لا يكون من جملة أخرى
و بزيد البيان بالنكتة الاولى و بان كون الغرض من التابع التبيين أنسب به من
كون الغرض به قصده بالنسبة (قوله تعين الابدال) أى لانه لو كان عطف بيان
لم يكن اضمر كرز وجه بخلافه على الابدال (قوله والذى رجحوا جوازه الخ) قد
يقال لا فرق بين تقديم المعمول ومعمول المعمول اذ العلة فى تقديم المعمول عدم اللبس
بالتقديم وهى موجودة فى تقديم معمول المعمول (قوله بانهم يغتفرون الخ) تنازعه
كل من نظر وجزم فما جزم به هو عين ما اعترض به تدبر (قوله الاخير) وهو مجرد
الابهام ثم التفسير (قوله فان سلم فيما تكرر الخ) نحو مررت به بزيد بابدال الظاهر
من المضمر باعادة الجار وفى قوله فان سلم اشارة للمنع لجواز كون الجار والمجرور
بدلا من الجار والمجرور بل هو الذى اختاره الدمامينى (قوله بخلافه فى البيان)
أى بخلاف المتبوع فى عطف البيان فانه ليس فى نية الطرح فهو راجع لصدر
المقولة (قوله ورده فى المغنى بانه الخ) ويرده أيضا مانقله المحشى قريبا عن
الزمخشرى نفسه فى مرادهم بكون المبدل منه فى نية الطرح (قوله مع وجوده
حسا) أى فوجوده حسا كاف فليس طرحه من كل وجه ألا ترى انه مرجع الضمير
فى نحو أكلت الرغيف ثلثه (قوله لا يعمل فى العبادة) أى لانه الاتقال وتقدير
دال العبادة تكلف (قوله كونها مفسرة تأويل الخ) أى مفسرة للقول على
تأويله بالامر أى ما أمرتهم الا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله كما نقله عنه فى المغنى
والمراد انها مفسرة للقول المثبت بالا وقد استبعده التفتازانى بانه ذكر معموله وهو
ما أمرتنى * وأجاب الدمامينى بانه تفسيرله من باب الاجمال ثم التفصيل على حد اذ
أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه (قوله بتأويل قلت بأمرت) نقل عن الزمخشرى
ما حاصله نكتة التعبير بعنوان القول دون مادة الامر مع انها الاصل والمراد الادب
فلا ينسب لنفسه ما ينسب لربه من باب ما للسيد لا يصلح للعبد (قوله واستشكل الخ)
هذا الاشكال كما يرد على كونه تفسيرا للقول يرد على جعله بدلا أو بيانا للهاء أو لما
أمرتنى وعلى جعله تفسيرا لأمرتنى بل صاحب المغنى جعل هذا الاشكال هو
العلة فى منع كونها تفسيرا لأمرتنى ولم يجب عنه لكن قد علمت انه يرد عليه وعلى
غيره (قوله على حد انا قتلنا الخ) أى فان رسول الله ليست من كلام اليهود بل

من كلامه تعالى كما نص عليه ابن الحاجب فى أماليه (قوله وان يكون مقول الله اعبدوا الخ) فى الامير أو انه حكاية بالمعنى فكأنه تعالى قال له مرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم فحكاه عيسى بالتكلم والخطاب لانه مقتضى المقام على حد قول أهل جهنم فحق علينا قول ربنا انا لذائقون اذ قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب فحكوه بالمعنى اه وهو اظهر مما فى المحشى وفيه أيضا أو انه تعالى قال لعيسى قل لهم اعبدوا الله ربى وربكم فحكاه كما وقع اه والمعنى على هذا الا ما أمرتنى بقوله لهم وهو لفظ اعبدوا الله الخ (قوله قال ولا يلزم من كون الخ) قد يقال انما يتم هذا لو كان المراد بكونه نظيره انه حال محله وليس كذلك بل مراده ان القصد فيهما واحد وهو التوضيح أو التخصيص فان امتنع أحدهما امتنع الآخر لاتحاد المقصود منهما فانصف اه أمير (قول الشارح الثالثة انه لا يكون جملة الخ) كان المناسب له اما أن يجعل الثالثة والرابعة مسئلة واحدة بان يقول الثالثة انه لا يكون جملة ولا تابعا لجملة كما فعل فى المسئلة الأولى حيث قال فيها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر واما ان يعد الاولى مسئلتين كما فعل هنا على انه يستغنى بالثالثة عن الرابعة لانه اذا لم يكن جملة لا يكون تابعا لجملة اذ الجملة لا تفسر بالمفرد ومن هذا يعلم ما فى صنيعه فى المسئلة الخامسة (قوله وفى الفارضى الخ) رد اقول انما كهى اسم مصدر لانه لم تنقص حروفه عن حروف الفعل (قوله أى عطف اللفظ الخ) ظاهره أن العطف بالمعنى المصدرى وكلامه الاول محتمل له وفيه ان المبوب له التابع المخصوص الا ان يقال ان هذا بيان لاصل التركيب ثم صار مجموع الكلمتين اسما للتابع المخصوص ويحتمل ان العطف بمعنى المعطوف والنسق بمعنى المنسوق والاضافة اضافة عام لخاص لتحققه فيه أو النسق بمعنى الطريقة (قوله توجه العامل) أى الى المعطوف (قوله فلا يجوز هذا ضارب الخ) أى لان اضافة اسم الفاعل لمنصوبه خلاف الاصل (قوله والفرق الخ) محط الفرق وجود العامل وعدمه لا وجود الاثر وعدمه اذ الاثر فيهما مفقود فى المتبوع موجود فى التابع فهما على حد سواء من جهة الأثر فكان المناسب حذف دون الاثر فى المحلين (قوله ثلاثة) احدها التقديم والتأخير ثانيها التأويل للمصدر بالمفعول ثالثها تفسير الباء بمع اه شيخنا (قوله وهو تشريك الخ) تفسير للاتباع (قوله لصحة حذفها) أى مع بقاء التابع على صفته من كونه عطف بيان وقوله والعاطف ليس

مطلب
عطف النسق

كذلك أى لا يجوز حذفه لفظا وتقديرا مع بقاء التابع على حاله من كونه معطوفا وبهذا اندفع ما ذكره بعده عن الدمامينى اه شيخنا باجورى (قوله عن التقييد باللفظ) أى بالتشريك فيه (قوله قلت هى مشركة الخ) هذا منع لكون العطف على المجاور كما وهمه السائل (قوله لا حاجة الخ) فيه ان هذا مثال لما يشرك فى اللفظ والمعنى وقوله كأخصر بود الخ مثال لاطلاق العطف بقطع النظر عما ذكر اه شيخنا باجورى وفيه أن المدعى عدم الاحتياج لا التكرار حتى يندفع بهذا (قوله وصلاحية كل منهما) اى من متعاطفيها له أى لما ذكر من الثبوت والانتفاء فكان المناسب ابهما او هو عطف على احتمال (قوله وهى اما بالكسر) ستأتى فى كلام المصنف (قوله وأى) أثبت العطف بها الكوفيون نحو رأيت الغضنفر أى الاسد (قوله والا) أثبت العطف بها الكوفيون وجعلوا منه قوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك أى وماشاء ربك (قوله وأين) أثبت العطف بها الكوفيون قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو ولقيت زيدا فأين عمرا (قوله وكيف) أثبت هشام العطف بها بعد نفى نحو مامررت بزيد فكيف عمرو (قوله وهلا) أثبت الكوفيون العطف بها قالوا تقول العرب جاء زيد فهلا عمرو وضربت زيدا فهلا عمرا فمجىء الاسم موافقا للاول فى الاعراب دليل على العطف (قوله وليس) أثبت العطف بها الكوفيون فتكون حرفا واحتجوا بقوله * والاشرم المغلوب ليس الغالب * أى لا الغالب فهى بمنزلة لا وأثبت الكسائى العطف بلولا ومتى فى قولك مررت بزيد فلولا عمروا وفتى عمرو بالجر وان شئت بيان ذلك والرد على هذه الاقوال فعليك بشرح الهمع (قوله أى لا تستعمل عاطفة الخ) قد يقال الكلام فيما اذا وليها المفرد كما تقدم (قوله وسيأتى رد هذا الرد) أى بان محل عدم التخالف ما لم يوجد مقتضيه وهو هنا السكن (قوله بلا قيد) أى حتى الاطلاق (قوله اصطلاح شرعى) فيه ان له وجها فى اللغة وذلك لان قولك الماء المطلق محتمل لان يكون الاطلاق قيدا ولان يكون سلبا للقيد فغاية الامر انهم قصروا اللفظ على الاحتمال الاول بقرينة المقابلة ببقية الاقسام (قوله عطف سببى) أى عطف مفرد سببى كما فى المغنى واحترز بالمفرد عن الجمل فان ذلك فيها من خصوصيات الفاء اه أميروفى الاسقاطى قيل هلا اكتفوا بالربط بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط فى الجملة وعللوه بانها تجعل الجملتين

واحدة

واحدة و يتبادر انها اذا كفت في ربط الجمل يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى قلت يمكن دفعه بان الفاء انما تربط باعتبار افادتها السببية ولا تفيدها الا اذا كان معطوفها جملة كما ذكره الشارح والكلام هنا في عطف المفرد اه وفيه ان التسبب يظهر فيما اذا كان كل من المعطوفين مفردا مشتقا الا ان يعتبر طرد باب المفرد على وتيرة واحدة تأمل (قوله جوازا لعطف على الجوار) أى العطف مع مراعاة حركة الجوار للمناسبة كما تقدم (قوله اذا وقعا دفعة) فيه ان كل شيئين وقعا دفعة تعين عطفهما بالواو فلا خصوصية لما ذكر وهذا القيد لم يذكره في المغني وانما زاده لقصد دفع ما أورده الدماميني من صحة العطف بالفاء وثم وقد علمت ما فيه وحينئذ فالظاهر ان يقال كما يؤخذ من كلام العلامة الامير مراد المغني بما ذكر ان من خصوصيات الواو عطف العقد على النيف عند تركيبهما وجعلهما عددا واحدا تقول هذه ثلاثة وعشرون أوقية مثلا ولا تقول فعشرون أو ثم عشرون اما عند كونهما عددين مستقلين فيعطفان بكل عاطف تقول ما مضى ثلاثة لكن عشرون أو بل عشرون ويدل على ذلك تعبيرهم بالنيف وليس النيف الآحاد مطلقا بل بقيد زيادتها على العقود وتركيبها معها (قوله عطف ما حقه الخ) قد ينازع في اختصاص الواو بهذا اذ لا مانع من نحو أقمت يوما فيوما اه امير وقد يقال ليس هذا حقه التثنية اذ يفوت التعقيب المقصود عندها (قوله نحو اغفر لي الخ) أى فان المعطوف وهو والمؤمنين شامل للمتكلم بناء على ان المتكلم يدخل في عموم كلامه هذا ان كان معطوفا على الضمير فان كان معطوفا على والدى كما هو أحد قولين كان الشاهد في عمومه للوالدين لا للمتكلم اولا يحتاج حينئذ للبناء المتقدم كذا يؤخذ من الامير (قوله قال ومن كفر) عبارة البيضاوى واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا يريد البلد أو المكان بلدا آمنا ذا أمن كقوله عيشة راضية أو آمنا أهله كقولك ليل نائم وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر أبدل من آمن من أهله بدل البعض للتخصيص قال ومن كفر عطف على من آمن والمعنى وارزق من كفر قاس ابراهيم الرزق على الامامة فنبهه سبحانه على ان الرزق رحمة دنيوية تعم المؤمن والكافر بخلاف الامامة والتقدم في الدين أو مبتدأ تضمن معنى الشرط فأمتعه قليلا خبره والكفر وان لم يكن سبب التمتع لكنه سبب تقليله بان يجعله مقصورا بحظوظ الدنيا غير متوسل به الى نيل

الثواب ولذلك عطف عليه ثم أضطره الى عذاب النار أى ألزه اليه لز المضطر لكفره وتضييعه ما متعته به من النعم اه وقوله عطف على من آمن أى عطف ثاني قاله تعالى نيابة عن ابراهيم وتعليما له كانه قال قل وارزق من كفر فانه مجاب وفي حواشيه استشكال هذا العطف والجواب عنه وقوله على الامامة أى المذكورة في قوله تعالى قال انى جاعلك للناس اماما ومحصله انه لما قال تعالى انى جاعلك للناس اماما فقال ابراهيم ومن ذريتي عطف على الكاف أى وبعض ذريتي كما تقول وزيدا في جواب أكرمك فقال تعالى لا ينال عهدي الظالمين اجابة الى ملتمسه وتنبيه على انه قد يكون من ذريته ظلمة وانهم لا ينالون الامامة لان الظالم لا يصلح لها وانما ينالها البررة الاتقياء منهم قاس ابراهيم الرزق على الامامة فخصه بالمؤمنين وقوله أو مبتدأ تضمن معنى الشرط الخ موصولة كانت أو شرطية وقوله خبره مذهب سيبويه تقدير المبتدا في أمثاله ليكون جملة اسمية في التقدير وعليه جرى الزمخشري وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدأ لم تدخل عليه الفاء فالزمخشري قدر المبتدا اختيارا لمذهب سيبويه وتركه البيضاوي اما اختيارا لمذهب المبرد أو اعتمادا على الاختلاف المذكور فيما بينهم وقوله والكفر الخ دفع به توهم انه كيف يوجد معنى الشرط والجزاء والحال انه لا يصح سببية الكفر للتمتيع وقوله ألزه في الصحاح لزه يلزه لزا اذا شده وألصقه أى ألصقه بعذاب النار مثل الصاق المضطر في انه لا يملك الامتناع عما اضطر اليه (قوله يرد عليه ان حتى الخ) قد يقال المراد السابق واللاحق ذهنا وخارجا بخلاف حتى فانه لا بد فيها من الترتيب الذهني اه أمير (قوله يرد عليه ما سيأتي ان الفاء الخ) عبارة المغني الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد كقوله * وزججن الحواجب والعيونا * أى وكحلن العيون والجامع لهما التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا (قوله فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو) نعم يجوز ذلك على ان لا زائدة لان محل المنع اذا قصد ان الفعل منفي عنهما في حال الاجتماع والانفراد لان نفي الشيء يفيد صحة ثبوته والفعل لا يثبت حال الانفراد اه أمير (قوله لأمن اللبس) أى لان المعلوم ان الاستواء انما يكون بين اثنين (قوله فلا الثانية الخ) أى واما الاولى والثالثة فهما زائدتان

لافادة نفي التسوية في كل اثنين اجتماعا وانفرادا عنهما الا لمجرد التوكيد كالثمانية والرابعة والخامسة اه امير (قوله أي ما الاصل الخ) أي وان لم يكن التفريق شاذا اه أمير (قوله قد تكون في غير ذلك) مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ (قوله في الزلة) أي الخطيئة (قوله بسبب الشجرة) أي فعن بمعنى باء السببية نظيرها في قوله تعالى وما فعلته عن أمري اه بيضاوي (قوله و يرد على هذا الخ) لا وجه لهذا الايراد اذ تفصيلية المعطوف المرتب ذكرا اغلبية كما تقدم له وذلك لانه يكفي ملاحظة داع لتأخير الذكر والداعي هنا التفسير اذ الابعاد عن الجنة تارة يكون بعدا اقرب وتارة بعد الدخول والمراد هنا الثاني ففي المعطوف تفسير ورتبة التفسير أن يكون ذكره بعد ذكر مفسره فلعله أراد بالايراد ثم الجواب اجراء الآية على الاكثر اه شيخنا وقد يقال ما ذكره شيخنا من كونه تفسيرا يصلح وجها لكون المعطوف مفصلا لما قبله فتكون الآية عليه أيضا جارية على الغالب تأمل (قوله والآية من الثاني) أي أماته فأقبره مما كان المعطوف فيه مسببا بواسطة العادة ولينظر الفرق بين هذه الآية وبين الآية التي مثل بها الشارح للتسبب فانه خفي فالاولى أن يقول المراد بالتسبب ان يكون المعطوف ناشئا عن المعطوف عليه ولو بواسطة العادة لا لمجرد وقوعه عقبه في الخارج بحسب الغالب ويمكن تأويل عبارة المحشي لترجع لما قلنا (قوله من شجر من زقوم) من الاولى للابتداء والثانية للبيان اه بيضاوي (قوله فمالئون الخ) أي من شدة الجوع اه بيضاوي (قوله الآية) أي فشاربون عليه من الحميم لغلبة العطش وتأنيث الضمير في منها وتذكيره في عليه على معنى الشجر ولفظه فشاربون شرب الهيم الابل التي بها الهيام وهو داء يشبه الاستسقاء وكل من المعطوف والمعطوف عليه أخص من الآخر بوجه فلا اتحاد اه بيضاوي (قوله الازهد فالاورع) الموصوف بالصفتين واحد ووجود الاورعية سابق على وجود الازهدية وانما قدمت الازهدية للشرف (قوله وغسل الاعضاء الاربعة) فيه تغليب لان بعضها ممسوح (قوله أي فالمعطوف عليه محذوف) أي والجمل عقب هذا المحذوف (قوله قيل هذا لا يدفع الخ) هذا اعتراض على التقدير بأنه يلزم المحذور في المقدر فقد وقع فيما فر منه ولو قدر ومضت بالواو لم يلزم (قوله يكفي ان أول أجزاء المضي الخ) أي فصح عطف المقدر وان آخر أجزاء المضي يعقبه الجعل فصح العطف المنطوق به في الآية فلا بد من الاعتبارين ليصح

الامران (قوله والاعتراض أقوى من الجواب) قيل فيه انه لا ينفع الجواب أصلا مع كون الهز بمعنى الاهتزاز الذى هو صفة الردينى وانما يكون الاعتراض أقوى منه اذا ابقى الهز على حاله صفة للشخص اه وفيه انه يقال على تأويل الهز بالاهتزاز لا صحة للاعتراض المذكور كما لا نفع للجواب بل حق الاعتراض ان الهز بمعنى الاهتزاز هو عين الاضطراب (قول الشارح فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار) الضمير راجع لما ذكر من الآيتين والبيت * ان قلت ما مرتبة المتقدم من المتأخر فى الآيتين على ما قاله مع سابقا فى الترتيب الذكرى * قلت فى أبى السعود فى الآية الاولى ثم جعل عطف على محذوف هو صفة لنفس أى من نفس خلقها ثم جعل منها زوجها أو على معنى واحدة أى من نفس وحدت ثم جعل منها زوجها فشفعها أو على خلقكم لتفاوت ما بينهما فى الدلالة فانهما وان كانتا دالتين على ما ذكر لكن الاولى لاستمرارها صارت معتادة وأما الثانية فحيث لم تكن معتادة كما يشعر به التعبير عنها بالجعل دون الخلق كانت أدخل فى كونها آية واجلب للتعجب من السامع فعطفت على الاولى بثم دلالة على مباينتها لها فضلا ومزية وتراخيها عنها فيما يرجع الى زيادة كونها آية فهو من التراخى فى الحال والمنزلة وفى الآية الثانية ما نصه ذلكم اشارة الى ما مر من اتباع سبيله تعالى وترك اتباع سائر السبل وصاكم به لعلكم تتقون اتباع سبل الكفر والضلالة ثم آتينا موسى الكتاب كلام مسوق من جهته تعالى تقريرا للوصية وتحقيقا لها وتمهيدا لما يعقبه من ذكر انزال القرآن المجيد كما ينبئ عنه تغيير الاسلوب بالالتفات الى التكلم معطوف على مقدر يقتضيه المقام ويستدعيه النظام كأنه قيل بعد قوله تعالى ذلكم وصاكم به بطريق الاستئناف تصديقا له وتقريرا لمضمونه فعلنا ذلك ثم آتينا الخ كما ان قوله تعالى ونطبع على قلوبهم معطوف على ما يدل عليه معنى أولم يهد الخ كأنه قيل يغفلون عن الهداية ونطبع الخ وأما عطفه على ذلكم وصاكم به ونظمه معه فى سلك الكلام الملقن كما أجمع عليه الجمهور ففيما لا يليق بجزالة النظم الكريم فتدبر وثم للتراخى فى الاخبار كما فى قولك بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أو للتفاوت فى الرتبة كانه قيل ذلكم وصاكم به قديما وحديثا ثم أعظم من ذلك انا آتينا موسى التوراة فان ايتاءها مشتملة على الوصية المذكورة وغيرها أعظم من التوصية بها فقط (قوله فى السيادة الرتبية والخارجية) أى السيادة

من

من حيث رتبتها ومن حيث وجودها في الخارج وذلك لان سيادة الجد وان نشأت من سيادة الاب الناشئة من سيادة الابن الا انها موجودة في الخارج قبل سيادة الاب والابن فسيادة الجد المتقدمة خارجا ناشئة من السيادة المتأخرة عنها في الوجود وفي ذلك مبالغة تامة في مدح الابن ويحتمل ان مراد المحشي ان للجد سيادتين سيادة بالاكتساب من الابن وسيادة غير مكتسبة فالرتبية هي الاولى والخارجية هي الثانية * وأجيب أيضا بأن القبلية ترجع للجد على معنى انه انجر له السودد مع سبقه (قوله جاؤها حال فتح الخ) جاؤها هو الجواب المحذوف وحصل التغاير بين الشرط والجواب بالحال (قوله بالمعجمة) والمعنى عليها اني اذا أمسيت أمسيت كحالي في الغدوة وهي كوني ذا هوى فيكون اتصافه بكونه ذا هوى دائما (قوله وبمعنى قبول توبته) نحو تاب زيد فتاب الله عليه (قوله على غير قياس) أي لان قياس جمع فعيل المعتل أفعلاء كنبي وانبياء وتقي واتقياء وولي وأولياء كما سيأتي (قوله فلا يجوز صمت الخ) ان نظر لكون يوم الفطر ليس بعضا من الايام التي تعلق بها الصيام كان ما ذكر خارجا بالشرط الاول (قوله قال الحفيد الخ) محصل كلامه انه لو دخلت حتى على ضمير غيبة لم يتقدمه ما يصلح مرجعا له غير المعطوف عليه فالعطف فاسد لفوات الشرط الاول وغيره من الضمائر محمول عليه فانتفاء البعضية فيه بسبب حمله على فاقدها في كلامه دلالة الاقتضاء وكانه يقول هذا الشرط ذكر لتحقيق الشرط الاول والتنبيه على ما خفي خروجه به لكون انتفاء البعضية وشبهها فيه انما هو بسبب الحمل على العادم لهما وذكر ضمير الغيبة تمهيد لبيان حمل غيره عليه لا لبيان خروجه هو بهذا الشرط وبذلك يعلم ما في كلام المحشي (قوله وما ذكره في ضمير الغيبة الخ) قد علمت اندفاعه نعم ما ذكره في ضمير المتكلم والمخاطب ليس على اطلاقه فان منه ما هو خارج بالشرط الاول اصالة نحو ضربوا عبيدهم حتى ايانا اذا كان العبيد المتكلم ومن معه وضربنا الزيدين حتى اياكم اذا كان الزيدون هم المخاطبين وما هو خارج به بسبب الحمل نحو طربوا القوم حتى اياي أو حتى اياك (قوله وحينئذ فالمعنى المطابقي الخ) فيه ان المسند اليه من الجملة وليس بعضا من الجملة الاولى على انه يرد أيضا كما قال شيخنا ان المقصود في الجمل معانيها التركيبية من حيث هي معان تركيبية وهذا التوزيع يفيد خلافه ولا يشكل بالبدل لكفاية البعضية فيه من وجه وهنا لا بد أن يكون

البعض بعضا من المعنى المطابقى ومعنى الجملة المطابقى من حيث هى جملة لا يكون بعضا من معنى اخرى اه وقد يقال هو تحكم الا أن يدفع بان باب البدل أوسع بدليل الاكتفاء فيه بالاشتمال (قوله فليست جزء مفهوم الفعل) مسلم لكن الكلام ليس فى الفعل بل فى الجملة والنسبة جزء منها تدبر (قوله الضابط انه متى صح الخ) اعلم ان شروط العطف بها أربعة كون مدخولها بعضا أو كالبعض وكونه غاية فى زيادة أو نقص وكونه مفردا لا جملة صريحا لا مؤولا وكونه ظاهرا لا ضميرا على ما تقدم فى ذلك ولا يعتبر فيه كونه آخرا أو متصلا بالآخر وشروط الجر بها كون مدخولها مفردا ظاهرا آخرا أو متصلا به سواء كان صريحا كحتى مطلع الفجر أو مؤولا كحتى يرجع الناموسى وسواء كان غاية فى نقص أو زيادة أم لا فالكل منهما عموم وخصوص فى أكلت السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان الرأس آخر وهى غاية فى الخسة لاستقذارها غالبا وفى حتى يرجع يتعين الجر لاتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحا ولا بعضا ولا غاية فى زيادة أو نقص وفى نحو مات الناس حتى الانبياء تتعين للعطف لان ما بعدها ليس آخرا اما ان وقع بعدها جملة اسمية كحتى ماء دجلة أشكل أو ماضوية كحتى عفوا أو مضارعية مضارعها مرفوع لكونه حالا أو ماضيا كحتى يقول الرسول على قراءة الرفع فهى ابتدائية لانها هى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها وسيأتى لذلك مزيد وبهذا تعلم ان مجرد صلاحية المحل لا لى لا يوجب احتمالها للامرين (قوله ومجرد نفيها) لا يوجب كونها عاطفة وقد يقال الضمير فى محلها راجع لحتى العاطفة لا لها من حيث هى كما صرح بذلك فى المغنى (قوله عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح) أى لان مقامهما ما لا يناسبه الانتهاء الى غاية (قوله بان الفعل لا يكون مؤكدا الخ) أى والظاهر انه مؤكد وحمله على الاستئناف بحكم الغاية لدفع توهم انها خارجة خلاف الظاهر وهو وجه الجر فحسن النصب لموافقة الظاهر وعدم حسن الجر لمخالفته واندفع ما أبداه اه شيخنا (قوله فالقاها تاكيد الخ) ظاهره حتى فى حال الجر وفيه ما تقدم عن المغنى تأمل (قوله ولا يجوز العطف باو) أى بعد همزة التسوية (قوله اذ لا فرق بين همزة التسوية الخ) أى بل المدار على ما يفيد التسوية كلفظ سواء وجدت الهمزة أم لا اعتبر تقديرها أم لا (قوله وكان الخ) هذا الفرق غير مؤثر (قوله ما سيذكره الشارح) أى حيث قال وهو أن تكون

مسبوقة باحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (قوله على معنى المجازاة) أى التعليق حتى قال الرضى ان الهمزة فى نحو سواء على أقمت أم قعدت بمعنى ان وذلك لان كلا منهما يقتضى عدم التحقق (قوله لان فرض كلام الرضى فى أم) بهذا تعلم انه لا وجه لمنع أو دون أم بعد التسوية المقتضية للتعدد وذلك لان كلا منهما لأحد الشيئين أو الاشياء فالذى يصح أم يصح أو كما اشار اليه الدمامينى خلافا لما يفيده كلام المغنى المتقدم اه أمير (قوله وكان الجواب بنعم الخ) تقدم لنا الكلام على ذلك فلا عود ولا اعادة (قوله ولهما التأكيد التسوية) الذى يظهر ان مدلولها الاصلى الاستفهام وانها الآن استعيرت للتسوية وان التأكيد حصل من مجامعتها السواء ويمكن حمل كلامه على هذا (قوله وفيه نظر) أى لان المصدر من الجملة وليس للهمزة دخل فيه اما على انها ليست سابكة فظاهر واما على انها سابكة فهى آلة سبك فقط كذا قيل وفيه ان النظر مدفوع لان الكلام فى الحلول لا فى التأويل ولا شك ان الواقع فى محل المصدر هو الجملة مع الهمزة بدليل انه عند الاتيان بالمصدر لا يؤتى بها تأمل (قوله بناء على قول الجمهور) تعقبه الرضى بأن التسوية انما تكون بين شيئين فلذلك يأتون فى التقدير بالواو مع ان الذى فى اللفظ أم وهى لاحد الشيئين لا للجمع بينهما اه أمير (قوله فهو متعد بنفسه) فى القاموس وما اباليه بالة وبلاء وبالا ومبالاة أى ما اكترث اه وكتب الطيبى على قوله وما اباليه الخ قلت هو مستعمل كثيرا وقد صححوا انه يتعدى بالباء أيضا كما قاله البدر الدمامينى فى حواشى المغنى وبالة قيل اسم مصدر وقيل مصدر كالمبالاة قاله فى التوشيح اه وفى القاموس فى موضع آخر تعديته اكترث باللام حيث قال ما اكترث له ما أبالى به لكن فى الطيبى ان الاكثر كما فى الصحاح تعديته بالباء (قوله والفعل معلق) يؤيد ما مال اليه بعضهم من أن الهمزة بعد ما أبالى للاستفهام لا للتسوية والمعنى لا أذكر فى جواب هذا الاستفهام الا أن يقال ان الهمزة معلقة لكونها للاستفهام بحسب الاصل (قوله وقد يمنع الخ) قد يمنع بأن هذا المعنى هو محصل الجواب فقولهم ان معناه كذا أى انه يفيد ذلك بواسطة انه جوابه الذى لا يتصور سواه فيكون مرادهم بالحقيقى ما مدلوله طلب العلم لعدم علم الطالب وبالتوبيخى ما مدلوله طلب الاعلام بانه ما كان ينبغى أو لا ينبغى لتوبيخ المعلم وبالانكارى ما مدلوله طلب الاعلام بأنه لم يقع أو لا يقع ليعلم المجيب بالنفى انكارا عليه لا لعدم علم الطالب

فيهما فحينئذ صح أن يراد بالحقيقي ما يطلب جوابا فيشمل الحقيقي بالمعنى الاول وغيره فتم ما للسيد الحفني اه شيخنا (قوله منتف) أى لانهم لم يعتقدوا كونهم أشد خلقا من السماء (قوله تقريري) أى قروا بما تعلمون من أن خالق السماء أكبر قال تعالى لخلق السموات والارض الآية (قوله لان همزة التسوية الخ) لعل الصواب لان أم بعد همزة التسوية انما تكون بين جملتين بخلافها بعد همزة الاستفهام (قوله ولم يجئ) أى سكون الهاء (قوله الوصف باين) أى معنى والا فهو خبر كما تقدم (قوله وانما جاز الخ) هذا ينافى ما سبق له من الاستظهار ان لم يحمل على ما قلنا (قوله اصلواتك تأمرك الخ) كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلى يضحكون منه قصدوا بذلك الاستهزاء به اه أمير (قوله وهل تشاركك الخ) هل مبتدا خبره تشاركك الخ ثم ان هذه المشاركة فى مطلق الانكار الابطالى وان كان الانكار فى هل بمعنى النفى ابتداء كما فى الآية وفى الهمزة بمعنى الرد على مدعى الوقوع ويلزمه نفيه والرد على من أوقع الفعل ويلزمه نفى لياقته ففى الحقيقة لا مشاركة كما أشار اليه بالاستدراك ومحله قوله الآتى ويختصان بالهمزة وقوله وتختص به هل عن الهمزة فان أخذ بظاهره كان الاستدراك ابطالا لهذا (قوله هل ثوب الكفار) التثويب والاثابة المجازاة (قوله هل فى ذلك قسم لذى حجر) قال فى المغنى وذكر جماعة من النحويين ان هل تكون بمنزلة ان فى افادة التأكيد والتحقيق وحملوا على ذلك قوله تعالى هل فى ذلك قسم لذى حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد اه ووجه البعد كما فى الامير انه لا يصلح جوابا اذ لا تتم به الفائدة وانما هو معترض لتقوية القسم بأنه كاف لكل ذى عقل والجواب محذوف أى انا قادرون على عذابهم بدليل ألم تر كيف فعل ربك بعاد (قوله للنفى ابتداء) أى من غير واسطة الانكار على من ادعى وقوع الفعل فلا ينافى تفرع النفى على الاستفهام اذ هو أصل وضعها كما تقدم اه أمير (قوله للتقرير) أى قروا بما تعلمون من أحد الامرين الاتخاذ والقول على الله ما لا تعلمون ولا يسعهم الا الاقرار بالثانى (قوله أنت خبير الخ) منشأ هذا اناطة البيان بالاستشهاد والذى أراه ان طريقة الشارح وابن هشام لا تنافى طريقة الرضى فان قصره بالنظر للتركيب فى ذاته وما للشارح باعتبار الملاحظة فاذا لوحظ فى ما أدرى عدم العناية بمتعلقها وانه غير معتبر وجوده وعدمه كانت الهمزة للتسوية وأظن ان هذا التركيب يستعمل فى هذا المعنى كثيرا والبيان من الضابط

لامن

لا من الشواهد اه شيخنا والاظهر في دفع المنافاة ان القصر باعتبار تعين كون الهمزة للتسوية والتعميم بالنظر للصحة ولو على احتمال (قوله ظاهره الخ) أي حيث ذكرها في باب العطف (قوله فابن جني الخ) يخالفه ما في التصريح وعبارته مع المتن وانما قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل أم شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بأنه قد سمع ان هناك ابلا أم شاء بالنصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتأويل ممكن بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أي أم أرى شاء اه ونقله الاسقاطي عنه وأقره ثم رأيت في يس عليه ما نصه قوله خلافا لابن جني قال الدنوشري قال الدماميني ان مذهب ابن جني والمغاربة ان أم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكى عنه الشارح (قوله نحو ألهم أرجل الخ) ظاهره ان الانكار في هذه الآية بمعنى النفي ابتداء وهو ينافي ما تقدم من عدم استعمال الهمزة فيه فتدبر (قوله ما مر عن الهوتي والشمني) الذي مر عن الهوتي ان الاستفهام الحقيقي الذي يسبق على أم المتصلة ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا أو انكاريا والذي تقدم عن الشمني ان أم المتصلة قد يسبقها الاستفهام الانكاري نحو أم كنتم شهداء والتقريري نحو قل اتخذتم عند الله عهدا لكن التقرير الذي في كلام الدماميني بمعنى التثبيت والذي مر عن الشمني بمعنى طلب الاقرار كما هو الظاهر من الشاهد (قوله وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة) في دعوى خبر مقدم وحذف الجملة مبتدا مؤخر أي وفي دعوى الزمخشري ما يضعفها وهو حذف الجملة وكذا يقال فيما بعد وقد يقال الجملة هنا معطوف عليها او حذف المعطوف عليه اذا دل عليه دليل كثير كما يأتي في قوله وحذف متبوع بدا هنا استبح بخلاف تقديم بعض المعطوف نعم شيوع هذه التراكيب وادعاء الحذف في جميعها مع عدم التصريح بالمحذوف مرة بعيد اه أمير لكن سيأتي للشارح تفسيرهنا بالعطف بالواو والفاء وسيأتي للمحشي ان مثلهما أم ولا (قوله ومذهب البصريين انها) أي أم المنقطعة فلا ينافي ان أم تأتي بمعنى بل فقط وان لم تسم منقطعة أخذا من كلام الدماميني الآتي واندفع قوله والذي يظهر الخ (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بأن المعنى انا خير عندكم اه

أمير (قوله ثم يصح أيضا الخ) هذا هو الانسب لان البصيرة في الواقع سبب في حكمهم بالخبرية بحسب زعمهم وعلى الاول فالسبب ليس البصيرة في الواقع بل اعتقاده بصيرتهم اه أمير (قوله ثم ظاهر كلام المغنى الخ) تقدم عن الهمع انه لا يجوز تقدم المنفي على المثبت مع انه قد تقدم هنا الا أن يفرق بين المعادل بنفسه والمعادل بالتأويل وهذا على رأى الجمهور أما على رأى الزمخشري من أن المعنى أعميتم فلا تبصرون فالمعادلة صحيحة موافقة لما في الهمع اه شيخنا (قوله ليس المراد بها الشرعية) أى فقط فقوله أو بحسب العرف يشمل عرف الشرع (قوله صرح الشاطبي الخ) اذا فهمت ان معنى قوله فبعد الخبر انه لا يختص بالطلب بل يكون بعد الخبر اعم من أن يختص به أو يجوز فيه والطلب على التوزيع لم يكن فيه منافاة لما هنا اه شيخنا (قوله وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد) عبارة التسهيل مع شرحه لعلى باشا أو تفريق مجرد من شك وابهام واضراب وتخيير نحو ان يكن غنيا أو فقيرا وقالوا كونوا هودا أو نصارى والمراد بوصف التفريق بالمجرد خلوه من الاربعة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره والتعبير عن هذا بالتفريق أولى منه بالتقسيم لان استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود منه بأو نحو الكلمة اسم وفعل وحرف اه وفي الامير على المغنى ان التعبير بالتفريق أولى من التعبير بالتقسيم والفرق بينهما كما أفاده الشمنى وان خفى على الشارح ان التقسيم يستدعي سبق مقسم كليا كان أو كلا والتفريق قطع الاتصال بين شيئين تقدم ما يشملهما أولا نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى وبهذا تعلم ما في كلام شيخه المفيد بحسب ظاهره ان صاحب التسهيل أراد بالتفريق التقسيم (قوله وبه يعرف ما في كلام البعض) عبارته قوله والتقسيم أى جعل الشئ أقساما وسيأتي ان الواو فيه أجود ولذا ذكر بعضهم بدله التفريق المجرد وهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر ومثل له بقوله وقالوا كونوا هودا أو نصارى اه قال شيخنا والذى أفهمه منها ان الذى يذكر على انه معنى الكلمة هو المعنى الذى يختص بافادته فالمناسب ذكر المعنى العام وهو التفريق والتمثيل بما ليس تقسيما اذ هو الذى تختص به أو وأما التقسيم فغير مختص وان صدق به التفريق وهذا لا ينافى انه يعبر عن التقسيم بالتفريق أو بالتفصيل حتى يكون فى كلامه خلل (قوله لسبقها) أى ولدخولها فى المحكوم عليه المقصود بالابهام اه أمير (قوله وفيه نظر الخ) أى ان التعليل لا يفيد التعين بل

الاولوية

الاولوية ولو وجه بأن الشاهد شرطه عدم احتماله غير المستشهد عليه والثانية هنا محتملة للاضراب بخلاف الاولى فانها لا تحتمل غير الابهام والمعنى على الاضراب انه أبهم متعلق الهدى ثم انتقل لابهام متعلق الضلال لان المقصود افادتهم انهم ضالون فلما قام هذا الاحتمال في الثانية تعينت الاولى للاستشهاد ثم ان كانت أو الاضرابية تقع بين المفردات كما هو ظاهر كلام المحشي الآتي واعراب الحفني في أو يزيدون فالاحتمال ظاهر وان كانت لا يقع بعدها الا الجمل فالاحتمال قائم لجواز أن يكون التقدير أو نحن أو أنتم في ضلال واختصاصها بالجمل ذكره الحفني اه شيخنا وفيه ما يأتي فتدبر (قوله في الاولى والثانية) أي والمقصود ابهام المحكوم عليه من حيث الحكم اه أمير (قوله وان كان بعدها جملة) عبارة الحفني وان كان لا يقع بعدها الا الجمل اذا العطف لا يختص بالمفردات اه وهو يخالف ما يأتي عنه في اعراب أو يزيدون ويخالف ظاهر الشارح هنا اه شيخنا وفيه انه لا يخالفه امرانه الآتي الا لو كان على القول بأن أو للاضراب أو على ما يعمه ومن أين ذلك والمخالفة لظاهر الشارح هنا لا نسلم (قوله والمعنى وما يكفر الخ) أي فقد عطفت الفعل على الوصف واما على فتح الواو المتواتر فالهمزة للاستفهام اه أمير (قوله ذو تعدد) أي كقولك جلست بين العلماء أو الزهاد وأو فيه لأحد الأمرين بلا اشكال اه دماميني (قوله واستبعد الخ) قال العلامة الأمير بعد نقله كلام الدماميني المتقدم وأقول هذا بعيد لان قصد الشاعر انهم حين سماع صراخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون منهما الاول جماعة تلجم أمهارها والثاني جماعة تقبض بنواصي أمهارها قطعا فجعل كل جماعة عديلة للاخرى وسلط عليهما بين وليس هذا مثل جلست بين العلماء أو الزهاد لان القصد في هذا المثال جعل طائفة من أفراد العلماء عديلة لطائفة أخرى من أفرادهم وجعل طائفة من الزهاد معادلة لطائفة منهم أخرى وسلط بين على كل من العلماء والزهاد باعتبار ما سبق ثم أدخل أو لاحد الامرين أي انه ثبت له احدى البينيتين لا بعينها ومثل هذا القصد بعيد عن البيت بمراحل كما انه بعيد من قولك بنو فلان محصورون بين العلماء أو الزهاد فيتعين فيه أيضا جعل أو بمعنى الواو كالبيت لانه لوحظ هيئة القوم المجتمعة وحصرت بين جزأين لها بينية مجازية بمعنى انها لا تخرج عنهما ولو كانت أو على بابها لكان المعنى ان الثابت لهم احدى البينيتين لا بعينها أي انهم محصورون اما بين العلماء

واما بين الزهاد وهذا غير معقول لانهم على هذا نفس العلماء أو نفس الزهاد لا غير فيلزم كون الشئ بين نفسه بخلافه على المعنى السابق فانه مجمل بين مفصل تأمله فلعله حسن ان شاء الله تعالى اه وقد يبحث في قوله وهذا غير معقول الخ بأنه يكفي في التغاير الاختلاف في المفهوم (قوله لا يتمشى الخ) فيه انه يمكن انه أراد بما قبله الضمير المتمكن فيها اه شيخنا (قوله بأن تكون للاباحة) في الواقع لكن قد يقال ان صورة عدم المعاقبة ليست قليلة بل هي الكثيرة (قوله وعدم اجتماعها) في ذات واحدة خارجا هذا ظاهر في تقسيم الكلي الى جزئياته لا في تقسيم الكل الى اجزائه فحينئذ لا وجه فيه لأو (قوله عما ذكره في المغني) هو ما نقله عنه الشارح بقوله قال في المغني أيضا والمعروف الخ (قوله لا ميم اما مطلقا) أي مفتوحة أو مكسورة والمناسب للعطف على قوله الى المفتوحة ان يقول لا الى اما مطلقا (قوله وحمل القصد على المعنى الخ) مراده ان حمل القصد على المعنى أي المدلول لا على ما يشمل المعنى المذكور والوظيفة التي هي العطف مبني الخ فليس ظاهر المحشي مفيدا ان العطف معنى لحرفه بل مفيد لخلافه فاندفع قول شيخنا ان كلام المحشي الموافق لما في الحفني مبني على ان العطف معنى لحرفه وربما لا يسلم بل هو وظيفة وعليه فلا حاجة لاعتباره مقصود جميعهم اذ يكفي ارادة المعنى لا الوظيفة وان سلم انه معنى لحرفه فلك الاستغناء عن هذا الاعتبار أيضا بارادة المعنى الخاص بأو لا العام الذي هو العطف على هذا تدبر (قوله أي حيث قال الثانية الخ) قد سلم للشارح ان هذا مقتضاه وفيه انه ليس كذلك اذ محصل كلام المصنف ان اما الثانية كأو وهذا يقتضي انه لا بد في اما التي تكون كأو من سبق اما غيرها عليها وهذا لا ينافي الاستغناء عن اما الثانية بالمرة ولا عطف بها أصلا انما الذي ينافيه انه قد يستغني عن الاولى مع حصول العطف باما المذكورة في التركيب فلو قال مقتضى كلامه سبق اما غيرها مع انه قد يستغنى عنها كما انه قد يستغني عن الثانية لكان ظاهرا لمحل الايراد وقد يستغني عن الاولى ويجاب عن المصنف بأن المراد انها ثانية ولو تقديرا اذ الاولى مقدرة عند حذفها على المختار هذا كله ان أريد بالقصد مجموع المعنى والوظيفة فان أريد خصوص المعنى كان الاقتضاء مسلما اذ المعنى متحقق في اما المذكورة ولو لم يكن معها اما أخرى الا ان قيل انه عند عدم الثانية لا تنسب المعاني للمذكورة تدبر (قوله وهو المتجه) أنت خبير بأن الدماميني يفيد ان اليقين

بين صداقة بالاختلاط أو عداوة بالافتراق فذكره بعد الصداقة له وجه كذكره بعد العداوة لكنه رحمه الله استند لما ذكره بعده من الابيات الأخر فانها فى العداوة اه شيخنا وقد يقال الاختلاط لا يدل على الصداقة اذ من ليسا عدوين ولا صديقين يختلط دماهما ولو سلم ان الاختلاط يدل على الصداقة نقول وجه كلام المحشى ان تأخيره أفيد ليكون راجعا للصداقة والعداوة تدبر (قوله وأنشده) أى قوله فلو انا الخ (قوله غيرهذين) أى اللذين فى الشارح (قوله فيجوز تخالفهما فى الحقيقة) الواو لا تعطف متخالفين فى الحكم أصلا لانها للتشريك فى الحكم سواء فى المفردات وهو ظاهر والجمل لان قولك قام زيد ولم يقم عمرو شركت الواو فيه الجملتين فى حكم الثبوت كأنه قيل تحقق مدلول هذه الجملة ومدلول هذه الجملة وهذا لا ينافى ان أحد المدلولين فى ذاته ثبوت والآخر نفى وما سبق من ان عطف الجمل محتو على التشريك هو ما حققه العلامة ابن الحاجب وقيل ليس فى عطف الجمل فائدة الا مجرد تحسين اللفظ ورده ابن الحاجب بانا جازمون بأن قام زيد وقام عمرو يفيد غير ما يفيده قام زيد فقام عمرو واوثم قام عمرو فوجب اعتبار الترتيب والمهلة والتشريك فى التحقق المفهوم من السياق على ما سبق اه أمير وقد تقدم للمحشى توجيه القول بالتشريك فى عطف الجمل بالواو فتنبه (قوله وقد اجتمعا فى ولا الضالين) أى تقدم النفى فى غير المغضوب والواو الداخلة على لا (قوله هو ظاهر فيما اذا كان الخ) وجهه ان النكرة فى سياق النفى تعم والسلب الكلى يناقض الايجاب الجزئى كما فى الصورة الاولى بخلاف الصورة الثانية فالايجاب فيها جزئى كالسلب فلا مناقضة وبهذا لا يتم تعليل الفارضى الا ان يقال مراده ان هذا الشرط لدفع التناقض الحاصل فى الصورة الاولى قطعا وفى الصورة الثانية احتمالا (قوله وكنى بذلك عن عدم الخ) أى لان الشاعر قال ذلك عند انتهاب ابله وهى ترعى مع راعيه المسمى بدثار (قوله لكنه قال فى الكلام الخ) وجه الاستدراك ان لا مثل بل لاشتراكهما فى الوقوع بعد الامر وفى مخالفة ماقبلها لما بعدها (قوله مع انها تكون له) قال شيخنا يحرر هذا فان الجازم بثبوت أحد الامرين المتردد فى عينه يكفيه تعيين أحدهما ولا يحتاج الى نفى الآخر بخلاف معتقد ثبوتهما لا يكفى فيه ثبوت أحدهما بل لا بد من نفى الآخر اذ لولا النفى ما زال ما عنده وهذا فى قصر الافراد وبخلاف الجازم بثبوت المعين المنافى

للعين الآخر فان الرد عليه بعكس ما عنده فيحتاج للاثبات والنفي وهذا قصر القلب
اه وفي المختصر والمطول ان كل ما يصلح لقصر القلب والافراد يصلح لقصر التعيين
وفي المختصر فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب سواء كان شرطا كما
هو رأي صاحب التلخيص أولا كما هو رأي صاحب المفتاح فاثبات أحدهما
يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق القصر قلت
الفائدة فيه التنبيه على رد الخطا فيه وان المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد
قائم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد
اه وبه يعلم اندفاع هذه الشبهة وانه لا يختص قصر التعيين بل يجيء في قصر القلب
عند تنافي الوصفين (قوله وكلامه يفيد الخ) سيأتي جواب هذا في كلامه بأن المراد
انها حينئذ تفيد الاضراب فقط بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب في الامر
والايجاب والاستدراك في النفي والنهي (قوله فلا يظهر الخ) لك ان تقول المراد
بالتأكيد مطلق التقوية لان غرض المتكلم بالاضراب الاعراض عن الاول فاذا
أكد قوي الاعراض بالمرة وصار نفيا اه أمير (قوله بالتأكيد) متعلق بافراد
وقوله على انفصاله متعلق ببدل (قوله عما هو واجب) وهو تأنيث المسند (قوله غير
واجب) وهو الفصل بالضمير المنفصل (قوله أعجبتني جمالك) الاسم الظاهر بدل من
ضمير الرفع المتصل الذي هو تاء المخاطب وفيه ان في هذا فصلا بين الضمير والبدل
فكيف يقاس العطف بلا فاصل عليه نعم لو مثل بأعجبت جمالك زيد التم اه شيخنا
(قوله من تقوية الاول) أي لتدل على ان المعطوف المغاير متعلق به دون غيره (قوله
بخلاف البدل) أي فانه ليس مغايرا فلا يحتاج الى تقوية (قوله الا النفس والعين)
أي فانه ان أكد ضمير الرفع المتصل فلا بد من الفصل بضمير الرفع المنفصل لئلا
تتوهم فاعليتهما وان المراد بهما الروح والباصرة في نحو هند خرجت هي نفسها
أو عينها لو لم يؤت بالضمير المنفصل كما تقدم (قوله ينبغي ان يقيد جواز الخ) أي
بخلاف جواز العطف على الضمير المجرور مع اعادة الجار فانه لا يتقيد بذلك لصحة
العطف حينئذ اذا كان المعطوف ضميرا تأمل (قوله وكني بذلك الخ) أي لانه اذا
كان بين السيوف والكعب مسافة واسعة من الهواء كان حامل السيف طويل
القامة (قوله وتعانف صفته) أي على حذف مضاف أي ذوات تعانف (قوله
وان كان قسم خبر محذوف) أي قسم لجملة خبرية محذوفة بقي انه قسم جوابه ان الله

كان عليكم رقيبا (قوله انه لمطلع على ماتفعلون) فيه ان هذا هو عين ان الله كان عليكم رقيبا فلا معنى لتقديره (قوله على ضمير الفاعل) الانسب على ضمير الرفع وكذا ما بعده (قوله هذه الابيات الثلاثة الخ) قال سم قد يقال هذه أيضا تتعلق بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف و يبقى معموله اه أى أو من حيث كونه يكون فعلا معطوفا على فعل و بالمعطوف عليه من حيث انه يحذف على ان قوله وعطفك الفعل على الفعل يصح الذى هو من تتمة الابيات الثلاثة لا تعلق له بالعاطف على ما يتبادر منه كما لا يخفى (قوله لا يتأتى فى نحو غلام الخ) اذ لو كان التقدير غلام زيد ضربت أحدهما لم يصح أيضا لان الضمير الذى فى الخبر مثنى مع ان المحدث عنه مفرد ولا يصح مراعاة المضاف والمضاف اليه (قوله فى ان الزمخشرى أجاز الخ) فى البيضاوى وروى ان اليهود قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ألست تعلم ان يعقوب أوصى بنيه باليهودية يوم مات فنزلت أم كنتم شهداء اذ حضر يعقوب الموت أم منقطعة ومعنى الهمزة فيها الانكار أى ما كنتم حاضرين اذ حضر يعقوب الموت وقال لبنيه ما قال أو متصلة بمحذوف تقديره أ كنتم غائبين أم كنتم شهداء وقيل الخطاب للمؤمنين والمعنى ما شهدتم ذلك وانما علمتموه من الوحى (قوله أ ألقكم الخ) هذا الاستفهام بمعنى النفى فلا تقع بعده المتصلة على رأى المصنف اه أمير على المغنى (قوله لان للاستفهام هيئة الخ) أى فحينئذ لا التباس (قول الشارح كيف أصبحت الخ) يظهر ان لم يوجد ما يخالفه ان قوله كيف أصبحت الخ مبتدأ خبره مما يغرس الخ (قوله أورد عليه ابن هشام الخ) فيه ان قوله دفعا للوهم التى يفيد ان الكلام فى عطف عامل يتوهم فى معموله انه معطوف فيدفع ذلك بتقدير العامل وساعد الا يتوهم عطفه على درهم مثلا لعدم جره اه شيخنا وتقدمت لك عبارته فى المغنى المتعلقة بذلك فافهم (قوله بتضمين الفعل الخ) أو تنزل الايمان منزلة المنزل فانه منزل معنوى وقيل كما فى البيضاوى المعنى تبوؤا دار الهجرة ودار الايمان فحذف المضاف من الثانى والمضاف اليه من الاول وعوض منه اللام وقيل سمى المدينة بالايمان لانها مظهره ومصيره (قوله لا قتضائه الخ) أى لان المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد ذكرا أى أشد ذكره (قوله نحو جده أجد) أى اجتهاده أشد اجتهادا (قوله مثل كذ كر قريش الخ) هكذا فى نسخ ولعل المعنى مثل قولك كذكر الخ أى ان هذا التركيب الذى فيه العطف

على الضمير المجرور ومثل التركيب المصرح الذي فيه العطف على الاسم الظاهر المجرور فهذا العطف على الضمير المجرور ملاحظ فيه المعنى فلذا لم يعد الجار وهذا اشارة للجواب عن استشكال العطف المذكور بعدم جريانه على الطريقة الراجحة من اعادة الجار وفي هذا الجواب نظر كما بينه عبد الحكيم وفي بعض النسخ مثل ذكر قريش الخ فيكون بيانا للمعنى (قوله ولم يكن العامل الخ) أي فالشروط خمسة أشار في البيت لثلاثة منها أشار للاول بقوله موسطا وللثاني والثالث بقوله ان يلتزم ما يلزم وهو عدم مباشرته عاملا لا يتصرف وعدم تقدمه عليه (قوله والمعنى الاول الخ) قد يقال بمناسبة الثاني على ان المعنى ان الهزال يرميها وكالسهام في شدة الألم أي انه موجب لذلك (قوله أي محل أنفاسها) وهو الأنف والفم (قوله سببه) والمعنى انهم لا يقدرون على السير بل يحطون خيامهم بسبب هبوب هذه الريح (قوله الاقواء) أي اختلاف الروي بكسر وضم (قوله مختلفان) أي لان الاتباع في الدنيا والايراد في الآخرة (قوله الا ان يراد بالتأراخ) أي فهما ماضيان بالنسبة لزمن نزول القرآن (قوله ومتباعدان) عطف على مختلفان (قوله فلا وجه الخ) الا ان تكون الفاء بمعنى ثم أو التعقيب على سبيل المبالغة (قوله و ينظر بكل تقدير الخ) يظهر لي ان قول المتن واعطف على اسم الخ معناه انه يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل من حيث الشبه بالفعل كما يفيده تعليق الحكم بقوله شبه فعل وانه يعطف الاسم على الفعل المشبه للاسم من حيث شبهه بالاسم كما يفيده قوله وعكسا استعمل بناء على ان العكس تام حتى في المشابهة خلافا لما يفيده صنيع الشارح فغيرات وان كان مجرورا باعتبار الاسمية لكن من حيث الشبه بالفعل وتأويله به لا محل له والعطف عليه بهذا الاعتبار وصافات وان كان منصوبا باعتبار الاسمية لكن من حيث الشبه بالفعل لا محل له وهو الملاحظ في العطف فالمنظور اليه في المثالين عطف الفعل على الفعل وحيا وان كان لا محل له باعتبار الفعلية لكنه من حيث الشبه بالاسم مجرور والعطف عليه بهذا الاعتبار و يقصد وان كان مرفوعا باعتبار الفعلية فهو من جهة الشبه بالاسم مجرور لتأوله بقاصد وجائز معطوف عليه بهذا الاعتبار و يخرج وان كان مرفوعا بالتجرد باعتبار الفعلية لكن من حيث الشبه بالاسم ليس مرفوعا به ومخرج معطوف عليه بهذا الاعتبار فالمنظور اليه في ذلك عطف الاسم على الاسم وحينئذ

فلا حاجة الى قوله و ينظر بكل تقدير الخ ولا الى قوله الا ان يقال محل قوله الخ على انه لا يسلم ولا الى جواب الاسقاطى ان المعطوف عليه لا محل له باعتبار انه صلة لان العطف على الاسم من حيث ما فيه من الفعلية التأويلية والفعل لا محل له ضيه وان لم يكن في صلة بدون عامل جزم ولا الى قوله في القولة الثانية والاصل في الحال الافراد لان العطف عليه ليس باعتبار الحالية حتى ينظر لذلك و يكون الثاني هو المؤول ولا الى قوله فهما رهذا على سبيل الاولوية الخ لان العطف اصريح الفعل على الاسم المشابه للفعل من حيث الفعلية فالاسم هو المؤول بالفعل ولا يرد قوله بعد وقد يشكل جزاء الخ و يكون قول الشارح والذي يظهر عكسه صحيحا ولا يتم قول المحشي أقول هذا انما يتم الخ لان العمدة في العطف على الاول جهة شبه الفعل فهو المتعين للتأويل ولو ضعف بعد ولا قوله فالوجه الخ نعم لا يتم على هذا تعليل الشارح بقوله لان المعطوف عليه واقع نعتا الخ بل صوابه ان يقال لانه لم يعطف الاسم عليه الا من حيث شبهه بالاسم ولو كان المحل للفعل وعلى ما قررناه يندفع ما عساه ان يقال ان نحو زيد يقوم وقاعد يلزم فيه رفع قاعد بالتجرد لانه تابع مفرد ونحو مررت برجل قائم و يقرأ يلزم فيه جر يقرأ بالتبعية لقائم لجره لان العطف عطف مفردات كما هو الفرض وهو لا يصح أو رفعه بالتجرد فيختلف عامل المعطوف وعامل المعطوف عليه واعرابهما وذلك لا يصح أيضا ولا ينفع في ذلك جوابه ولا جواب الاسقاطى اه شيخنا بزيادة (قوله وكفى لحجة الخ) أي لان الواو من الحكاية لا من المحكي لانها لو كانت منه لما صح العطف اذ يلزم عليه عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب الا بتأويل بعيد وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل ومثل هذا التقدير لا يلتفت اليه لعدم انسياق الذهن اليه ولا القرينة دالة عليه مع انه لا مناسبة بين مفهومي الجملتين على وجه يحسن العطف بالواو أفاده السيد ورد الحيالي دلالة الآية على جواز العطف المذكور قطعا بانه يحتمل ان تكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدا في المعطوف أو عطفه على الخبر المتقدم اه وبيان الرد الاول انه يجوز ان تكون الواو من القول المحكي و يكون مدخول الواو معطوفا على ماقبله بتقدير المبتدا اما مؤخرا ليناسب المعطوف عليه فان حسبنا خبر والله مبتدا لان الحسب بمعنى المحسب واضافته الى ضمير المتكلم لفظية والا فالمبتدا والخبر اذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتدا على الخبر

في كلام البلغاء والقرينة على تقدير المبتدا ذكره في المعطوف عليه ومجيء حذفه في الاستعمال وانتقال الذهن اليه واما قصد مراعاة اقرب المرجع وهذا التأويل ليس ببعيد لكن لا يخفى عليك انه بعد تقدير المبتدا الولم يؤول نعم الوكيل بمقول فيه ذلك تكون الجملة أيضا انشائية اذ الجملة الاسمية التي خبرها انشاء انشائية كما ان الجملة التي خبرها فعل فعلية بحسب المعنى كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد وزيد نعم الرجل في ان مدلول كل منهما نسبة غير محتملة للصدق والكذب وبيان الرد الثاني انه يجوز ان لا تكون الواو من الحكاية ويكون نعم الوكيل عطفا على حسبنا الذي هو خبر مقدم على المبتدا فيكون من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب لانه حينئذ يكون خبرا عطفا على المفرد والسيد السند قدس سره يجوز عطف الجملة على المفرد وبالعكس بلا حاجة الى تأويل المفرد بالجملة لانه حيث كانت الجملة لها محل فهي في حكم المفرد على ما صرح به في حاشية المطول لا من عطف الانشاء على الاخبار ثم بعد تسليم كون الواو من الحكاية لا دلالة للآية أيضا على الجواز قطعا لجواز ان يكون قالوا مقدرا في المعطوف بقرينة ذكره في المعطوف عليه فيكون من عطف الجملة الخبرية الفعلية على مثلها اه براه عبد الحكيم (قوله وليس مختصا الخ) أي حتى يتوهم ان الجواز المذكور فيما اذا كان بعد القول لان مصحح العطف وهو الوقوع موقع المفرد المؤدي الى عدم قصد النسبة بالذات مشترك في جميع المواد وليس مختصا بما بعد القول على ما يشهد به حسن زيد أبوه صالح وما أفقه فان جملة ما أفقه لانشاء التعجب عطفت على أبوه صالح الذي هو جملة خبرية ورد الخيالي ذلك بأن حسن المثال المذكور بدون تقدير المبتدا ممنوع وبعد تقدير المبتدا في المعطوف يكون اخبارا كالمعطوف عليه اه وفي قول أحمد على الخيالي ليت شعري لم لا يجوز ان تكون هذه الواو استئنافية وما الذي ألجأهم الى الحمل على العطف وركوب هذا الشطط اه وسكت عليه عبد الحكيم وفي المقام زيادة على ذلك ولولا خوف الملل والسآمة لاشبعنا الكلام (قوله بين الذات) كذا في نسخ وفي أخرى بالذات وهو الذي في الاسقاطي (قوله وفيه عندي نظر الخ) أي فالخلاف معنوي حقيقي فمن جوز نظر الظاهر الادلة وأخذ به ومن منع أول الادلة ومنع دلالتها تأمل اه شيخنا (قوله وأجيب بأن الكلام الخ) في أبي السعود وبشر الذين آمنوا أي بأنه منزل من عند

الله

الله عز وجل وهو معطوف على الجملة السابقة لكن لا على ان المقصود عطف نفس الامر حتى يطلب له مشاكل يصح عطفه عليه بل على انه عطف قصة المؤمنين بالقرآن ووصف ثوابهم على قصة الكافرين به وكيفية عقابهم جريا على السنة الالهية من شفع الترغيب بالترهيب والوعد بالوعيد وكان تغيير السبك لتخييل كمال التباين بين حالي الفريقين (قوله ولا حجة فيما ذكر الخ) أي على جواز عطف الخبر على الانشاء وعكسه (قوله مانعان) هما هنا جمع النعت وعطف الخبر على الانشاء واحدهما الذي اقتصر عليه لاقتضاء المقام هو الاول (قوله وجوابه الخ) أي انا نجاوب الصفار من طرف القائلين بمنع العطف المذكور بأن قوله لما منعها الخ لا ينفعه شئ ولا يصح له ان يحتج به على الجواز لانه يمكن ان المثال فيه مانع آخر وهو عطف الخبر على الانشاء لم يذكره لعدم اقتضاء المقام اياه (قوله ما في كلام البعض) عبارته ومعول مصدر ميمي أريد به المكان من عول الرجل اذا بكى رافعا صوته أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه اه والذي فيه انه متى أريد به المكان لم تكن المصدرية طريقاله بل هو اسم للمكان ابتداء اه شيخنا (قوله وبكرا قاتل خالدا) مقتضاه ان خالدا عطف على عمرا المعمول لضارب وفيه نظر اذ ليس المقصود تسلط ضرب زيد على خالد بل المقصود تعلق قتل بكر به والمناسب له هذا كونه مفعولا لقاتل لا معطوفا فتأمل (قوله يطابقهما مطلقا) أي سواء كان الضمير في الخبر أم في غيره (قوله لان ارضاء احدهما الخ) أي فالمطابقة موجودة بحسب اللزوم وفي أبي السعود جواب آخر وهو ان الضمير مستعار لاسم الاشارة الذي يشار به الى الواحد والمتعدد بتأويل المذكور كما في قول رؤبة

فيها خطوط من سواد وبلق * كأنه في الجلد توليع البهق

أي كان ذلك لا يقال أي حاجة الى الاستعارة بعد التأويل بالمذكور لانا نقول لولا الاستعارة لم يتسن التأويل لما أن الضمير لا يتعرض الا لذات ما يرجع اليه من غير تعرض لوصف من اوصافه التي من جملتها المذكورية وانما المتعرض لها اسم الاشارة (قوله ويجوز تقديم الخبر) أي على الثاني (قوله وفي الموضعين) أي المشار اليهما بقوله ويجوز زيد وعمرو قام الخ وقوله ويجوز تقديم الخبر الخ (قوله ويغلب المذكر) أي فيراعى معنى الاحد الذي هو مذكر لا معنى الاحدى الذي هو مؤنث ويؤخذ انك تقول المرأة لا الرجل جاءني والرجل لا المرأة جاءني والمرأة بل

الرجل قام والرجل بل المرأة قام وكذا ما بعده لان المعنى على الاحد لكن فى شرح على باشا على التسهيل ان الذى يقتضيه النظر ان الحكم بعد لا للاول و بعد او يجوز كونه للاول وكونه للثانى فتقول زيد أو أمه منطلق أو منطلقة كما نقله الاخفش وقال ابن عصفور انه على حسب المتأخر و بعد بل ولكن للثانى فتأمل (قوله وان كان المراد احدهما) أى فى المرجع لا فى الراجع لقصدهما فيه معا وحينئذ فلا وجه للاستدراك (قوله قال بعضهم كيف يستقيم الخ) محصله ان الجزئيات التى يصدق عليها عطف البيان هى جزئيات بدل الكل كما يفيده قوله وصالحا البدلية يرى فكيف تأتى ماهية للبدل تكون مانعة من دخول عطف البيان جامعة لجميع افراد البدل اذ مقتضى كون الجزئيات واحدة ان الماهية متحدة * ومحصل الجواب ان الجزئيات وان اتحدت لها حيثيتان فباعتبار كل حيثية لها ماهية تخص تلك الحيثية فبناء على هذا عرف البدل بتعريف مشتمل على ما تفيده الحيثية وهو قولنا المقصود بالحكم وليس معناه ان تعريف المصنف مراعى فيه قيد الحيثية زيادة على القيود التى فيه وذلك لان هذا انما يتم لو كانت الجزئيات وجد فيها الحيثيتان معا من المتكلم مع أنهما لم يوجدا الا على سبيل البدل فلا حاجة لقيد الحيثية لان قوله المقصود بالحكم يخرج تلك الجزئيات باعتبار كونها عطف بيان وكتب شيخنا على قوله قال بعضهم الخ محصله ان الجزئيات واحدة والكلى الصادق عليها واحد فكيف تكون ماهيتين والكل واحدة حد * ومحصل الجواب ان الجزئيات وان اتحدت لكن لها حيثيتان فمن جهة كل حيثية يكون لها ماهية تخص تلك الحيثية فبناء على هذا خص البدل بتعريف والبيان بآخر وليس محصل الاشكال ان تعريف المتن المذكور فيه غير مانع حتى يعترض بأن قوله المقصود بالحكم مخرج للبيان البتة والحاصل ان التابع فى كل منهما مقصود ومبين بالكسر والمتبوع مقصود ومبين بالفتح فكيف تأتى ماهيتان والجواب ما عرفت تدبراه ولعل ما تقدم لك أولى عند التأمل (قوله ولا يخفى ان هذه الخ) نعم ان اريد بالترجمة عما فى النفس والتبيين له وتكرير الحكم أو متعلقه ظهرت فى بدل المباين أيضا ولعله سرقا فهم (قوله قال فى التوضيح الخ) هو أولى من عبارة الشارح من حيث تركه لكن فى آخر الاقسام فانها لا تعطف فى الاثبات الا على طريقة اه شيخنا (قوله فيجوز جدع زيد أنفه) الجدع الحبس والسجن وقطع الانف أو الاذن

مطلب البدل

أو اليد أو الشفة كذا في القاموس (قوله لانه لا يقال قطع زيد الخ) وذلك لان قطع زيد يتبادر في قطع الاطراف غير نحو الانف فحينئذ لا يصح ان يقال قطع زيد و يراد قطع انفه لحصول اللبس بخلاف جدع و بخلاف أكلت الرغيف فانه يحتمل البعض كالكل فلا الباس فيه فصحة الاستغناء أعم من الدلالة على البدل اجمالا بالمعنى الآتي للسعد فالاولى شرط في بدل البعض والثانية شرط في بدل الاشتمال فليسا سواء فقول شيخه فعلى هذا الابدال في حيز المنع وكذا قول المحشي فان غاية أمره الاجمال الخ نعم قد يقال المتبادر من أكلت الرغيف الكل لا البعض الا ان يفرق بين التبادر من بقوة الاول دون هذا أو بأن تبادر الاول فيما غاير البدل وتبادر هذا فيما البدل جزؤه (قوله وفيه انه يلزم على الاخيرين الخ) وفيه أيضا انه يلزم عليهما كالاول عيب الاسناد فالاولى قراءة يشتمل بالبناء للمجهول وحينئذ فالمشتمل اما العامل واما المبدل منه تأمل (قوله لان بعض صور بدل الخ) منه ما اذا كان العامل المبتدا نحو زيد ماله كثير عند جعل ماله بدلا من زيد فان العامل يتعلق بالاول حقيقة فلا يدل على البدل ولا يحسن تخريجه على ان العامل في المبتدا هو الخبر لضعفه قاله بعضهم الا ان يقال ان الابتداء من حيث الاخبار عن مبتدئه بكثير لا يتعلق بزيد حقيقة بل بنحو المال (قوله كما في قتل الخ) يمكن ان يقال ان الوعيد المذكور بقوله قتل الخ أي لعنوا وطردوا عن الرحمة لا يترتب على مجرد اتخاذ الاخدود الذي هو الشق بل يترتب على شئ يتعلق به نحو ناره فالعامل مقتض للنار اجمالا والعامل في الحقيقة هو قتل لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد اه شيخنا بزيادة أو يقال ان العامل وهو أصحاب من حيث اسناد القتل اليه مقتض للبدل اجمالا (قوله وقال ابن غازى الخ) أي و بكلامه يندفع الاشكال (قوله يشكل هذا التابع الخ) لاشكال الاول نقل عن العرب وعلى تسليم نقله يمكن دفعه بتأويله بان سياقه خبر مبتدا محذوف وتكون الجملة مستأنفة لبيان وجه الاسناد تأمل (قوله على حذف مضاف) أي فهو بدل غلط أولا حذف ويراد به بدل الغلط و يشير اليه ما بعده (قوله وهذا اشارة الى رد بدل البعض و بدل الاشتمال) الاقرب انه اشارة الى رد بدل البعض فقط وأما بدل الاشتمال فقد أشار اليه بقوله و بدل المصدر الخ (قوله اذ الظاهر انه بمعنى معلوم) قد يتوقف في كون هذا هو الظاهر

(قوله مطلق التعلق والارتباط) أي بغير الاتحاد والكلية والجزئية بقرينة المقابلة فاندفع ما بعده (قوله والاتم بأن الاطراد الخ) أي فان الاول لا يظهر في نحو سرق زيد ثوبه مما لم يشتمل فيه المبدل منه على البدل والثاني لا يظهر في نحو نفعني زيد علمه مما لم يشتمل فيه البدل على المبدل منه والثالث لا يظهر في نحو قتل أصحاب الاخدود النار ونحو مثله كثير مما لم يشتمل فيه العامل على البدل على ما تقدم (قوله كاحتماله لهما) أي ظاهره انه لا يحتمل الثالث احتمالا مساويا لاحتماله لهما وفي الحفني ما يفيد أن ظاهر كلام الشارح يفيد انه لا يحتمل الثالث أصلا وهو الظاهر تأمل (قوله محط الاضراب الخ) لا حاجة لذلك لان معنى عدم لزوم الموافقة للمتبوع انها تحصل تارة ولا تحصل تارة فاضرب عن ذلك اضرابا انتقاليا لقصد التفصيل بعد الاجمال بجميع الاقسام محط الاضراب تأمل (قوله نحو تعجبني جمالك) أي فانه يتعين ان يكون جمالك فاعلا لفعل محذوف والجملة بدل مما قبلها ولا يصح كونه بدلا من ضمير المخاطب وسيأتي ما فيه (قوله وانما لم يجز الخ) فيه ان المقصود من البدل نسبة الحكم اليه على ان هذا التعليل لا يجري في بدل المباين ولذلك سيأتي عن الجامي الجواز فيه فتنبه (قوله أي البارز أخذا من أمثلتهم الخ) غير مسلم لتصريحهم في كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر ونحوه كثير وأما امتناع هند أعجبتني جمالها على الابدال فليس للاستتار بل لان أعجبتني ماض مؤنث فلا يسند للمذكر بناء على وجوب صحة حلول البدل محل المبدل منه وكذا امتناع تعجبني جمالك على الابدال فانه ليس للاستتار بل لان تعجبني مضارع مبدوء بتاء الخطاب فلا يسند للظاهر بناء على ما تقدم أيضا وأما نحو زيد أعجبني جماله فلا مانع من جعله بدلا من الفاعل المستتر وقد مر في عطف البيان عن الدماميني ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع نحو قتلت هند حسن اها وا كلت الارغفة جزأ منها ومر في آخر عطف النسق التصريح بجواز ادخلوا أولكم وآخركم على البدل من الضمير مع أنه يلزم عليه تسلط فعل الامر على الظاهر لما ذكرنا تأمل بانصاف قاله بعض الافاضل (قوله ابن عبد المطلب) أي فيكون هاشميا وفي عبارة غيره ابن المطلب فيكون مطلبيا لا هاشميا فليحرر (قوله ابن عم النبي الخ) قيل انه بالرفع صفة لعبيدة فيكون كل من الحارث وعبد الله أبي النبي صلى الله عليه وسلم ولد عبد

المطلب

المطلب (قوله ومبارزته هو الخ) قد بارز عبيدة شيبة بن ربيعة بن عبد شمس بن
عبد مناف وبارز حمزة عتبة بن ربيعة وبارز علي الوليد بن عتبة بن ربيعة على
أصح الروايات في قرن كل من الثلاثة فاقبل حمزة على عتبة فكان كأمس الدابر
واقبل علي على الوليد فكان كذلك واقبل عبيدة على شيبة فضرب كل منهما
الآخر فوقعا وقطعت رجل عبيدة ولم يمت شيبة من ضربته فذفف عليه حمزة
وعلي واحتملا صاحبهما الى النبي صلى الله عليه وسلم فمكث حيا حتى مات
بالصفراء وهم قافلون الى المدينة فانشأ القصيدة في حال مرضه رضوان الله عليه
(قوله تفعل فيه ما يأتي) أي من ابدال الياء الاولى همزة كما في صحائف ثم قلبت
كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت الياء الفا ثم قلبت الهمزة ياء فصار منايا بعد أربعة
اعمال كما سيأتي في الشارح عند قول المتن وافتح ورد الهمز يا فيما أعل لاما (قوله
اذ ضمير الحاضر الخ) تقدم ما فيه (قوله لمن سبق خطابه) هو ما يشمل الصحابة
وغيرهم (قوله أي أمالت الخ) اعلم ان المناسب أمال أو صيرها مائلة ولو راعى المبدل منه
لقال املت أو صيرتها مائلة (قوله ولا يبعد الخ) يعني به ما في بعض الروايات من انه لما
قاله قال له النبي صلى الله عليه وسلم الى أين فقال الى الجنة (قوله أجيب بأن محل الخ)
يرد عليه آية الزلزلة فالاولى الجواب بأن المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط انما
يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلا قاله
بعض الافاضل (قوله فاندفع ما قيل الخ) محصل القيل المدفوع ان الجواب لا يترتب
على الشرط ودفعه ما قاله على ان الترتب قد يكون جعليا كما يكون عقليا أو عاديا
(قوله أي اذا كانت الثانية) أو في اما اذا لم تكن كذلك فهي تأكيد (قوله والفرق
بين بدل الفعل الخ) قضية هذا انه لا يتصور في الفعل المرفوع أن يكون بدلا من فعل
مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو
تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا
مع انتفاء التبعية لانتفاء الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال في العطف
لا يتم ورعطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل في البدل قول البيضاوي
وغيره أن يتزكى في سورة والليل اذا يغشى بدل من قوله يؤتي ماله مع أن يتزكى
مرفوع لتجرده فلم يعرب باعراب سابقه لاجل التبعية * وأجاب بعضهم بأن المراد
ان البدل جملة يتزكى من جملة يؤتي ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي

لا عن ظاهر كلامهم من أن الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع
والتزم الاستاذ الصفوى ان ذلك لا يمكن فى المرفوع وقد يقال لا مانع من كون
المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد
بناء على جواز تعدد السبب فليحرر اه يس على التصريح * وقد يقال عند اعتبار
ابدال المرفوع من المرفوع تكون التبعية مجازية نظير ابدال الجملة التى لا محل لها
من مثلها على مناسبة كلام التصريح (قوله والا فاطلاق التبعية عليها مجاز)
تقدم ان التابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد وجودا أو عدما
وعليه فلا تجوز (قوله فى ابدال الفعل من اسم يشبهه الخ) لا بد من كون الثانى
مشتملا على زيادة بيان والا كان تأكيدا على قياس ما سبق عن الدنوشرى
وبهذا تعلم ما فى أمثلته تأمل (قوله لجواز أن يكون المجموع الخ) قد يقال ان جزء
المقول له محل من الاعراب فالتبعية حاصلة على انه لو لم يكن له محل كما هو قول تقول
التبعية مجازية على مناسبة كلام التصريح أو تقول التبعية فى عدم الاعراب كما
تقدم (قوله الظاهر أنه بدل اشتمال الخ) أى لان الحاجتين الموصوفة احداهما
بكونها بالمدينة والاخرى بكونها بالشام يشتملان على وصفهما بتعذر التقائهما
وكذا زيد يشتمل على وصفه بكونه يستفهم عنه بما ذكر (قوله بنصب العين الخ)
أما لو رفعا كانا مبتدأين خبرهما ما بعدهما ولا شاهد حينئذ (قوله وفيه نظر) أى
لان البدل ليس مبتدأ فى الحال أو الاصل حتى يكون الخبر له وقد يقال البدل من
جملة أخرى ولا تتم الا بالخبر فالبدل من المبتدأ مبتدأ عامله ابتداء آخر (قوله وجره
الخ) هذا زائد على ما قصده الشارح هنا (قوله لانه حينئذ بدل بعض من غير رابط)
قد يقال لا مانع من تقديره كما فى ولله على الناس حج البيت من استطاع على انه
تقدم عن الناظم ان الصحيح عدم اشتراطه وان صحح غيره الاشتراط أما لفظا
أو تقديرا فحينئذ يجوز الاتباع على انه بدل بعض كما قاله السيد الحفنى (قوله
لاختلاف الخ) أى لا لان المصدر لا يشتق من المصدر اذ المزيد يشتق من المجرد مطلب
ككتاب من كتب اه شيخنا (قوله أسماء أفعال) أى فهى أسماء لادعو (قوله النداء
والمنادى فى عبارته) أى السيوطى لا فى عبارة المتن وان صح الكسر فيها أيضا
الا أن الفتح أظهر (قوله أراد به ما يعم الخ) فيه ان المرتفع أو المنخفض حسا من
افراد البعيد الحقيقى فلا يصح جعله مثالا لما هو كالبعيد فالمناسب قصره على

المعنوى

المعنوى تأمل (قوله تعالى مدلوله) أى أو لفظه لكن ما سلكه أظهر (قوله ليؤيده بقوله الخ) فيه انه كان يمكنه أن يقول عقب ما تقدم كما فى التسهيل وقوله أو توطئة فيه انه كان يمكنه ذلك القول بعد ذكر ما تقدم من غير توطئة (قوله ومحل منعه الخ) المناسب أن يجعل هذا مقابلا لكلام الشارح بأن يقول اما نداء البعيد بما للقريب للتنزيل فلا مانع منه تأمل (قوله اقام الصلاة) أى فان أصل اقام اقوام نقلت حركة الواو لساكن فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن وقلبت الفا وحذفت لالتقائها ساكنة مع ما بعدها وعوض عنها تاء التأنيث وحذفت أيضا (قوله واستشهد على ذلك) فشاهده قبل الامر الا يسجدوا وقبل الدعاء الا يا اسلمى (قوله اجحاف) قد يقال لا اجحاف مع تعويض حرف النداء عن الفعل (قوله بأن وليا الخ) أى بأن الشخص الذى جعل أحد هذه الثلاثة واليا لها قد يكون وحده أى ليس معه أحد يناديه حتى يذكر لفظ المنادى أو يقدره فيا مفعول ثان مقدم واحد هذه الثلاثة مفعول أول لانه الوالى فهو الفاعل فى المعنى * ان قلت ان التنبيه يحتاج لمنبه فهو كالنداء قلت أشار بعضهم بأن يا التنبيهية بمنزلة الا الاستفتاحية فلا تحتاج لمنبه وبعد ذلك فالتعليل المذكور فى شرح التسهيل ليس بالقوى اذ من عادة العرب فرض المعدوم موجودا والموجود معدوما وذلك كثير فى كلامهم مقرر فى علم المعانى تأمل (قوله كالمستغاث لفظا وحكما) اما الاول فظاهر واما الثانى فلان كلا منهما نصبه مقدر لكونه شبيها بالمضاف بواسطة التركيب مع اللام كما يأتى (قوله وهو اسم الاشارة) أى لان اللفظ الدال على المشار اليه من تلك الحيثية لا يكون الا اسم الاشارة (قوله ان يظهر الكراهة) وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه لتخلصها مما هى فيه بمجىء الصبح (قوله ولو عقد بدل) فيه أن تابع اسم الاشارة لا يكون الا محلى بأل وقوله أو عطف بيان فيه انه لا بد فيه من المطابقة تعريفا وتنكيرا (قوله وعما بعده الخ) الا أن يكون لاحظ غرام المذكر (قوله قد عنع الخ) فيه انه لا حن بزعمهم اذ هم بناء على زعمهم يلحنون الكوفيين لو نطقوا بذلك تأمل (قوله المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب) فيه أن الكاف الاسمية مدلولها الذات المخاطبة والحرفية مدلولها الخطاب فلا مشابهة فى المعنى ويجاب بأن المراد

المشابهة في الجملة من حيث الخطاب (قوله ومما ثلثه) عطف على وقوع (قوله افرادا) أي عدم الاضافة وشبهها (قوله وازدادا بالنداء الخ) وانما لم يجتمع النداء مع أل لئلا يلزم اجتماع اداتي تعريف ظاهرتين واما العلمية فهي بغير أداة ظاهرة (قوله وردّه الناظم بنداء الخ) يمكن ان القائل بالسلب يقيده بما اذا أمكن فلا يتم الرد (قوله أي الفاؤه) المناسب أي القائه كما هو ظاهر (قوله وليس المراد اقبال الخ) لا اقبال يصح ارادته على تقدير مضاف أي طلب الاقبال وعليه فلا يحتاج للضميمة التي ذكرها بعد لا نانقول ظاهر كلام الشارح كالتسهيل ان المعرف نفس الاقبال مع امكان الحمل على الظاهر تأمل (قوله ذا أصل واحد) أي على حرف واحد من الاصول (قوله كما في مر) أي فان أصله مرء حذفت همزته بعد نقل حركتها للراء ثم حذفت ضمة الياء فالتقت ساكنة مع التنوين فاذا نودي ثبتت الياء اتفاقا اذ لو حذفت للزم وجود الكلمة على حرف واحد من الحروف الاصلية لان الميم زائدة وكما في يفي مسمى به فتقول يامري ويا يفي والظاهر جريان المذهبين في ياقي (قوله أي بمفرد معرف الخ) نحو يارجلا الفاضل أو فاضل ويا عظيما يرجى واداراً بحزوى ولا يجوز يازيدا العاقل بنصب المنادى لان فرض الكلام في وصف المعرفة الطارئة لا الاصلية والفرق بينهما احتياج الاولى للوصف دون الثانية كما في التصريح (قوله أي جوازا برجحان) وانما جاز لالحاق ذلك بالشبيه بالمضاف في اتصال ما يتم به المعنى اه حفنى ومنه يعلم ان المجوز لا يراه شبيها بل ملحقا به فاندفع ما يقال ان كان شبيها وجب النصب وان كان غيره وجب مقابله اه شيخنا ويبعد انه من الشبيه وان الشبيه قسمان قسم يجب نصبه وقسم يجوز نصبه (قوله فنصب) أي وجوبا بدليل وجوز الكسائي الخ وهذا ومحل افادة الوجوب من كلامه اه شيخنا (قوله واستشكال الخ) هذا الاستشكال جار على القول بجواز النصب وعلى القول بوجوبه وعلى القول بالتفصيل اه شيخنا (قوله وجوابه المذكور الخ) اذا تأملت وجدته ناما على النصب واجبا كما هو رأى أو جائزا كما هو رأى أو واجبا في شق سبق الوصف أو جائزا للاحتمال كما هو رأى وعلى غير النصب أيضا لان غاية ما فيه ان يقدر ويفرض أن الوصف قبل النداء الخ والفرض أعم ان يحصل مفروضه خارجا فيجيء النصب أولا فيجيء صحة الوصف دون النصب تأمل اه شيخنا (قوله لانها حينئذ عاملة الخ) الضمير يعود على المعرفة المتقدمة في كلامه ولو قال لانه

حينئذ عامل فيما بعده لكان أولى لعود الضمير على الوصف (قوله اشتهت) المناسب حذف التاء الا انه اعتبر كون الضم حركة (قوله أومنونا) المناسب أونعتا لانه معطوف على معمولا المصوّر به المتمم للمنادى (قوله فالموصول الخ) يظهر انه أولى بالنصب من النكرة الموصوفة للزوم الصلة للموصول (قوله هو معرفة) أي بالنداء (قوله بدليل نعته بمعرفة) أي فيقال ياطالعا جبلا الفاضل (قوله وأما الثاني فلعطفه على المنصوب) والظاهر انه يصح أن يؤتى معه بالفقد علة المنع (قوله أي بناؤه على مايرفع به) أي لان الضم نوع من أنواع البناء يشمل نحو الواو ولا خصوص الضمة حتى يرد ما عدا شيخنا (قوله أوفق بكلامه الخ) أي لان معنى مقدران في تقريره لمذهب سيبويه محذوفان فيكون مقدرهنا بمعنى محذوف لا مستتر (قوله وفتحة ابن على الاول والثالث الخ) فيه ان فتحة ابن على الثالث ليست اعرابا ولا بناء الا ان يجاب بنظير ما يأتي من انه مضاف تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ماقبله مقدّر قبله يا أوأعني لكن عبارة التصريح التي أخذ منها ليست كما قال ونصها وفتحة ابن على الاوّل فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما اه وهي ظاهرة (قوله انه لا يتصوّر الرفع الخ) لعل وجه عدم تصوّره انه لا يصح اتباع الحركة المقدرة عند الفصل بالكلمة لضعفها بالفصل (قوله وفي الاحتمال الاول الخ) فيه نظر لان شرط حذف الجواب اختيارا مضي الشرط ولو معنى فان المضارع المنفي بلم ماض معنى كما سيأتي في عوامل الجزم (قوله نظر ظاهر) وجهه انه لا معنى لاعتبار أمر غير حاصل والحكم عليه بانه ضرورة (قوله والظاهر في اعرابه الخ) هو غير ظاهر اذ كيف يقدر الضم مع اضافة هذا المركب وهو زيد بن الى مابعده وهو سعيد مثلا والمضاف حكمه النصب الاعرابي لا الضم البنائي فالصواب ان يقول منادى منصوب محلا ولا تقل منصوب تقديرا منع من ظهوره حركة البناء التركيبي لان المبنيات لا يقدر فيها حركة الاعراب انما يحكم على محالها كما تقدم وقد يقال كيف يكون مبنيا مع الاضافة اللازمة الى المفرد وهي تعارض البناء اذ هذا المركب ملازم للاضافة الى المفرد لانه لا يستعمل بدونها الا ان يعتبر انه غير ملازم بزوال التركيب (قوله هو تحرك الباء الخ) أي بخلاف ابنة فان الحاجز وهو الباء غير حصين لسكونه والاتباع فيه لحركة النون لان تاء التأنيث في نية الانفصال فكان الاعراب على النون على انه قد يقال يكتفى

بالاتباع لحركة البنية كما فى الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام فعلم ان الاتباع ليس لحركة البناء الاعرابية والا كان هنا الحاجز حصين هو النون المتحركة لايقال يؤخذ من نحو يزهم الضم اتباعا فى نحو ياسيبويه العاقل ويازيد الظريف عدم اعتبار الحاجز الحصين فى مثل مانحن فيه تأمل لانا نقول فرق بين مانحن فيه وماذكر اذ مانحن فيه اتباع حرف لحرف وماذكر اتباع كلمة تابعة اصطلاحا تأمل (قوله بضم الضاد) عبارة القاموس وهو ضل بن ضل بكسرهما وضمهما امنهمك فى الضلال أولا يعرف أبوه أولا خير فيه (قوله علم جنس الخ) أى هذا المركب بتمامه علم جنس الخ كما هو الظاهر (قوله ومقتضى عبارته الخ) ليس ذلك مقتضاها اذ غاية ماتقتضيه انه اذا عدم مجوز الفتح فى النداء عدم فى غيره وجوب سقوط التنوين وكتابة الالف فى الحالتين وعدم الوجوب يصدق بالجواز وبوجوب العدم فلا مخالفة لما فى الدماميني نعم ان كان معنى يوجب الخ يكون سببا لحذف التنوين والالف وعند فقد السبب تم الاقتضاء المذكور اه شيخنا أى مع كون الاصل عدم تعدد الأسباب (قوله وهو خلاف) أى وجوب تنوين الموصوف الخ خلاف (قوله فيه وجهان) أى فى الموصوف المذكور وجهان (قوله الذين يصرفون هندا) أى يوجبون صرفه حتى تتم المخالفة على تسليم الاقتضاء أما اذا كان معناه يجوزونه فلا مخالفة لان الكلام فى تنوين موجود بسقطه ماذكر والوجهان فى هند فى المثال المذكور أحدهما مبنى على الصرف والآخر على عدمه اه شيخنا (قوله وجزم الراعى الخ) مقابل قوله ولا فرق الخ (قوله المضاف اليه) وهو محمد فى مثاله (قوله واختاره أيضا الخ) أى اختار وجوب التنوين وكتابة الالف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا كجاء زيد بن عبد الله ومحصله انه قال بوجوب التنوين وثبوت الالف فيما اذا كان أحد العلمين مضافا أما الاول كجاء أبو محمد بن زيد وأما الثانى كجاء زيد بن عبد الله فالضمير راجع لوجوب التنوين وكتابة الالف بقطع النظر عن كونه تنوين المضاف اليه وعن الشرط بعد هذا هو المراد وان أوهم قول المحشى واختاره أيضا الخ ان المراد انه اختار أيضا وجوب تنوين المضاف اليه وكتابة ألف ابن اذا كان المضاف اليه ابن مضافا نحو جاء أبو محمد بن عبد الله اذ الاختيار فى هذا معلوم من الاول بالاولى على أن فى التركيب حينئذ قلاقة لاتخفى عليك تأمل (قول الشارح وألف ابن فى الحالتين) ظاهره ان

الف بالجر عطف على تنوين فيصير التقدير ويوجب في غيره حذف ألف ابن في الحالتين وهو فاسد فان جعل في الحالتين عطفا على في غيره أيضا لزم العطف على معمولي عاملين فلعل ألف عطف على حذف على تقدير مضاف أي وحذف ألف وفي الحالتين عطف على في غيره فيكون فيه العطف على معمولي عامل واحد تأمل (قوله بمعنى ذكرناه سابقا) باضافة معنى لما بعده فالمعنى حينئذ بما به استحقاق ضم موصوف بانا ذكرناه سابقا ويحتمل انه بتنوين معنى أي ان بين معناه أثبت كما ذكره فيما سبق وهذا يناسب ما في بعض النسخ من الاتيان بما بعد معنى تأمل (قوله الا انه ينتقض الخ) قد يقال لا انتقاض لان دخول أل على الجملة يبعدها من المعرفة وأيضا دخولها على الجملة المركبة من اسمين نامين يخيل معه ان كلا من اداتي التعريف داخل على اسم فلم تجتمع اداتا تعريف على معرف واحد بخلاف دخولها على المفرد (قوله يتأتى اسقاط الخ) أي فهي حينئذ شبيهة بالمعرفة على ان دخولها على المفرد مما يقوي الشبه بها بخلاف دخولها على الموصول وصلته فالفرق مؤيد (قوله وفيه تأمل) لعل وجهه ان أل جزء من العلم لا زائدة عليه كما هو مقتضى الفرق ولا يخفى ضعفه وكذا توجيهه بان أل في الحارث للمح فعند اللمح لا يمكن اسقاطها اذ لا يتأتى اللمح بدونها لان السقوط حاصل عند عدم اعتبار اللمح والكلام في اللفظ من حيث هو ووجهه بعضهم بمنع عدم تأتي الاسقاط في نحو الذي والتي وبان تأتي الاسقاط وعدمه لا يفيد شيأ بل المدار على اجتماع اداتين في اللفظ اهـ ولا يخفى ما فيه (قوله ان التسمية فيها بشيئين) أي فبعدت أل عن كونها معرفة لانها لا تدخل الا على المفرد فتعرفه وقوله والذي بصلته الخ أي فقربت أل من كونها معرفة وقال شيخنا الباجوري مراده انه اذا كانت التسمية بشيئين سهل دخول أداة النداء حينئذ فيصير كأن كل أداة لاسم بحسب الظاهر وان كانا في الحقيقة اسما واحدا والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالرجل فيمتنع دخول اداة النداء لئلا يجتمع اداتا تعريف (قوله فلصيرورة الهاء الخ) أي وان كانت تاء التأنيث في نية الانفصال (قوله بالاختصاص) أي بالنداء (قوله وصار مثل حيهل) أي في انه ضم فيه صوت الى اسم مع بقاء كل منهما على معنييهما الا ان الميم في اللهم دالة على النداء وحيهل كل من كلمتيه دال على معناه في القاموس حي على الصلاة بفتح الياء أي هلم وأقبل وحي هلا وحي هلا على كذا والى كذا وحي هل كخمسة عشر وحي هل

كصه ومه وحيهل بسكون الهاء حى أى اعجل وهلا أى صله او حى أى هلم وهلا اى حثيثا او اسرع او هلا أى اسكن ومعناه اسرع عند ذكره واسكن حتى تنقضى وحى هلا بفلان أى عليك به وادعه واذا قلت حى هلا منونة فكأنك قلت حثا واذا لم تنون فكأنك قلت الحث جعلوا التنوين علما على النكرة وتركه علما للمعرفة وكذا فى جميع ما هذا حاله من المبنيات ولا حى عنه لا منع ولا يعرف الحى من اللى الحق من الباطل أو لا يعرف الحو ية من فتل الحبل (قوله رد بأنه يقال لا نؤمهم الخ) انظر ما وجه الرد بهذا اذ لا مانع فى هذا التركيب من كون الميم بقية أمنا اذ المعنى يا الله أمنا بخير لا نؤمهم بخير غاية ما فيه انه كان الواجب العطف وهو ما رد به بعد الا ان يقال وجه الرد ان الميم بقية أمهم اذ ليس بلازم ان تكون بقية أمنا الا ان كلام الشارح مجرد مثال ومع التصريح بلا نؤمهم يصير التقدير يا الله أمهم بخير لا تؤمهم بخير وهذا تناقض لكن لا يخفى ما فيه أو يقال مراده انه يقال اللهم لا تؤمهم بخير غايته ان المحشى عبر بالغيبة بدل التكلم دفعا لبشاعة العبارة وحينئذ فلو كان أصل الميم أمنا لزم التناقض بناء على ان كون الميم بقية أمنا ليس مثالا تأمل (قوله لانا لا نسلم الخ) هذا مؤيد بما سبق من أنها مما يختص بالنداء اه شيخنا (قوله باقية على تركيبها) أى من الميم الدالة على النداء لانها عوض عن يا ومن المنادى ومعنى عدم التركيب انها كلمة مستقلة وضعت هكذا (قوله لو قال ذى البناء الخ) أنت خبير بأن الضم نوع من أنواع البناء فهو الضمة وما ناب عنها على ان البناء لفظى كما جرى عليه المصنف لا خصوص الضمة كما تقدم غير مرة (قوله فان تابعه يتعين الخ) صادق بالبدل وعطف النسق (قوله لان المتبوع مبنى على الفتح) أى فى محل نصب فليس فى المتبوع ضم لا ظاهر ولا مقدر حتى يثبت فى التابع (قوله وأنا أقول الخ) يدفع اعتراضه على تعين الجر بأنه بالنسبة للرفع المجوز فى قوله وما سواه ارفع الخ فلا ينافى جواز النصب اه شيخنا (قوله سيأتى فى باب الاستغاثة من هذا الشارح الخ) عبارة الشارح الرابع اذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع اه فقياس المحشى بقية التوابع على النعت فى جواز النصب الا ان البدل والنسق حكمهما كالمنادى المستقل خلافا لظاهر اطلاقه (قوله الخالى من أل) وكذلك يرد ما فيه أل لانه يجوز فيه النصب والرفع كما صرح به المصنف فكيف يمنع الرفع (قوله وحينئذ يجوز فى تابعه

مطلب تابع المنادى

الخ) أي على التفصيل المعلوم من كلام المصنف والشارح (قوله فيه تساهل وقصور)
أما التساهل فمن كونه جعله حالا من المضاف مع انه حال من الضمير فيه وأما القصور
فمن جهة أنه كما يحتمل ذلك يحتمل أن يكون حالا من تابع وانظر ما وجه منع كونه
حالا من المضاف على ان في كلامه هو أيضا قصورا اذ يحتمل جعله صفة لتابع
بجعل متعلق الظرف معرفة أو صفة للمضاف كذلك أو حالا من ضمير الزمه مقدمة
على عاملها وصاحبها (قوله أشار به الى ان المراد بالتابع الخ) حاصل ما يقال ان
التوابع خمسة وكل منها اما مضاف فقط أو مصحوب أل فقط أو جامع بين أل والاضافة
أو مجرد عنهما فاذا ضربت هذه الاربع في التوابع الخمسة كانت الصور
عشرين يمتنع منها أربع اثنان من التوكيد وهما مصحوب أل فقط والجامع بين أل
والاضافة لان ألفاظ التوكيد لا تقبل أل واثنان من البدل على الاصح وهما
ما ذكر لان البدل على نية تكرار العامل وهو هنا حرف النداء فلا يجامع أل فبقيت
ستة عشر صحيحة لا يقال ان عطف البيان لا يكون جامعا بين أل والاضافة لان
الجامع لا يكون الا مشتقا كالحسن الوجه وهو لا يكون الا جامدا فيمتنع منه صورة
لانا نقول لا امتناع لتلك الصورة بناء على ان ما بعد اسم الاشارة عطف بيان يجوز
رفعه ونصبه ان لم يكن اسم الاشارة وصلة ويتعين الرفع ان كان وصلة ويدخل
تحت قول المصنف تابع ذي الضم الخ ثلاث صور واحدة من النعت وواحدة من
عطف البيان وواحدة من التوكيد ويدخل تحت قوله وما سواه الخ سبع صور
بقية صور النعت وعطف البيان واحدى صورتي التوكيد الباقية ويدخل تحت
قوله واجعلا كمستقل الخ أربع صور ثنتان من عطف النسق وهما المجرد من أل
والاضافة والمضاف المجرد من أل وصورتا البدل ويدخل تحت قوله وان يكن
مصحوب أل الخ صورتا عطف النسق الباقيتان ولا تخفى عليك الامثلة وان اقتصر
الشارح على البعض تأمل (قوله وفيه نظر الخ) بيانه ان الالتفات هو التعبير عن
معنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عن
ذلك المعنى بطريق آخر منها لكن بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف
ما يقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع لا على خلاف ما يقتضيه ظاهر المقام
ولذلك صرح البيضاوي على وفق اشارة صاحب الكشاف بوجود الالتفات
في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى فان العدول فيه عن مقتضى ظاهر الكلام

حيث كان سياقه وهو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى على صيغة الغيبة
لاعن مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب في الموضعين وتقدم لك عند قول
المصنف أحمد ربي الله ما يتعلق بذلك فارجع اليه ان شئت (قوله عبارة
السيوطي الخ) قصد بها الرد على الشارح بان الرفع في نحو يازيد صاحبنا ليس
خاصا بالكسائي ومن بعده بل هو للكوفيين المندرج فيهم الكسائي والفراء
ولبعض البصريين وهو ابن الانباري و بان الفراء لم يختص بالتوكيد فقط بل به
وعطف النسق (قوله أي بالها) المناسب أي باله اذ الكلام في تابع ذي الضم
(قوله قلت لان المنادى الخ) فيه ان علة البناء التركيب وهذا جار في الموصوف
والصفة مع لا أو يا وكون لا لها دخل في التابع بخلاف يا لا دخل له في ذلك
الا أن يقال ان علة البناء هي تضمن معنى من الاستغراقية بواسطة توجه النفي الى
الصفة وعلة البناء الوقوع موقع الكاف الاسمية الى آخر ما تقدم والصفة هنا
لم تقع ذلك الموقع لعدم تسلط يا على الصفة تأمل (قوله واعتقد قوم بناء النعت الخ)
يبطل هم ومه التنوين في نحو يارجل عاقل ومقتضى تعليلهم أيضا عدم اختصاص
ذلك به (قوله وفي قول الشارح والرفع الخ) فيه ان قول الشارح فالنصب اتباعا
للمحل لا اشارة فيه لكون الحركة اتباعية فليكن ما بعده مثله تأمل (قوله لانه
معرب بضمة) كذا في كثير من النسخ ولا وجه لما في بعض النسخ من التعبير بضمة
(قوله ان من البدل الخ) أي فللبدل حالان حال يجعل فيها كأنه قد باشرته يا وهو
الاكثر نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه بالتوكيد والنعت
في عدم صلاحيته لتقدير حرف النداء قبله نحو ياتميم الرجال والنساء وعلى هذه
الطريقة توجيه كونه كالمنادى المستقل بالتوجيه الآتي بناء على مذهب الناظم
(قوله أي قياسا على المنسوق الخ) مقتضى قياسه على ذلك انه يجوز فيه الرفع
والنصب كما في المقيس عليه ومع ذلك هل يجوز الضم أيضا كما هو ظاهر المقابلة
للاصل وهو وجوب الضم فيكون المقابل لجواز النصب حينئذ أمرين أولا يجوز
الضم فيكون المقابل هو الرفع ويحتمل ان المقابل هو الضم فقط اذا لم يعمل بذلك
المقتضى وعمل بالظاهر المتقدم فلكلام شيخه وجه غاية الامر ان أو في كلامه
مجوزة للجمع تأمل (قوله وفي تعبيره بالاجازة الخ) فيه ما تقدم (قوله الضم) أي ضم
بناء لان حرف العطف بمنزلة يا وقوله أو الرفع أي رفع مشاكلة (قوله ولا بعد فيه)

اي

أي لان اضافته غير محضة أبدا في نية الانفصال اذ ما اضافته محضة لا تدخله أل
(قوله أي مع كونه أقرب الخ) هذا لا يظهر في نحو يا زيدوا الحسن الوجه فان الحركة
الواجبة فيه عند الاستقلال على تقدير زوال المانع وهو أل هي الفتحة لا الضمة
الا ان يلحق بالاصل وهو المفرد (قوله عند الاستقلال) أي لولا المانع الذي هو ال
(قوله مفعول معه) أي لا أولى كما في البيضاوي (قوله وضعفه الخ) لعل وجهه انه
عليه يكون تأويب الجبال مقيدا بمصاحبة الطير والظاهر خلافه من كون كل
مستقلا (قوله نصب لا غير) أي تبعا للمحل المنادى اذ الفاصل مانع من الرفع اتباعا
للفظ ولا يختص الحكم بالمضاف كما في مثاله اه شيخنا (قوله لفظ به كما يلفظ الخ)
هو في مقابله قوله لا غير أي فلا يتعين فيه النصب اذا كان النعت مرفوعا بل يجوز
رفعه اتباعا للفظ ماقبله لعدم الفاصل وبهذا يندفع منع المحشي وقوله لم لا يجوز الخ
اه شيخنا ولك أيضا ان تقول نختار الشق الثاني ويندفع المنع بانه جار على ان
حركة الرفع في التابع اعراب كما هو ظاهر كلام الاقدمين وقد مر ان الدماميني
استشكله وأقره مع اشكاله فقال لم أقف له على جواب (قوله لفظ به كما يلفظ
بالتابع) ليس هذا لفظ الدماميني المتقدم كما لا يخفى (قوله غير نافع الخ) أنت خبير
بان قوله وقد تضم اعتراض على المراد لا منه وقوله ليكون الخ علة لقوله ويلزمها الخ
لا أنه من جملة المراد وقوله وتؤنث الخ اعتراض أيضا على المراد لا منه فهو كقوله وقد
تضم فالاعتذار مقبول نافع اه شيخنا لكن لا يخفى عليك ان قول الحفني ان ما ذكر
الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من البيت الخ يفيد ان الاشكال مبني على ان
عبارة الشارح مفيدة لاستفادة جميع ما ذكر من المتن ولم يتعرض الحفني
في الاعتذار لخروج بعض ذلك عن المراد حتى يتم الاعتذار ويقبل الا ان يقال
اقتصاره في الاعتذار على استفادة البعض دليل على أن مراده خروج الباقي
عن المراد فتأمل (قوله لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به) أي فليس منادى
بحسبها حتى يكون له محل باعتبار كونه منادى وقوله بل تابع له أي تبعية صورية
لكونه المقصود بالنداء أي فليس له محل باعتبار تلك التبعية لكونها غير حقيقية
فكما انتفى المحل بالمقصودية لكونه ليس منادى بحسبها لفظا واستقلالا ينبغي
انتفاء المحل بالتبعية لكونه ليس تابعا حقيقة والحاصل ان جهة المقصودية
لم تكن سببا لمحلية النصب لوجود المانع الذي هو التبعية وجهة التبعية لم تكن

سببا له لوجود المانع الذى هو المقصودية فلا محل نصب له لعدم تسلط العامل عليه استقلالا أو بالتبعية الحقيقية و بهذا اندفع قوله ان تابع ذى محل الخ اذ ذاك فى التبعية الحقيقية وقوله و يؤيده الخ اذ ذاك المنقول التبعية فيه حقيقية ولم يتنبه لقوله نعم الخ اه شيخنا وظاهر هذا ان ضمة التابع بناء لانها جاءت له بواسطة كونه المقصود بالنداء ويحتمل ان مراد سم انه لا ينبغى ان يكون نصبه محليا بل نصبه تقديرى لان النصب المحلى مرتب على كونه مفعولا به حقيقة بحيث يكون مباشر الاداة النداء وما يقوم مقامها كحرف العطف فيبنى و ينصب محلا وهذا ليس كذلك والمراد بتعين الرفع فى نعت صفة أى المنقول عن ابن المصنف والشارح امتناع البناء على الضم فلا ينافى جواز النصب تأمل (قوله فلا يظهر حمل كلامه الخ) الا ان يقال انه تابع فى الصورة اه شيخنا باجورى (قوله واحتياجها وضعا) خرج بذلك لفظ شئ وما بمعناه فانه وان ساواها فى ذلك الا انه ليس محتاجا بطريق الوضع الى مابين بل لابهامه فلا يكون مثلها فى اللصوق بما بعده (قوله غالبا) من غير الغالب رب رجلا ونحوه (قوله لكنه جملة) أى والمنادى لا يكون جملة حتى يتوصل بالموصول الى ندائها (قوله لان بال لا تدخل الخ) لا يخفاك ان هذا ايضاح للمعنى وليس أمر الفظيا حتى يتم هذا التعليل اه شيخنا وفيه ان الايضاح لا يكون الا بعبارات مطابقة للقوانين فان خرجت عنه كانت محل اشكال (قوله باب حذف وتخفيف) فيه ان هذا لا يقتضى التزام الحذف بل جوازه فقط (قوله نزع الانسان الخ) أى ميله اليه (قوله والنكز) أى فى قوله * لا توعد فى حية بالنكز * والشارح اقتصر على الشطر الاول و يحتمل ان نسخة المحشى ليست آتية على الاقتصار (قوله وكأنه ترك ذلك) أى استثناء اسم الاشارة (قوله اعل مراده على ما مر من اشتراط الخ) أى ومن كون ذلك ليس كيا لصحة الوصف بالذى وبه ذا صح المثال الثانى فى كلام الشارح فاقتصار المحشى على ماذكر لا يتم (قوله مقدرا) أى بحسب الظاهر على بعض الاوجه والاذن جملتها انه مضاف تأمل (قوله حاجزا حصينا) وهو السين من سعد الثانى (قوله فيندفع قول صاحب الخ) أى و يندفع ان الاكثر يأبى اقحام الاسماء اذ هذا فى الزيادة المحضة لا فى التوكيد (قوله وكأنه لم ينظر الى السادس الخ) لا يقال لم ينظر للسادس لكون النعت حينئذ لم يفد معنى فى المنعوت ولا بالتأويل اذ النعت والمنعوت متحدان حينئذ لانا نقول

مطلب المنادى المضاف لياء المتكلم

هذا كما يبطل النعت يبطل غيره كالبدل وعطف البيان اذلا بد فيهما أيضا من زيادة (قوله ثلاثة أشياء) هي الاول والثاني والاوسط (قوله وهذا القيد) أي قوله قبله ساكن (قوله يخرج نحو مسلمي الخ) أي فان ماقبل الياء مفتوح في التثنية مكسور في الجمع (قوله في صورة اثبات يائه) أي المفرد أي ياء المتكلم التي معه (قوله لانه لا دلالة على الياء) فيه ان الكسرة تدل عليها لا يقال المراد لا دلالة في حال الوقف لانا نقول لا دلالة في غير هذا نحو عدو ومفتوحا حال الوقف فلا وجه لتخصيص الشرط بهذا حينئذ ولهذا كان المتجه ما في التوضيح اه شيخنا (قوله وهذا هو المتجه) هذا مازاده المحشي على مافي الحفني وجميع ماقبله فيه غاية الامر انه بعدما أفاد ماذكر قال فحرره فلا تفهم ان قوله والذي في التوضيح الخ أول كلام المحشي وان اوهمه صنيعه اه شيخنا (قوله اشارة الى انهما في مرتبة الخ) ينافيه قول الشارح وهذا هو الاصل الا ان يتكلف بجعل مرجع اسم الاشارة ثبوت الياء من حيث هي بقطع النظر عن الفتح والسكون (قوله لتحركها) أي على ان أصل الالف الياء المفتوحة وقوله وانفتاح ماقبلها تقدم للمحشي أول الكتاب انه يشترط أن يكون الفتح أصليا فيخالف مانقله هنا عن التصريح وأقره لكن تقدم لك مناقشته في ذلك الشرط وانه غير مسلم فتنبه (قوله ان المراد بهذه اللفظة ولا نداء) فيه نظر لان لهف علم على لهف الواقع في تركيب التحسر كما ان ليت علم على ليت الواقعة في تركيب التمني كليت كذا حاصل أو ليتني فعلت وكما ان لو اني علم على لو اني الواقع في تركيب التندم كلو اني فعلت ولا شك ان المتحسر يقول يالهفي أو يالهفا أو نحو ذلك من الصور الخمسة في المنادى المضاف لياء المتكلم أو يالهف قلبي أو لهفا بمعنى أتلهف لهفا ولهف في البيت لا يصح ان تكون علما على لهفا المنون لعدم التنوين في البيت فبقيت محتملة لان تكون علما على لهف المضاف للظاهر أو المضاف للالف المحذوفة أو المذكورة فالصواب تعليل عدم الدلالة باحتمال أن تكون علما على لهف في نحو يالهف قلبي أو يالهفا بالالف المذكورة اذلا يتأتى احتمال سوى ذلك اذ سواه منون أو مكسور الفاء وليت لهف في البيت اسما له وقد يقال قد يقع في تركيب التحسر لهف قلبي بمعنى أتلهف لهف قلبي فلا مانع من ان يكون لهف في البيت علما على لهف في هذا التركيب ونحوه فحينئذ صح قول المحشي في التعليل ولا نداء نعم عدم الدلالة في البيت لا يتوقف على خصوص التعليل

بذلك كما علمت فتأمل (قوله لا محلا) عطف على تقديرا (قوله قبله حركة مجانسة
أو غير مجانسة كما في نحو مسلمي بالتثنية فان الواجب دخوله في المعتل المقابل للصحيح
بالمعنى المتقدم كما لا يخفى ففي كلامه قصور (قوله أو على حذف خبر أحد
المتعاطفين) جعل الكسر وحذف الياء واحدا فالواو في وحذف الياء بمعنى مع
عاطفة على كسر والآخر هو الفتح واو التنويعية كالواو ويجب معهما المطابقة فلا
يقال المتعاطفات ثلاثة لا اثنان ولو سلم انهما اثنان فالعطف بأو مجوز للافراد
تدبر (قوله مبنيا على ضم مقدر) أي لانه على هذا ليس مضافا بدليل مقابلته بما
نقله السيوطي (قوله مضاف الى الياء المحذوفة) وعلى هذا فالمجموع منصوب محلا
للبناء التركيبي خلافا لما استظهره المحشي سابقا وقد تقدم التنبيه على ذلك فتدبر
(قوله هذا مقابل قوله فظاهر الخ) أي فكان الاولى الاتيان بالواو ولئلا يتوهم انه
تأييد لما قبله (قوله وكونه اسم فاعل الخ) لا يساعده رسم التاء مجرورة (قوله كأبت
الخ) دخل تحت الكاف اللهم فانه من المختص بالنداء كما تقدم (قوله أي تحريفه

مطلب اسماء لازمت النداء

قيل التحريف تغيير الحروف والتصحيف تغيير النقط (قوله وهو الغزير الكرم)
أي كثيره (قوله قضيته الخ) قد يقال مراده انه يقال يا مخبثان ويا مخبثانة على القول
بالقياس بخلافه على عدمه فانه يقال يا مخبثان فقط ونازع شيخنا المحشي في كون
قضيته ما ذكر اذ محصله انك تقول ذلك الآن ويسوغ لك الاطراد ولولاه
لاقتصرت على التركيب الوارد فيه هذا اللفظ ولا تقوله الآن الا حكاية اه فتأمله
(قوله ثاني بافعال) هو فعال والاول هو يا (قوله في قوله الآتي وشاع في سب الذكور
وزن يافعل) كذا في كثير من النسخ وفي بعضها اسقاط وزن وهو الموافق لما يأتي
في الشرح على ما بأيدينا من النسخ (قوله فالامر معطوف على وزن) أي بقطع النظر
عن قوله في سب الانثى ان جعل متعلقا بالطرد أما ان جعل حالا مما بعده فلا يحتاج
لذلك (قوله وعلى صنيع الشارح الخ) فيه ان مطرد في حيز التفسير فيتبادر منه انه
تفسير لقوله هكذا الواقع خبرا وعليه فلام الامر للعهد أي الامر الموازن افعال
لكن أحسن منه اعراب المحشي الذي اشار اليه سم وبهذا تعلم ان تفسير المحشي
هكذا بقوله أي كائنات في الوزن لا في النداء لا يناسب صنيع الشارح على ما قلناه
اه شيخنا (قوله أي هلموا الى عرعرة) أي ان صغيرهم يدعو ويقول عرعار (قوله وانظر
مرجع ضمير بها) يحتمل انه عائد على البقعة التي يلعب فيها او انه عائد على العرعرة

(قوله تصدق المماثلة الخ) أى تصدق بأن يؤتى باللفظ الثانى كالاول المذكور أو يؤتى بالاول كالثانى المذكور وقد يقال ان حكاية الصوت النطق بمثل مايقع من المسموع وهو تارة يتحد الثانى مع الاول وتارة يختلف ألا ترى الى قولهم خاق باق حكاية لصوت الجماع وان اتحد هذا فى الوزن (قوله بأن يقال عرعر وقرقر) بفتح العينين والقافين (قول الشارح مثل الاول) هو عرعر فى عرعار وقرقر فى قرقار (قوله غير منصرفة للوصفية الخ) أى انها بقطع النظر عن البناء العارض من النداء غير منصرفة الخ فلا يقال انها مختصة بالنداء فهى غير منونة لبناء النداء لا للعلتين تأمل (قوله الشيب) بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها (قوله بل لم يستكمل شروط باب سنين) اذ باب سنين كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوض عنها هاء التأنيث ولم تكسر وهن وان حذفت لامها الان اصلها هنو لكن لم يعوض عنها هاء التأنيث (قوله كما فعل ذلك فى ياهناه الخ) فانه قلبت ضمة النون فتحة وضمة التاء فتحة لمناسبة الالف قال شيخنا الباجورى ولعلهم حافظوا على الحركة لكونها أصلا بخلاف الف الندبة فانها طارئة فلذلك لم تراع ولما كانت حركة هن وهنة عارضة أيضا كألف الندبة نظروا الى ان قلب الحركة أخف من قلب الحرف اه لكن هذا لايظهر فى هناتوه الا أن يعتبر طرد باب الجمع على وتيرة واحدة فى عدم تغيير الحركة وان تخالفا فى تغيير الحرف لكن يؤيد البحث قول المتن الآتى

والشكل حتما أوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لابسا

مطلب الاستغاثة

(قول الشارح فلا يبنى من يدع ويذر) أى لانه لم يستعمل من هذه المادة الا المضارع والامر كما قاله الشنوانى (قوله مشاركة المستغيث) أى أو غيره (قول الشارح وليحصل بذلك فرق الخ) فيه ان الفرق يتأتى بالعكس فلابد من ضميمة وهى مع كون المستغاث من أجله يناسبه كسر لامه لانكساره والمستغاث يناسبه فتح لامه لطلب فتحه ونصره نعم قد يقال هذه الضميمة كافية وحدها وقوله الرابع اذا وصف المستغاث الخ لا يظهر الا على كون اللام حرف جر زائد بخلافه على كونها أصلية أو أصلها ال فانه لا يتأتى حينئذ كلام النهاية وبعد ان يقال يتأتى كلام النهاية على كونها أصلية فانه منصوب تقديرا التركيبه مع اللام فهو كالمضاف تأمل (قوله لان الاستغاثة كالبعد) ليس تعليلا للاختصاص كما هو ظاهر اذ لا ينتج اذ بقية حروف البعيد كذلك (قوله أعام لك) عام مرخم عامر فهو المستغاث ولك هو

المستغاث من أجله فان كان المخاطب بالك غير عامر احتيج لجعله من جملة أخرى والا لزم اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة لا يقال سيأتى انه لا يضر فى الندبة اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة فالاستغاثة كذلك لانا نقول فرق بين البابين اذ المستغاث منادى حقيقة بخلاف المندوب وان لم يكن غيره فالامر ظاهر ثم رأيت فى المحشى فى باب الترخيم ما نصه ولعل قوله لك خبر لمحذوف أى ندائى لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يالك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت تمنانى ليقتلنى لقيط وهو اسم رجل اه وبهذا تعلم ان الخلاف فى متعلق لام المستغاث من أجله محله فيما لم يلزم منه المحذور المذكور (قوله وجزم الرضى الخ) قيل يمكن حمل كلام الرضى على ان اللام حرف جر أصلى وكلام النهاية على انه زائد تأمل (قوله انت بكسر لام المعطوف الخ) أى فكسر اللام فى صورتين صورة المعطوف الذى لم تتكرر معه يا وصورة المستغاث له مع عدم تكرار يا مع المعطوف على المستغاث به فهما مصدوق السوى وقوله ولو أرجع الشارح الخ محصله انه لو أرجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف الذى تكررت معه يا شمل السوى ثلاث صور المستغاث من أجله فى صورة تكرار يا مع المعطوف على المستغاث به وفى صورة عدم تكرارها معه والمعطوف على المستغاث به عند عدم تكرار يا معه هذا وبعد ذلك فى كلامه نظر اما أولا فشمول السوى للصورتين عند ارجاع اسم الاشارة للتكرار لا يصح لان موضوع منطوق الشرط لام المستغاث به المعطوف فمعنى المفهوم حينئذ المشار اليه بقوله وفى سوى ذلك الخ انه اذا لم تتكرر يا والموضوع بحاله فانت بكسر لام المستغاث به المعطوف فالمفهوم صورة واحدة لا صورتان وقوله كما تدل له الخ قد يقال لا دلالة لاحتمال ان علم كسر لام المستغاث من أجله من تكامه على فتح لام المستغاث به وسكوته عن لام المستغاث من أجله فيفهم من ذلك انها باقية على أصلها من الكسر ولعله أشار لذلك بقد وأما ثانيا فلأن السوى وان شمل الصور الثلاثة بناء على ارجاع اسم الاشارة للمعطوف مع تكرار يا الا انه يشمل أيضا المستغاث الاول فيناقض قوله أولا باللام مفتوحا وان أمكن الجواب بان السوى خاص بما عدا ذلك بقرينة ما تقدم فالذى يظهر ان اسم الاشارة اما راجع للتكرار والمفهوم صورة واحدة على ما بينا وعليه جرى الشارح أو راجع لما فى البيت الاول والثانى على التأويل بالمذكور فيكون المفهوم حينئذ ثلاث صور وهذا هو التحقيق لا ما قاله تأمل (قوله

وامن

وأمن لبس الخ) زاده المحشية ماقرره من شمول اللام بين ولا حاجة اليه على ماتقدم (قوله وتعليل) معطوف على تعليل المتقدم (قوله اثلا يلزم عمل الفعل الخ) لا يقال هذا على فرض صحته يمنع أيضا من تعلقه بالفعل المحذوف الذى قاله الشارح لانا نقول لا يلزم كون الفعل المحذوف ادعو بل يحتمل تقديره تدعى بالبناء للمجهول بخلاف فعل النداء فانه لا يحتمل ذلك تأمل (قوله فان كان مستنصراله) نحو يالزيد للمظلوم (قوله مع أن الظاهر الخ) مقابل الظاهر كونه فاعلا وفيه ان الظاهر الفاعلية لان اللام أصل أو كالاصل لكثرة استعمالها فينبغى اسناد المعاقبة للالف وان كانت من الجانبين (قول الشارح الثانية قد يحذف المستغاث الخ) محصله انه لا يكون التركيب متعينا لحذف المستغاث به الا اذا كان المباشر ليا لا يصلح لكونه مستغاثا به فلا ينافى ماتقدم من احتمال بعض التراكيب لحذف المستغاث به أو لذكره كما فى يالك و يالى وليس المراد انه لا يجوز حذف المستغاث به الا اذا كان المباشر ليا غير صالح لان يكون مستغاثا به والا نافى ماتقدم (قوله بانه حينئذ مبنى على الفتح) أى لاقتضاء الالف فتح ماقبلها اه جامى (قوله ومقتضاه ان الف الاستغاثة الخ) اقتضاؤه لذلك ممنوع لان الذى أحوجهما الى بناء المفرد على الفتح مناسبة الالف وذلك غير موجود فى المثنى والمجموع لان الالف فيهما انما تكون بعد حرف اعرابهما (قوله لكونهم مدعوين الخ) أى ولكسر اللام أيضا (قوله الا ان يقال المراد الخ) ظاهر قوله كما صرح به الشارح الخ ان هذا جواب عن قوله وكذا يقال فى قوله الخ لان الشارح انما صرح بذلك فيما سبق فى ثلاثة وثلاثين لكنه نافع أيضا فى دفع الاعتراض على واضار باعمرا تأمل (قوله من ذكر الخاص بعد العام) لشمول الاسم اسم الجنس الجامد كرجل بخلاف العلم فانه لا يشمله وليس المراد ان الاسم شامل للكنية واللقب بخلاف العلم فانه لا يشملهما لعدم صحته اذ العلم شامل لهما أيضا كما قال واسما أتى وكنية ولقبا تأمل (قوله وعلم ايقرأ الخ) لعله أراد انه علم ايصح أن يقرأ الخ والا فليس ذلك بلازم كما لا يخفى (قوله مثال المندبة الخ) لا يظهر التمثيل لذلك ولا تصحيحه تلك الملاحظة فالظاهر أنه مثال لقوله بالذى اشتهر أى بالصلة التى اشتهر بها و بئر زمزم صلة من حيث انه جزؤها وهو محل التعيين تأمل (قوله المضاف الى الياء) أى المنقلبة الفا بعد قلب الكسرة فتحة ثم حذفت تلك الالف لاجل ألف الندبة (قوله لكنه فى التسهيل الخ)

مطلب المندبة

لا يخفى ان كلام التسهيل ليس فيه تقييد ما نحن فيه وهو مجرد وصل المندوب بالالف انما هو فى وصله بالالف وهاء السكت معا بدليل التعليل بقوله لاستثقال الف الخ فقد نقل عبارة التسهيل عند قوله وواقفا زدهاء سكت بعد المدّ وعبارته مع شارحه على باشا و يستغنى عنها وعن الالف فيما آخره ألف وهاء استثقالا لالف وهاء بعدهما ألف وهاء فلا يقال فى عبد الله واعبد الاهاه اه وقوله عنها أى هاء السكت (قوله معنى أخص) بان يراد به ما ليس مضافا ولا شبيها ولا موصولا ولا مركبا مزجيا ولا محكيا (قوله مع ابدال ضمة الحكاية الخ) أى بان تقول واسيبويهاه مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو كسرة البناء الاصلى المحذوفة لاجل الالف كل محتمل الخ (قوله اذا كانت ابنا الخ) فيه انها لحقت فيما ذكر آخر ما أضيفت اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا ان يقال المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد وأما الصفة اذا كانت غير ابن ففيها خلاف بين الخليل وسيبويه و بين يونس وابن مالك والكوفيين فالاولان منعا و يونس ومن معه أجازوا (قوله فقياس قول سيبويه والخليل الخ) محصله ان الخليل وسيبويه منعا الحاق الالف للنعت فيقاس على النعت عطف البيان والتوكيد بجامع ان كلا مكمل لمتبوعه بايضاحه وازالة احتماله فيمتنع فيهما الحاق الالف كما امتنع فيه وأما البدل وعطف النسق فليسا مكملين لمتبوعهما بل البدل هو المقصود وعطف النسق مقصود أيضا على التفصيل المتقدم فلذلك لم يقسهما على النعت و بهذا اندفع قول الدنوشرى ينظر ما وجه كون عدم الحاقها لهما قياس قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البدل) ظاهره دون المبدل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال فى عطف النسق اه يس على التصريح ومثال العطف فى التصريح ليس فيه ألف فى المعطوف عليه فلذلك قال وكذا يقال الخ بخلاف عبارة المحشى التى نقلها عنه فان فيها ذلك و يحتمل فى مثال البدل الذى ذكره ان تكون الالف فى غلاما للندبة وألف الضمير حذفت لاجل ألف الندبة (قوله أربعة مذاهب) أى أوجه حذفه وفتحه وكسره مع قلب الالف ياء وحذفه مع بقاء الكسرة وقلب ألف الندبة ياء (قوله يقال وهمت) بابه ضرب وقوله يقال وهم بابه فرح (قوله يدل على انه جعل المذ الخ) اما لو جعل الدم مبتدا والخبر محذوف أى كافيك والهاء مفعول لاتردد فلا تكرار بالنسبة للدم مع قوله ما للنادى اجعل الخ وفائدة الاخبار

بان

بان المد كاف حينئذ دفع توهم عدم كفايته وانه لا بد معه من شئ آخر غير الهاء وان كان بعيد الـكن الاعراب الذى يفيده الشارح أولى لأجل ان يكون دافعا للايهام فى قوله ومنتهى المندوب الخ كما قاله المحشى (قوله والا ناقضه الخ) لا مناقضة لحمل الامر فى الاول على الاباحة أخذا مما بعده أو على الوجوب وجعل ما هنا استثناء مما تقدم (قول الشارح وقد مر بيان الاوجه الثلاثة) أى بيان أمثلتها فما فيه الالف فقط نحو واكبدا من حب من لا يحبنى وقف فيه بامر الله ياعمرا وما هو مجرد عن الالف والهاء نحو واز يدوا امير المؤمنين وما هما فيه نحو وامصيبتاه وقد تقدم ذلك فى الشارح (قوله مصرعة) فيه نظر اذ التصريع فى اصطلاحهم تغيير العروضة بزيادة أو نقص لأجل موافقة الضرب مع ان هذه العروضة لا تغيير فيها أصلا فهى صحيحة اذ يجب صحة العروضة فى بحر الهزج وقد يقال أراد بالتصريع الموافقة وان لم يوجد تغيير وقد تقدم له نظير ذلك (قوله ويحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم الخ) ولا يعلم كون هذه الالف للندبة الا ان أتى بهاء السكت (قوله كرخم كنصر) أى رخم الذى على وزن كرم معناه لان وسهل كما ان رخم الذى على وزن نصر معناه ذلك (قوله الحاشية جانب الثوب وغيره) المناسب لهذا ان يراد بالحواشى جوانب الكلام وأطرافه أى اوله وآخره فالجمع لما فوق الواحد وخصها بالذكر لان تشوق السامع لاول الكلام وآخره اكثر أو على عادة العرب من التعبير باطراف الشئ عن كله لانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رقته كله فقول المحشى لعل المراد بها الخ مبنى على الثانى تأمل (قوله أى من حيث هو آخر المنادى) أى واما آخر يد ودم فلم يحذف من حيث كونه آخر المنادى بل من حيث كونه آخرها تين الكلمتين وقعتا فى النداء أم لا (قوله بمعنى باء السببية) لا مانع من كونها ظرفية أى انهم توسعوا فى الترخيم حيث جعلوه جائزا لا ممتنعا (قوله لظهور تفريعه الخ) قيل الظاهر ما صنعه الشارح فان ضم المناسبات بعضها الى بعض ترقيق فلذا فرعه على قوله والتغيير يأنس الخ لكن بواسطة المقدمة المذكورة وهى مشهورة اهـ وقال شيخنا يظهر لى انه تفريع على قوله وترخيم النداء الخ والكلام على حذف الوصف أى ترقيق مخصوص أى انه منه فهو أخص من الخاص الذى قسم الى النوعين بالنسبة الى العام الذى هو اللغوى أعنى ترقيق الصوت (قوله فيلزم تعليل الشئ بنفسه) مبنى على أمرين الاول انه تعليل للحذف

مطلب النداء

المطلوب لا للطلب الثاني ان الترخيم بالمعنى المقصود في هذا الباب وهو حذف آخر المنادى وقد يقال ان الترخيم بالمعنى المقصود ليس هو ما ذكر بل هو حذف آخر المنادى للتخفيف من حيث هو آخر المنادى وعلى هذا فينبغي ان الشارح قصد جعل قول المصنف كما سمعا الخ من تمام التعريف الذي ذكره وحينئذ فهذا التعليل من تعليل العام بالخاص ومحط التعليل جهة الخصوص فكأنه قال احذف آخر المنادى لاجل الترخيم أي لاجل التخفيف بذلك الحذف من حيث كون المحذوف آخر المنادى لا لاجل الاعلال ولا لاجل الحذف للتخفيف لا من هذه الحيثية على ان لك أن تقول الترخيم بالمعنى الاصطلاحي الاعم الشامل للنوعين فيكون بين التعليل والمعلل عموم وخصوص من وجه لانفراد الاول في تقليل الكلمات كما في ترخيم التصغير وانفراد الثاني في حذف آخر المنادى لغير الترخيم والامران اللذان بينهما ذلك يصح أن يعلل أحدهما من حيث عمومه بالآخر من حيث خصوصه كالقيام والاجلال فكأنه يقول احذفه لان تكون مرخما لا لان تكون معلا كما تقول قم اجلالا أي قم لتكون مجلا لا لغرض آخر مع ان القيام اجلال لكن لما كان يتحقق في غير الاجلال كان من حيث الخصوص وهو الاجلال باعثا عليه من حيث العموم وهو مطلق القيام فيكون الحاصل في الخارج جامعا بين الامرين (قوله لا يتقدم عليه) عبارة غيره لا يتقدم على المضاف (قوله وقت اجتماع شروط الترخيم) أشار بذلك الى ان الكلام على تقدير مضاف آخر أي وقت جواز الترخيم وذلك هو وقت اجتماع شروطه ودفع بهذا لزوم تحصيل الحاصل كما أنه دفع هذا اللزوم في الاحتمال قبل بجعل الحال مؤكدة أفاده بعضهم (قوله أي حركة ما قبل المحذوف) قد أقر الشارح وقد يقال انه حينئذ يلبس بمنادى لا ترخيم فيه الا ان يقال يزول بالوصل فلا يضر اه شيخنا ومثله يقال في الاول بل هو فيه أظهر (قوله وفيه ان الهم متعب الخ) محصله ان تاعب اسم فاعل الفعل اللازم فيقتضي ان التعب قائم بالهم مع انه قائم بالشخص (قوله الا أن يكون الخ) أي فهو على حذف مضاف (قوله أو سمع) بالبناء للمجهول ولعل أو بمعنى بل الانتقالية أو هي للشك من صاحب القاموس (قوله يحتاج الى وحي يسفر عنه) أي لانه لم يعلم في البيت كون الشاعر رخم أولا على لغة من لا ينتظر كما هو الشرط في جواز الترخيم ثانيا أم لا (قوله هل تتعين لغة من لا ينوى الخ) هذا السؤال انما

يظهر فيما اذا كان المتكلم غير عربي أما اذا كان عربيا ورخم أولا على لغة من لا ينتظر كما هو المفرض لزم ان يرخم ثانيا على تلك اللغة لانها لغته فلم يتم ما للعيني ولو ثبتت الرواية بالكسر لكان لغة الشاعر الانتظار فلم يصح استدلال سيبويه به الذي أقره الجماعة ماعدا أبا حيان نعم ان كان العربي يجوز في لغته الامران زال الاشكال (قوله ويؤخذ من كون القيد الخ) فيه انه متى كان المراد عدم المراعاة في الترخيم الاول كان التعلق بأجاز أو بيرخم على حد سواء تأمل (قوله احترازعن النسبة الاضافية) أى لكونه ذكرها أولا بخصوصها وقوله والتوصيفية الظاهر انها كالاضافية فلا يرخم المركب التوصيفي بعلة الاضافة الآتية اه شيخنا وبهذا اندفع قول بعض الافاضل متعقبا له كيف ذلك مع ان قوله دون اضافة يفيد ان الاضافة تمنع الترخيم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي والا فهو بيان للواقع اه أى بعض ما في الواقع والا فالاسناد التوصيفي خارج أيضا كالتام (قوله فهو مظنة الاشتباه) أى اشتباه الحرف المحذوف بغيره فلا يدرى أى حرف هو (قوله وفيه ان اعتراض الخ) لا يقال مقصوده الالزام بالشذوذ بعلامة القلة لانا نقول هذا لا يتم الا لو علل بالقلة وهو لم يعلل بها بل علل بعلة لا يسلمها الخصم (قوله ولعل قوله لك الخ) دفع به لزوم خطاب لشخصين في جملة واحدة وقد تقدم لنا الكلام على ذلك (قول الشارح نحو قل وقلة) الاولى حذف قل لان الخالي من التاء يشترط أن يكون أربعة فصاعدا فهو خارج بما تقدم الا أن يكون أشار به الى مانع آخر (قوله جاز حذف الهمزة فقط) أى كما جاز حذفهما مع ما قبلها اذ ذهب الفراء مقابل لاطلاق ما قبله ولعل وجه جواز حذف الهمزة فقط ان الهمزة للتأنيث فهي بمنزلة التاء وما رخم بحذف التاء يوفر ولا يحذف منه شئ فكذا ما هو بمنزلته الا انه لم يعط حكمه من كل وجه فلذا جاز الوجه الآخر (قوله لان تاء ليست للتأنيث) أى حتى يوفر بعد حذفها (قوله وهذا هو الظاهر) أى ما لم توجد قرينة دافعة للالباس نظير ما يأتي (قوله ليفيد اشتراط الخ) أنت خبير بأنه أفاده بحكاية الخلاف فيما قبل بهما اتى اذ لم يبق لبن غيره الا ما حركته مجانسة وهو محل الوفاق على انه لا حاجة للاشتراط بل يجعل الكلام عاما وقوله والخلاف الخ استدراك بالنسبة لبعض الصور ولدفع توهم الوفاق في الجميع فلله در المؤلف (قوله ويستغنى عن قوله

ساكنا) فيه ان اللين لا يكون الا ساكنا فيحصل الاستغناء به كما يحصل بالمد فقول المصنف ساكنا وصف لازم كما يأتي * والحاصل ان حروف واي ان سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كمال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون وغرنيق أو تحركت فعلة فقط كهيغ وقنور وعد فكل مد لين وكل لين علة ولا عكس فالالف حرف مد دائما لانها دائما ساكنة بعد فتحة (قوله بأنه خارج بقوله ان زيد) قيل مثله في ذلك قطر فان الطاء فيه أصلية مع انها ليست مكملة أربعة (قوله بما يصان فيه الكتب) ومنه قول بعضهم ليس يعلم ما يعي القمطر * ما العلم الا ما وعاه الصدر

(قوله وفيه ان الالباس لازم على لغة من لا ينتظر) وكذا على لغة من ينتظر فانه لو قيل يا مصطفى بالالف أو يا قاضي بالياء نظرا الى وال السبب لفظا تبادر منه انه مفرد تام أو يا مصطف أو يا قاض نظرا لوجود السبب تقديرا التبس بالمفرد المرخم والحق ان المدار على القرينة الدافعة للبس فان وجدت جاز على كل من اللغتين والا امتنع على كل منهما (قوله فانها تقف بالهاء على اللغتين) أي لوجودها في اللفظ الموقوف عليه هذا ان كان المركب العددي مشتملا على الهاء ولينظر حكم ما خلا منها فان كان كذلك كما هو ظاهر اطلاقه وان خص التفريع فيحتاج للفرق بينه وبين نحو بعلبك حيث فصل فيه (قوله لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) فيه انه ليس أصليا وقد قال المصنف من ياء او واو بتحريك أصل الفا ابدل اللهم الا أن يدعى ان هذا انشاء بنية من حينئذ على هذه اللغة موضوعة على تحريك الياء (قوله ولا يلزم الخ) لك أن تقول بتنزيلهما منزلة النون انحطت رتبتهما عن شرف الاسمية والتحقا بالحرف فلذلك حذفت الالف منهما (قوله أي الباقي الذي كان آخره الخ) فيه ان المستثنى منه ليس هو الباقي بل ما فيه ألف الا ان يقدر مضاف أي حال الباقي الذي كان آخره الخ وكذا يقال في الاحتمال الثاني (قوله والاول انسب بالسياق) لكن الثاني أنسب بقوله وهو بعد الالف لان الضمير للحرف الذي كان مدغما (قوله وظاهر قول الشارح الخ) أي وان كان يحتمل ان مراده انك تقدر وتلاحظ أن الضمة الموجودة غير الضمة الاصلية (قوله احتمالا) لعله شبه احتمال لان المحذوف من الاولى ليس هو المذكور في الثانية (قوله ووجهه ان اشتهار المسمى الخ) هذا لا يتم الا اذا كان المشهور أحد العلمين فقط كحارثة دون

حارث فاذا قيل يا حارث حمل على المشهور وعلم أنه مرخم حارثة وكون هذا هو الغالب قد يمنع ولما فيه أشار لرده بقوله بعد والحق الخ (قوله بحذف زيادتيه) المناسب بحذف زيادتيهما وكذا يقال فيما بعد (قوله وضعت لتمييز المؤنث) أي وان كانت الآن فيما مدلوله مذكر كما في حارثة اسم رجل (قوله وضعت لتمييز المثنى الخ) أي وان لم تكن الآن للتمييز لان المدلول مفرد مسمى بهما وقد يقال ان التمييز بالتاء مقصود عند الترخيم في بعض الصور كما في مسلمة وحارثة وصفين لمؤنث فما اعتبر في الوضع باق مع الترخيم بخلاف علامة التثنية والجمع فانهما ليست مقصودة للتمييز عند الترخيم لانه لابد من التسمية بهما حتى يرخما فلم يوجد عند الترخيم ما اعتبر وضعا تأمل (قوله محمول الخ) هذا الحمل ظاهر اذا لم يكن الجمع مسمى به في حالة الرفع والا فاللبس حاصل على كلا اللغتين كما اذا سمي بزيدون (قوله أي المؤنث) ليس بقيد لا يقال قيد بذلك لان المعلوم والمشهور في حفصة أنهما علم على مؤنث بخلاف مسلمة وحارثة فانهما يستعملان وصفين لمؤنث وعلمين لمؤنث أو لمذكر لانا نقول بعد تسليم ذلك ينافيه قوله بعد ولا فرق في الثلاثة الخ لان عدم التفرقة بما ذكره انما هو بالنظر للفظ في ذاته لا بالنظر لما عليه الاستعمال (قوله للفرق) معنى كونها للفرق ان العرب استعملت صيغة مذكر بلا تاء وصيغة مؤنث بتاء من هذه المادة فقالوا مسلم ومسلمة وحارث وحارثة وحفص وحفصة بخلاف نحو حمزة وطلحة فانهم لم يستعملوا حمز ولا طلح تدبر (قوله في قراءة شعبة) فيه ان شعبة يقرأ بياء ساكنة قبل همزة مفتوحة كانه يوافق البقية في القراءة المشهورة فالصواب أن يقول في قراءة شاذة الا ان يقال المراد قراءة شاذة لشعبة فليحرر (قوله أي بل مزيدتين) المناسب بل مزيدا بالافراد أي بل يكون ما للتأنيث مزيدا (قوله أي في الامثلة المتقدمة الخ) فيه ان ترخيم حبليات ومابعدها على لغة التمام يلبس بنداء مالا ترخيم فيه فيمنع الترخيم على هذه اللغة للسبب الاول الا ان يقال المراد الجواز عند وجود القرينة الدافعة للبس (قوله اعترض بأن هذا الثالث الخ) تقدم الجواب عن نظير ذلك فلا تغفل (قوله أي أولا) والمراد المذكور حقيقة أو حكما كما اذا قلت ما زيد الا قائم ففيه قصر الحكم وهو ثبوت الاتصاف على قائم وقائم بعض المذكور أولا وهو زيد على معنى ما متصف زيد الا بالقائم ولا شك ان القائم بعض المتصف (قوله ولك أن تقول الخ) وعلى هذا لا يحتاج لاعتبار

مطلب الاختصاص

الغاية (قوله ولا ضميرا) أي بخلاف المنادى فانه يكون ضميرا على سبيل الشذوذ (قوله ويستثنى من ذلك الخ) مبني على رجوع ضمير وانه ينصب للمخصوص ولو جعله راجعا للعلم لانه محل الافتراق لم يحتج للاستثناء (قوله يدل على انها توصف الخ) أي وهو كذلك وما سيأتي من ان المختص لا يكون موصولا ولا اسم اشارة لا يعارض ما هنا لان ما هنا في نعت أي لا في المختص (قوله أي يخص الاسم الظاهر) أي لان أنا موضوع للمتكلم وحده وهو المراد من أيها الرجل وقوله أي يشاركه الاسم الظاهر الخ أي لان نحن ونا موضوعان اما للمتكلم وغيره أو للمتكلم المعظم نفسه فالعرب وتميم اللذان هما كنايتان عن المتكلم وغيره لا يختصان بنحن ونا اذ يشاركهما في صحة الارادة من الضمير المتكلم وحده ولما لاحظ المحشي غير هذا اعترض وتكلف في الجواب (قوله أي مجردة عن معنى النداء) أي بأن تكون الآن نائبة عن أخص معنى وعملا لا عن أدعو ويحتمل ان مراده بقوله ونصبه بيا مقدرة بيان النصب قبل النقل تحقيقا للنقل فلا ينافي ان النصب الآن باخص ويكون معنى قوله بعد وان ينتصب بفعل الخ أي من أول الامر لا بعد النصب بغيره وعلى هذا لا يرد عليه ما أشار اليه بقوله والحق الخ (قوله والحق الخ) هو مقتضى تعريف الاختصاص السابق (قوله قليل) قال في الكافية

وقد يلي المخاطب اختصاص * نحو بك الله لنا الخلاص

مطلب التحذير والاغراء

(قوله واقعة على الشخص مثلا) أي لا على المخصوص لان المبتدأ المقدر واقع عليه ولا على الرجل لذكره بعدها فتضيع فائدته (قوله البداءة به) أي بالاحسن معنى (قوله ونحو ذلك) أي كالخير والشر والحسن والقبح والمدح والذم (وفي كون كل ذلك الخ) فالاولى أن يزاد في التعريف على وجه مخصوص ليخرج ما ذكر اه شيخنا باجوري (قوله مقدرا بعد اياك) أي ملاحظا بعده (قوله للزم أن يكون أصله الخ) وجه التلازم بين المقدم والتالي انه لو قدر مقدما مع كون أصله اياك باعد لزم فوات الحصر الذي في الاصل (قوله واما على جعل الاصل الخ) وكذا لو جعل الاصل باعد نفسك (قوله مرجع الضمير الامتناع الخ) حمله على ذلك ما يأتي له من تصحيح قوله وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل من أن الضمير لمجرد الجواز ولك أن تقول الضمير هنا للتقدير الاول وهناك للتقدير الثاني وحينئذ يرد اعتراض شيخه والسيد الحفني ويدفع بأن معنى قوله وظاهر كلام التسهيل ان ظاهر كلامه حيث

احتياج لتقدير ناصب آخر عند تقديرباعد صحة تقدير احذر لانه حيث صح النصب بما فيه كلفة فيما لا كلفة فيه أولى فتقديره باعد والعامل الآخر ليس على وجه التعيين بل على وجه الجواز فالمقصور عليه هو جواز الامرين ردا على من ادعى تعيين الجر وانما ذكر ما فيه الكلفة للاشارة الى انه لا بد من القول بصحة النصب ولو ادى الى هذه الكلفة فما بالك بما اذا لم تؤد اليها ويدلك على هذا تعبير الشارح أولا برأى وثانيا بظاهر (قوله الى مجرد جواز النصب) أى باعتبار الاخبار عنه بقوله ظاهر كلام التسهيل واما باعتبار الاخبار عنه بقوله رأى الشارح فهو راجع الى الجواز باعتبار تقييده بقوله على التقدير الثانى لان الاحتياج للتجريد انما هو فى المعطوف لكن يرد على هذا الدفع ان ما ذكر صريح كلام التسهيل لا ظاهره فانصف (قوله وقد يقال هلا نظر الخ) قيل هذا وجوابه لا معنى لهما بعد قوله ثم الاصل أى الثانى يعنى به ما بعد حذف نفس اه ولك أن تقول معنى المحشى كما هو ظاهر ان الاصل الثانى وان كان المفعول فيه الضمير هو بحسب الظاهر فقط والا فالملاحظ ان المفعول به بالمعنى هو نفس و بعد ذلك فهذا كله يقتضى ان الاصل الاول اتق نفسك الخ ثم حذف نفس وأقيم المضاف اليه مقامه فصار اتقك وهذا هو الاصل الثانى ولا يخفاك ان الشارح اعتبر حذف الفعل والفاعل أولا ثم حذف نفس ثم انفصال الضمير وحينئذ فلم يلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل لا هنا ولا فيما سبق فالكلام ساقط من أصله (قوله الا أن يفرق الخ) فيه ان المعول عليه عندهم اللفظ لا المعنى ألا ترى جواز نحو اضرب نفسك دون نحو اضربك (قوله وأجاب شيخنا الخ) يؤيده قول الشارح سابقا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل اه شيخنا (قوله فى قولك واياك وزيد أن تفعل) الذى فى النسخ التى بأيدينا انما هو الرفع فى قوله واياك أنت وزيد أن تفعل وهو الظاهر اذ الرفع فى الاول بدون الفصل قبيح فالصواب له أن يقول فى قوله واياك أنت وزيد أن تفعل تأمل (قوله الظاهر ان مراده به المخاطب) الذى يظهر ان المراد بالمحذر مقابل المحذر منه مع كونه منصوبا على التحذير فالمحذر فى مازر أسك الخ هو رأسك الذى عطف عليه المحذر منه وقوله نحو ناقة الله وسقياها مثال لما لم يذكر فيه المحذر بل ذكر فيه المحذر منه معطوفا عليه مثله وقوله الضيغم الضيغم مثال لما لم يذكر فيه المحذر منه وبل ذكر فيه المحذر منه مكررا وقوله ياذا السارى تكملة وقوله نحو

رأسك رأسك مثال لما ذكر فيه المحذر مكررا وهذا المسلك أقرب الى اصطلاحهم
(قوله فلا يجعل تقديره الخ) الظاهر جريان بقية الاقوال الاربعة المارة هنا أيضا
فيقدر احذر تلاقى رأسك والسيف أو باعد رأسك من السيف والسيف منها أو
امنع رأسك أن تدنو من السيف والسيف ان يدنو منها نعم لا تأتى فى نحو ناقة الله
وسقياها واياك و زيدا أن تفعل بل الظاهر ان العامل فيهما واحد قولا واحدا
وانما تأتى الخلاف فى عطف المحذر منه على المحذر فتأمل قاله بعض الافاضل (قوله
فيه تنبيه على أنه قد يكتفى الخ) فيه ان الشارح مثل به لما لم يذكر فيه المحذر لان المراد
بالمحذر فى مثل هذا المقام المخاطب على وجه النداء فكيف التنبيه الذى ادعاه
الا أن يقال مراده المحذر بمعنى آخر غير ما تقدم بدليل المقابلة فى كلامه نعم هو عين
المحذر السابق على ما قررناه فيما تقدم فهذا مما يؤيد ما قلنا (قوله وأقول اذا
أحسنت الخ) أقول اذا أحسنت التأمل فى عبارة الكافية وجدتها مفيدة لما
قرره السيد الحفنى اذ نحو رأسك قيد وعطف المحذور عليه قيد فيخرج بالقيد الاول
نحو الضيغم مما بدئ بالمحذر منه سواء حصل تكرار أم لا وجد المخاطب أم لا وبالقيد
الثانى نحو رأسك بلا عطف حصل تكرار أم لا وجد مخاطب أم لا فأخذ المحشى
ما ذكره من الكافية لا يسلم وبعد فيمكن أن موضوع الكافية المفرد فتكون المحترزات
كلها موافقة لما قرره الناظم اهـ شيخنا لكن فيه ان مفهوم القيد الاول حينئذ
صادق أيضا بما اذا وجد عطف أم لا وجد المخاطب أم لا نحو ناقة الله وسقياها ونحو
يا هؤلاء ناقة الله وسقياها فى غير القرآن فحينئذ ليس اشعار الكافية بمخالفة
ما أفاده الناظم هنا مختصا بالصورة الثالثة والرابعة بل يجيء فى الاولى والثانية
أيضا فينبغي مراجعة الكافية وشراحها ليتضح الحال (قوله فلم يتم الاطلاق الخ)
ايضاح كلامه ان الصورة الثالثة هى التكرار مع ذكر المحذر أى المخاطب بالنداء
وله افرادان لان المكرر اما أن يكون المحذر منه كالضيغم الضيغم ياذا السارى واما أن
يكون المكرر غير المحذر منه كرأسك رأسك يا زيد وان الصورة الرابعة هى التكرار
بدون ذكر المحذر بالمعنى المتقدم وله افرادان أيضا لان المكرر اما أن يكون
المحذر منه كالضيغم الضيغم واما أن يكون غير المحذر منه كرأسك رأسك وفرض
كلام الكافية فى نحو رأسك الذى هو غير محذر منه مع عطف المحذر منه عليه فمفهومه
ان نحو رأسك الذى هو غير محذر منه اذا لم يعطف عليه المحذر منه لا يكون كاياك

فى

في وجوب استتار العامل ولو كان مكررا ذكر المحذر بالمعنى المتقدم نحو رأسك رأسك يا زيد أو لم يذكر نحو رأسك رأسك والاول فرد من الثالثة والثاني فرد من الرابعة فكيف يدعي الشارح أن كلامها يفيد جواز الاظهار في الرابعة الشاملة لتكرار المحذر منه مع أنه لم يدخل فيما افرض فيه الكلام لانه فرضه فيما اذا كان التحذير بغير المحذر منه وكيف يدعي العلامة ان كلامها يفيد جواز الاظهار في الثالثة الشاملة لما اذا كان المكرر المحذر منه مع ان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بغير المحذر منه ولم تتعرض لما اذا كان التحذير بالمحذر منه لا منطوقا ولا مفهوما (قوله وعليه فالحذف جائز الخ) هذا مع غير اياك امامعها كما في مثال الشارح فالحذف واجب مطلقا (قوله احتيا كا) الاولى شبه احتيال كالحكاية ثم (قوله فيه تساهل) لكنه لحكمة بيان ان المحذوف ليس خصوص المحذر اه شيخنا (قوله لشبه المثل) أي شبهه في الشهرة وكثرة الاستعمال وان كان مستعملا في معناه الموضوع له بخلاف المثل (قوله وقد يؤخذ الخ) بل يؤخذ منه أيضا انه يقال كل شيء ولا هذا ولا شتيمة حر (قوله مما لا يعقل) وكون الخيل تفهم منها الزجر انما هو بشعور والهام خلقه الله فيها ومثل هذا لا يقال له علم (قوله وأجاب القائلون الخ) جواب بتسليم ان المخاطب بها مما لا يعقل وهو اعتبار لخطاب المتكلم بها نحو الغنم وهناك جواب بالمنع وهو ان المخاطب بها من الواضع انما هو العاقل وكانه قال وضعت هلا مثلا ليفهم منه العالم بوضعه لزجر الخيل ذلك وهذا باعتبار الواضع ومن يتلقى عنه وفيه ان هذا ليس خطابا بها كما لا يخفى (قوله بدليل الترجمة) فيه ان التعريف منقطع عن الترجمة بل وعن المعرف فلا يؤخذ من أحدهما قيد في التعريف والا لم يكن هنا التعريف غير مانع أصلا (قوله فلا حاجة الى زيادة الخ) فيه أنه ليس مقصود الشارح بقوله ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة انه زائد على كلام المصنف بل توضيح معنى الكاف فهو دخول على ما بعده كعادته وبه اندفع اعتراض المحشي بعد على قوله فقد بان للشارح الا ان يقال ليس مراده بسم الزيادة من الشارح على ما يستفاد من المتن بل اعتبار قيد زائد على قوله ما ناب عن فعل وان كان منه (قوله والنيابة عن الفعل الخ) هذا التفسير خلاف المتبادر لان المتبادر من النيابة النيابة في المعنى والعمل فصنيع الشارح أجود من صنيع ابن الناظم (قوله فائدة وضعه الخ) ان لم تسلم هذه الفائدة فهناك فائدة أخرى اذ في تكثير الدوال سهولة النظم والسجع

مطلب أسماء الافعال والاصوات

وإن هذا كثر الترادف تدبر (قوله من قولهم آه) بمد الهمزة وما بعدها بقصرها أو بالعكس (قوله انما هو بقطع النظر الخ) قد عرفت ما فيه (قوله انه سمع في اكفف الخ) في الصحاح تقول كففته عن الشيء فكف أي منعته فامتنع اه فأفاد انه يستعمل لازما ومتعديا (قوله سبعة) أي لان الاول تحته ثلاثة أقوال وما عدا الاول أربعة فتلك سبعة (قوله على حرفين اصالة) أي والافعال ليست كذلك لان أقلها على ثلاثة أحرف (قوله كالصبوح) هو شرب اللبن في وقت الصباح كما في الطيبي على القاموس فقد دل بمادته على حدث هو شرب اللبن وزمن هو وقت الصبح وهذا نظير في الدلالة عليهما بالمادة (قوله أي النائبة الخ) افاد بهذا انه لا يصرح بالعامل المنوب عنه هنا كما في المصادر المذكورة (قوله من انه دخلها معنى الامر الخ) لعل الواضع اعتبر ذلك في الوضع على وجه الشرطية المنزلة منزلة الشطرية بخلاف المصدر فانه لم يعتبر فيه ذلك أصلا حين الوضع فاندفع ما يقال ان معنى الامر موجود في المصدر النائب عن فعله فكان حقه البناء وانما قلنا على وجه الشرطية لانه لو كان على وجه الشطرية لكان هو القول بان معناه معنى الفعل وانما قلنا المنزلة الخ لان المتضمن الموجب للبناء استعمال الاسم في معنى الحرف بحيث يكون من جملة مدلوله تأمل (قوله فعلى القول الخ) يظهر انها كذلك على القول بانها قسم برأسه وكذا القول بانها افعال الخ اذ مرجعه كما سبق له للقول بالفعلية وأما قول التفصيل فداخل في كلامه اه شيخنا (قوله لا موضع لها من الاعراب) أما على الاول فلان الاصل في الافعال البناء فهي كالحروف والحروف لا موضع لها وأما على الثاني فلان مدلولها لفظ الفعل وهي باعتبار دلالتها عليه لم تسند لغيرها بل الاسناد في الحقيقة انما هو لها باعتبار مدلوله فهي بالاعتبار الاول غير مركبة واللفظ عند عدم التركيب لا اعراب له كالاعداد المسرودة (قوله ولم يظهر وجه بناء الخ) وجهه أنها كالصبوح وهو يبتدأ به اه شيخنا (قوله فما الفرق) قد يقال الفرق ان اسم الفعل لما ناب عن الفعل في المعنى المطابقي والعمل كان أقوى من الوصف وأقرب منه للفعل والاعتماد انما هو لتقريب الوصف من الفعل واسم الفعل غني عن ذلك وفرق شيخنا الباجوري بقوة اسم الفعل بعدم التبعية أصلا بخلاف الوصف ففيه ضعف بغالبية التبعية فيه اه ولعل المناسب ما سبق (قوله بمعنى ابتدر) أي فهو لازم بخلافه على تفسير الشارح (قوله ولا تتعلق بهيت) أي لان هذا

من بيان الفاعل فهو من جملة أخرى كما في سقيا لك (قوله كالعلم والجهل) راجع للمعانى (قوله والصحة والسقم) راجع للاحوال (قوله شتان الزيدان) أى فى العلم مثلا فهو جار على تقييد الزمخشرى وكذا يقال فيما بعد فتنبه (قوله فشتان ما بين الزيدين) فالزيدين فاعل مرفوع تقديرا وما بين زائدة (قوله وهو ضد المقصود) الذى هو ثبوت احدى الحالتين لزيد والأخرى لعمرو وظاهر التعليل بذلك ان التركيب لا تناقض فيه وهو كذلك اذ معنى شتان ما بين زيد وعمرو افترق الحالتان كالعلم والكتابة اللتان اشترك فيهما زيد وعمرو فى معنى أو حال كالقلة أو الكثرة فالحالتان فى هذا التركيب بمنزلة الزيدان فى شتان الزيدان وهذا المعنى لا تناقض فيه انما هو غير المقصود فاندفع ما قيل يلزم على هذا التقدير التناقض لا افادة خلاف المقصود كما قال المحشى (قوله المحدثين) بسكون الحاء وفتح الدال (قوله فلم تستعمله العرب) أى لانهم لم يقع منهم زيادة بين وحدها بينهما (قوله على اضمار ما موصولة ببين) أى فشتان بمعنى بعد وما واقعة على المسافة وبين صلة ما (قوله ورد مذهبه بشيئين) على ان كسر النون لا لكونه مثنى بل لان حركة البناء قد تكون كسرا للتخلص من التقاء الساكنين مثلا (قوله أربعة أقوال) الاول ما ذكر الثانى كما ذكر الا ان الكاف حرف خطاب الثالث أن وى مصدر مضاف الى الكاف والاصل ويلك مقدرا بعده اعلم والرابع ما ذكر الا ان المقدر بعده اللام على ما يأتى (قوله بل هذا أوفق بالوزن) أى بخلاف ما تقدم فانه يحتاج الى تنوين عنترا وقطع همزة الوصل لاجل الوزن (قوله وانه أجيب الخ) معطوف على قوله ان الكسائى الخ أى وذكر المعنى انه أجيب عن استشهاد الكسائى (قوله وقد يحمل قول الشارح الخ) وحينئذ فالاقوال التى حكاها الشارح خمسة (قوله وما ابداه شيخنا الخ) أى تخليصا من الاشكال السابق وعبارة الحفنى بعد الاشكال الا أن يقال مراد الشارح حكاية قول آخر لا الاستدلال برمز الى ذلك قوله ويدل على ما قاله الخ فان الظاهر ان الكاف فى البيت ليست تعليلية كما يظهر بالتأمل بل كان فيه للتحقيق (قوله الاول ما مر عن التصريح الخ) أنت خبير بان المحصور فى عبارته المبتدأ فى الخبر فلا ينافى ان للخليل قولا آخر هو الاخير (قوله الثانى ان ما نقله الخ) بناء على الظاهر فان فصل وى من كان موجود على الاول أيضا فلا مقابلة وقد يقال هو محتمل للمقابلة بحمل كان فى كلامه على التى للتحقيق بل منبا درفيها بالرمز الذى أشار له البيت

الحفنى و يؤيده نقل المغنى (قوله فيه ان المذاهب الخ) بناء على ان المراد بما قاله ما صححه كما يفيده آخر العبارة ومحصله أن هذه المذاهب قد جرت كالاحتمال فى الآيتين فان كانت وى مفصولة فيهما كالبيت فكما لم يمنع فصلها من ثلاث المذاهب والاحتمال فيهما لم يمنع من ذلك فى البيت أيضا فلا يتم الاستدلال اذ الفصل غير معتبر وان كانت فيهما وفى البيت موصولة فكذلك اذ الوصل غير معتبر حينئذ وان كانت فيهما موصولة وفى البيت مفصولة فلا يتم الاستدلال بحال المفصولة على حال الموصولة وان كان العكس فكذلك وبعدا الاول توسيع فى الدائرة والا فالمتبادر من كلامه هو الاول والذى يظهر فى هذا المقام ان المذاهب الخمسة مبنية على الاختلاف فى ان وى فى الآية مفصولة من كان أو موصولة بها فالخليل يقول مفصولة اى حقها الفصل وان كانت فى المصحف العثمانى موصولة اذ خط المصحف لا يقاس عليه وعلى هذا فوى اسم فعل والكاف للتعليل أو كان للتحقيق وعليه يصح الوقف على وى كما عليه بعض القراء وأصحاب المذاهب الثلاثة يقولون انها موصولة أى حقها الوصل كما هى عليه فى المصحف العثمانى فهو جار على القياس وعليه لا يصح الوقف على وى كما عليه بعض القراء والمراد بما قاله كون وى فى الآيتين مفصولة من كأن ووجه الدلالة من البيت أن الفصل ثابت فى البيت بالنقل الصحيح فتكون وى فى الآيتين مفصولة أى حقها ذلك حملا على ما فى البيت فاذا ثبت الفصل لم تتأت الاقوال الثلاثة لانها مبنية كما علمت على ان الوصل فى الآيتين قياسى فقد علمت ان الاقوال غير متأتية فى البيت وانها فى المصحف مرسومة بالوصل لا غير كما هو المنقول و يبعد ان الخلاف بين الخليل وغيره فى الوصل والفصل فى الآيتين بالفعل بأن يقول الخليل مفصولة فيهما رسما بالفعل كما هو حقها وغيره يقول بالوصل فيهما رسما بالفعل كما هو حقها وكذا يبعد ان مراد الخليل انها مفصولة بمعنى ان حقها الرسم بالفصل فان كان المصحف كذلك فظاهر وان لم يكن كذلك فقد خالف القياس وغيره يقول انها موصولة بمعنى ان حقها ذلك فان كانت موصولة فى رسم المصحف فذاك ظاهر والا فهو خلاف القياس وعلى هذا قال شيخنا الذى يظهر لى فى هذه العبارة ان مراده بما قاله كون وى فى الآيتين مفصولة من كأن ووجه الدلالة فصلها فى البيت بالنقل وان المعنى ان مذاهب غير الخليل لا تتم الا مع الوصل وهى فى الواقع مفصولة فان كانت مرسومة بالفصل فالامر ظاهر

وان كانت مرسومة بالوصل بخط الامام غير مقيس فلترجع لما حقها ان تكون عليه من الفصل ولا تعتبر الوصل الامامى فيتم الاستدلال ولا احتمال فى البيت لغير ماذهب اليه الخليل اه وهذا كله مبنى على الالتفات الى الخط والذى يظهر ان المحشى لم يلتفت اليه وفهم ان معنى قوله و يدل على ماقاله الخ ان معنى البيت يأبى الوصل و يعين الفصل فتكون وى فى الآيتين بالفصل فحينئذ يرد ما أورده المحشى من ان معنى البيت لا يأبى الوصل بل تتأتى المذاهب كلها فيه (قوله مفردة) اذ الفتحة لا تكون فى جمع المؤنث على الجادة اه شيخنا (قوله فجمع الخ) أى لان الكسر فيما فيه تاء التأنيث التى يوقف عليها بالتاء لا يكون الا فى الجمع ولو حكما اه شيخنا (قوله فتحتمل الخ) أى لوجود الضمة فى المؤنث بالتاء جمعا ومفردا اه شيخنا (قوله وكلامهم على موضع الكاف الخ) كلامهم هنا يوافق مذهب البصريين الآتى على احتمال يأتى لنا بيانه (قوله وهو توقف فى غير محله) قد يقال وجه توقفه انه حمل قولهم أو جار ومجرور على التسامح وان المقصود الجار فقط بدليل قولهم من ظرف والا لقالوا من ظرف وما أضيف اليه (قوله فعل مناسب كتمسك) (قوله والذى أحوج الخ) قد يقال يمكن التخلص من اشكال ظاهر الآية بجعل عليكم جارا ومجرورا خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا فلا داعى للنقل وجعله اسم فعل (قوله ظاهر الآية) أى من أن عليكم ظرف لغو متعلق بحرم (قوله بيانا للمحرم) لعل الاولى للتحريم لان النهى هو التحريم لا المحرم الا ان يقال متعلق النهى هو المحرم فالبيان بهذا الاعتبار (قوله لقرينة عطف الأوامر) أى المناسب لكون المعطوف عليه نهيا اللازم لكونها مفسرة فيتناسب المتعاطفات فى الانشائية (قوله باعتبار لوازمها) فقوله و بالوالدين احسانا أى احسنوا بهما احسانا دنا أو بل لا تسيئوا الوالدين فوضعه موضع النهى عن الاساءة اليهما مبالغة وللدلالة على ان ترك الاساءة فى شأنهما غير كاف بخلاف غيرهما اه بيضاوى (قوله وكذا ان جعلنا الواو الخ) اذ لا يصح الجمع بين حرف الاستثناء وحرف العطف (قوله فانه يصح الخ) أى على ان يكون الثانى معمولا للاول وقوله ولا تقول الخ أى على ذلك الوجه المتقدم والا فلا مانع من صحته بل تتعين على ان الثانى توكيد للاول اه شيخنا (قوله من تحرج التطوف) أى عده حرجا واثما وفى البيضاوى فلا جناح عليه ان يطوف بهما كان اساف على الصفا ونائلة على المروة وكان أهل الجاهلية اذا سعوا

منحوتهما فلما جاء الاسلام وكسرت الاصنام تحرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك نزلت (قوله بانها) متعلق برد (قوله وقال ابن عصفور الخ) وقيل عليه أمر للمخاطبين أى ألزموه الصوم أودلوه عليه وكذا قيل فى عليّ الشئ أى ألزمونيه فالهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر وقيل الهاء فاعل والصوم مفعول على ما سيأتى قاله بعض الافاضل (قوله وعليّ لم يتعد الا لمفعول واحد) أى على غير مقتضى مذهب الكسائى والا فمقتضى مذهبه تعديه الى شيئين فقولك عليّ الشئ الياء فيه مفعول أول والشئ مفعول ثان فيفسر حينئذ بالزم من الالزام لا من اللزوم (قوله لالزم) أى من اللزوم (قوله لان عليك وعليه الخ) كان المناسب الاتيان بالواو ليكون عطفا على العلة الاولى أعنى فانه متعد (قوله قياس ماقبله ومابعده) قيل لعل المراد مابعده فى العبارة التى كتب عليها زكريا اه ويحتمل ان المراد بما بعده كذا رويد بله ناصبين فانهما اسما فعل أمر ويمكن الجواب عن الشارح بان اتئى خبر بمعنى الامر أوهو على تقدير لام الامر ورفع الفعل بعد حذفها كما رفع الفعل بعد حذف ان فى تسمع بالمعيدى أو على لغة من يحذف الحركة لا الحرف بالجازم فحينئذ معنى اليّ فى اليّ عنك لاتنح عنك أى لا تبعد عنك (قوله لا تناسب المعنى) أى لان اتنح أمر من المتكلم للمخاطب بان يتنحى وهو غير مراد بل المراد أمر المتكلم المخاطب بان ينحيه أى يزيله ويبعده على ان الانتحاء معناه الاعتماد وقيل الاعتراض به وغير مقصود ثم ان تفسير اليّ بتنح ظاهر فيما اذا قلت اليّ عنك أى باعدنى عنك اما اذا قلت اليّ بمعنى أقبل كما يقع فى الاستعمال فلا يظهر تفسيرها بتنح الا ان يكون تنح معناه خذ ناحيتى وانضم اليّ (قوله منظور فيه الى ماقبل النقل) أى واما بعد النقل فهو فى محل رفع كما يقول الفراء أو فى محل نصب كما يقول الكسائى وحينئذ فالخلاف بين البصريين واحد الشيخين لفظى كما يظهر من قول المحشى فلم يتوارد الخ ويبعد هذا بل يمنعه قول الشارح وهو الصحيح الخ وقوله لا مرفوعه ولا منصوبه والذى يظهر انه بعد النقل اما أن يكون فى محل جر استصحابا بالحالة ماقبل النقل كجر المضاف اليه فى عبد الله علما وان اسم الفعل هو مجموع الجار والمجرور ولا يلزم عمل اسم الفعل الجر لان عامل الجر هو جزؤه باعتبار أصله أو الجار فقط وعمله الجر لا باعتبار كونه اسم فعل بل باعتبار حالته الاصلية فلا ينافى قولهم ان اسم الفعل لا يعمل الجر لان معناه انه باعتبار كونه اسم فعل لا يعمل الجر واما أن يكون

بعد النقل لا محل له أصلا وجرا انما يتم بعد النقل باعتبار ما قبله بناء على عدم اشتراط المحرز واسم الفعل هو مجموع الجار والمجرور وان ثبوت المحلية باعتبار ماقبل النقل كناية عن عدم المحلية الآن وحينئذ فالخلاف حقيقي توارد على محل واحد ويمكن حمل كلام المحشي على هذا وقوله فلم يتوارد الخ أي بحسب الظاهر تدبر (قوله والتقدير الزم أنت نفسك من الالزام) الاولى من اللزوم لان عليك متعد لواحد الا أن يكون هذا التقدير في عليك زيدا لا يقال هذا المثال هو الذى أورده الدماميني بعد لانا نقول الذى أورده الدماميني عليك زيدا بمعنى خذ ولا يخفى بعد هذا من العبارة وان احتملته (قوله وأظهر منه) أى في الرد على الكسائي وقد يقال لا أظهرية لانه يفسر مكانك بالزم نفسك الثبوت وأمامك بالزم نفسك التقدم ويجعل قولهم بمعنى أثبت الخ تفسيرا بما يؤول اليه المعنى اه شيخنا (قوله ويرد عليه الخ) يمكن أن يقول المراد الزم نفسك الزاما اعتقاديا أى اعتقد ان هذا الامر لازم لنفسك لتفعله وما له افعله معتقدا لزومه وانه الاحق بك فيكون قلبيا اه شيخنا (قوله عمل الفعل) أى ومثله ما ناب عنه وهو اسم الفعل (قوله وعبد مجرور بها) أى باعتبار الاصل (قوله والفرض انه مصدر) أى المنقول عنهم ذلك كما يؤخذ من كلام الشارح ومن قول المصنف ويعملان الخفض مصدرين ولك ان تقول معنى كلامهم أنه لو قال النحاة انه تصغير مرود لكان أحسن لان الخ الا انه يرد عليه الاضافة الى الفاعل الآتية مع ان اسم الفاعل المتعدي لا يضاف الى الفاعل على ما تقدم بيانه في بابه وانه عند الاضافة للفاعل أو المفعول يحتاج لعامل يعمل فيه يناسب المعنى المراد وكذا عند نصبه مع تنوينه الا أن يكون اسم فاعل مصغرا بحسب الاصل ثم استعمل في المصدر فيكون كونه اسم فاعل وسيلة للتصغير فقط فعامله فعله النائب هو عنه كبقية المصادر النائبة ولم يلزم اضافة اسم الفاعل المتعدى لفاعله وأما عند نصبه لما بعده مع عدم تنوينه فيكون اسم فعل منقولا عن اسم الفاعل لا عن المصدر ويحتمل أنه عند نصبه لما بعده سواء كان منونا أم لا اسم فعل منقول عن اسم الفاعل الا ان المنون من قبيل اسم الفعل المنكر وغيره من قبيل المعرف ولا يخفى ما فى هذا كله من البعد (قوله لم أرمن تكلم الخ) الظاهر ان عليا اسم لاقبيلة كما يدل عليه الجمع في أهسم وجد بكسر الجيم أمر بمعنى اجتهد وقوله ولكن من تعقيب الذم بما يشبه المدح والمعنى أهمل هذه القبيلة ولا تعتبرها واجتهد

فيما نفعلت لان ثدى أمهم لم يصل الينا أى لانهم لم يحصل لنا منهم منفعة على ان بعضهم مباين للبعض الآخر ومباغض فلا خير لهم فى أنفسهم فكيف يصل الينا خيرهم ويحتمل أن المراد أمهل علينا حال كونه قد جد واجتهد رفقا بهم وذكر باعتبار اللفظ لا نثدى أمهم واصل الينا ولكن بعضهم مباين للبعض الآخر فى وصول الثدى الينا أو فى مطلق مراتب الشرف أى هم متفاوتون فى هذه المرتبة الشريفة أو فى مطلق مراتب الشرف فبعضهم أرقى من بعض فعلى هذا جد بفتح الجيم فعل ماض وما زائدة والكلام مدح والاستدراك لدفع توهم المساواة ويحتمل انه ذم على زيادة ما أيضا على معنى ان أمهاتهم مراضع لنا وخدم و يحتمل غير ذلك (قوله معلوم انحصار رويد) أى من حيث هو وقوله والمقصود اثبات كونه أى رويد الذى فى البيت فاسم الاشارة فى قول الشارح والدليل على ان هذا الخ راجع لرويد الذى فى خصوص البيت وليس راجعا لرويد من حيث هو والا لزم الدور لانه لم يثبت الانحصار الا بعد معرفة كونه اسم فعل (قوله فكان ينبغى الخ) فيه ان الكلام فى الدليل الذى يدل على البناء الذى له موجب وليس الكلام فيما يوجب البناء الذى هو الشبه وان حصل به المقصود على انه قد يمنع الشبه المذكور باحتمال انها معمولة لعامل مقدر عند عدم تنوينها كحالتها عند التنوين وانما ترك التنوين لنحو التخفيف ولا يجاب عن الشارح بأن المراد عدم تنوينها مع اندراجها فى أسماء الافعال والا جاء الدور (قوله واستعارتها خلاف الاصل) تقدم عن الفراء صحة الفاعلية بالاستعارة المذكورة (قوله لئلا يلزم الخ) تقدم الجواب عن ذلك فى بيان كلام الكسائى (قوله لان اسم الفعل الخ) قد يقال العمل انما هو باعتبار ما قبل النقل كما تقدم فى مذهب البصريين (قوله صفة غير خاصة) أى وعنده لا يحذف الموصوف الا اذا كانت الصفة خاصة بجنسه فتقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول كذا فى المغنى (قوله قلت ليس الغرض الخ) أشار اليه فى المغنى بقوله التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وألنا له الحديد ان اعمل سابغات أى دروعا سابغات اه وكتب شيخنا على قوله غير خاصة بالموصوف أى فلا يعلم ان لها موصوفا محذوفا لاحتمال الحالية بل هو المتبادر فلم يتعين لدفع اللبس و بهذا يندفع الاعتراض عليه اذ مبناه حصول العلم

ولا

ولا حصول علم هنا (قوله من الركاكة) أى لانه يصير المعنى النائب فى العمل له العمل وهذا من لغو الكلام لاستفادة الحكم من المبتدا (قوله وقيل الخبز المأكول الخ) منه قول الشاعر

اذا ما الخبز تأدمه بلحم * فذاك أمانة الله الثريد

(قوله بقوة مشابهتهما الخ) انظر ما وجه قوة مشابهتهما عن غيرهما اللهم الا ان يقال ان هات يشبه آت وزنا ومعنى بل قيل أصل هات آت أبدلت الهمزة هاء بناء على انها متصرفة وتعال تشبه تعالى الذى هو فعل ماض من التعالى والارتفاع لفظا ومعنى فى الجملة اذ تعال اسم فعل على وزن تعالى الذى هو فعل ماض قبل حذف الالف ولا يخلو عن معنى التعالى كما يستفاد من عبارة البيضاوى عند قوله تعالى قل تعالوا (قوله والثانى انه ليس المراد الطالب الخ) هذا ظاهر فى المثال الآتى ولا مانع من بقاء الطالب فى نحو أكرم العلماء زيدا وعمرا وهلم جرا (قوله ونظرا الى ان أصل اللام الخ) أى لان أصل لمّ المم (قوله بالخبر) هو كان ذلك عام كذا وقوله والطالب هو هلم جرا (قوله مفردا ابدا) أى لانه غائب عائد على ما تقدم (قوله بمعنى قد املت) أى فهو ظرف متعلق بمحذوف خبر (قوله على أنه يصح الخ) فالمعنى دلوى خذه لتملاه (قوله مؤكد لنفسه) أى الحدث المأخوذ من فعله لان حدث فعله هو نفس المصدر (قوله ومثل ذلك للعقيد الخ) هو محتمل لذلك ويحتمل لان عامل كتاب الله حرمت من حيث استلزامه معنى الكتابة فهو فى قوة كتب (قوله نحو أحد عشر) فأحد فى الاصل بمعنى الاول وعشر معطوف عليه ثم ركب الاسمان بعد حذف العاطف وجعلا اسما لمجموع العدد المخصوص (قوله الرابع أن يكون الخ) قال سم فلمميز الرابع من الثالث اه قلت الرابع أعم من الثالث فان العاقل أعم من الانسان اه اسقاطى (قوله وندر زهر بعه) أى فى قوله

وليس يظلمنى فى حب غانية * الا كعمرو وما عمرو من الاحد

أى العقلاء (قوله وصرح به الخ) أى حيث قال كذا الذى أجدى حكاية ولم يقل كذا الذى هو حكاية (قوله أى اقربى) أى الى المقصد بأن تجدى فى السير (قوله ويقال فى زجر البعير حل الخ) أى واما حل بالضبط الاول فهو للناقة (قوله أى على الاناث) أى فدعاء التيس للنزو عليها (قوله أى لحكاية أصواتهم) ربما يفيدان المتلاعبين فى عبارة الشارح بصيغة الجمع ويصح أن يقرأ بصيغة التثنية (قوله وفيه نظر

ظاهر) أى لان اللعب أيضا يأتى من الواحد والتلاعب المأخوذ منه المتلاعبين لا يقتضى التعدد فهو كالتعاظم لا كالتخاصم وأيضا عبر أولا بشرب الابل مع ان الشرب يتأتى من الواحد وقد عبر باسم الجمع (قوله اذا طوى) أى أو قطع (قوله كلام اصطلاحى) أى ان كان حرف النداء نائبا عن الفعل معنى وعملا فالضمير مستتر فيه (قوله أو نائب عنه) أى ان كان حرف النداء نائبا عن الفعل معنى فقط والضمير مستتر فى الفعل الذى نابت عنه يا (قوله المعنى المقصود للمتكلم) وهو اظهار التوجع والتحسر بخلوها عن الاحبة وطول سالف الامد فى الاول وطلب الانجلاء واظهار التألم والتوجع بطوله فى الثانى (قوله بملازمة الجائز) أى المستحسن كما فى عبارة سم وقد حذف المحشى هذا الوصف تبعا للسيد الخفى ولا بد منه اذ الذى ينبغى أن الامر بالملازمة لا يكون الا فى المطلوب اما على سبيل الوجوب أو على سبيل الاستحسان ولا يكون فى مستوى الطرفين تأمل (قوله ادخلها فى قوله وكنيابة) عبر بالادخال لعموم اللفظ فى نفسه وان انحصر فى الواقع فى اسماء الافعال (قوله الا فى أسماء الاصوات) أى لم يوجد فى الافعال أصلا ولا فى بقية الاسماء ويرد على ذلك قلما يدوم الوصال فان قل فعل لا عامل له ولا معمول وقد يقال انه ليس بفعل بل قلما حرف للتقليل فهى بمنزلة رب على أنه قد يقال المراد ان الفعل لا يكون غير عامل ولا معمول أصلا وقلما ليس كذلك لانها تكون عاملة ومعمولة عند التجرد عن ما (قوله الاسم) هو اسم الفعل (قوله والفعل) نحو ضرب زيد فانه غير متأثر بالعوامل وان جاز حيث دخل عليه ناصب أو جازم كذا قيل والاولى التمثيل بنعم وبئس وعسى ونحوها مما لا يتأثر بالعوامل أصلا كما أشرنا اليه فيما تقدم والمراد نعم وبئس اللتان للانشاء فلا ينافى ان لهما استعمالا آخر يعربان فيه (قوله والحرف) نحو ليت الحبيب قادم (قوله وجود) أى وجه الشبه المذكور (قوله وجود وجه الشبه فى أسماء الاصوات) أى وجود وجه الشبه فيه أى فى الحرف المتقدم ذلك الوجه فى أسماء الاصوات ففى أسماء الاصوات متعلق بمحذوف لا بوجود والافساد التركيب (قوله فيما اذا أريد لفظها) وكذا اذا كانت باقية على معناها ووقعت فى تركيب نحو سمعت غاقا فالاحوال ثلاثة وجوب الاعراب فيما اذا نقلت عن معناها وجواز الامرين فى الصورتين المذكورتين ووجوب البناء فيما اذا بقيت على معناها ولم تركب كما فى الاسقاطى وقوله اذا كانت باقية على معناها أى المراد

منها الصوت كما في المثال لا حكايته كما لا يخفى (قوله يدعى شعر رأسى) أي بقصد الشاعر ذلك وان كانت اللمة في الاصل الشعر المجاوز شحمة الاذن وقد يقال لا مانع من ارادة الاصل (قوله أي يدعى باسم هو الشيب) أشار الى ان لفظ اسم على تقدير مضاف وان اضافته للشيب للبيان (قوله مستعمل في نفس الصوت الخ) كلامه يفيد وجوب الاعراب في هذه وما تقدم عن الاسقاطي يفيد جوازه اذ ما هنا نظير سمعت غاقا اذ غاقا مستعمل في الصوت لا محكي به تدبر (قوله الاسماعه) اشارة الى تقدير مضاف (قوله وعورض الخ) قد يقال هو قليل فلا يعارض الكثير (قول الشارح لقصد التوكيد) هكذا في نسخ وهو تعليل لما استفيد من العكس فالمعنى ان الخفيفة أصل والثقيلة فرع لانها مشتملة على الخفيفة وزيادة نون أخرى لقصد التأكيد وقوله وذكر الخليل تأييد لهذا ويحتمل انه تأييد لمذهب الكوفيين (قوله غالبا) احترز به عن حذر وجاذر اذ الاول أبلغ من الثاني (قوله أشعر المضارع الخ) قد يدفع بأن ما يأتي قرينة على التخصيص هنا (قوله لامكان حمله الخ) ينظر ما القرينة على هذا وما نكتة الافراد الا ان يقال ان ثبتت القرينة فنكتة الافراد توهم عدم شمول فعل الامر له (قوله أو على جعل الضمير الخ) فيه من عدم المناسبة تشبيه الكلي بالجزئي فكان المناسب ومثله فأنزلن سكينة الخ لو أعاد الضمير على نحو اضربن لا نحو اضربن في قوة الكلي (قوله لانه مستقبل دائما) أي ولانه ذو طلب دائما ومثبت دائما في كلامه قصور (قوله من كلامه الخ) الذي في الصحيح انه من كلام ابن رواحة وتمثل به صلى الله عليه وسلم في الخندق وفي الصحيح أيضا نسبته الى عامر بن الاكوع فلعله من موافقة الآراء (قوله لان الدوام الخ) أي ولانه معلق على الشرط المستقبل (قوله متعلق بتربيني) وكذا الكى تعالى والظاهر ان علمها بما ذكر من انشاده الشعر في شأنها يوم الحرب المراد بقوله يوم الملتقى كما هو عادة الشجعان الشعراء أو من حمايته لما يتعلق بها (قوله أي طوفي بها الخ) لم يتعرض لمحل الشاهد وهو في يعنعني و بأتين لانه لا يشترط الاتصال بالاستفهام وهذا الاستفهام انكاري كانه فيما بعده توبيخي فالكلام خبر لا طلب الا ان يقال المراد الطلب ولو بحسب الصورة أو هو مستلزم للطلب تأمل (قوله بعد صلاحيته له) احتراز من غير الصالح كالفصول من لام القسم والمنفى (قوله به أخذ الحنفية الخ) هو كذلك في الدر نقلا عن البحر لكن اختار حواشيه

مطلب نوني التوكيد

الحنث بعدم الصوم لا بالصوم نظرا للعرف وقد يقال كلام البحر محمول على نحوي جرى على المذهب البصري فيحنث بالصوم اذ هذا هو عرفه وحينئذ فلا خلاف تأمل (قوله شعر الرأس) الاولى ان يزيد المجاور شحمة الاذن (قوله ويظهر لي انه منعهم الخ) الذي يظهر ان قولهم لابد من اللام والنون محله فيما اذا اجتمعت الشروط ولو هنا اذا فقد بعض الشروط فحينئذ ليس المنع من لوازم القول المذكور وفي المفهوم تفصيل فاذا كان منفيا امتنعت اللام والنون اجتماعا وانفرادا واذا كان مفصولا او حاليا جازت اللام وحدها كما يؤخذ من الشارح فليحرر (قوله بل انه لابد الخ) فيه ما تقدم (قوله من الهاء الاصلية) فأصلها عضهة كما ان أصل شفة شفهة حذفت الهاء وقصد تعويض التاء عنها (قوله بالنسبة الى متى الخ) أي بخلاف البقية فانها أمثال لا تغير عما وردت ان ثبت ذلك بل قال شيخنا ليس النظر مقصورا على متى اذ الظاهر جواز بعين أرانك وبجهد تبلغ وهكذا وهذا النظر مبني على ان اللزوم بعد هذه الالفاظ مطلق والذي يظهر ان اللزوم مقيد بحالة ارادة التوكيد بالنون يعني ان العرب اذا أرادوا توكيد فعل وتقويته واقع بعد تلك الالفاظ يلتزمون زيادة ما فلا نظر اذ متى قصد اقصد لا توكيد فيه ولا تقويته وبهذا اتضح توجيه قول التصريح وانه لا يحذف منها ما (قوله اي في اللزوم) فيه انه وان ظهر ترتب المشابهة في اللزوم على الازمة للمواضع المذكورة لا يظهر ترتب المعاملة على المشابهة المذكورة اذ علة توكيد الفعل بالنون مع لام القسم ليست لزومها الماهي فيه بل العلة التوكيد بالمنفصل وذلك لما تقدم من أن التوكيد بالمنفصل داع للتوكيد بالمتصل الذي هو النون لكراهة العرب التوكيد بالمنفصل مع الصلاحية للمتصل فيكون الداعي للتوكيد بالنون مع ماهي المشابهة في التوكيد بالمنفصل لا المشابهة في اللزوم ويجاب بأن هذا من قبيل قياس الشبه لا من قبيل قياس العلة (قوله فيرد عليه الخ) قد يقال المراد المشابهة في التوكيد التام وهذا انما يترتب على اللزوم وهذا لا ينافي ان التوكيد بما انما يتوقف على مجرد زيادتها وان لم تكن لازمة وحينئذ فالاولى ما الشيخه لاحل أن يكون من قياس العلة والمعنى انه يترتب على ملازمة ما لتلك المواضع مشابهتها للام القسم في ان كلا حصل معه توكيد بمنفصل ويترتب على تلك المشابهة التأكيد بالمتصل لما تقدم عن الجامي لكن لما كان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه لانحطاط رتبته لم يلزم

التوكيد

التوكيد بالنون كالزم مع اللام لا يقال ان التأكيد بالمنفصل مع اللام
انما هو للفعل فلذلك ترتب عليه التوكيد بالنون بخلاف التوكيد بما الزائدة فانه
ليس للفعل حتى يترتب عليه ذلك بل توكيد لما قبلها كما أشار اليه المحشي لانا نقول
توكيد الفعل بالمنفصل حاصل لزوما اذ توكيد اسم العين للتعظيم يفيد توكيد
الرؤية وكذا يقال في الباقي مما يناسب فتدبر (قوله في القعب) بفتح القاف وسكون
العين المهملة القدح الضخم الجافي أو الى الصغر أو يروى الرجل جمعه أقعب
وقعاب وقعبة كما في القاموس (قول الشارح واتقوا فتنة الخ) أى اتقوا ذنبا يعمكم
ضرره كاقرار المنكر بين أظهركم والمداهنة في الامر بالمعروف وافتراق الكلمة
وظهور البدع والتكاسل في الجهاد (قوله فالباء ظرفية الخ) وعليه فالجار والمجرور
صفة لجارة أو حال منها أو من ضميرها في الدنيا ويحتمل أن تكون الباء بمعنى
اللام أو من والضمير للمحبوبة كما مر (قوله وفيها حال) أى أو صفة وصلة محول
محذوفة أى عنها ويحتمل تعلق فيها بانا خ أو محول وفي على هذا بمعنى عن (قول
الشارح لا يفتننكم الخ) أى لا يمنعنكم بأن يمنعكم دخول الجنة باغوائكم
والنهي في اللفظ للشيطان والمعنى على نهيهم عن اتباعه والافتتان به (قوله ويحتمل
عندي تنزيل الفتنة الخ) فيه انه كان يجب حينئذ كسر الياء من تصيبن لكونه
خطابا بالمؤنث وهو الفتنة الا أن تؤول بالافتتان أو بالعذاب مثلا قاله بعض الافاضل
وقد يقال ليس في لا تصيبن خطاب بل هو من نهي الغائب (قوله فلا تحويل) أى
وان كان الظاهر ليس مرادا اذ المراد لازمه من حصول عموم الاصابة (قول الشارح
بمذق) هو مزج اللبن بالماء يعني الممذوق شبه بلون الذئب لضعف بياضه من الماء
قال الشهاب الخفاجي في حاشية البيضاوي وهذا من لطيف التشبيه المتعارف
ولبعضهم قام يقط شمعة * فهل رأيت البدر قط
(قوله أى ايقاعه الخ) تفسيره بهذا لان النهي أعني مدلول لا صفة في المعنى للناهي
مسندة له حقيقة وانما التجوز في النسبة الايقاعية ومحصل ما أشار اليه ان حق
النهي أن يتعلق بالمنهي عنه الحقيقي وهو التعرض للظلم تحول عن ذلك وعلق
بمسبب المنهي عنه وهو اصابة الفتنة ففي الكلام تجوز واحد عقلي ومحل التجوز
نسبة لا الناهية الايقاعية الى المنهي عنه واختلاف فاعل المنهي عنه لاختلافه
هذا ولك مسلك آخر بأن يجعل في الكلام مجازان لغوي وعقلي الاول في المسند

وبيانه ان اصابة الفتنة مسببة عن التعرض للظلم فاستعمل اسم المسبب في السبب فيكون المراد من الاصابة التعرض للظلم اذ المعنى المجازي هو المراد في المجاز اللغوي وبيان العقلي ان المسند المتجوز فيه حقه أن يسند للظالمين فحول الاسناد عنه الى فاعل المسبب فيكون من باب اسناد السبب وهو التعرض للظلم المعبر عنه باسم المسبب الى فاعل ذلك المسبب وهو الفتنة لانها فاعلة الاصابة ومن المعلوم ان المقصود في المجاز العقلي هو الاسناد الحقيقي كما في أنبت الربيع البقل فان المقصود انبت الله البقل عكس اللغوي والاسناد المجازي انما هو لاعتبارات خطابية لا لكون المعنى عليه (قوله فالاصابة خاصة بالمتعرضين) أي بحسب الاصل والنظر له لان مفعول الاصابة الخ واما بحسب الظاهر من أن المنهي هو الفتنة والمنهي عنه الاصابة وخاصة حال من ضمير الفتنة في لا تصيبن فيقتضي ان الفتنة منهية عن الاصابة في حال الخصوص ومحط النهي الحال فيفيد الاصابة مع العموم لكن لا ينظر لهذا الظاهر (قوله بخلاف الوجه الاول) هو كون لا نافية الذي اختاره الناظم لان المعنى عليه اتقوا فتنة لا تخص الظلمة بل تعمهم وغيرهم وقد يؤخذ الجار نظم الجار واما على كون لا ناهية والجملة صفة فالاصابة عامة أيضا بناء على ماقاله المحشي من عدم التحويل وتنزيل الفتنة الخ واما على التحويل فهي خاصة كما اذا جعلت الجملة مستأنفة ثم اعلم ان الذي يعم الظالم وغيره هو أثر الفتنة المراد به البلاء الدنيوي فانه قد يعم المذنب وغيره فلا ينافي ان العقوبة الاخروية لا تصل لغير الظالم كما قال تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى (قوله لبيان الجنس) وفائدة هذا البيان التنبيه على ان الظلم منكم أقبح من غيركم اذ تخصيصهم بذكر الجار والمجرور من بين الظالمين لا بدّ له من نكتة هي ماذكر أفاده البيضاوي (قوله بخلاف الوجه الاوّل) وهو كونها نافية وكذا على انها ناهية والجملة صفة وجرينا على احتمال المحشي السابق لا على التحويل (قوله وهو نهي محول عن اسناده للمخاطب الخ) أي ان النهي الذي هو مدلول لا محول عن تعلقه بالمخاطب الذي هو فاعل المنهي عنه حقيقة الى اسناده للمتكلم الذي هو فاعل المنهي عنه بحسب الظاهر وقوله فحول النهي الخ تفريعه على ماتقدم لتلازمهما كما علمت فرجع هذا لما تقدم له في الآية وقررشيخنا ان قوله وهو نهي محول الخ يفيد ان النهي بمعنى المنهي عنه بدليل قوله عن اسناده للمخاطب اذ المسند للمخاطب

انما هو المنهى عنه لا النهى وقوله فخول النهى الخ يفيد ان النهى باق على حقيقته وهو الموافق لما قرره فى الآية وهما مسلكان صحيحان فى العربية لكنه أخل بتفريع أحدهما على الآخر اه وقد تمنع الافادة كما علمت (قول الشارح وقال الفراء الجملة الخ) فيه انه كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة لانها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية الا أن يقال انكارهم مجىء التوكيد بعد النفى بلا محمول على النفى الذى ليس فى جواب الأمر ولا ينافيه قوله ومن منع النون الخ لاحتمال ان المانع غير الجمهور وان كان بعيدا ويحتمل ان قوله وقال الفراء الخ زائد على التأويلات مقابل لما تقدم (قوله وهو فاسد) قد يدفع بأن النفى على أصل المعنى لا على قيد الخصوص اه أمير (قوله على رأى من يقدر الخ) هم الكوفيون ومن ثم يجزمون فى لا تدن من الأسد يأ كلك بتقدير ان تدن يأ كلك وهو ممتنع عند البصريين لان شرطه عندهم حلول ان قبل لا ولو حلت هنا قبل لا فسد المعنى كما قال

وشرط جزم بعد نهى أن تضع * ان قبل لا دون تخالف يقع

(قوله فيصح فى الآية الخ) استشكل البيضاوى التوكيد فى هذا الوجه بأن جواب الشرط متردد فلا تليق به النون المؤكدة واعتذر بأنه لما تضمن معنى النهى ساغ فيه كقوله ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان واشار بعض حواشيه الى الجواب أيضا بأن التوكيد لافادة تحققه على تقدير وقوع الشرط (قوله بمفهوم الموافقة الأولوى) فيه انه لا يلزم من الجواز بقلة فى جواب غير اما الجواز بقلة فى جواب اما لاحتمال انه جائز بكثرة الا ان يقال مراده انه مفهوم بالاولى من حيث الجواز اللازم للقلة (قوله وتوهم البعض الخ) فيه ان عبارته ليس فيها تعرض لكونه مبنيا للفاعل وقوله من باب علم الخ لا يضر فانه باعتبار أصله وتفسيره بيوحدن أقرب الى البناء للمفعول على انه لا مانع من قراءة علم يعلم بالبناء للمفعول اه شيخنا (قول الشارح مقتضى كلامه ان ذلك) أى التوكيد للفعل الواقع بعد غير اما من أدوات الشرط الطالبة للجزاء سواء كان ذلك الفعل شرطا او جزاء وقوله وبه صرح الخ فيه أنه لم يصرح بذلك لانه انما صرح بدخول النون فى جواب الشرط فقط حيث قال وقد تلحق الخ الا ان يقال اذا جاز الدخول فى الجواب اختيارا فالشرط بالاولى لمباشرته الاداة أفاده بعضهم أى فكأنه صرح به والظاهر ان اسم الاشارة

راجع لتوكيد الجزاء فحينئذ لا اشكال فى قوله وبه صرح الخ على ان جوابه يفيد ان التسهيل لم يتعرض لشرط غيراما صريحا وليس كذلك وعبارته والنفى بلا متصلة كالنهى على الاصح ويلحق به النفى بلا منفصلة أو بلم والتقليل المكفوف بما والشرط مجردا من ماوقد تلحق جواب الشرط اختيارا اه وقوله فى غير شرط اماالعل الاولى فى شرط غيراما لانه يرد على تعبيره ان ذلك يشمل جواب الشرط مطلقا فلا حاجة لعطفه عليه الا أن يكون من عطف الخاص على العام ويتكلف له نكتة وقوله ليت شعرى الخ بعده قوله

أإلى الفوزام على اذا حوسبت انى على الحساب مقيت

والمقيت الحافظ الشاهد وأإلى الخ خبرليت وشعرى معترض ليس فى حيز التمنى والا كان من المواضع السبعة لدخوله تحت قوله اتيا ذا طلب على ان المعنى عليه غير تام وقوله فأحربه الباء زائدة والضمير المجرور بها العائد على المستبدل فاعل و بطول فقر متعلق بأحرولا يلزم على ذلك تعلق حرفى جر بعامل واحد لان الباء الاولى زائدة كما عرفت وفى بعض الروايات من طول فقر وعليه فمن بمعنى الباء (قوله بيان لقاعدة الخ) حاصل ما أشار اليه المصنف والشارح ان الصور أربع وعشرون حاصلة من ضرب أربع أحوال الفعل فى ست أحوال مرفوعه وذلك لان الفعل المؤكد اما صحيح الآخر ومعتله بالالف أو بالواو أو بالياء ومرفوعه اما اسم ظاهر أوضميره مستترأ وألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة أو نون نسوة و بيان حكمها انه اذا كان الفعل صحيح الآخر وكان رافعا لاسم ظاهر أوضميره مستترأ ونون نسوة فانه يفتح آخره وكذا اذا كان معتلا بالواو أو الياء وكان مرفوعه واحدا من الثلاثة المذكورة اذ يبقى كل من الواو والياء مفتوحا قبل نون التوكيد فهذه تسع صور داخلة تحت قوله وآخر المؤكد افتح لكن المفتوح فيما اذا كان مرفوعه نون النسوة هو نون النسوة لا آخر الفعل اذ ماقبل نون النسوة ساكن الا أن يعتبر انها آخر تنزيلا أو يكون الفعل معها مستثنى من عموم كلام المصنف فان كان صحيحا أو معتلا بالواو أو بالياء وكان مرفوعه واوا أو ياء فالحكم حذف واو الضمير ويائه مع حذف واو الفعل ويائه فى المعتل وشكل ماقبل نون التوكيد بالمجانس فان كان ألف اثنين أبقيت مع بقاء كل من الواو والياء مفتوحا فى المعتل فهذه تسع صور أيضا داخلة تحت قوله واشكله الى قوله وان يكن الخ أما اذا كان معتل الآخر

بالالف فالحكم هو ما ذكره فى قوله وان يكن فى آخر الفعل الخ وفيه ست صور وبها تمت الاربع والعشرون فتأمل (قوله وعلة الحذف الخ) يرد على ذلك نحو أتحاجونى (قوله وتقدم تعليل الحذف الخ) أى عند قوله هلا تمنن بوعد الخ (قوله ويدفع الخ) فيه نظر لصدقه حينئذ بما اذا كانت الالف وسطا مع أن المراد انها آخر فالاولى فى الدفع انه من ظرفية الخاص فى العام بمعنى تحقق العام فيه الا ان يجعل قوله كالساعين الخ تقييدا لا تمثيلا (قوله وهذا سهو الخ) أجاب شيخنا الباجورى بأنها لو قلبت ياء لم تثبت بل ترجع الى أصلها الذى هو الواو اه وفيه أنه لا وجه للرجوع الى الواو بل هو مما يجب التباعد منه للعلة السابقة (قوله لحركت الاولى الخ) فيه انه تارة يحرك الاول وتارة يحرك الثانى نحو كيف وأين وحيث (قوله مدغم فيه) أى فيما بعده والاولى حذف فيه لايهامه (قوله فى الاكثر) ومن غير الاكثر حذف تنوين العلم فى نحو جاء زيد بن عمرو (قوله دونه) أى الاسم (قوله وينقدح الخ) هذا المنقدح لا يقاوم المنصوص الذى ذكره وسنده منقوض بأن الجازم وان سبق التوكيد الا أن الاثر متأخر بعده لتنزل النون منزلة جزء الفعل والترتيب بين الاستيفاء ودخول النون اعتبارى اذ الشاعر نطق هكذا ابتداء فلا مانع من تعدد الاعتبار فيعتبر التوكيد بعد دخول النهى ويعتبر تأثير أداة النهى بعد التوكيد على انه قد يقال استيفاء عمل الجازم وان حصل قبل التوكيد الا أنه ارتفع به لكونه موجبا للبناء (قوله لكن دخل فى مستفعلن الخ) محصله ان التفعيلة الاولى دخلها أولا الخبن فبعد ان كانت مستفعلن صارت متفعلن مركبا من وتدين مجموعين أحدهما متف والثانى علن ثم دخله الخرم وهو حذف الحرف المبدوء به الميزان من الاوتاد فهو لا يدخل الا البحور المصدرة بالاوتاد ولذلك قدم الخبن هنا على الخرم لاجل ان يكون مبدوأ بوتد بعد أن كان مبدوأ بسبب خفيف وذلك ان مستفعلن مركب من سببين خفيفين أولهما مس وثانيهما تف ومن وتد مجموع وهو علن فلما دخله الخبن وقلنا متفعلن صار مركبا من وتدين مجموعين كما تقدم بيانه فالخرم هنا شاذ لانه لا يدخل الا الاوتاد الاصلية والوتد هنا عارض لما علمت فبعد دخول الخبن والخرم صارت تفعلن فنقل الى فاعلن لكونه مستعملا دون تفعلن فعلى هذا يصير لا تنهى على وزن فاعلن (قول الشارح لانها لم تصلح) أى لانها وضعت فى أصلها غير محركة (قوله وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن

الخ) أى فيقال ان وقع بعد نون التوكيد الخفيفة التالية للالف ساكن أبقيت على سكونها وفعل فيها ما ذكر وان لم يقع بعدها ساكن كسرت هذا ويبعد انه يكسرها مطلقا وانه يفعل فيها ما ذكر اذا وليها ساكن نظرا للسكون أصلها السكون تأمل (قوله أن يونس يكسرها) صوابه يسكنها لان هذا هو ظاهر كلام سيبويه عن يونس (قوله واتفق لك الوقف عليها) أى مع علم السامع بأن هذه الكلمة هى التى كانت موجودة فى حالة الوصل والا أبهم (قول الشارح وغيره يقول الخ) هو الموافق لقول المصنف وبعد غير فتحة اذا تقف فتقف بياء ساكنة فى الاول وواو ساكنة فى الثانى وفيه انه حينئذ يلبس بما لا توكيد فيه وقد يقال الكلام فى كلمة وقف عليها مع علم السامع انها هى التى كانت فى حالة الوصل بأن حكى المتكلم كلاما مشهورا فيه تلك الكلمة ووقف عليها فى حال الحكاية (قوله لكن يلزم على الابدال الخ) يدفع بما تقدم والا أشكل ما تقدم أيضا (قول الشارح وان شابه الفعل) لم يقل بلا معاند كال والاضافة لما قيل من منع الصرف حينئذ (قوله اذ بلغ الغاية الخ) ظاهره انه تفسير للفعل وفيه انه حينئذ لا يقبل التفاوت فلا يصح بناء أفعل التفضيل منه الا أن يقال المراد ببلوغ الغاية ما يشمل البلوغ الحقيقى والاضافى فيجيء التفاوت تدبر (قول الشارح مخرج لما سوى الخ) اى لان تنوين المقابلة لم يؤت به لتبيين ذلك الخصوص بل بمجرد المقابلة (قوله هذا المعنى) أى المذكور فى تعريف الصرف بقوله أتى مبينا معنى وقوله لاخذه الضمير راجع لقوله انه لم يشبه الفعل الخ والضمير فيما بعده راجع للمعنى وقوله ومعرفة ذلك أى معرفة انه لم يشبه الفعل الخ وقوله تتوقف الخ أى لان الصرف جزء من قوله لم يشبه الفعل الخ ومعرفة الكل متوقفة على معرفة الجزء وترك المحشى بيان توقف الصرف على المعنى المأخوذ فى تعريفة الصرف لوضوحه (قوله ويمكن ذلك) أى علم ذلك وهو عدم مشابهة الفعل (قوله بدون ملاحظة الانصراف) أى الذى هو علامة على عدم المشابهة وقوله وعدمه أى الذى هو علامة على المشابهة ووجه امكان علم عدم المشابهة بدون ملاحظة الانصراف انه قد يلاحظ ويتعقل بعلامة أخرى ككون الاسم ليس فيه علتان فرعيتان مختلفتان مرجع احداهما اللفظ والأخرى المعنى أو علة تقوم مقام ذلك (قوله لما أسلفه الشارح) أى من قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما بالاسماء وانتفائهما على معنى واحد فى باب راقود خلا

مطلب مالا ينصرف

وراقود خل فلما منعوه الكسرة عوضوا منها الفتحة اه والمعنى الواحد هو مطابق التمييز فتمييز الراقود كما حصل بالتنوين حصل بالجر بالكسرة وحدها عند الاضافة ولم يجتمعا الا انه ان نون راقود امتنع جر خل الا بل نصب وان جر خل امتنع تنوين راقود وان أردت استيفاء المقام فعليك بأول الكتاب (قوله منها انه مطابق للاشتقاق الخ) فيه ان القول الثانى وان لم يطابق الاشتقاق من الصريف الا أنه يطابق الاشتقاق من الانصراف الذى لا يطابقه الاول على ما يأتى الا أن يقال مراده لمطابقته الاول الذى هو أقوى الاقوال (قوله فاطلقوا على مجرد تنوينه) قيل المطلقون هم النحويون ولا يصح التوجيه بالاطلاق المذكور الا اذا كان المطلق من العرب (قوله علامة الصرف لا نفسه) أى فيكون الصرف على هذا حالة قائمة بالاسم هى تمكنه فى باب الاسمية وعلى هذا فتعريف المصنف الصرف بأنه تنوين الخ من باب التعريف بالعلامة على سبيل المساهلة * بقى انه قد يقال اذا كان الصرف علامة وهى لا يجب انعكاسها لم يحتج للاستثناء الذى قاله الشارح بل لا يصح الا ان يقال انه مبنى على الظاهر والجواب بأنه علامة مبنى على ما فى نفس الامر فلا مخالفة تأمل (قوله وظاهر كلامهم الخ) أى وليس مرادا الا ان الباطن خلافه وقوله والا أى ان لا نقل انه ظاهر بل قلنا انه باطن ومرادا أيضا فلا يصح لانه ينبغى ان يستثنى الخ وقيل المعنى والا نقل بهذا الظاهر فينبغى الخ تأمل (قوله المراد بالاشتقاق الخ) أى لان الصريف ليس مصدر المنصرف بل مصدره الانصراف على انه قد يقال ان الصريف ليس مصدرا أصلا بل هو اسم للصوت أى المصوت به تأمل (قوله فحذفها) الانسب بما قبله فحذفه أى لفظ الحركات (قول الشارح فكأنه انصرف الخ) أى ففى ذلك مبالغة فى قوة ما يبعده عن شبه الفعل حتى انه لو تلبس بالمشابهة لا يعتد بما فيه مما يمنع المشابهة فاندفع ما يقال لا مسوغ للكناية المذكورة (قوله والظاهر ان القول الاول الخ) الظاهر ان القول الثالث مبنى على ان الصرف هو التنوين والجر بالكسرة معا اذ الرجوع عن شبه الفعل بالتنوين والجر بالكسرة اللذين لا يكونان فى الفعل وان القول الثانى مبنى على ان الصرف هو الجر بالكسرة فقط كما هو أحد الاقوال وان لم يذكره الشارح والمحشى (قوله انما لم يمتنع الخ) أى كما امتنع فى بناء الاسم مشابهة الحرف من جهة واحدة (قوله اذ الفرعية ليست الخ) وذلك لان من عرف وضع الفعل لمعناه قد لا يلتفت الى كونه

فرعا أولا واذا التفت الى ذلك احتاج فى اثبات فرعيته الى وجه بعيد عن القصد وهو المعنى الموضوع له اللفظ وذلك الوجه البعيد كالاشتقاق والاحتياج للفاعل بخلاف العالم بوضع ان الشرطية لعناها فانه يلتفت بمجرد سماع اللفظ الى الشرط الجزئى الذى هو من خصوصيات الحرف وكذا من الشرطية التى بنيت له فهم من معنى ان على انه يرد ان كلا من الاشتقاق والاحتياج للفاعل ليس من خصائص الفعل لوجوده فى اسم الفاعل مثلا ويدفع بان الاشتقاق فى اسم الفاعل كالعدم اذ لم يفد فائدة زائدة على المشتق منه وذلك ان غاية ما أفاده نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر مفيد لذلك فى الجملة كرجل عدل فلم يكن اشتقاق اسم الفاعل مبعدا له عن معنى المصدر فكان كالمفقود كما سيأتى فى الشرح بخلاف الفعل فانه افاد الزمان ونسبة الحدث له والاحتياج الى الفاعل فى اسم الفاعل ليس بطريق الاصالة اذ الاصل فى العمل الفعل تأمل (قوله لان الاسم تطفل الخ) أى ولان وضع الفعل يمنع من قبول حكم الاسم الذى هو الجر الملازم للتنوين اذ المجرور محكوم عليه والفعل وضع لان يكون محكوما به تدبر (قوله اذ لم يشبه الفعل لفظا) لعل الاولى اذ لم يشبه الفعل وضعا أو معنى لان المفيد للبناء هو الشبه الوضعى أو المعنوى قيل ان قوله اذ لم يشبه الفعل لفظا انما يظهر فى غير ما احدى علتيه وزن الفعل كأحمد وأحمر فكلامه محمول على الغالب (قوله مع ضعف الفعل فى البناء) أى لانه وان كان الاصل فيه البناء الا أنه أعرب بعض أنواعه حتى صار الاعراب كالمتاصل فيه بحيث اذا بنى سئل عن علة بنائه (قوله بها) أى بمشابهة الفعل (قوله وقد استعمل الشارح الامرين فقد استعمل الاول فى الكلام على ألف التأنيث فى قوله فى المؤنث بالالف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته وفى الكلام على قوله ومنع عدل مع وصف معتبر الخ فى قوله ولا يتأتى ذلك فى أحاد الا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعدله عن واحد المتضمن معنى التكرار وفى المعنى بلزومه الوصفية وقد استعمل الثانى فى قوله واعلم أن المعتبر من شبه الفعل الخ فى مواضع تأمل (قوله وفيه تأمل الخ) قد يقال مراده تركيب اللفظ من مادة وهيئة وفى الداخلة على معناه سببية أى تكون فرعية اللفظ التركيب اللفظى من مادة وهيئة بسبب معناه فان الحدث بالمادة والزمن بالهيئة وعبارة يس نقلا عن الدنوشرى ليست كعبارة المحشى اذ لم يذكر فيها لفظ فى معناه ونصها قوله وهى اشتقاقه من المصدر قال الدنوشرى هذا على

ورأى البصريين وأما على رأى الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب فرع عن المفرد قاله الشارح فى شرح الازهرية ويمكن رده بأن التركيب جاء للفعل وساق معنى ما فى المحشى تأمل (قوله على ان كثيرا الخ) يفيد ان الاشتقاق والاحتياج الى الفاعل مختصان بالفعل وتقدم توجيهه فتدبر (قوله وأكرم) أى افعل تفضيل (قول الشارح كالمفرد الجامد الخ) أى المذكر فان الافراد أصل لغيره وكذا الجمود والتنكير والتذكير والمراد مالم يخرج عن الاصل بوجه (قوله فان فيه فرعيتين التصغير الخ) قد يقال فى اجمال فرعيتان مختلفتان مرجع احداهما اللفظ والأخرى المعنى الاولى الجمع الثانية التحقير فهو لا منع من الصرف لذلك وقد يقال الدافع لذلك استقراء كلام العرب المفيد لحصر العلل فى التسع فلا منع بغيرها وما فى الشرح مجرد حكمة لا يلزم اطرادها فحينئذ لا حاجة الى هذا التطويل (قوله والاحسن ان يقال الخ) أى ليتحقق العلتان المعنويتان وان وجدت فيه علة أخرى لفظية هى التأنيث الراجع للفظ ولذا قال المحشى بعد لا يقال هلا منع الخ فالمقصود بقوله والاحسن الخ تحقيق وجود علتين معنويتين لا نفى وجود علة لفظية فاندفع قول شيخنا ان كان مراده لزوم التأنيث الذى قرر انه راجع الى اللفظ ورد ان لزومه فرع وجوده فيتحقق العلتان اللفظية والمعنوية وان أراد تأنيث المدلول أى ان مدلوله أنثى فلا حاجة لاعتبار اللزوم اذ هذا معنوى كالوصفية اهـ ثم قال شيخنا لعل البعض أراد تأنيث المدلول لا تأنيث اللفظ المانع من الصرف فلا اعتراض عليه اهـ لكن فى كون اللزوم علة معنوية ما يأتى (قول الشارح وكان فى موضع الجر) أى فى الموضع الذى يستحق الاسم أن يكون فيه مجرورا بالكسرة وقوله مفتوحا أى مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة وقوله خمسة هى ما كان بسبب غير العلمية بأن كان ألف التأنيث مطلقا أو صيغة منتهى الجموع أو الوصفية مع الالف والنون الزائدتين أو مع العدل أو مع وزن الفعل وقوله فى تعريف ولا تنكير أى لان ما فيه ذلك لا ينصرف حال كونه نكرة وكذا لو سمى به أما ما فيه ألف التأنيث فلانها كافية فى منع الصرف وأما ما فيه الوصف مع زيادتى فعلان أو وزن أفعل فلان العلمية تخلف الوصفية فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو وزن الفعل وكذلك العلمية خلفت الوصفية فيما فيه الوصف والعدل وأما صيغة منتهى الجموع فالعلمية خلفت الجمعية على ما بينه الشارح فى شرح قوله واصرفن

مانكرا من كل ما التعريف فيه أثرا (قوله ما كانت احدى علتيه العلمية) أى فاذا زالت العلمية فى نحو عثمان لم يخلفها شئ بخلاف ما تقدم (قوله كيفما وقع ألف التأنيث الخ) هذا التعميم فيها من حيث كونها فى اسم أو وصف مفردا أو جمعا مثلا بخلاف قوله مطلقا فان المراد به التعميم فيها من حيث كونها مقصورة أو ممدودة فاندفع قول بعضهم جعل فاعل وقع ضمير الالف يرد عليه ان التعميم فيها علم من قوله مطلقا فالمختار ما فى الشرح (قوله لانها على تقدير الانفصال الخ) يدفع بأن عد الالف منفصلة لا لكونها فى نية الانفصال بدليل انها لا تسقط أصلا بل لاعطائها حكم ما هو فى نيته لكونها طوابها كزيادة المثنى والجمع وبهذا يتم صنيع الشارح الآتى (قوله منفصلين عدا) أى نزلا منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلهما كما يصغر غيره فتمم بهما فيقدر تمام بنية التصغير قبلهما فلا يعتقد ان بنية التصغير خرجت عن أصلها فتقول فى تصغير حمراء حميراء وفى تصغير حنظلة حنيظلة وذكر الشارح هنالك ان سيبويه يقول بأن الالف الممدودة ليست كتاء التانيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه وذكر حجته وما ترتب على ذلك فارجع اليه (قول الشارح فانها فى الغالب مقدرة الانفصال) أى بحيث يصح سقوطها بأن كانت فى الاوصاف (قوله والثانية من جهة المعنى الخ) الظاهر ان العلة المعنوية ما تعلقت باللفظ من حيث معناه واللفظية ما تعلقت باللفظ لا من حيث معناه وحينئذ فلزوم الالف علة لفظية كالعدل ونحوه بلا فرق ويدل له قول الشارح فى شرح قول المصنف كذا مؤنث الخ وانما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التأنيث فى لفظه اه والمعنوية الدلالة على تأنيث المدلول غالبا وعلى هذا يحمل كلام الشارح هنا خلافا للمحشى (قول الشارح معاملة عجز المركب) أى الذى هو فى حكم كلمة مستقلة بحيث يصغر الجزء الاول ولا يخرجه بقاء الثانى عن أصل صيغة التصغير فيقال بعيلبك وكذا غيرهما من بقية الثمانية المذكورة فى قوله الآتى

وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا
كذا المزيد آخر النسب * وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيادتا فعلانا * من بعد أربع كزعفرانا
وقدر انفصال ما دل على * تثنية او جمع تصحيح جلا

أى ان هذه الاشياء الثمانية لا يعتد بها فى التصغير بل تعد منفصلة وتنزل منزلة

كلمة مستقلة فيصغر ماقبلها كما يصغر غير متمم بها فتقول في تصغير مافيه ألف التأنيث الممدودة حميراء ومافيه التاء حنيظلة ومافيه ياء النسب عبيقرى والمضاف عبيد شمس والمركب المزجي بعيلبك ومافيه الالف والنون زعيفران والمثنى وجمعى التصحيح مسيلمان ومسيلمون ومسيلمات (قوله وهذا هو المتجه الخ) بقي عليه مالو سميت بكلتا من قولك جاء كلتا هما مطلقا أو كلتا الجار يتين على لغة كنانة والظاهر ان الالف للتأنيث فلا تنصرف كما رأيته لبعضهم وتقدم للمحشي في الكلام على المثنى ان ألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء فأصلها كلوا بكسر الكاف وسكون اللام أو كليا كذلك وقيل الالف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق وقيل زائدة للتأنيث ولا يقال اذا كانت الالف للتأنيث أو أصلية لا تكون مجتلبة لعامل فكيف تكون اعرابا لانا نقول الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما في الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شئ كما في الاسماء الستة و بعد دخوله اعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة اهـ وبهذا تعلم ما في قول شيخنا لم يتعرض في هذه القولة ولا فيما بعدها لما لو سمي بكلتا من كلتاهما على الجادة أو كلتا الجار يتين المرفوعة على غيرها فان تلك الالف ليست ألف تأنيث اذ هي رفع كألف المثنى ولا منقلبة عن الياء لا يقال هي منقلبة لانه لو كان كذلك لا لحقها شدخه كالمجرورة (قوله منقلبة عن ياء) وجه ذلك انك اذا سميت بكلتي من كلتيهما أو كلتي المرأتين بالنصب أو بالجر تكون الياء متحركة مع التنوين فتقلب الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتحذف الالف لالتقائها ساكنة مع التنوين كفتى ولعل اعتبار الشارح التسمية في الموضعين لانها حينئذ تكون غير مضافة فيظهر فيها الانصراف وعدمه بخلاف ما اذا لم يسم بها فانها لا تكون الا مضافة فلا يظهر فيها الانصراف وعدمه وليس اعتبار التسمية لاجل العلمية لان ألف التأنيث مانعة وحدها على ان التسمية شاملة للجنسية الغير المقتضية لالتعريف تأمل (قوله الامع فعلانة) أى الامع فعلان الذى مؤنثه فعلانة كمصان وخمصانة ومحصل ما أفاده العصام ان الصفة لا تكون على وزن فعلان بكسر الفاء مطلقا أى كان المؤنث على وزن فعلى أو فعلانة ولا تكون على وزن فعلان بضمها الامع كون المؤنث على فعلانة وأما الاسم فانه يكون على الاوزان

الثلاثة (قوله على الاوزان الثلاثة) نحو عثمان وعمران وحمدان (قوله حال من زائدا) أى على اعراب الشارح أما على الاحتمال الذى زاده المحشى فهو حال من ضمير في الخبر على مذهب الجمهور أو منه نفسه على مذهب سيبويه (قوله مافرعه بقوله فالادهم القيد) سيأتى للمحشى انه مفرع على قوله وعارض الاسمية لا على قوله وألغين عارض الوصفية وان قوله واجدل واخيل الخ كلام مستقل لا مفرع على قوله وألغين عارض الوصفية (قوله صفوان) هو فى الاصل اسم للحجر الاملس (قوله ولذى البطن) أى الكبير كما فى الشرح (قوله الكثير الدخان) أى الزمن كثير الدخان أى المظلم (قوله على الحلان) بكسر الحاء (قوله وخمصان جاء فى الخمصان) الاول بفتح الخاء والثانى بضمها كما هو ظاهر (قوله وهى بهاء) أى المؤنثة المعلومة من المقام مستعملة بهاء تأنيث (قوله للفرق بين مؤنث الخ) أى فحينئذ يكون مؤنث أفعل مهموزا ومؤنث فعلان غير مهموز (قوله بالنسبة الى الالف الاولى) أى على مذهب سيبويه ومن تبعه بالنسبة الى الثانية على مذهب غيره (قول الشارح لالفى التأنيث من نحو حمراء) أى من كل وصف فيه ألف التأنيث الممدودة مذكره على أفعل وانما خص مافيه ألف التأنيث بذلك لان مافيه الزيادتان وصف (قوله هلا اكتفى الخ) أى من غير اعتبار انضمام الوصفية أو العلمية (قوله أى لا يتحقق فى الواقع الخ) هذا لا يفيدان للعلمية أو الوصفية دخلا فى المنع وعبارة المغنى والعاشر أى من الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفى التأنيث ولهذا قال الجرجانى ينبغى ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة أى لان العلمية والزيادة والوصفية والزيادة يستغنى عنهما بأمر واحد وهو الشبه لالفى التأنيث وانما شرطت العلمية أو الوصفية لان الشبه لا يتقوم الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت فان أجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة ألفى التأنيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون (قول الشارح لعدم شبههما) أى الالف والنون الزائدتين فى غيره أى فى غير فعلان بالفتح كفعلان بالضم بألفى التأنيث وعدم شبههما بهما لعدم الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث ولحوق التاء وقوله

وزعم

وزعم المبرد انه امتنع لسكون النون بعد الالف الخ في الشارح في خاتمة الابدال ما نصه واما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذي مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وانما المراد ان النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين اه وقوله كنون سكران الخ تمثيل لنون فعلان وقوله هذا البدل أي الاصطلاحي الذي الكلام فيه وقوله عاقبت الهمزة أي لان الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي اطلاق المعاقبة على ذلك تجوز لان الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد أفاده المحشي هناك فتدبر (قوله واستدل على الابدال بقولهم بهراني الخ) أي فنون بهراني وصنعاني بدل من همزة التأنيث في بهراء وصنعاء (قوله وأجيب بان النون بدل الخ) محصله ان همزة التأنيث في النسب تقلب واوا فيقال بهراوي وصنعاوي ثم أبدلت النون من الواو وانما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث اجراء للنسب الى ذي الهمزة على وتيرة واحدة في قلب الهمزة واوا ثم ان ظاهر الاستدلال المذكور والجواب عنه ان قول المبرد ان نون فعلان بدل من ألف التأنيث ان الابدال بالمعنى الاصطلاحي وهو انما يتم اذا كان في كلام المبرد ما يفيده والا فكلامه مؤول بما أول الشارح به كلام الخليل وسيبويه فليحرر (قوله وأيضا المذكر سابق الخ) أي واذا كان المذكر سابقا فلا يصح ان تكون النون التي في المذكر السابق مبدلة من الهمزة في المؤنث اللاحق لان المبدل منه لابد ان يكون سابقا وفيه ما تقدم (قوله وقال خالد من أفعل) ويستفاد اعتبار الحال في الوزن الذي هو المراد من ذوق العبارة (قوله تقديره وانما انسب الخ) أي المفهوم ذلك مما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل في منع صرف الوصف المذكور فان تلك المدخلية بسبب نسبة هذا الوزن للفعل فرجع كلامه لما قاله المحشي واندفع تنظيره (قوله ويمكن دفعه الخ) أولى منه انه من ظرفية العام في الخاص أو العكس (قول الشارح ولا يرد) عطف على ليشمل والمعطوف لبيان اختيار العبارة الاولى على الثالثة كما ان المعطوف عليه لبيان اختيارها على الثانية (قوله وما قاله البعض غير مستقيم) عبارته قوله فالادهم القيد الخ تفريع باعتبار صدره على عارض الاسمية وباعتبار عجزه على عارض الوصفية والقيد بدل من الادهم بدل شيء من شيء أو عطف بيان انتهت فانت

تراه لم يقيد بآخر البيت بل قال الخ وأطلق فيشمل البيتين فما فهم ما هو المفرع وصدر المفرع هو ما في البيت الاول وعجزه هو ما في البيت الثاني وكلامه على هذا صحيح وعبر المحشي بالى آخر البيت ورتب على ذلك ما قال وكان منشأه فهم ان الصدر والعجز لا يكونان الا للبيت أو ان ما في البيت الثاني لا يصح تفريعه على ما يأتي له وسيأتي ما فيه فتأمل اه شيخنا (قوله عطف بيان على الادهم) فيه ان المراد من الادهم لفظه لانه هو الذي يوصف به و يمنع من الصرف لا معناه وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه لمعنى الادهم وان كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الادهم الذي معناه القيد قاله بعض الافاضل و به تعلم أن فيما تقدم عن السيد الحفني من تجويز البداية نظرا (قوله وهو وصف الخ) أي وصف في الاصل لسيل الخ ومثله ما بعده (قوله وعلى هذا يكون الخ) الذي يفهمه كلام الشارح ان فيما ذكر وصفية عارضة بالتخيل فقول المتن وألغين عارض الوصفية شامل لما لو كانت عارضة بالتخيل فيصح ون تفريعا وهذا هو الذي بنى عليه السيد الحفني ما سبق عنه من حديث الصدر والعجز ولا ينافي هذا ما نقله المحشي هنا عنه كشيخه لان المجرد عنه في أصل الوضع وفي الحال الوصفية الحقيقية وأما التخيلية فلا تجرد عنها اه شيخنا (قوله فالعارض لها تخيل الوصفية الخ) يخالف صريح الشارح في قوله ولا أثر لما بامع فيها الخ حيث قال لعروضه ولم يقل لعروض تخيله وفي قوله وكاشذ الاعتداد بعروض الوصفية في اجدل الخ اه شيخنا (قوله اذ لا يلزم من تخيل الخ) مسلم لكن لا يجدي اذ لم ندع عروض المحقق بل عروض المتخيل اه شيخنا (قوله في تعليل صرفها) اي في حيز تعليله لان تعليل الصرف قدمه في قوله لانها أسماء الخ وقوله لعروضه تعليل لقوله ولا أثر لما بامع الخ الذي هو من تتمة الكلام على تعليل الصرف (قوله من توجيه عدم منع صرف أربع) أي بقوله الا انه أي منع الصرف لم يرد فيه أي لم يسمع في أربع (قوله لا يصلح توجيها) ولعل المناسب في التوجيه ان يقال لوجود التاء في مؤنث أربع دون مؤنث هذه الاسماء ولك ان تقول ليس قوله ما المذكور توجيها بل هو مجرد استدراك لدفع توهم الورود في أربع ولو سلم انه توجيه نقول السؤال تقديره أن أربع اذا كانت أحق بمنع الصرف من نحو اجدل فلم لم تحكموا لها بالمنع كما حكمتم به في نحو اجدل وحينئذ يتم التوجيه

(قوله

(قوله بل هو تقرير للسؤال) أي المقدر المفهوم مما سبق الذي حاصله ان أربع اذا كانت أحق بمنع الصرف من نحو اجدل فلم لم يرد فيها المنع كما ورد في نحو اجدل كما أشار اليه المصنف بقوله وقد ينان المنعا (قول الشارح لعروضه) أي ما يلمع أو اللمع والمتبادر الاول (قوله يعطين) يقتضي البناء للمجهول (قوله فرعان) بفتح أوليه (قوله فعوة) بضم أوله فسكون ثانيه ففتح ثالثه (قوله ولم أقف على الجنس المسمى به) كل هذا مبني على ان أكلب بفتح اللام ليكون من باب أفعل الذي الكلام فيه ولا مانع من قراءته بضم اللام بقطع النظر عن كلام المصنف فيكون مفاد كلام الشارح حينئذ انه ليس وصفا في الاصل وهو صحيح لانه جمع لاسم الجنس بواسطة تأمل (قوله يعني ان صرف نحو الخ) هذا مبني على انه استدراك على قوله وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية الخ ولك ان تقول وهو الاقرب انه استدراك على قوله فيستصحب منع صرفها كما استصحب الخ لدفع ما يوهمه ذلك من أن الاستصحابين على حد سواء وانه اذا جاز الخروج عن الاستصحاب في أبطح وما معه الى الصرف جاز الخروج عن الاستصحاب في أرنب وما معه الى منع الصرف تأمل (قوله وكوثر) أصله كثر (قوله وفائدته التخفيف الخ) أي ان هذه ثمرته لا باعثه والا نافى قوله ولا لغير قلب أو تخفيف (قوله تخفيف اللفظ) أي في التحقيقي والتقديري بخلاف ما بعده كما أشار اليه (قوله لاحتماله قبل العدل الخ) أي لان عمر و زفر قبل العدل عامر و زافر وكل منهما محتمل لان يكون علما أو اسم فاعل (قوله عن جمع) بضم فسكون (قوله سيأتي محترزه الخ) بيان ذلك ان أخر جمع أخرى مؤنث آخر بالفتح وآخرين جمع آخر بفتح الخاء فيهما ومعنى المقابلة ان الاول لجمع المؤنث والثاني لجمع المذكر وخرج بقوله المقابل آخرين اخر جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس أفعل تفضيل وذلك لان آخر بالكسر معناه المتأخر مقابل الاول وكذلك أخرى مؤنثه وآخر بالفتح معناه أشد تأخرا ثم استعمل بمعنى مغاير فهو أفعل تفضيل بحسب أصله وكذلك مؤنثه (قوله وأما فعدة من أيام أخر) أي حيث وصف فيه بأخر الذي هو جمع المؤنث المذكر الذي هو أيام (قوله فلتأوله الخ) أي فلتأول لفظ أيام بالجماعات (قوله غير مكرر لفظا) أي مع أن اللفظ المفهوم في غير العدد مكرر ابدا فكان القياس في العدد التكرير (قوله ولو قال الوصفية) أي أولا وثانيا (قول الشارح نحو أولي أجنحة الخ) أي جاعلا جماعة منهم

ذوى أجنحة اثنين اثنين وجماعة ذوى ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوى أربعة أربعة وقوله فانكحوا الخ قال الزمخشرى فان قلت الذى أبيح للناكح فى الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع فما معنى التكرير فى مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذى أبيح له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو أفردت لم يكن له معنى * فان قلت لم عطف بالواو دون أو قلت كما عطف بها فى المثال ولو عطفت فيه بأو لاعلمت انه لا يسوغ لهم أن يقتسموا المال الا على أحد أنواع القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية و بعضها على تثليث و بعضها على تربيع وذهب ما دلت عليه الواو من اباحة جمعهم بين أنواع القسمة وكذا الشأن فى الآية اه ببعض اختصار وقوله لاعلمت أنه لا يسوغ الخ قال التفتازانى لان أو لاحد الامرين أو الامور وأما الاباحة وجواز الجمع فى مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فلدليل خارجى مثل ان مجالستهما زيادة فى الفضيلة وتعلم العلم فتكون أولى بالجواز (قوله أى فلا يرد الخ) أولى منه فلا يرد ان دعوا كم ان مثنى معدول عن اثنين ممنوعة لانه لو كان معدولا عنه لما كرر فى الحديث للاستغناء بالاول اه شيخنا (قوله كما سيشير اليه الشارح) أى فى قوله الى افادة معنى التضعيف فانه يقتضى عدم حصوله قبل وفى قوله ورد بأنه لو كان المانع من صرف آحاد مثلا عدله عن لفظ واحد (قوله تطابق المعدول الخ) أى كما هو الانسب والا فقد تقدم أن الموافقة بينهما غير لازمة (قوله لان الجهة الخ) أى فهو نظير رجيل فان فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة التصغير (قوله هكذا ينبغى تقرير عبارته) أى بأن توضح أولا على ظاهرها ثم يعترض عليها باعاذكر بخلاف تقرير السيد الحفنى كما يأتى (قوله لا كما قررها البعض) عبارته قوله عما كان يستحقه اى لفظ كان يستحقه اسم التفضيل وقوله من استعماله كان الظاهر أن يقول من لفظ الواحد المذكر لان آخر ليس معدولا عن الاستعمال وقوله بلفظ ما للواحد أى معنى ثابت للواحد المذكر وذلك المعنى هو مغاير بحسب الحال وأشد تأخرا بحسب الاصل كما تقدم وقوله بدون تغييره معناه حال من ما أو من لفظ والمعنى معدول عن لفظ الواحد المذكر الذى كان يستحقه بمقتضى القواعد النحوية مستعملا فى معناه فان اسم التفضيل اذا كان مجردا عن أل والاضافة يستحق أن

يكون

يكون بلفظ الافراد والتذكير انتهت فأنت تراه لم يقرر عبارة الشارح على ظاهرها ثم يبين ما فيها كما صنع المحشي فليست على ما ينبغي لكن دعاه الى ذلك ان المعدول عنه في الواقع هو اللفظ فهو الاهم فاذا أوقع ما على اللفظ واعترض بيان الشارح لها بالاستعمال وايقاعه ما على معنى في قوله بلفظ ما الواحد حسن لان الاضافة حينئذ تكون حقيقية كما هو الاصل فيها (قوله أو من ما) اى التى أضيف اليها لفظ اضافة بيان لان ما واقعة على اللفظ كما قرره لا ما المجرورة بفي في أول التركيب لانها واقعة على الاستعمال على كلامه وأما قول السيد الحفني حال من ما أو لفظ فمراده بما ما المجرورة بعن الواقعة في أول التركيب لانها هي الواقعة على لفظ وليس مراده ما المضاف اليها لفظ اضافة حقيقية لما علمت من أنها واقعة على معنى على كلامه والمقصود من هذه الحال افادة ان لفظ آخر المفرد المذكر المستعمل في معناه هو عين لفظ آخر المستعمل في جمع الاناث الذي عدل عنه اخر أي ان اخر في حال استعماله في جمع الاناث لم يتغير لفظه عن حال استعماله في معناه بل اللفظ في جميع الاستعمالات واحد وليس المراد ان المعدول عنه هو لفظ آخر المراد به المفرد المذكر لبطلانه ومناقضته لما في الشارح بل مراده به جمع الاناث (قوله ولعله كونه يؤدي الخ) فيه ان هذا التوجيه كما يمنع من عدم جواز اظهار المضاف اليه يمنع من تقديره اذ لو كان بتقدير المضاف لكان لفظ اخر معرفة بالاضافة المقدرة كما قالوا ان نحو اجمع وجمع من ألفاظ التوكيد معرفة بسبب تقدير الاضافة فحينئذ لا حاجة الى جعل السبب في عدم التقدير عدم جواز الاظهار لانه يكون ماذكر مانعا من التقدير من أول الامر مع ان الدماميني التابع للرضي جعل السبب في عدم التقدير عدم جواز الاظهار فحينئذ لا بد من توجيه عدم جواز الاظهار بتوجيه يمنع عدم جواز الاظهار خاصة و يكون عدم جواز التقدير مرتبا على عدم جواز الاظهار لانه لا يجوز الحذف الا اذا جاز الاظهار وكتب شيخنا على قوله ولعله الخ فيما ترجاه ما أورده واحتاج للتكلف في دفعه والظاهر ان الوجه انه لو كان بتقدير الاضافة ما فتح في فعدة من أيام أخر اذ المضاف يجر بالكسرة وقد ورد في فصيح الكلام فدل على ان لا اضافة تأمل اه وظاهره أن ما استظهره بيان لوجه عدم جواز الاظهار وفيه انه لا يصلح الا وجها لمنع تقدير المضاف لا وجها لعدم جواز الاظهار الذي الكلام فيه ان سلم ان

الاضافة التقديرية توجب الجر بالكسرة والا فلا يترتب الجر بالكسرة الا على الاضافة اللفظية (قوله الى وصف النكرة الخ) اذ لو أظهر المضاف لقيل اخرهن أى مغايراتهن (قوله فيه دلالة الخ) لا دلالة فيه على ذلك أصلا فان قول الشارح وكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل غاية مايفيده ان الوصفية والعدل محققان وأن أثرهما لم يظهر وأثرهما هو منع الصرف فالاثر اهما هو منع الصرف لا المنع الصرف بحيث يكون الاثر شيئا آخر كالجر بالفتحة اذ هو أثر منع الصرف بمعنى عدم التنوين كما تعطيه عبارته نعم لو اعتبر أن عدم الظهور لا يستلزم العدم لكان له وجه الا أنه لم يعتبر ذلك ومع ذلك يقال الظهور هنا بمعنى عدم الوجود كما فى قولهم لا يظهر لكذا ثمرة تأمل اه شيخنا وقوله نعم الخ فيه ان عدم استلزام العدم انما يفيد مجرد الاحتمال نعم لو اعتبر أن عدم الظهور يشعر بالوجود مع الخفاء اتم (قوله فلا يقال الخ) يفيد بالتمثيل ان آخر الذى هو مذكر أخرى له حكمها فلا يعطف الا مع اتحاد الجنس وأفاد بقوله ولا امرأة أخرى ان المراد بالجنس الصنف كما قاله المحشى والمناسب لقول الشارح يعطف مثلها من جنسها أن يأتى بآخر معطوفا ومعطوفا عليه وكذا أخرى والمراد بما يشمل كونها فى حيز المعطوف والمعطوف عليه ويشير اليه مثال الشارح (قوله رددته الى حال) هى الوصفية الاصلية (قوله حال من الضمير المستكن الخ) هذا ظاهر على جعل الكاف حرف جر لا على جعلها بمعنى مثل اذ هى الخبر ولا ضمير مستكن فيها الا أن يكون مثل الذى هو معناها بمعنى مماثل فيكون فيها ضمير لانها بمنزلة المشتق (قوله غير صحيح) أى لان موازن مثنى وثلاث ليس هو الواحد والاربع وما بينهما بل ما صيغ من ذلك وبعد ذلك ففى كلام المصنف تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث الا أن يقال انهما خارجان بقرينة التشبيه وقول بعض الافاضل لو قال من واحد وأربع لسلم من التكرار يرد عليه انه حينئذ يكون قاصرا عن ثناء ومثلث تأمل (قوله أى على ورودها عن العرب) أى جميعهم فلا ينافى الاتفاق على الورود عن بعض العرب فى الثلاثة المذكورة بعد ان سلم الاتفاق المذكور (قول الشارح لكثرته) لعل المراد لكثرة هذا الميزان فى ذاته لا لكثرته فى الفاظ العدد (قوله أى النكرة) أى فتكون فى حال منع الصرف معارف وفى حال الصرف نكرات كما هو الوجه الاول الآتى عن غير المصنف (قوله أو الجامدة) أى فتكون فى حال منع

الصرف

الصرف صفات وفي حال الصرف جامدة أي مستعملة استعمال الجوامد بأن تقع غير تابعة في اللفظ كما اذا قيل جاء في آخر وكما مثل الشارح كما هو الوجه الثاني الذي يقتضيه كلام المصنف (قوله ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا) أي كما في آية فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى الخ وصفات للنكرات كما في آية أولي أجنحة مثنى الخ فلو كانت ممتنعة الصرف للتعريف والعدل لما كانت أحوالا وصفات للنكرات (قوله وهو يقتضي الوجوب) التحقيق انه يصدق بالوجوب كما يصدق بالجواز والحمل على خصوص الوجوب انما يكون بقرينة (قوله فيرد بأن الجواز الخ) هذه التفرقة قد لا تسلم (قوله اعترض بأن الجمعية ليست شرطا) هذا المعترض غفل عن قول المصنف الآتي واسرا ويل الخ وقوله تمثيل لا تقييد الخ محصله ان الحاق سراويل بالجمع المذكور نظرا للتقييد بالجمعية وبعد الالحاق آل الامر الى أن الجمعية ليست قيدا بل هي باعتبار الواقع مجرد تمثيل فكونه تمثيلا باعتبار المآل انما نشأ من الالحاق وكتب شيخنا على قوله ليست شرطا الخ ما نصه ان كان الاعتراض مآله الاختصار والاستغناء عن الملحق كسراويل لم يلاقه جوابه وان كان محصله ان الجمعية في الاصل ليست قيدا ومع ذلك يذكر الملحق بعد فلا وجه له اذ الاصل مقيد بالجمعية والمفرد الملحق قد ذكر بعد فيبطل قوله لا تقييد بدليل الخ اذ الدليل عليه لا له اذ لولا التقييد لما احتيج للالحاق وكلام الشارح ظاهر في التقييد تامل اه وبالتأمل فيما قلناه أولا يندفع عنك هذا (قوله ونحو تهام الخ) اعاد نحو اشارة الى انه راجع لقوله أو تقديرا كما ان ما قبله راجع لقوله تحقيقا (قوله وجملة الشروط ستة) قرر بعض الافاضل ان مناسبته تجعل قوله وثالثه الفاء شرطا مستقلا احترز به عن نحو صلصال (قوله مفردات) لعله راعى الاغلب والا فلا شكة وصيارفة جمعان واخراجهما ظاهر اه شيخنا (قوله والجواب ما علم) فيه ما سمعت (قول الشارح كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد الخ) هو واضح اخذا مما تقدم لنا (قوله بحذف الياء المخففة) أي الثانية وقوله الساكنة أي بعد حذف الحركة المستثقلة عليها واما الياء الاولى فهي التي حذفت وعوض عنها الالف ويصح العكس (قوله هو مسلم في تهامي) أي لانه لا يصح نسبته لتهامة بتغيير شكل التاء اذ لا وجه حينئذ لحذف ياءي النسب معا بخلاف حذفهما في يمان المنسوب الى اليمن لتعويض الالف عن أحدهما فكانه لم يحذف الا ياء واحدة ولا يصح

انه غير منسوب فتعين انه منسوب اليهم بحمل أو بتهم بحبل مقدرا (قوله لمنع الصرف وان كان مفردا الخ) وعلى منعه الصرف يلزم ان زنة مفاعل أو مفاعيل لا تختص بالجمع أو المنقول عن الجمع أو المفرد الاعجمى اذ حكم القوم بالاختصاص انما هو بعد تقرر صرف نحو تهام (قوله ولم يجعلوه كجوار الخ) هذا النفى معلوم من سماع تهام مصروفا فى قولهم رأيت تهاميا فذكره بعد ما قبله معللا له بما ذكره زيادة فى البيان (قوله أى قبل ياء النسب) أى النسب التقديرى (قوله دهرى وسهلى) أى بضم أولهما نسبة الى دهر وسهل بفتحه (قوله لانه الجزء الخ) محل التعليل قوله فهو شبيها أى فوجه النسبة اليه انه جزء منها وفى بعض النسخ الذى هو الجزء الخ (قوله فتثبت ياؤه) أى التى كانت محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين لزوال سبب حذفها الآن المعوض عنها الالف فليس فيه جمع بين العوض والمعوض (قوله لانه ليس بجمع) أى ولا منزل منزلته بسبب استيفائه الشروط المتقدمة (قوله أصلهما تانى الخ) ومثل ذلك تهان وتحام أصلهما تهانى وتحامى والدليل على ان الاصل ما ذكر انه يقال تحامل تحاملا وتهاون تهاونا (قوله لقيل هبايا) أى بياء ممدودة بعد الالف كهدايا وأصل هذه الياء همزة مكسورة فكان هبائى بهمزة مكسورة بعدها ياء ففتحت الهمزة فقيل تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار هباءا بهمزة ممدودة ثم قلبت الهمزة ياء (قوله كذا ما مدة أفعال سبق) أى الحرف الذى قبل مدة أفعال يجب فتحه بعد ياء التصغير مثل ما تقدم من وجوب فتح الحرف الذى قبل علامة التأنيث أو مدته فتقول فى تصغير اجمال اجيمال كما تقول فى تصغير قصعة وحبلى قصيعة وحبيلى (قوله واثبات خر وجهها الخ) صوابه واثبات عدم خر وجهها أو منع اثبات خر وجهها (قوله قد يقال يمكنه الخ) فيه انه لا يمكنه ذلك اذ شرط سكون وسط الثلاثى ليس وجهه الا كون متحركه يوجد فى المفرد وهكذا بقية الشروط فرجوعه الى تعليل ابى على لازم له اذا اعتبار كون الوزن العام على مفاعل أو مفاعيل لابد له من سبب وبهذا تعلم ان قول الشارح لو سئل عن ملائكة أى ونحوها كعذافر نعم له ان يجعل العلة التكرار بشرط الخروج تأمل (قوله سم بايضاح) فى بعض النسخ بعد ذلك ما نصه وقد يقال التاء فى تقدير الانفصال وكان ملائكة على وزن مفاعل فتدبراه وهو ايراد على قول سم ولا تقدير الانه الخ وفيه ان هذا يقتضى ان حق ملائكة المنع من الصرف لانه بعد

الف

ألف تكسيره حرفان ويبطله قول الشارح ليماتقدم أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط الخ (قوله بل يبقى فيه حرف العلة الخ) فيه ان المفهوم لا يعين ذلك بمجرده فكيف يدخله تحت العناية المقتضية تضمن كلام المصنف له فالظاهر مع العلامة وماعدله الا ان المحشى اعتبران كلامه يفيد ان المفهوم ليس حكمه حكم المنطوق وتعينه لماذكر ملحوظ فيه مراعاة القواعد فتأمل (قوله لعلة) أى بخلاف المحذوف لغيرها فصار نسيامنسيا فانه كالمعدوم كالمحذوف من يد ودم (قوله بل هو أظهر فيه) أى لان التعويض فى كل عن حرف (قوله ومنع عودها) أى اللازم للعوضية كما أشار اليه بالتعليل بعدوقصدهذا اللازم وملاحظته هوالذى أوجب كون التنوين كضدالياء بخلاف مالو كان التنوين لمحض العوضية عن الياء بان لم يلاحظ معه منع عودها فانه لم يوجد حينئذ فى الملاحظة والاعتبار مايوجب كونه كضدالياء وان كان منع عودها لازما فى الواقع وبخلاف مالو كان التنوين عوضا عن الحركة فانه لم يلاحظ منع عودها حتى يكون التنوين كضد الحركة التى تجامع الالف واللام فيناسب ان لا يجامع التنوين الالف واللام وبهذا اندفع ماقيل ان جواب المحشى بان التنوين الخ موجود على كلام المبرد أيضا لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه وعدم هذا الجمع هومنشأ الضدية وأماقوله ليس لمحض الخ فغيرمنظور اليه اذ المعول عليه تعليله بقوله لانه لا يجمع الخ فتأمل (قوله وفيه نظر) أى لان الحذف واجب وقوله فان أراد المقرون بال الخ أى أراد بالمنقوص مافيه أل منه كان خروجا عما الكلام فيه وقوله على ان الخ ترق فى الرد أى فيه زيادة عن الخروج عما الكلام فيه أنه لا فرق فى المقرون بال بين المنصرف وغيره اذ الحذف جائز فيهما نحو جاء القاضى والجوارى وحينئذ فلا تتأتى التفرقة بينهما وقد يقال ان المنقوص فى قوله لما كانت ياء المنقوص مطلق لكن محل الجزئية اعنى قوله قد تحذف الخ مافيه أل موافقة للواقع ومراد الشارح بالمنقوص الذى يجوز حذف يائه المنقوص الذى فيه أل كما تقدم المنصرف حقيقة نحو القاضى والجوارى ان قلنا ان مافيه العلتان كجوار اذا دخلت عليه أل صار منصرفا حقيقة أو المنصرف حقيقة أو حكما نحو ماذكر ان قلنا ان مافيه العلتان اذا دخلت عليه أل بقى على منع صرفه الا أن له حكم المنصرف لوجود المانع المضعف لمنع صرفه وهو أل فنقله غير تام وقوله وكان المنقوص الذى لا ينصرف أى المجرد من أل كما هو الموضوع اذ

السؤال عن سبب وجوب حذفها فيما لا ينصرف بدون أل وأيضا ما فيه أل اما منصرف أو في حكم المنصرف فالمعنى ان المنصرف الذي فيه أل اما حقيقة أو حكما على ما تقدم الحذف فيه جائز في مالا ينصرف منه بدون أل واجب لعدم مضعف مانع الصرف فثقله تام فوجب التخفيف وهذا ليس فيه خروج عن الموضوع كما لا يخفى اه شيخنا (قوله فسيبويه يقول الخ) أى ان جرينا على ان مذهبه مبنى على تقديم الاعلال أما ان جرينا على أنه مبنى على تقديم منع الصرف فسيبويه يقول ليس بعد الياء ساكن وانما حذفها للتخفيف وجوبا وهو الذي جرى عليه الشارح كما تقدم (قوله أى وانما كان أعجميا الخ) أشار الى انه علة لمحذوف ولا حاجة اليه بل هو علة لقوله أعجمى وقال بعض الاخوان انه اشارة الى أنه ليس علة لقوله مفردا أعجمى بل لأعجمى فقط وأما كونه مفردا فلما أوضحه السيد الحفنى من أنه أخذه من قول المصنف شبه بهذا الجمع لان مشابهته بهذا الجمع تقتضى أن لا يكون منه بل يكون جمعا غيره أو مثنى أو مفردا والاول منتف لو جود زنة مفاعيل والثانى كذلك لان علامة التثنية مفقودة فتعين أن يكون مفردا (قوله فلا اشكال) أى لانه مفرد صرف فلا يحتاج لتكلف الحمل على موازنه وادّعاء أنه جمع سروالة (قوله وبه يعلم أن دعوى البعض) عبارته حاصل الامر الاول ان سماع سروالة لا يستلزم انها مفرد سراويل بل هى لغة فيه فجعله فى التقدير جمع سروالة غير صحيح وحاصل الامر الثانى ان الجمع لا ينقل ويجعل اسم جنس بل اذا نقل جعل علما كمدائن فالرد بالامر الثانى مبنى على تسليم انه جمع سروالة ارخاء للعنان وكأنه قال سلمنا أنه جمع سروالة لكن لا نسلم أنه سمى به لان النقل لم يثبت فى اسماء الاجناس بل فى الاعلام فافهم ذلك ولا تغتر بمن ارتكب فى عبارة الشارح فزيفها وكم من عائب ليلى ولم ير وجهها اه ومحصله انه اما ان لا تصح الجمعية للمرادفة بين الكلمتين واحد المترادفين ليس جمعا للآخر واما ان تصح بان يسلم جدلا افراد سروالة وجمعية سراويل لعدم المرادفة لكن لا تصح تسمية الجنس به لعدم نقل الجموع للاجناس بل للاعلام مع أنه اسم جنس فيندفع التسليم الجدلى لما يلزمه مما لا يصح اذا علمت ذلك علمت ان التسليم بعد ارخاء العنان مآ له المنع فليس تسليما حقيقيا فلا يتجه الاعتراض عليه تأمل اه شيخنا (قوله وان تبجحه) أى فرحه عبارة القاموس البجح محركة الفرح وبجح به كفرح وكمنع ضعيفة (قوله لا منع تسمية

المفرد به) فيه ان السيد الحفني لم يدع ان الغرض منع اسمية المفرد به بل منع نقل الجمع الى اسم الجنس لان قوله لا نسلم انه سمي به معناه أنا لا نسلم انه منقول بقرينة التعليل بعد ولا شك ان هذا من محل النزاع فالحصر في عبارة المحشي ليس في محله (قوله فقلبت الواو الخ) أى وأما الالف التى فى المكبر فحذفت لوجود ياء التصغير (قوله والغناء اها) قيل المناسب ان يقول بالغناء لها أى حثها على المشى بذلك وأنسب منه ان يقول الحدو الغناء للابل لحثها على المشى (قوله بفتح الزاى) أى وبالغين المعجمة (قوله والمعنى أو كان ما سمى به الخ) معناه ان الذى سمى به وجعل علما على شخص اما ان يكون اسم جنس أعجميا بحسب الاصل فنقل وجعل علما شخصيا واما أن يكون لفظا أعجميا جعل علما من أول الامر ويدل على هذا عبارة التصريح كما يعلم بمراجعتها (قوله هذه العلة الخ) هذا اعتراض مبنى على ان أو فى الشارح لتنويع الخلاف وهو المتبادر من كلامه (قوله أى غير عددى الخ) أى وغير مركب من الاحوال والظروف (قوله فلا اعتراض بان المركب الخ) لا حاجة للاعتراض ولا لجوابه المذكورين ان أريد أن العجز منزل منزلة تاء التأنيث فى مطلق الاعراب ولو محليا كما تقدم له مثل ذلك فى العلم تأمل (قول الشارح فجعلوا المزيد اثقل الخ) هذه حكمة تلتمس بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها فلا يقال ان هذا موجود فى كل مركب مزجى كان آخر صدره ياء أم لا فلماذا خص السكون بآخر صدر ذى الياء (قوله وخرزة) فى القاموس الخرزة محركة الجوهر وما ينظم ونبات من النجيل منظوم من أعلاه الى أسفله حبا فذورا وماء لفزارة اه والنجيل كأميرة ضرب من الحمض أو ما تكسر من ورقه والحمض ما ملح وأمر من النبات اه منه أيضا (قوله للحب) هو بضم الحاء المهملة كما فى نسخ القاموس المطبوعة والحب كما فيه الوداد والجرة أو الضخمة منها أو الخشبات الاربع توضع عليها الجرة ذات العروتين والكرامة غطاء الجرة ومنه حبا وكرامة اه وفى بعض نسخ المحشي بالجيم المضمومة وهو البئر أو الكثيرة الماء البعيدة القعر أو الجيدة الموضع من الكلا أو التى لم تطو أو مما وجد لا مما حفره الناس وماء لبنى عامر وواضية وعين بين القاهرة وبلبيس وغير ذلك كما فيه أيضا فخرزة الجب حجرة الماء على أحد الاوجه المعلومة مما تقدم وفى بعض هوامش المحشي تفسير خرزة الجب بالخرزة الموضوعة على البئر وهو مبنى على ان الجب بالجيم (قوله ومن قدر بكا الخ) لا تتوهم ان بكا موضوع للبقعة بل الموضوع لها هو بعلبك

بتمامه فجعله بكا اسما انما هو بواسطة السراية من الكل الى الجزء ففيه جزء كل
من العلتين فى القاموس بعلبك بلد بالشأم اهـ وبهذا اندفع ما كتبه شيخنا على
قوله ومن قدر بكا الخ وهو انظر الامر فى بك فانه خلاف المعروف فيه من انه اسم
صنم قبل التركيب اهـ ومثل ما ذكر حكم عجز العلم المضاف فى غير ذلك فيمنع فى نحو أبى
هريرة وأبى زينب وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب اعلاما الا فى نحو عبد الله علما أما
صدره فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان لانه مضاف (فائدة) سئل بعض الافاضل
عن أم كلثوم هل يمنع عجزه للعلمية والتأنيث المعنوى كما فى منع فى أبى هريرة وأبى
بكرة للتأنيث اللفظى * فأجاب قبل الوصول الى هذا المحل بالفرق بينهما بأن العلة
الثانية وهى التأنيث فى هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء
العلمية الحاصلة بعد التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فان فيه جزء كل من العلمية
والتأنيث المعنوى لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للعجز وحده فالظاهر
أن لا يمنع لتجزئ كل من العلتين فيه قال وهذا فرق وجيه وبعد الوصول الى هذا
المحل أخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكا الخ انه يمنع وذلك لان اسم البقعة
مجموع بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم وأخذ من قوله
ومن قدر كرب باسما لكربة منعه ان عجز العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل
التركيب مؤنثا نظرا الاصله مع ان ذلك يزول بالعلمية وكلثوم فى الاصل كثير لحم
الخدين والوجه من الكلثمة وهى اجتماع لحم الوجه فتأمل (قوله لا يتفرع الخ)
أقول بل يتفرع علما وان كان سببا وأصلا وجودا تدبر اهـ شيخنا (قول الشارح
وقد بينا أن معا الخ) يفيد ان حركة الجزء الاول بناء وليس كذلك بل هى بنية ولولا
قوله مالم يعتل الخ لأمكن حمل قوله وقد بينا ان معا على الفتح على معنى ان مجموع
الجزأين مبنى على فتح آخر الجزء الأخير وقوله أخرج بقوله معدى كرب الخ أى
حقق الاخراج بذلك والا فهو خارج من أول الامر كما يفيده قوله بعد لان باب
الصرف الخ (قوله ان سيبويه لا يجوّز) بضم ياء يجوز وفتح جيمه وكسر واوه
مشددة (قول الشارح وقد تقدم حكمهما) وهو فى المركب الاضافى صرف الجزء
الاول وصرف الثانى ان لم يقم به مانع الصرف والحكاية فى المركب الاسنادى علما
(قوله يقال ذهب القوم الخ) أى قبل التسمية وكذا يقال فيما بعد (قوله وبين حرف
حركتها) كالالف اللينة المناسبة للفتحة فى نحو قوله تعالى أأنذرتهم (قوله كذا

في التصريح) عبارته واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان أوّل من نزلها اصبهان بن فلوح بن لمطى بن يافث اه فلم يذكر فيه فتح الهمزة ولا التفرقة بين اهل المغرب والمشرق ولا ان أصبه اسم فرس وكلامه يفيد بظاهره نسبة كل ذلك للتصريح وكون ذلك مذكورا فيه في محل آخر بعيد (قول الشارح وقد نبه على التعميم الخ) أى بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على وزن فعلان بالفتح كما مر ونقل عن سم ان قوله كذلك حاوى الخ مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للمثال اذ يصدق على نحو عمران انه حاوى زائدى فعلان بخلاف قوله فيما مر وزائدا فعلان في وصف سلم فانه يفيد ان زائدى غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض اذ زائدا نحو عمران ليسا زائدى فعلان بالفتح بل زائدا المكسور فالاولى ما ذكره الشارح من النظر للمثال (قوله فاذا جهل كل الخ) تبع في كتابة ذلك هنا الاسقاطى مع انه سيأتى في قول الشارح ولو سميت برمان الخ ما يقرب من هذا فلو كتبه هنالك لكان أوفق (قوله وجد المرجح) فرجح الاوّل ان فعالا في النبات أكثر ومرجح الثاني كثرة زيادة الالف والنون في نحو ذلك (قول الشارح ومن شعره) أى شعر سيدنا حسان شاعر النبي صلى الله عليه وسلم معبرا عن اسمه بالاسم الظاهر مانعا له من الصرف كما هو الأكثر وقوله رسوم المدام فاعل هاج مؤخر عن المفعول الذى هو حسان والمدام بضم الميم المطر الدائم والخمر كما في القاموس وفي بعض النسخ ضبطه بفتح الميم فلعله اسم مكان أى مكان الديمومة والاستمرار والذى بخط الشارح المقام بدل المدام ففتح الميم لما هو بخطه أقرب معنى (قوله فعكس) أى فجعل الذى بخط الشارح منه والذى في بعض النسخ مرمته (قوله في معرض التقسيم) أى لانهما في مقابلة تحتم المنع (قوله وكان عليه الخ) كان عليه ان يزيد أيضا وزيادة على الثلاث (قوله وأجيب بان الالف الخ) بقى شئ آخر هو انه سبق للمحشى في الكلام على توجيه استقلال ألف التأنيث بالمنع انه جعل لزوم علامته علة معنوية وهنا قد جعل الشارح لزوم علامة التأنيث علة لفظية وهذا تناف ودفعه بعضهم بان اضافة لزوم لعلامة التأنيث من اضافة الصفة للموصوف فالعلة اللفظية هنا علامة التأنيث اللازمة لا لزومها حتى ينافى ما مرّ اه لكن تقدم لك أن المناسب ما هنا وما تقدم للمحشى غير مناسب فتدبر (قوله بدليل قوله في الحال الخ) أى لانه لا يصح انقسامه الى كونه مسمى به في الحال تارة وفى

الاصل تارة مثلا لذلك بما ذكره لكن قد يقال لا دليل لاحتمال تعلق في الحال
وفي الاصل بالمؤنث لا بالمسمى به تأمل (قول الشارح كعناق اسم رجل) هو
في الاصل اسم عنزة وقوله وما ذكره في البسيط الخ يمكن ان مراده ممنوع الصرف
وجوبا كما هو رأي وجوازا كما هو رأي فلا مخالفة (قوله كانا مذكرين) بدليل
لا أقسم بهذا البلد (قوله لي ههنا بحث الخ) مدفوع بان ثقل نقله للمؤنث عادل خفة
اللفظ وصيرها كالعدم فرجع الى تحتم المنع وخفة هند بالسكون لم يعارضها ثقل
أصلا اذ الباقي على أصله لا ثقل فيه ولذلك قال شيخنا اذا استحضرت تسليم ثقل
النقل طاش البحث اذ ليس في هند ثقل نقل (قوله لا نسلم علمية المنصرف) أي
لا نسلم ان مصرا المنون علما بل المراد به أي مصر من الامصار (قوله فاحتاجت
الى التخفيف) أي احتاجت أسماء البلدان الى التخفيف بحذف التنوين لعدم
اعتياد اللسان عليها وسهولتها عليه بسبب عدم التكرار بخلاف أسماء الاناسي
فان تكرارها بسبب الاشتراك أوجب السهولة على اللسان من حيث اعتياده لها
وألفته اياها فلا يحتاج للتخفيف فاندفع ما يقال ان كثرة الاستعمال مما يوجب
التخفيف كما هو منصوص عليه عندهم وكلام المحشي يوهم ان الضمير في احتاجت
لاسماء الاناسي فتأمل (قوله أن لا يسبق له تذكير انفرد به) أي بان لم يسبق له
تذكير قبل التأنيث أصلا كسعاد وزينب أو سبق له تذكير لكن لم ينفرد به
كظلوم (قوله وان لا يحتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم) أي بان لا يحتاج تأنيثه الى
تأويل أصلا أو يحتاج الى تأويل لازم بأن أول بمؤنث ولم تستعمله العرب الا
كذلك بان لم ترجع عليه الضمير مثلا الا مؤنثا (قوله وان لا يغلب استعماله قبل
العلمية) أي قبل جعله علما المذكر وقوله في المذكر متعلق باستعماله أي استعماله
علما المذكر أو وصفا له كما أوضحه بعد لكن في عبد الغفور وثالثها أي الشروط
أن لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر قبل جعله علما اه أي فان
غلب التذكير كذراع فانه في الاصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر
كقولهم هذا ثوب ذراع أي قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الاصل ثم
سمي به رجل صرف لغلبة تذكيره قبل العلمية ويوافقه ما في الهمع (قوله كأيم)
أي بفتح الهمزة وسكون الياء وقوله في أيم أي بفتح الهمزة وتشديد الياء فالاول
مخفف الثاني كهين في هين ولين في لين كما يؤخذ من الجوهري وغيره خلافا لما

في القاموس والايم ككيس من لا زوج لها بكرا أو ثيبا ومن لا امرأة له والحرة والقرابة نحو البنت والأخت والخالة وجبل بحمى ضرية وغير ذلك كما يعلم من القاموس (قوله أسماء القبائل) أى كتميم وقوله والأرضين أى كمصر وقوله والكلم أى كهود وزيد فى نحو قرأت هودا وكتبت زيدا وكذا نحو ان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا أعربت جاز فيها الصرف وعدمه وان كان الأكثر حكاية حالها الأصلى (قوله أبا أوحيا) أى فى أسماء القبائل (قوله أو مكانا) أى فى أسماء الأرضين (قوله أو لفظا) أى فى أسماء الكلم (قوله أو قبيلة الخ) يشكل على هذا قولهم جاءتنى قريش بالتنوين وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند من نونه مع أن تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه المنع * وأجيب بان التأنيث مراعاة للمضاف المحذوف أى اولاد قريش وثمود كما اعتبر المضاف فى قوله أو هم قائلون بعد وكم من قرية أهلكناها والا لقال أو هى قائلة أو أنث باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه افاده الرضى (قوله أو كلمة) نحو كتبت زيد أى هذه الكلمة (قوله أو سورة) كقرأت هود أى السورة المخصوصة وقد جعل فى الهمع اسماء السور ستة أقسام وتكلم على كل قسم فراجعه (قوله وكذا حروف الهجاء) نحو قاف حرف مفرد (قوله وغير هذا الخ) وهو جعله اما حالا من نفس العجمى واما حالا من الضمير فى صرفه والاول يلزم عليه مجىء الحال من المبتدا والثانى يلزم عليه اعمال المصدر مؤخرا كذا قيل بقى جعله حالا من الضمير فى امتنع ويلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على مافيه (قوله أن يكون أول استعمال العرب له فى العلمية) أى سواء كان علما فى العجمية أم لا (قوله لتقوى العجمة بالتأنيث) لعل العبارة مقلوبة (قوله ممنوعة من الصرف) قيل أى للعلمية والعجمة حتى موسى عليه الصلاة والسلام لانه معرب موشى وهو بالعبرانى معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا وجعلا اسما عليه وأما اختلافهم فى اشتقاقه فانما هو فى موسى الحديد فقيل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يميس اذا تبختر فى مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء واوا للضم ماقبلها كموقن من اليقين فيمنع للالف المقصورة كما فى السمين اه وذكر أبو السعود قولين فى اليسع فقيل انه أعجمى أدخل عليه اللام ولا اشتقاق له وقيل انه منقول من مضارع

وسع واللام كما في يزيد في قول من قال

ورأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

وذكر أيضا ان آدم اسم أعجمي وزنه فاعل كشالخ وعاذر وعابر وفالغ لا أفعل كما هو الاقرب والتصدي لاشتقاقه من الادمة مثلا تعسف كاشتقاق ادريس من الدرس ويعقوب من العقب وابليس من الابلاس فعلى القول باشتقاقه يكون المانع له من الصرف العلمية ووزن أفعل ومقتضى ماتقدم ان مانع زكريا العلمية والعجمة والمشهور أنه ألف التأنيث وفي البيضاوي وغيره ان الاظهر أن يحيى اسم عجمي ويحتمل انه منقول من الفعل كيعمر ويعيش وفي شرح الهمزية لابن حجر مع احتمال عربية آدم وأماذوالكفل فهو معرب بالحروف والكلام في المعرب بالحركات * واعلم أن أسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة الا أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة وأما ابليس فقيل منعه للعجمية وقيل عربي مشتق من الابلاس وهو الابعاد وعلى هذا فمنعه لشبه العجمة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه فكانه دخيل في اسمائهم الا انه لانظير له في الآحاد العربية كما قيل لانه كاخليل واكليل وغيرهما (قوله ويؤيده مايقال الخ) قيل يرده ان اسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه وتزوج منهم وأيضا صالح قبل اسماعيل كهود (قوله بناء على انه عربي) أي مشتق من التعزير وهو التعظيم (قوله وأجيب الخ) في الجواب نظر (قوله لاختصاص لغة العرب الخ) ينافي هذا قول الشارح في التنبيه الثالث اذا كان الاعجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير الخ الا أن يقال المراد وأحد حروفه ياء التصغير صورة لاحقيقة (قوله مافي كلام البعض) عبارته ولا يعتد بالياء أي ياء التصغير وعليه فعزير مصروف وان قيل انه أعجمي وخالف في ذلك بعضهم (قوله الا أن يقال اعتبار التأنيث الخ) في كافية ابن الحاجب أن شتر ممنوع من الصرف اه لانه يكتفي عنده بتحرك الوسط وفي عبد الغفور عليه قيل يجوز أن يقال امتناع صرفه لتأويله بالبقعة فيكون عدم صرفه للتأنيث والعلمية فلا يدل على ان العجمة مؤثرة مع تحرك الوسط وفيه انه لايستعمل الامذكرا ولا يرجع اليه ضمير المؤنث وللمناقشة فيه مجال اه أي لان شهادة النفي لاتعتبر فيما لا يمكن ضبطه كما قاله عبد الحكيم ويؤخذ من هذا

أنه ورد منع صرف شتر خلافا لما يتبادر من الشارح (قوله هو ابن متوشلخ الخ) المعروف في التفسير ان لمك أبو نوح ومتوشلخ بصيغة المفعول أو بضم التاء المشددة بعد فتح الميم شينه مفتوحة ولامه ساكنة جدا اه شيخنا وذلك لان نوحا ابن لمك ابن متوشلخ بن خنوخ الذي هو ادريس بن شيث بن آدم عليهم الصلاة والسلام ونوح أولاده ثلاثة هم الذين اعقبوا سام وحام ويافث (قوله حيث لم تنقل عجمته) أي بخلاف ما نقلت عجمته كيوسف (قوله فمعنى الرجل) بكسر الراء المشددة وسكون الجيم (قوله وقال في القاموس الجمة الخ) ان قلت العلامة قد وجدت وما في القاموس عربي قلت لا مانع من أن يقال انه معرب فأصله عجمي اه شيخنا (قوله بالكسر) أي وتشديد القاف (قوله وبقم ليس في اللغة الخ) بخلاف تبع فانها أتى عندهم اسما بمعنى كم الاستفهامية وفعلا والاول هو المراد في التمثيل (قوله لان الاصل في الوصف الخ) تقدم لك عند قوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا الخ ان هذه ليست هي العلة (قوله من فعل ماض) أي معدى بالهمزة يقال أحمدت زيدا عمرا أي جعلته حامدا له (قوله ومثال ما سواها الخ) حاصله ان مضارع الثلاثي من الغالب ومضارع غيره من المختص فأحرف المضارعة من أفعل الخ بالفتح والعين مطلقة (قوله أي من خروج الخ) أي لان المقصود ادخال ذلك (قوله كخاتم بالفتح) ينبغي أن يراد بعد جعله علما لكن لابد لهذا من سند أما اذا لم يرد ذلك فصرفه لعدم العلمية كما ان جميع الاوزان حتى المختصة بالافعال اذا لم تكن أعلاما مصروفة فلا وجه للايراد حينئذ اه شيخنا وفي حواشي الجامي ان فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع أنه غالب في الافعال ولم تجئ في الاسماء الا كلمات معدودة نحو خاتم وسام بسينين مهملتين اسم شجر أسود وطابع وقالب وغير ذلك * قال الراغب الفاعل كثيرا ما يجيء في اسم الآلة التي يفعل بها الشيء كالطابع والخاتم والقالب (قوله الا أن يكون أطلق) أي لم يقيد الكثرة بقيد يخرج ما على وزن فاعل كان يقول اما الكثرة في غير فاعل (قوله بناء على ان الغالب الخ) أي فالاطلاق محمول على ما هو الغالب بقطع النظر عن النادر (قوله حاصلة من ضرب الخ) فيه مسامحة والمراد تسعة حاصلة من ضرب الخ والعاشرة الخ (قوله سعف المقل) السعف الجريد وعليه الخوص والمقل شجر الدوم (قوله والعجب الخ) حسن الظن أولى وتوافق الخطرات من الجائزات (قوله فلا يناسب كلامه بعد)

بل ولا قبل لانه فى حل المتن جاراه على ان الزيادة والاكثرية كل منهما علة للاولوية المفسر بها الغلبة (قوله نعم يرد الخ) لا معنى لهذا الايراد لان وزن أفعل بالضم ليس الكلام فيه بل فى وزن تفعل بضم العين ولا يلزم من كثرة أفعل فى الاسماء كثرة تفعل فيها اه شيخنا (قوله يجوز أن يحمل الخ) هذا لا يدفع الاجودية (قوله وشيخ شيخه) عطف على شيخ قبله والضمير فى شيخه لسيبويه وقوله الخليل بدل من شيخه فهو بالجر هذا ما ظهر (قوله أى بالكسرة) مبنى على ان قول الفراء فلا تجره بفتح التاء من الجر وعليه فيقرأ فأجره بصيغة المتكلم لكن لا يناسب الخطاب فى قوله فلا تجره نعم هناك نسخة فلا نجره بالنون فيتوافقان فى التكلم وان اختلف طريقه ولو قرئ فلا تجره بضم التاء وسكون الجيم من الاجراء والضمير راجع للصرف وكذا قوله فأجره بقطع الهمزة أمر من الاجراء ضميره للصرف لكان مناسبا بل قال بعضهم ان اصطلاح الكوفيين وسيبويه التعبير عما يسميه البصريون مصروفا بالمجرى بصيغة المفعول وغيره بغير المجرى كما بسطه محشى القاموس ونقله الشهاب فى باب الجيم من شفاء الغليل عن الجواليقى والفراء من الكوفيين فمعنى فلا تجره لا تصرفه ومعنى فاجره فاصرفه وحينئذ فالضمير البارز للامثلة لتأولها بالمذكور كما قاله المحشى تأمل (قوله لازم له على احدى لغاته) أى فلا يضر اختلاف الوزن بحسب اللغات (قوله فى اللفظ والتقدير) أى فلا تكفى الموازنة فى التقدير مع عدمها فى اللفظ (قوله أهب وأشد) الاول بالهمزة والهاء المفتوحتين وتخفيف الباء مضارع وهب فانه خرج بالتغيير عن موازنة الفعل لفظا الى موازنة الاسم كاسد والثانى بفتح الهمزة وضم الشين مضعف الدال مضارع فانه خرج بالتغيير الى موازنة الاسم كارز (قوله واللائق الخ) اذا فهمت أن معنى اللزوم عدم الانفكاك والمفارقة من كل وجه حتى فى اللفظ والتقدير تم كلامه لكن يضيع الشرط الثانى اذ ما خرج به يكون خارجا باللزوم لان قيل وردعلى هذا الفهم غير لازم فيه وزن الفعل لفظا فالظاهر ان المراد بلزوم وزن الفعل أن لا يخرج من وزنه الى وزن آخر مع كون الجميع للفعل اه شيخنا نعم ان كان كلام الحفيد فيه حذف مدلول عليه بآخر كلامه تم فقوله تجب الموازنة فى اللفظ والتقدير أى ولزوم الكلمة حالة واحدة وقوله فلا تشترط الموازنة فى اللفظ أى ولا لزوم الكلمة حالة واحدة ودليل ذلك قوله علمت عدم عموم

قوله أن يكون لازما الخ أي عدم عموم الشرط بين تدبر (قوله من الضابط السابق) وهو ما لا يوجد في غير فعل الا في نادر أو علم أو عجمي (قوله لا يستلزم خروجه الخ) مسلم لكن الواقع ان ما أخرجه بالشرط خارج من ضابط الوزن الغالب بقسميه كما أنه خارج من ضابط المختص واذا كان خارجا منهما فهو خارج أيضا من مطلق الوزن المانع من الصرف المنقسم للقسمين المختص والغالب المعرف كل منهما بتعريف لا يشمل ذلك لخروجه من ضابط المختص مع النظر للخروج أيضا من ضابط الغالب يستلزم الخروج من مطلق الوزن المانع من الصرف المنقسم للقسمين المخصوصين فأي حاجة لاخراجه بهذا الشرط (قوله من مدخول كاف التمثيل الخ) فيه أن اعتبار قيد السلامة في التمثيل لا بد له من حكمة وليست الا الاحتراز عن المعل والمضعف والالحاق فاذا أن يقول وما صيغ للمجهول ولو سلمنا أنه مثال لا يمنع من دخول المضعف والمعتل تحت الكاف قلنا كيف يدخل ذلك تحت الكاف ويكون مثالا للمختص المعرف بما يخرج ذلك فهذا كلام خال عن التحقيق فتأمل (قول الشارح لخرج بالاول نحو امرئ) أي فانه تختلف عينه عند اختلاف العوامل وقوله بفك الادغام اذ لو ادغم لقيل فيه ألب بضم اللام وتشديد الباء (قوله أقوى) أي لمباينتها الفعل في الوزن (قوله كتصحيح مثل استحوذ) أي فان حقه استحاذ مثل استعاذ الذي أصله استعوذ (قوله كان من أوزان الفعل) أي وكان ممنوعا من الصرف (قوله عن كونه من أوزان الفعل) أي الاوزان المنسوبة للفعل لاختصاصها به أو كثرتها فيه أو أولويتها به من حيث ان الزيادة التي في الاول دالة فيه دون غيره وليس المراد انه لم يخرج عن وزن الفعل وصيغته بحيث يوافق صيغة الفعل من حيث الحركات والسكنات وعدة الحروف فآل هذا الجواب جواب الحفيد المتقدم وبهذا تعلم ان ما تقدم عنه من تخصيص الشرط انما هو بحسب ما يتبادر والا فلا حاجة اليه على هذا التأويل الذي سمعته واندفع ما كتبه شيخنا على قوله فلم يخرج يزيد الخ وهو انه يرد عليه انه خرج لان الافتتاح بدال المعنى في مقابلة ما لا يدل انما هو في صيغ الفعل كاحمد فتدل همزته فعلا لا اسما وأما هذا الوزن فليس للفعل حتى تعتبر فيه دلالة الهمزة فلو قال في الجواب ان الوزن الغالب بدلالة حرفه على معنى لا يضر خروجه كما سبق عن الحفيد لكان ظاهرا (قوله واصرفهم جندل) أي فلم يبالوا بصيغة منتهى الجموع قبل الحذف

اذ الاصل جناد ل مع ان فيه ما يقتضي اعتباره فالذى كلامنا فيه أولى بالصرف لعدم وجود ما يقتضي اعتبار الاصل (قوله ارطى) اسم شجر نوره كنور الخلاف وثمره كالعناب مرة تأكلها الابل وعروقه حمر (قوله علقى) اسم نبت قضبانه دقاق تتخذ منه المكانس ويشرب طبيخه لداء الاستسقاء كما فى القاموس (قوله وذفرى) يطلق على العظم الشاخص خلف الاذن وعلى غير ذلك كما فى القاموس (قوله وجلبب) زيدت فيه احدى الباءين الحاقاله بما ذكره (قوله وحلتيث) زيد فيه حرفان الياء واحدى التاءين الحاقاله بما ذكره (قوله يقبلهما) أى قبل العلمية اما بعدها فلا وفرق بينهما أيضا بوجه آخر وهو أن مدخول ألف الالحاق لا مذكر له البتة بخلاف مدخول ألف التأنيث فانه قد يكون له مذكر نحو سكرى فان مذكرها سكران وقد لا يكون نحو حبلى كما فى بعض الحواشى (قوله ما بعده) هو قوله فالحق بما منع صرفه الخ (قوله يمنعه العطف) أى يمنع مناسبته بقرينة ما بعد (قوله من نائب الفاعل) وهو لفظ التعيين الملفوظ به لانه نائب فاعل الفعل المحذوف المفسر بالمذكور لا الضمير المستتر فى يعتبر المذكور كما هو الاولى (قوله لان حكم الخ) الحكم هو الجر بالفتحة (قوله الا العلمية) أى وتأويلها بما يشمل الحكمية خلاف الاصل (قول الشارح وقال فى التسهيل بشبه العلمية) عبارته العدل المانع مع الوصفية مقصور على آخر مقابل آخرين وعلى موازن فعال ومفعل من عشرة وواحد الى خمسة ولا يقاس عليهما الى التسعة خلافا للكوفيين ولا يجوز صرفهما مذهوبا بهما مذهب الاسماء خلافا للكوفيين ولا مسمى بهما خلافا لابى على وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بهما خلافا لبعضهم والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية فى فعل توكيدا ومع العلمية فى سحر الملازم للظرفية الخ فقوله والمانع مع شبه أى والعدل المانع مع شبه وقول الشارح وقال فى التسهيل بشبه الخ حكاية لما فى التسهيل بالمعنى وقوله وانما جعل الخ الامر الاول من تتمات قوله وطريق الخ فلو قال وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا عن سائر الموانع الا العلمية فلولم يقدر عدله لزم ترتب منع الصرف على علة واحدة وأيضا الاعلام يغلب فيها الخ لأجاد ويكون قوله وأيضا الاعلام الخ محض تقوية لا طريقا مستقلا لجواز كون ذلك من غير الغالب والاوردان الدليل على العدل حينئذ غير منع الصرف فلا يكون العدل فى ذلك تقديريا فيخالف المنصوص لكن سيأتى نقلا عن الدمامينى جعل

ذلك دليلا مستقلا عند الكلام على قول المصنف وهو نظير جمعا فالمحرر (قوله ومضر) هو في كلام الشارح فلعل نسخته ليس فيها ذلك (قوله وجحى) بتقديم الجيم على الحاء لقب أبي الغصن كذا في القاموس قال الاخفش لا ينصرف لانه مثل زفر وأبو الغصن قال ابن الصلاح قيل انه جحى المعروف والاصح أنه غيره وعلى الاول مشى الشيرازي في الالقاب وقال الامام الشعراوي في كتاب المنهج المطهر للقلب والفؤاد عبد الله جحى هو تابعي كما رأيته بخط الجلال السيوطي قال وكانت أمه خادمة لام أنس بن مالك وكان الغالب عليه صفاء السريرة فلا ينبغي لاحد أن يسخر به اذا سمع ما يضاف اليه من الحكايات المضحكة بل يسأل الله تعالى أن ينفعه ببركاته قال الجلال وغالب ما يذكر عنه من الحكايات المضحكة لا اصل له قلت وذكره غير واحد ونسبوا له كرامات وعلوما جمة أفاده محشي القاموس واما حجى بتقديم الحاء المهملة على الجيم فهو على وزن فتى بمعنى جدير يقال هو حجى بالشئ أي جدير به فهو مصروف وليس من الباب الذي الكلام فيه كما يؤخذ من القاموس (قوله كحطم) من جملة معانيه كما في القاموس الراعي الظلوم للماشية يهشم بعضها ببعض (قوله وابد) عبارة الهمع لبد اه وهو من لا يبرح منزله ولا يطلب معاشا ويطلق على غير ذلك كما في القاموس (قوله وهذا محقق قبل التسمية) فان غدر قبل التسمية وصف وقياس الوصف غادر بخلاف عمر فانه لم يوجد الا هكذا ولا شئ قبل التسمية (قوله وعمل العامل في ظرف الخ) يفيد ان كلا من يوم وسحر في المثال متعلق بأتيك وليس الثاني بدلا من الاول بل صرح في المغني بذلك حيث قال وليس سحر بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني نص عليه سيبويه اه فتدبر (قوله لكن يرد عليه الخ) يدفع بان الاول مجمل والثاني تفصيل وبيان لحصر المعدول عنه فيما فيه أل اه شيخنا (قوله لقربه منه) أي فهو من اطلاق أحد المتجاورين على الآخر وهذا الجواب لم يفد العموم والخصوص بل الكلية والجزئية الا أن يكونا مرادين منهما (قوله أو حمل اليوم على ما يشمل الخ) أي أمر كلي صادق بذلك (قوله لكنهم عدلوا عن قرنه بأل الخ) أي عدلوا عن قرنه بأل الى حالة عدم قرنه بأل ثم قدر علميته بعد ذلك من حيث انه دال على معين بلا قرينة لفظية فالعلمية تقديرية حصلت بعد اعتبار العدل فاندفع ما يقال اذا كان علما حقيقة وثبت ذلك فلا دليل على عدله الا منع الصرف فيكون تقديريا والفرض انه حقيقي وعلى

ماقلناه يحمل كلامه في مواضع (قوله عن التعريف الاضافى) أى نحو سحر يوم الجمعة لانحو سحرنا لاختصاره أيضا (قوله وكيف يشتمل الخ) أنت خبير بأن معنى اشتمال الثانى على الاول اشتماله على معناه وأداؤه له والمعنى هنا التعيين وقد أدى بالمعدول اه شيخنا اذا المعتبر التعيين بقطع النظر عن طريقه فلا يقال التعيين المستفاد من أل غير التعيين المستفاد من العلمية اذ لو نظر لذلك لكان التكرار المستفاد من اثنين اثنين غير التكرار المستفاد من مثنى وهو قد سلم أنه هو * ولك أن تقول معنى كلام أبى حيان أن شأن المعدول ان يؤدى معنى المعدول عنه وليس للمعدول معنى فى نفسه بقطع النظر عن العدل فمثنى لم يدل على التكرار بحسب ذاته بل باعتبار عدله عن المكرر فدلالته على ذلك لم تنشأ الا من العدل وأما سحر فقى لوحظ كونه علما كان دالا على معين من حيث وضعه لمعناه العلمى لا من حيث عدله عما يفيد التعيين نعم يجاب عن ذلك بان العلمية هنا تقديرية نشأت من اعتبار العدل أخذا مما تقدم انا تأمل (قوله قرن بأل أو أضيف) نحو طاب السحر أو سحرنا (قوله مانقله البعض الخ) عبارته قال الهورينى ان كان ذلك مع تسليم وجود البناء فلا يضره الخروج المذكور لانه لمعارض راجح وان كان مع منع وجود علته ففى الردان يقال ماادعاه من البناء لا وجه له لعدم المقتضى (قوله أى اذا اضيف) أى حين (قوله واللازم الخ) تكملة للرد (قوله أى التنوين) الانسب جواز الاعراب مع التنوين (قوله وأقول قد توجه الخ) أى انهم عملوا بدليل البناء ودليل منع الصرف فعملوا بالاول فى حالتين وفى الثانى فى حالة لما ذكره المحشى (قوله أدربيجان) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وفتح الراء وكسر الباء بعدها تحتية ساكنة ثم جيم هكذا ضبطه المحشى بالقلم وضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم وضبط أيضا بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة بينهما ومنهم من يقول آذربيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء كذا وجدته بخط بعض الافاضل فليحرر (قوله ويجاب بانهم نبهوا الخ) فيه ان البناء فى نحو حذام على لغته واجب لا جائز وانه مناف لما تقدم للمحشى فى باب لا النافية للجنس من ان البناء على ثلاثة أنواع أصلى وهو الذى حصر ابن مالك سببه فى شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض كتضمن اسم لا معنى من فانه عارض بواسطة دخول لا والتركيب

وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبنى واضافة الظرف الى الجملة المصدرة بماض ولا يجوز أن يقال معنى كون بناء حذام جائزا انه هذا اللفظ فى نفسه يجوز فيه الاعراب والبناء بقطع النظر عن لغة مخصوصة وان كانت كل لغة تعين وجها تأمل (قوله اذا لم يتحقق غيرها) أى العلمية (قوله لتقوى به بترتب الامالة الخ) مقتضاه كالشارح ان نحو حذام لاعمال وهو كذلك (قوله ولو قال الشارح بدل قوله الخ) الواضح ما للشارح اذ زوال التأنيث المرتب عليه الصرف هو النتيجة لا زوال العدل تأمل (قوله وادى القرى) بضم القاف وفتح الراء كما هو مضبوط فى القاموس بالقلم (قول الشارح جنسا) أى جميعا (قوله أى مما يمكن الخ) أى فهو عام أريد به الخصوص (قوله فلا يرد الخ) وجه الورود أن قاعدة من البيانية أن يؤتى موضعها بالذى هو ان كان المبين معرفة أو بهو ان كان نكرة فالتقدير هنا واصرفن ما نكرا الذى هو كل ما التعريف فيه أثر ولا شك ان المنكر ليس هو الكل فتعين التخصيص الذى أشار اليه نعم ان كان بيانا مشوبا بتبعيض لم يرد ذلك فاندفع قول شيخنا لا يتوهم هذا الايراد ويحتاج للقيد المذكور لاخراجه الا لو قيل كل ما أثر فيه التعريف نكر وأما ما فى المتن فنهايته ما نكر مما أثر فيه التعريف يصرف (قوله بخلاف الثانى) أى فان سحر حركاته بدون أل هى حركاته مع أل وكذلك أمس بخلاف اخر فان حركاته غير حركات المعدول عنه وهو آخر بالافراد أو أخريات بصيغة جمع الاناث نعم الحركات واحدة ان قلنا انه معدول عن الأخر بأل وكذلك التوجيه الثانى لا يتم على القول بعدل اخر عما فيه أل (قوله تبريا من التنكر الخ) لا يقال ومن مخالفته لما تقدم من ان باب حذام يزول فيه العدل لو سمى به مذكر فيزول التأنيث فيصرف وظاهر كلام شارح الكافية ان العدل باق حتى فى باب حذام لانه لم يستثن الا سحر وامس لانا نقول المراد هنا ان حكم العدل وهو المنع من الصرف باق مع التسمية الا سحر وأمس فى لغة بنى تميم فان حكم عدلهما ليس باقيا وهو منع الصرف والعدل فى باب حذام حكمه البناء فبزواله يزول البناء فليس حكمه وهو البناء باقيا مع تسمية المذكر وليس الكلام فى حكم البناء بل فى حكم منع الصرف كما علمت (قوله لا على عدم الخ) ربما يقال ان الوصفية فى أفعل هى الوصفية الزايدية والوصفية المجردة عن الزيادة ليست غالبة فلا اعتبار بها فى التنكير لم يرجع لمثل حالته الغالبة

بخلاف نحو أحمر فانه يرجع لمثل حالته اللازمة تأمل لتصحيح مال الشارح اه شيخنا (قوله على ان الوصفية الخ) يدفع بان الشارح بنى الكلام على الغالب والغالب فى أفعل التفضيل الوصفية الزيادية وغيرها نادر فلم يلتفت اليه أخذا مما تقدم عن شيخنا (قول الشارح فان سمى به مع من الخ) لعل وجه ذلك انه اذا سمى به مع من كان اعتبار من مقويا للنظر للوصفية الاصلية (قوله هى مبنية على قاعدة الخ) أى باعتبار البعض لا الكل كما لا يخفى (قوله والمراد المجهول علما) لا حاجة اليه لتصريح الشارح به (قول المصنف كتسعد) بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فيهما أى أعان أو مضارع سعد بالكسر اللازم من السعد وهو اليمن ضد الشقاء وأما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الاول أو من أسعد المتعدى بالهمز بمعناه أو مع كسرها مبنيا للفاعل من أسعد (قوله بالاصالة) أى فحينئذ المضارعة تقتضى نوعا خاصا وهو الرفع كما يدل عليه قول الحفنى وأجيب بأن الكوفيين يزعمون ان اعراب الخ اه فهذا جواب عن تعليل النفى (قوله الحلول فى الجملة) أى فى بعض المواضع وقوله وأيضا فالرفع الخ هذا أضعف مما قبله لانه لم يظهر وجه استقرار الرفع بالحلول محل الاسم قبل الاتيان بحرف التحضيض ونحوه (قوله لانه لم يسمع الاسم بعد مالك) سيأتى فى الكلام على ان الزائدة ان مالك لا يقع بعده عند الاخفش الا الفعل الصريح نحو مالك لا تفعل أو الاسم الصريح نحو مالك قائما فما هنا على غير مذهب الاخفش ولك ان تعلل بأنه لا يقع الاسم حالا بعدلا الا اذا تكررت (قوله فاندفع اعتراض البعض الخ) لا حاجة لذلك الا اذا كانت الاقوال مذكورة فى شرح الكافية أما اذ لم يكن فيه الا القولان الاولان فلا اعتراض أصلا لان الكلام حينئذ فى تصحيح أحدهما بالنسبة للآخر (قوله وعن التكرار الخ) فى الامير الجواب عن التكرار بأنه يقع فى البلاغة تأكيدا (قوله وأما الاول الخ) بين المعنى بما فيه تساهل (قوله وهى موصولة) أى ولا يتقدم معمول صلتها عليها (قوله وبه يعلم ما فى كلام الشارح الخ) أى فانه يفيد ان الكسائى يجوز الفصل مع الرفع مطلقا مع انه لا يجوزه الا بمعمول الفعل والقسم والشرط ويفيد ان ما الزائدة ولا النافية من محل الخلاف وليس كذلك ويفيد ضعف القول بعدم جواز الفصل اختيارا مع أنه قول البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين تأمل (قوله وأجيب بأن نسبة الخ) قال الامير لك ان تقول انما عملت بعد ان كفت عن عمل الاسم بما اه وهو فى

مطلب اعراب الفعل

غاية الوضوح (قوله غير ظاهر) فيه نظر اهـ شيخنا (قوله وان اسهل الخ) غير مسلم بالنسبة لما للشمني اذ هو يوافق المحشي في ان الكاف للتعليل وما مصدرية غايته ان المحشي يقول ان حذف النون للتخفيف والشمني يقول حذفها بما المصدرية المحمولة على ان كما حملت ان على ما في وان تقرآن على أسماء ويحكما فهما سواء بل ربما يقال ان ما للشمني أقعد ثم ظهر ان في النصب بما اثبات حكم لها لم يثبت لها في غير هذا المحل بخلاف حذف النون للتخفيف فانه سمع نثرا ونظما كما يأتي للمحشي نقلا عن الدماميني (قوله وفيه عندي نظر الخ) قيل لا نظر لان نحو القيام في يعجبني ان تقوم لم يتيقن المتكلم حصوله من المخاطب قطعا بالنظر لذات الخبر ضرورة انه مستقبل نصا بدخول ان عليه والمستقبل الموثوق بحصوله من حيث ذاته وتيقن حصوله في بعض المواضع ليس لذات الخبر بل لامر خارج اقتضاه فتم ما للدماميني (قوله وان المثقلة كالمخففة) عبارة الفارضي وان المخففة كالمثقلة (قوله معارض بأكثرية الخ) محصله ان افرادا لناصبة للمضارع بقطع النظر عن الفصل والوصل أكثر من افراد المخففة بقطع النظر عن ذلك أيضا والفصل مع المخففة التي هي أقل افرادا من الناصبة أكثر من الفصل مع الناصبة فاذا وردت مع الفصل احتملت ان تكون ناصبة الحاقا لها بالاكثر وهي الناصبة اذ هي أكثر افرادا من المخففة واحتملت ان تكون مخففة اذ الكثير فيها الفصل فتكافأ الاحتمالان وقد يقال ان أكثرية وقوع الناصبة للمضارع في التحقيق انما هي عند عدم الفصل والكلام عند الفصل تأمل (قوله غير صحيح) فيه انه صحيح لان مفهومه انه عند الفصل بما ذكره لا يكون النصب أرجح فيصدق بأرجحية الرفع ووجوبه وبرتكب التوزيع اهـ شيخنا لكن هذا لا يتم الا ان قطع النظر عن كون الاستدراك مقرونا فيما جاز فيه الوجهان (قوله كما في قوله تعالى حكاية الخ) قال بعضهم وانظر ما وجه حذف النون في أو يحاجوكم وقد يقال ان الحذف للتخفيف (قوله وخرجه الزمخشري الخ) عبارة أبي السعود (وقالت طائفة من أهل الكتاب) وهم رؤساؤهم ومفسدوهم لاعقابهم (آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا) أي أظهروا الايمان بالقرآن المنزل عليهم (وجه النهار) أي أوله (واكفروا) أي أظهروا ما أنتم عليه من الكفر (آخره) مرائين لهم انكم آمنتم به بادئ الرأي من غير تأمل ثم تأملتم فيه فوقفتم على خلل رأيكم الاول فرجعتم عنه (لعلهم) أي المؤمنين (يرجعون) عما هم

عليه من الايمان به كما رجعتم والمراد بالطائفة كعب بن الاشرف ومالك بن الصيف قالا لاصحابهم لما حولت القبلة آمنوا بما أنزل عليهم من الصلاة الى الكعبة وصلوا اليها أول النهار ثم صلوا الى الصخرة آخره لعلهم يقولون هم أعلم منا وقد رجعوا فيرجعون وقيل هم اثنا عشر رجلا من أحبار خيبر تقاولوا بأن يدخلوا في الاسلام أول النهار ويقولوا آخره نظرنا في كتابنا وشاورنا علماءنا فلم نجد محمدا بالنعت الذي ورد في التوراة لعل أصحابه يشكون فيه (ولا تؤمنوا) أي لا تقروا بتصديق قلبي" (الا لمن تبع دينكم) أي لاهل دينكم أولا تظهروا ايمانكم وجه النهار الا لمن كان على دينكم من قبل فان رجوعهم أرجى وأهم" (قل ان الهدى هدى الله) يهدي به من يشاء الى الايمان أو يثبته عليه (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) متعلق بمحذوف أي دبرتم ذلك وقلتم لان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو بلا تؤمنوا أي ولا تظهروا ايمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا لاشياعكم ولا تفشوه الى المسلمين لئلا يزيد ثباتهم ولا الى المشركين لئلا يدعوهم الى الاسلام وقوله تعالى قل ان الهدى هدى الله اعتراض مفيد لكون كيدهم غير مجد لطائل أو خبر ان على ان هدى الله بدل من الهدى وقرئ أأن يؤتى على الاستفهام التقريعي وهو مؤيد للوجه الاول أي ألأن يؤتى أحد الخ دبرتم وقرئ ان على انها نافية فيكون من كلام الطائفة أي ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم وقولوا لهم ما يؤتى أحد مثل ما أوتيتم (أو يحاجوكم عند ربكم) عطف على ان يؤتى على الوجهين الاولين وعلى الثالث معناه حتى يحاجوكم عند ربكم فيدحضوا حجتكم والواو ضمير أحد لانه في معنى الجمع اذ المراد به غير اتباعهم (قوله وقلت له ان افعل) عطف على وآخرين عواهم الخ (قوله تقع مفعولا لصريح القول) أي فلا يحتاج صريح القول الى مفسر (قوله وجوز الزمخشري في ان اعبدوا الخ) تقدم الكلام على ذلك في باب عطف البيان فارجع اليه (قوله ولا يقال أخذت الخ) الصواب ابداله بقوله وأخذت الخ ثم يقول فلا يقال هذا التركيب لیندفع فهم أن وكتبت الخ معطوف على أخذت الخ المفيد انه لا يقال مع انه يقال لكن لا على ان ان تفسيرية اه شيخنا وقد يقال مراده أخذ اعما بعده انه لا يقال على أن ان تفسيرية وان كان المعطوف عليه لا يقال أصلا لانه الانسب الجري في التعبير على نمط واحد (قوله لعدم تأخر الجملة) فيه ان سبق الجملة قيد أول وفيها معنى القول قيد ثان ودون حروفه قيد ثالث وأخذت

عمدة
٢٠

عسجدا ان ذهبا خارج بقيد فيها معنى القول لا بقيد ان يتأخر عنها جملة اذا خرجه بذلك القيد يستلزم اجتماع القيود السابقة فيه والذى حقه ان يخرج بتأخر الجملة نحو ذكرت عسجدا ان ذهبا كما مثل به السيد الحفنى والشيخ خالد فى التصريح وأمرته ان قصيدة على معنى قلت له شيئا على وجه الامر وقصيدة كما مثل به شيخنا (قوله والموجبة) عطف على النافية (قوله عند الاخفش) بهذا التقييد اندفعت منافاة ما هنا لما تقدم من ان المفرد لا يقع بعدها فتدبر (قوله دون المؤول بالاسم) أى الفعل المؤول بالاسم (قوله قد يقال انما يرد الخ) ظاهر الشارح عدم عمل الجار والمجرور فى المفعول مطلقا صريحا أو على نزع الخافض اذ الخافض معدوا الجار والمجرور لا يتعدى وقوله فانه يقال الخ هذا اعتبار للمعنى وأنت اذا اعتبرت المعنى لم تحتج لعن والشارح لم يرض باعتبار المعنى فحينئذ لا فرق اه شيخنا (قوله اعتراض البعض) حيث قال لكن قد يقال هذا الحكم يقتضى ضعفها عن غيرها فلا يناسب كونها أمّا (قوله غير ظاهر) يمكن ظهوره بناء على ان ضمير نصبوا للنحاة أى حكموا بجواز ان ينصب المتكلم الفعل باذن لان هناك لغتين الاعمال والاهمال (قوله أو مبتدا) عطف على فاعل (قوله وانما لم تعمل النواصب الخ) فيجرى ان ضربت ايست ان فيه عاملة فتحقق الماضى فيشبه الاسم (قوله وعبد العزيز هذا الخ) دخل عليه رجل يشكو له صهره فقال له ان ختنى فعل معى كذا وكذا فقال ومن ختنك بفتح النون فضحك الرجل وقال ختننى من يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما جواب هذا الرجل فقال ان مقتضى العربية رفع النون فقال والله لا شاهدت الناس حتى أعرف النحو ومكث فى بيته جمعة ومعه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة الأخرى وهو من أفصح الناس اه أمير (قوله كما فى الشمنى الخ) راجع للنفى اذ القائل بالنفى انما هو الدمامينى كما فى يس (قوله لخطة الرشد) الخطة بضم المعجمة الحاجة وتلك الحاجة هى تمنيه عليه أن يكون كاتبا وذلك لانه كان مدحه فأعجبه مدحه فطلب منه أن يكون كاتبا له فلاح منه القبول وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما * بدا لى من عبد العزيز قبولها

ثم ندم على ذلك وقول الدمامينى انه لم يجبه بعيد من الكلام ويروى خطة المجد اه يس وبه يعلم ما فى قول المحشى فقال له ويحك الخ تأمل (قوله ولا لم يعتد بها الخ) قيل

يمكن ان يحمل الفصل بها في ان لتوسعهم فيها لكونها أم الباب بخلاف اذن (قوله ومقتضى اشتراطهم في عملها الخ) ولا يمنع من ذلك حصر عدم التصدير اذا كانت داخلة على المضارع في ثلاثة. واضح لان ذلك حصر لما وقع منهم بالفعل واستعملوه (قوله ولان نحو هذا المثال الخ) هذا موقوف على انه مستعمل في كلامهم وهو الظاهر تأمل (قوله لانهما في تأويل اسم واحد) أي بخلاف اذا فانها ليست من الموابك حتى تكون مع مابعدها في تأويل اسم واحد (قوله و يدفع الخ) فيه انه لا معنى لاعتبار المحل فيما اعرابه لفظي ولو سلم فهو خلاف الاصطلاح (قوله لانه لا معنى للشرط الخ) سيأتي ان له معنى عند الشلوبين (قوله وقد تعمل بعد ان ولو توكيد الهما) أي فهي زائدة وغير عاملة (قوله وان جئتني اذن أزورك) لم يجزم الجواب لكون فعل الشرط ماضيا ورفعه حسن وفي بعض النسخ اذن ازرك بالجزم وهو ظاهر (قوله اذ لا يفصل بين الحرف الخ) أي لو كانت ناصبة بنفسها لكانت حرفا ولا يفصل بين الحرف الخ اذ القائل بانها ناصبة بنفسها يقول بحرفيتها كما تقدم فلا يقال انها على مذهبه اسم فكيف يقول بين الحرف تأمل (قوله اكرامي واقع) أي اكرامي لك واقع فاندفع ماقيل المناسب اكرامك (قوله فانا من الضالين) أي ففعلتها وانا من الضالين أي ان ثبت ما تقدم في المستقبل يثبت هذا في المستقبل أيضا (قوله ينبغي أن يكون الخلاف الخ) هذا لا يتم الا على ما يأتي عن أبي حيان من ان مذهب الجمهور كتابتها بالنون ويحتمل ان يكون مراده ان الذي ينبغي هو ذلك لا ما أفاده صنيعهم (قوله لضعفها في الاهمال) أي فلم يتم شبهها بلن وان دخلت على الاسم المنصوب اه أمير (قوله وقوتها في العمل) أي فتم شبهها بلن وان اه أمير (قوله وليس الشكل) أي للفعل بعدها لازما حتى يزيل اللبس (قوله سواء كانت للتعليل كاملة) فيه ان الشارح لم يمثل لحال عدم لا بمثال فيه لام التعليل بل ما مثل الا بقوله وأمرنا لنسلم وأمرت لان أكون والمحشى قد قابل به فاوجعل لامهما للتأكيد ونسب ذلك للفاكهي وقد يقال المراد كما مثل في عبارة الفاكهي لا في كلام الشارح فليحرر (قوله مالم ينتقض النفي الخ) يعني أن انتقاض النفي لا يجوز مع لام الجحود دون لام كي كما يدل عليه قوله ويجوز ذلك الخ وسيصرح بذلك المحشي (قوله وظاهر قوله ويجوز الخ) أي وان كان ظاهر قوله يعني مالم ينتقض الخ أنه لا يجب الاضمار عند الانتقاض (قوله والفرق

انتفاء النفي الخ) أسهل منه أنه ساغ الانتقاض مع لام كى لعدم اشتراط النفي معها بخلاف لام الجحود فانه شرط معها ذلك (قوله علل بان اثبات الخ) عبارة التصريح وعلة امتناع ذكران بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل ردّ على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكران مع السين كذلك لا تذكر مع اللام (قوله كما يظهر بالنظر فى المعنى) أى لان معنى ما أصبح زيد ليضرب نفى الضرب فى وقت الصباح لا نفى الارادة وان لزم من نفى الارادة نفى الضرب فالمعنى الاول هو المطابق للمراد بلا واسطة بخلاف الثانى والمفيد للاول لام كى لا لام الجحود لان لام كى قد تكون زائدة كما تكون للتعليل وغيره وقد يقال نفى الارادة مفيد لنفى الضرب على وجه أبلغ فهو مطابق للمراد على وجه أبلغ فاللام لام الجحود لا لام كى وامل هذا هو وجه ابطال المحشى لدعوى السيد الحفنى الا ان يقول السيد الحفنى ليس المقام مقام مبالغة فتأمل (قوله وهو ممتنع) أى فتعين ان اللام هى الناصبة (قول الشارح الثانى اختلاف فى الفعل الواقع الخ) ظاهر صنيعه ان هذا خاص بلام الجحود وقد كتب بعضهم على قوله بعد اللام أى لام الجحود اه والظاهر ان هذا يأتى فى لام كى أيضا كما فى آية وان كان مكرهم على ما سيأتى للشارح من جعل ان شرطية واللام لام كى ويؤيده ان الخلاف هنا مبنى على الخلاف المتقدم وقد جعله الشارح فى اللامين فتأمل (قوله وعوامل الاسماء لا تعمل الخ) أى مع اتحاد الجهة أما مع اختلافها فتعمل كما فى أىّ من قولك أىّ رجل تضرب فانها عاملة الجر من حيث الاضافة والجزم من حيث تضمن معنى الشرط وكذا كى فانها ان وردت تعليلية جرت أو مصدرية نصبت اه أمير (قوله لا يسلمون هذه الكلية) أى فيقولون ان عوامل الاسماء قد تعمل فى الافعال ولك أن تقول ان قولهم عوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال أى لا تعمل العمل الخاص بالاسماء (قوله موافقة النظائر) أى فان اللام الداخلة على المضارع المنصوب لا تكون مسبوقة بنفى الا ومعها كان أو يكون فى الغالب فيحمل النادر على الغالب تأمل (قوله أى حذف جوابها الخ) اختار العلامة الامير انها وصلية والواو للحال كما فى زيد وان كثر ماله بخيل (قوله فيما يتطاول) أى فيما اذا كان الفعل الذى قبلها يتطاول (قوله فيما لا يتطاول) وكذا ان تطاول أخذا مما يأتى (قوله وقال الجامى) أى موجه الوجوب اضمار الناصب بعد الاحرف

المذكورة وهو مقابل للتوجيه المار (قوله على معنى السببية) نشر على ترتيب
اللف وقوله والانتهاء أى مثلا والا فقد تكون للتعليل وللاستثناء (قوله فلم
يظهر الناصب بعدها) أى كيلا يتوهم توارد ناصبين اه عبد الحكيم (قوله
والجمعية) أى المعية (قوله من الازمان) تصح ارادة الاحوال (قوله ويتعين
الاول الخ) هذا على ما يتبادر والا فقد يقال لا تعين لاحتمال أن معنى أو يغفر لى
الى أن أتحقق المغفرة أو الا أن أتحققها وذلك وقت الموت فلا آخذ فى أسبابه
لكن لا يخفى ما فى ذلك من التعسف (قوله والثالث فى نحو لاقتلن الخ) هذا
أيضا على ما يتبادر والا فقد يقال لا تعين لاحتمال أن المعنى لآخذن فى أسباب
القتل لاجل أن يسلم أو الى أن يسلم (قوله وفيه نظر) أى لاستقامة المعنى على
الاستثناء (قوله ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم) أى فلا يكسر شيئا بعد الذى
كسره ويحتمل أن يراد انه يبتدئ الكسر فى زمن من الازمان أو حال من الاحوال
الا أن تستقيم من أول الامر فلا يبتدئه كما فى لاقتلن الكافر أو يسلم بناء على أن
المعنى لازهقن روحه فى زمن من الازمان أو حال من الاحوال الا أن يسلم لا على
معنى لآخذن فى أسباب ازهاق روحه سببا بعد سبب الا أن يسلم فلا آخذ
فى الاسباب بعد ذلك فان هذا الاخير مناسب لما فى التصريح (قوله ونقض الخ)
فيه أن المجعول علة هو المخالفة من جهتين لا من جهة واحدة كما فى هذين المثالين
لانهما من جهة المعنى لا العطف تأمل (قوله فيه انه لا يتسبب الخ) قد يقال معنى
كلام الشارح انه يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا فى الامثلة المتقدمة لزوم
اضمار ان لانه لم يوجد فى اللفظ ما يصلح للعمل والسبك فتعين تقديرها فهو بيان
لنتيجة التعليل وليس مراده انه يجب الاضمار ولا يجوز الاظهار بسبب ما تقدم
حتى يرد ما ذكر (قوله ولا اضمارها) أى أصل اضمارها خاليا عن اللزوم (قوله
ولا يناسب هنا الخ) تقدم ما فيه (قوله لان معناه كالاضمار السابق الخ)
فيه انه يحتمل أن التشبيه فى نصب المضارع فيكون الخبر كالمبين للمراد من
التشبيه نظير ما يأتى اذ لا فرق ولو سلمنا أن التشبيه لا يحتمل الا الوجوب كان الخبر
هو الملغى لاستفادة الوجوب من قوله هكذا الذى هو من متعلقات المبتدا فيكون
الحشو هو الخبر لوقوع هكذا فى مركزه وحينئذ يكون الخبر غير مفيد الا أن يقال
حكمه على هكذا بأنه حشو نظرا لكونه فضلة فهو الحقيق بالحشوية والحذف وان

تقدم نعم كون هكذا احشوا ظاهران جعل حالا من الضمير في حتم أو صفة مفعول مطلق أي اضمارا بعد حتى حتم حال كونه كائنا كهذا الاضمار السابق في التحتم أو حتما كائنا كالحتم السابق في التحقيق (قوله لاحتمال الخ) ان نظر لعدم توهم هذا الاحتمال أخذا من السياق والسباق كان حتم حشوا تدبر (قوله أن الغاية ممكنة) وكذا التعليل أي امتنع من الفعل لاجل أن تفعل (قوله وفي البيت) عطف على في والله لا أفعل حتى تفعل (قوله والغاية ممكنة) وكذا التعليل على معنى احكم عليك بنفي السماحة عند العطاء من الزائد وانبهك على ذلك لاجل أن تجود الخ أي لاجل أن يترتب ذلك على هذا الحكم والتنبيه وان كان خلاف المتبادر (قوله لكن نظر فيه سم الخ) قد يقال ان العطاء من الزائد تارة يكون سماحة وتارة لا والمعنى أنه لا يعد العطاء من الزائد سماحة حتى تجود ومالديك قليل فحينئذ يعد العطاء من الزائد الذي حصل منك أولا سماحة بخلاف ما اذا لم يحصل منك بعد ذلك جود في حال القلة فان العطاء من الزائد الذي حصل منك لا يعد سماحة (قوله فاقتضى أن حتى الخ) أي كما هو شأن المترادفين وانما لم يجعل الشارح ذلك صريحا من قوله بل ظاهرا منه فقط لاحتمال خروج الا لمعنى حتى وهو الغاية وعدم خروج حتى لمعنى الا وهو الاستثناء اه أمير (قوله لكن لا مرجح الخ) قد يقال مرجحه أن الغاية لا تحتاج الى اعتبار الاوقات أو الاحوال بخلاف الاستثناء تأمل (قوله باطل) قد يقال يصح كونه متصلا والمعنى والله لا يكون ذهابه باطلا واضاعة في حال من الاحوال الا في حال ابارة هذين الحيين فيكون باطلا واضاعة لكون ابارة هذين الحيين ليست أخذا بثأره اذ لا يكافيان والقصد المبالغة أو المعنى لا أترك الاخذ بالثأر في حال من الاحوال الا في حال قتل الحيين فاني أتركه اكتفاء بقتلهما أو تسليا به و يقرب من هذا قول العلامة الامير المعنى لا بد من المطالبة بثأره في حال من الاحوال الا في حال ابارة الحيين فلا مطالبة لحصول المقصود وهو الاخذ بالثأر أولا تسلي بما وقع وان لم يكن أخذا بالثأر ومن هذا يعلم صحة ما للشيخين (قوله الاقتل الحيين) أي الذي هو فرد من افراد الاخذ بالثأر (قوله فتركه) أي فاترك قتل الحيين (قوله ولا يصح كونها للغاية الخ) هو صحيح أخذا مما تقدم لك (قوله فصحيح لولا ما أفاده الخ) اذا فسرت لا أترك الاخذ بالثأر بالتصميم والعزم عليه تسبب عنه ما بعده فصح هذا

كما صح غيره (قوله ابن حجر) بضم الحاء المهملة فسكون الجيم كما رأيته مضبوطا
بالعبارة والقلم (قوله علم رده عما أسلفناه) تقدم لك ما فيه (قوله بأن يقدر
القول الماضي الخ) أو يقدر المتكلم نفسه موجودا في وقت القول الماضي فيعبر
بالمضارع استحضارا للصورة العجيبة (قوله والمراد مع ذلك الخ) أي لاشتراط
التسبب في الرفع (قوله ومن نصب الخ) اذا تأملت هذا فهمت أن النصب مرعى
فيه الاستقبال بالنسبة لما قبلها لا بالنسبة لزمن التكلم تأويلا وهو خلاف ما في
الشرح والذي اعرفه هو هذا فان روعي الاستقبال بالنسبة لما قبلها نصب وان
حكيت الحال رفع اه شيخنا (قوله والا فان كان حاضرا فالرفع) هذا هو محل
الظهور فيفيد ان الحال الحقيقية لا يدخلها التأويل بالمستقبل وقد يقال ان قوله
فان كان حاضرا فالرفع مخصوص بما لم يؤول بالمستقبل كما ان قوله أو مستقبلا
فالنصب مخصوص بما لم يؤول بالحال أخذا مما يأتي عنه قريبا الا يقال ان
ما يأتي عنه قول له آخر لانا نقول متى أمكن الجمع فلا يعدل عنه أي فاذا
كان قوله أو مستقبلا الخ مخصوصا بما ذكر كان قوله فان كان حاضرا الخ مخصوصا
أيضا بما ذكر فقول المحشي وظاهر قول الدماميني الخ أي ظاهره في شرح
التسهيل يقطع النظر عما يأتي عنه بعد (قوله فيه عندي نظر الخ) قد يقال
مراده بجواز الرفع في تلك الحالة أي الرفع المبني على تلك الحالة غير متعين لتأتي
النصب المبني على الحالة الاخرى فالمخالفة بينه وبين غيره لفظية لا معنوية فلا نظر
(قول الشارح فيمتنع في نحو لا سيرن حتى تطلع الخ) ظاهره أن المفقود فيما ذكر
انما هو الشرط الثاني وأما الشرط الاول وهو الحالية حقيقة أو تأويلا فموجود
وحينئذ فلا يصح النصب لفقد الاستقبال كما لا يصح الرفع لفقد التسبب نعم ان
اعتبر فيه الاستقبال ولو تأويلا صح النصب وبهذا تنبيه لما في كلامه بعد وقوله
وما سرت حتى أدخلها اذا أريد بالسير المشي وفرض في رجل ركب الى دخول
البلد ثم مشى بعد وقال لسائل سأله عما حصل ما سرت حتى أدخلها صح الرفع لتسبب
الدخول عن انتفاء السير المراد منه الركوب والنصب لانه مستقبل بالنسبة
لما قبله وغاية له واذا أريد مطلق الوصل ولو ركوبا لم يصح الرفع لعدم التسبب ولا
النصب لعدم الاستقبال اذ الدخول انما يكون بعد الوصل لا بعد عدمه ما لم
يقدر أن النفي طارئ على تركيب حتى والا فيصحان تأمل (قوله لان عدم السير

الخ

الخ) فيه انه خلاف مافهم من الشارح فان الشارح ناظر لوجود السببية قبل النفي اه شيخنا (قوله وفي التنبيه الثالث الخ) هذا مبني على مافي بعض النسخ الذي نصه تنبيهات الاول تجيء حتى في الكلام الخ ثم قال الثاني اذا كان الفعل حالا الخ ثم قال الثالث علامة كونه الخ أما على مافي بعض آخر من جعل الاول المذكور ثالثا والثاني أولا والثالث ثانيا فالمناسب أن يقول وفي التنبيه الثاني تأمل (قوله والذي في المغني الخ) في الرضي أن حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان أو منصوبا لاتخلو اما أن تكون بمعنى الى أو بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد أن يكون مابعدها مستقبلا بالنظر الى ماقبلها لان المسبب لابد أن يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فحينئذ لايصلح كونها بمعنى كي أو الى علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار أو في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه مترقبا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله وجب النصب اه ومن هذا يعلم مافي قول الشارح علامة كونه حالا الخ فتدبر (قوله لما كان غير ثابت المضمون) أي لان المنفي غير حاصل لنفيه والمطلوب غير حاصل بل متوقع وبهذا تعلم مافي عبارته من التساهل (قوله وبزاد خامس) لعله لم يكترث بنفي قد لقلته أو هو داخل في التقليل المراد به النفي من حيث ان قد تستعمل في التقليل وأريد منه النفي والا فيقال هذا الزائد سادس لاخامس (قوله فلا ينصب جوابه) أي جواب النفي بعد الاستفهام التقريري (قوله فلمراعاة صورة النفي) أي ويكفي اعتبارها عند وجود الشرط العام وهو وجود التسبب اذ لابد منه في جميع الصور فحينئذ لايقتضي جواز النصب في آية ألم تر على أن كلام الشيخ خالد سيان لتخريج المسموع أخذا من قوله وماورد وبهذا تعلم مافي كلام المحشي بعد (قوله أولانه جواب الاستفهام) أي والنصب صحيح في جوابه وان لم يكن محضا بأن كان تقريريا أو انكاريا نحو من مثل زيد فيقاومه أو توبيخيا نحو أتخاصم زيدا فيغضب عليك أما التسبب فلابد منه (قوله وعليه يكون في النفي الخ) أي يكون في جواب الاستفهام المعقب بالنفي كما في الآيتين تفصيل بين المتسبب عن المنفي فينصب وغير المتسبب فيرفع وليس المراد

فى جواب النفى لانه خلاف قول المغنى المفرع عليه اه شيخنا (قوله لكن تعليل خالد الخ) قد علمت مافيه (قوله قد يقتضى جواز النصب فى آية الخ) أى وان لم يكن هناك تسبب اذ المدار على وجود صورة النفى أو على الاستفهام هذا مراده (قوله أو هو موافقة لقول الخ) بأن يحمل مااقتضاه كلام الشيخ خالد من جواز النصب فى آية الم تر على ان تصبح معطوف على أنزل حتى يحصل التسبب وليس المراد ان ما اقتضاه كلام الشيخ خالد باطلاقه موافق لهذا القول لان صاحب هذا القول مقيد بالتسبب أخذا من قوله لكن قصد العطف الخ وبعد ذلك لا يخلو كلامه عن شئ و يمكن ان كلامه مبنى على الاحتمال الآتى على مافيه (قوله حكاه فى المغنى) عبارته بعد ان منع النصب فى جواب الاستفهام لعدم التسبب فى الآية المذكورة وقيل النصب جائز كما فى قوله تعالى أفلم يسيروا فى الارض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا الى العطف على أنزل على تأويل تصبح باصبحت والصواب القول الاول وليس الم تر مثل أفلم يسير والما بيناه اه وقوله ولكن قصد الخ قصد به بيان التسبب وقوله والصواب القول الاول وهو امتناع النصب لعدم تسبب ما بعد الفاء عن الفعل الواقع بعد النفى وهو تر واعتبار التسبب عن الانزال بعيد وقوله لما بيناه وهو عدم التسبب عما بعد النفى فى آية الم تر و وجوده فى افلم يسيروا و يحتمل ان مراده بقوله ولكن قصد الخ منع النصب ومحصل هذا القيل على هذا ان النصب فى الآية جائز عربية لو كان معطوفا على ترا لكن ليس العطف عليه بل على انزل بتأويل تصبح بأصبحت فصاحب هذا القول لا يشترط التسبب ولا يخفى مافى هذا الاحتمال (قوله و يوافق هذا القول قول الهمع الخ) فيه ان القول الذى ذكره فى المغنى هو جواز النصب فى جواب الاستفهام على المتبادر من صنيع المغنى لكن مع التسبب ولو عن غير الفعل الملاصق للنفى كأنزل فى آية الم تر على ماتقدم وكلام الهمع فى النصب فى جواب النفى لكن مع التسبب أيضا اخذا من امثلته الاان يكون المحشى اطلع على نقل فيه تصريح بأن صاحب القول المذكور فى المغنى قائل بأن النصب فى جواب النفى اوقاس النفى على الاستفهام فتأمل (قوله نحو ماتاتينا فتحدثنا الاجبر) سيأتى اشارحنا الاعتراض على المصنف وابنه فى التمثيل لانتقاض النفى بنحو هذا المثال (قوله مرتب على الرجاء) اذلو كان مرتبا على القضاء لكان المرتجى جميع الروح وهذا كله على ان الروح ذهبت من

اصلها قبل ذلك أما لو كان الذاهب من أول الامر هو هذا البعض فعطفه على تقضي حينئذ صحيح تأمل (قوله الشارح والتحضيض نحو لولا أخرتني الخ) في كون الآية للتحضيض مع كون المخاطب فيها رب العالمين ما فيه بل الظاهر العرض وكذا في المثال بعد وجعل ابو السعود لولا في الآية للتمني (قوله اي تأدبا) تعليل لما فهم من قوله في غير القرآن أي ولا يقال ذلك في القرآن بل يقال له العطف على المعنى تأدبا (قوله كقراءة ابي عمرو) صوابه كقراءة غير ابي عمرو وكما في بعض النسخ (قوله وهو مرفوع) أي فالرفع دليل على انه لم توجد السببية اصلا اخذا من تزييف الدماميني المبين بما ترجاه المحشي ووجه عدم وجودها ان نطق الربع بمعنى دلالته لا يترتب على السؤال اذ هي صفته سئل أو لم يسئل ومتى انتفى احتمال العطف والسببية تعين الاستئناف وقوله ولو نصب لجاز كيف هذا مع استدلاله على ان لا سببية وقد يقال مراده ولو نصب لجاز اي على اعتبار السببية بأن يراد بينطق يتلفظ ولا شك أن هذا مسبب عن السؤال فهو اعتبار آخر غير ما تقدم بل هذا الاحتمال هو الانسب بقوله وهل يخبرنك الخ هذا والاظهر من ذلك ان ينطق بمعنى يتلفظ وأن قوله والسببية تقتضي النصب اي قصدها يقتضي النصب وقوله وهو مرفوع اي فلم تقصد السببية وقوله ولو نصب لجاز اي بأن تقصد السببية فينصب وعلى هذا لا يرد تزييف الدماميني الا ان بنى على غير المشهور من جواز الرفع على قلة عند قصد السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول ومع ذلك للشارح رده بأن صاحب هذا القول جار على المشهور من عدم جواز الرفع اصلا عند قصد السببية (قوله لكن قال في المغني الخ) استدراك على لزوم النصب مع قصد السببية (قوله وهو قليل جدا) أي الرفع بناء على هذا الوجه قليل جدا بل الاكثر النصب فتحصل ان للنصب وجهين وللرفع وجهين آخرين ويجوز بقلة الرفع في احد وجهي النصب اه امير (قوله والمشهور في توجيهه) أي الرفع وعلى هذا المشهور يتعين النصب عند قصد السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول (قوله أو الاستئناف) كثيرا ما يطلقون الاستئناف على تقدير المبتدا فلا ينافي انها حينئذ عاطفة أيضا للجملة اسمية حذف صدرها على جملة النفي بتمامها وحينئذ اندفع ما اورده المحشي (قوله وعبارة الثاني الخ) اذا تأملتها وجدتها موافقة لما في الشرح فالوجه المذكور انه القياس هو الثاني في الشرح والثاني هو الاول فيه وفيه الصدق

بثبوت الاول وانتفائه بدليل وان حصل مطلق الاتيان لكن المحشي فهم من قوله لا الى الاتيان ان الاتيان ثابت البتة وان العبارة تدل على ذلك وليس كذلك بل معناه ان النفي لم يقصد رجوعه للاتيان وان كان منفيا في الواقع اه شيخنا وترك عبارة المغني ولعلها ما قوله ومعنى هذا اى ما تأتينا فتحدثنا بالنصب نفي الاتيان فينتفي الحديث اى ما تأتينا فكيف تحدثنا أونفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تأتينا محدثا أي بل غير محدث اه فقوله اى بل غير محدث فيها ثبات الاتيان الا ان يكون اضرابا من عام لخاص لكون هذا الخاص هو المتبادر لا المتعين تأمل (قوله وعلى هذا المعنى ليس في الفاء الخ) أي على هذا المعنى المذكور بقوله ويجوز ان يكون الخ المفيد لثبوت الاتيان وانتفاء التحديث على وجه التعيين على ما فهمه المحشي أو على وجه الاحتمال على ما قررنا ليس في الفاء معنى السببية وفيه كما قال شيخنا انه لا يلزم من ثبوت السبب ثبوت المسبب اذ قد يثبت السبب ويمتنع المسبب لمانع فالسببية متحققة على هذا المعنى أيضا (قوله هذا المثال) أي ما تأتينا فتحدثنا (قوله ويمتنع أن يكون الخ) ممنوع وتعليله بقوله اذ يمتنع الخ لا يجدي اذ امتناع ان يقضى عليهم ولا يموتوا لا يمنع من صدق العبارة به اذ بعض الماصدقات قد يقوم الدليل على امتناعه فيقال العبارة صادقة لكن يمتنع بعض ما تصدق عليه بالدليل والمقصود صدقها اذ هو محل المخالفة بين الوجهين فعلى الوجه الاول تكون العبارة في كل مثال معناها نفيهما الا انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وعلى الوجه الثاني تكون العبارة معناها انتفاء الثاني وتصدق بثبوت الاول وانتفائه ولا ينافي هذا كون الواقع أحدهما اعني الثبوت أو الانتفاء كما في الله موجود بالامكان العام وبهذا أيضا يندفع التعكير الذي ذكره المحشي بعد اه شيخنا نعم هذا الايرد على المغني بناء على أن الثاني غير صادق بصورتين بل بصورة واحدة (قوله فلا يقال فم تقم) فيه ان الكلام في النصب مع الفاء لا في الجزم مع سقوطها الا انه رأى أن لا فرق (قوله ونقض الخ) قد تقدم للمحشي دفعه بأن ذلك قد يخص بالفعل فيخرج الاسم (قوله الا اذا عطفت جملة على جملة) نحو فوكزه موسى فقضى عليه (قوله فيكون ما بعد الفاء مبتدا الخ) أي والفاء لمجرد السببية لا للعطف لعدم التناسب والا لا يلزم عطف الخبر على الانشاء في بعض الصور (قوله أي أوصفة على صفة) نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها

البطون الآية كما تقدم ذلك فى باب العطف (قوله يؤخذ منه انه يشترط الخ) قد يقال يمكن تصيد مصدر فى نحو ما أنت زيدا فتكرمك وهل أخوك زيد فتكرمه كان يقال ما يثبت كونك زيدا فاكرامك وهل يثبت كون زيد أخاك فاكرامنا ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاسقاطى نقل ذلك عن أبى حيان قائلا ان هذا الشرط لم يشرطه أحد من أصحابنا ويؤيد هذا ما نقله الشارح عن ابن كيسان حيث قدر مصدرا من لازم الجملة قاله بعض الافاضل (قوله مرشدا من أول الامر الى أنها ليست للعطف) فيه ان الصرف عن السنن ظاهرا دال على معنى الجمعية مع العطف المذكور فيمنع قوله الى انها ليست للعطف بأن يقال هى للعطف لكن مع المعية فالصرف يرشد الى أنها ليست للعطف المجرد المحتمل للمعية وعدمها وبهذا تعلم أن استظهار الدمامينى له فى غير محله اه شيخنا (قوله لم يكن فيه تنصيص الخ) فيه انه وان لم يكن فى قولهم يكن قيام منك وقيام منى تنصيص على معنى الجمعية الا أنه ليس الكلام فى هذا اللفظ بل فى قم وأقوم ولا شك ان فيه تنصيصا بواسطة النصب وكلامهم فى بيان معنى ذلك محمول على ان الواو للمعية بقرينة ما جعل المعنى له تأمل (قوله هذا العلم) أى العلم بوقوع الصبر (قوله العلم المصاحب له) أى علم الجهاد المصاحب لعلم الصبر فالمنفى انما هو العلم بقيد المصاحبة المذكورة فلا ينافى ان علم الجهاد واقع (قوله لصحة كون المعنى الخ) بالتأمل فى هذا المعنى تجدها زائدة فلا انفكاك عما للعينى (قوله لكن لما كان الموجود الخ) ونكتة التصريح بالمصدر فى المعطوف عليه كونه محل توهم اذ لا سابك معه (قوله تعلق النفى) المناسب النهى كما فى بعض النسخ (قوله لانه يمنع منه الخ) لا منع لان المشار اليه لكونه معنى غير محسوس كان بمنزلة البعيد (قوله فلم يتوجه اليه حرف النفى) المناسب حرف النهى (قوله لدخولها فى اللفظ الخ) أى وأما فى التقدير فهى داخلة على جملة اسمية كما قدره (قوله على نقيضه) أى يجامع ان كلا يقتضى التحقق وان اختلف متعلقه أى والتحقق ينافى الجزائية اذ التركيب معها فى قوة شرط وجواب اه شيخنا (قوله وقوله تعالى خذ من أموالهم الخ) لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لانها نكرة بلا مسوغ (قوله اما غير واقع أو غير كثير) كذا فى المغنى قال الدمامينى بل كثير الا ترى نعم وبئس وحبذا وعسى وصيغ التعجب فانها متضمنة معنى الحرف الذى حقه ان يوجد لان كل معنى كالمدح والمقاربة

والتعجب حقه ان يؤدى بالحرف وأجاب الشمنى بان المراد بالحرف الموجود ولا يخفى ضعفه وعليه فانما قال المصنف أو غير كثير لاحتمال وقوعه وهو كذلك الا ترى ليس فانها مضمنة معنى النفى مع ان حرف النفى موجود كلا وما ثم لا يخفى انه يجاب عن مناقشة المصنف بانه ليس المراد بالتضمن هذا الاشراب اذ لا يسع أحدا ان يقول ان معنى قل فى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة تعليق الاقامة على القول بل معناه طلب القول قطعا بل معنى تضمنه معنى الشرطية ان العرب لا يستعملون فعل الطلب وبعده مضارع مجزوم الا فى مقام يكون القصد فيه ترتب مضمون المضارع على مضمون فعل الطلب أعنى المطلوب كالقول واندفع بهذا أيضا اعتراض المصنف بان فى التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف قاله العلامة الامير وبه يندفع اعتراض الشارح الآتى وكذا اعتراض أبى حيان لكن لا يخفى ما يأتى فى قوله اذ لا يسع أحدا الخ ثم قال الامير قلت ان التضمين يقتضى وجود معنى أصلى للكلمة المتضمنة غير المعنى الطارى بالتضمين وليس وأفعال المدح والتعجب لم تستعمل الا فى هذا المعنى فليست من قبيل التضمين بل هى من قبيل وضع الفعل ابتداء لما يفيده الحرف كوضع انتفى للنفى والظاهر ان انتفى لا يقال فيه انه مضمن معنى النفى فكذا ليس قلت قد يوجد المعنى الاصلى تحقيقا كتضمين الصلاة معنى العطف فى والصلاة على سيدنا محمد فان معنى الصلاة الاصلى الدعاء وقد يوجد تقديرا كان تقوم الدلائل على اسمية الكلمة أو فعليتها ثم ننظر فنجدها ملازمة للدلالة على معنى حقه بحسب ما عهد من استقراء اللغة ان يؤدى بالحرف سواء أدى به بالفعل كما فى ليس أولا كما فى نعم فنقدر ان تلك الكلمة وضعت لمعنى مستقل من معانى ما قام الدليل على انها منه بان قبلت علامته ثم ضمنت هذا المعنى الذى الشأن فيه أن يكون للحرف ومن هذا قولهم أسماء الاشارة متضمنة معنى الحرف وهذا القدر ليس موجودا فى انتفى ونحوه لانه يدل على حدث وقع فى زمن ماض كما هو عادة كل فعل وان اتفق ان هذا الحدث انتفاء وليس موضوعة لمجرد النفى من غير تعرض لزمن معين بل هى لنفى الحال عند الاطلاق مع انها فعل ماض فليست جارية على سنن الافعال وكذا افعال المدح انما تدل على مجرد المدح ثم لا بدلهم من أحد تسمحين اما فى قولهم الاسم ضمن معنى الحرف فيقال المراد كلى معنى الحرف لان الحرف موضوع للمعنى الخاص الذى لا يفهم الا من التصريح بالمجرور على ما هو

المشهور واما أن يقال الاسم مضمن معنى الحرف نفسه فيتسمح فى قولهم الاسم مادل على معنى فى نفسه فيقال هو تعريف لما لم يضمن معنى الحرف أما هو فيدل على معنى لا يفهم الا بالتصريح بغيره أو يقال هذا التعريف يشمل الاسم المضمن بالنظر لمعناه الاصلى ولو مقدرا على ماعرفت فمحصله أن الاسم ما الاصل فيه الدلالة على معنى فى نفسه سواء طرأ عليه تضمن معنى فى غيره كما فى أسماء الشروط أولا وان الحرف هو مالا يدل الا على معنى فى غيره ولعل الاخير والذى يتعين المصير اليه اه ووجه تعين المصير الى الاخير أن علة بناء أسماء الشروط مثلا مشابهتها للحرف فى المعنى وهذه المشابهة لا توجد الا اذا كان معنى الحرف بعينه محققا فى مدلول الاسم لا كليه وقد اتفق لى مثل ذلك مع غاية البيان فيما كتبته على حاشية السيد أبى النجا على شرح الشيخ خالد فلله الحمد (قوله وفى الهمع أن ابن عصفور الخ) قد يقال لا نسلم هذا الاقتضاء بل العامل هو الفعل فقط ولو سلم فما قاله ابن عصفور وارد بعينه على مذهبه اذ هو من جملة القائلين بالقول الثانى كما يعلم ذلك مما كتبه المحشى على قول الشارح ولانه يستلزم أن يكون العامل جملة الخ (قوله وأبا حيان بأن الخ) أى وان أبا حيان رد هذا القول بان الخ وفى رده نظر أما أولا فلان القول الاول ليس فيه الا تضمين الطلب معنى حرف الشرط لا معنى حرف الشرط وفعله كما هو مقتضى هذا الرد بدليل ترديد الشارح الآتى بقوله ولا جائز أن يكون هو الطلب الخ الا أن يكون مقصود أبى حيان الزام أصحاب القول الاول بما ذكر غير معول على ما أشار اليه الشارح من الترديد وأما ثانيا فلان قوله لكان الشئ الواحد الخ لا يضر اذ لا مانع من ذلك باعتبارين فباعتبار المعنى الاصلى طلب وباعتبار المعنى المضمن غير طلب كما قيل فى انا عطشان كناية عن طلب السقيا انه خبر باعتبار المعنى الاصلى انشاء باعتبار المعنى الكنائى (قوله بأن نائب الشئ يؤدى معناه) أى بحسب الشأن والا فقد يقال كلامنا فى النيابة من حيث كونه عاملا وهى لا تستلزم النيابة من حيث المعنى كما أن النيابة من حيث الكون معمولا لا تستلزم ذلك الا ترى نيابة المفعول عن الفاعل مع اختلاف معناهما اه أمير ورده عبد الحكيم كلام السيد وأيد ما للمطول فراجعه فى أواخر باب الانشاء فى شرح قول المصنف وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك ليت مالا انفقه الخ (قوله لا نسلم الخ) لا بد لها هذا من دليل (قوله الا ابن أخت خالته) ارادة

السيد الحنفي ظاهرة من السياق لا كلام فيها وان كان اللفظ محتملا لارادة غيره كان يكون لاخت خالته ابنان أولامه أختان (قوله ابطله المصنف الخ) هذا الابطال يرد على القول بتضمن الطلب معنى ان الشرطية الذي اختاره المصنف كما في الامير فالصواب أن ابطال المصنف انما هو لكون الآية من قبيل القول الثالث كما ذهب اليه أصحابه فانهم صرحوا بأن الآية من قبيل ما الجزم فيه بشرط مقدر بعد الطلب كما يؤخذ من المغني بخلاف المصنف فانه وان اختار أن الجزم بالطلب لتضمنه معنى حرف الشرط الا انه لم يقل بذلك في هذه الآية بل صرح فيها بأن الجزم فيها بلام الامر مقدرة فاختياره لهذا المذهب انما هو بالنسبة لغير مثل هذه الآية فتأمل (قوله قال بعض المتأخرين يكفي الشرط الخ) في المطول أن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء بل يكفي مجرد توقف الجزاء عليه وان توقف على شئ آخر كالتوفيق هنا وكما يقال ان توضأت صحت صلاتك واعترضه السيد بأن الموجود في الكتب المعتبرة في الاصول أن كلمة ان غلبت في السببية فدلت على ترتب الثاني على الاول ووقوعه اثره قطعا ولا يخفى أن المتبادر من قولك ان ضربتك أن الضرب الثاني مرتب على الضرب الاول يحصل جزما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه ويعدم بانعدامه بدون أن يعتبر حصوله عقبه كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وأما قوله قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ففيه اشارة الى أن الذي ينبغي من المؤمنين كلهم أن يبادروا باقامتها اثر قول النبي صلى الله عليه وسلم لهم وكذلك قولك ان توضأت صحت صلاتك تشعر بالمبالغة في اعتبار الوضوء في صحة الصلاة حتى كأنه المحصل وحده لها بخلاف قولك الوضوء شرط للصحة فان مفاده مجرد التوقف اه أمير (قوله بل المخلصون منهم) أي لان الشئ اذا أطلق انصرف لفرده الاكمل بحسب المتبادر وان كان المحقق الفرد الادنى وقال الدماميني لان اضافتهم الى الله انما هي للتشريف فهم ولا يشرف الا الكامل الخالص لكن ينبغي على ماقال عدم تأتي هذا في قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ثم ان ارادة المخلصين يمنع منها عموم الخطاب بل التحقيق خطاب الكفار بفروع الشريعة وأصولها الا أن يعمم أولا ويخصص في يقيموا استخداما أو يقال خطاب غير المخلص من دليل آخر اه أمير (قوله ولا تمنن تستكثر) أي لا تعط مستكثرا ما أنعمت أو لا تعط طالبا به العوض الكثير أو لا تمنن على الله بعبادتك مستكثرا اياها أو

على الناس بالتبليغ مستكثرا به الاجر منهم أو مستكثرا التبليغ (قوله أسلم تدخل النار) لا يصح في هذا النصب عند وجود الفاء لعدم التسبب فلم يتفرع هذا الجزم عن النصب كالم يصح الجزم بعد لو التي للتمني مع صحة النصب نحو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين كما تقدم فلا تلازم بينهما فالمتفرع انما هو في الغالب (قوله اذ لا يتصير الخ) للعجز عنه عبارة من المعنى (قوله وسكنت الفاء) أي في الجمع وقوله للضرورة أي لان القياس الفتح لانه اسم لا نعت (قوله انها) أي الزفرة ادخال النفس الخ هذا يوافق ما في المختار ونصه الزفير أول صوت الحمار والشهيق آخره لان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر بالكسر زفرا والاسم الزفرة والجمع زفرات بفتح الفاء لانه اسم لا نعت وربما سكنه الشاعر للضرورة اه وفي محل آخر منه ما نصه وشهيق الحمار آخر صوته وزفيره أوله وقد شهق بالفتح يشهق بالكسر شهيقا وقيل الشهيق رد النفس والزفير اخراجه اه وفي القاموس زفر يزفر زفرا وزفيرا أخرج نفسه بعد مده اياه وفيه أيضا شهق كمنع وضرب وسمع شهيقا وشهاقا بالضم وتشهاقا بالفتح تردد البكاء في صدره (قوله وهو أن الترجي ان أشرب الخ) بهذا يندفع الاعتراض بأن الترجي انما يكون في الممكن القريب والطلاع فرعون وبلوغه الاسباب من المحال وقد يدفع أيضا بأنه ادعى قربه لقصد التلبيس على قومه فأتى بلعل (قوله والظاهر انه لا يتعين الخ) يمكن حمل الانبغاء في كلام الشمني على الأولوية لا التعين (قوله منقطع) على هذا التفريغ وقد يقال المراد الا تكليم وحي و يقدر في الباقي فيكون متصلا والمراد بالتكليم مطلق الافهام (قوله وجعل في المغني الاستثناء مفرغا) أي فهو متصل لانه من عموم الاحوال أو الاخبار (قوله على كونه حالا من الفاعل الخ) يصح جعله حالا من اسم كان أو من الضمير المستتر في خبرها أو من بشر على قلة على حد مررت بماء قعدة رجل (قوله أي لبشر) أعني قدر العامل مؤخرا ليكون ضعيفا فيصح تقويته معموله باللام (قوله وعلى التمام الخ) تصح الحالية أيضا على هذا من فاعل كان أو من بشر على ما تقدم ويصح أيضا كون وحيا وما بعده مفعولا مطلقة على معنى الا تكليم وحي أو تكليما من وراء حجاب أو تكليم ارسال (قوله من الضمير المستتر في البشر) أي العائد على التكليم وعلى هذا فوحيا بمعنى موحى به وكذا يقال فيما بعده وهذا غير متعين لاحتمال أن يكون حالا من فاعل يكلم

أو مفعوله أو من بشر على ما تقدم (قوله والشاهد في نصب اعقله) أي لعطفه
على فعل الذي هو اسم خالص واعترض بأن المعطوف عليه مؤول بالفعل بدليل
نصبه شايكا على المفعولية وأجيب بأن المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل
بالفعل مع سابكه وغير خالص انما هو المؤول بالفعل وحده كما في الطائر فيغضب
زيد الذباب (قوله وانتصاب غير الخ) عبارة البيضاوي قل أفغير الله تأمروني
أعبد أيها الجاهلون أي أفغير الله أعبد بعد هذه الدلائل والمواعيد وتأمروني
اعتراض للدلالة على انهم أمروه به عقب ذلك وقالوا استلم بعض آلهتنا ونؤمن
بالهك لفرط غباوتهم ويجوز أن ينتصب غير بما دل عليه تأمروني أعبد لانه بمعنى
تعبدونني على أن اصله تأمرونني أن اعبد فحذف ان ورفع الفعل كقوله احضر
الوغى ويؤيده قراءة اعبد بالنصب (قوله وفي الفارضي الخ) لا حاجة اليه لان
الاخفش هو أبو الحسن الذي نقل عنه الشارح ذلك (قول الشارح وندر قوله
لا أعرفن الخ) فلا في البيت ناهية لا نافية بدليل التوكيد بالنون لان التوكيد بها
يكثر في الطلب ويقل في غيره فحملت على الاكثر وفيه ان جعل لا ناهية حمل
على غير الاكثر الذي هو نهي المتكلم اذ الاكثر كون لا الداخلة على فعل
المتكلم نافية لا ناهية ولم يوجد في بعض النسخ بقية البيت وهي مردفات على اعقاب
اكوار (قوله وان الاولى كون اللام الخ) لا يخفى على من اطلع على سبب الحديث
أن المراد الصلاة الشرعية واللام للتعليل أي اصلي لاجل أن تتعلموا كيفية الصلاة
فدعوى الاولوية ممنوعة قاله بعض اخواننا (قوله أي لا تظلم الخ) يحتمل أيضا
أن المعنى لا تظلم وتمنع هذا الرجل من الحق المطلوب من قومك فعلى هذا الحق على
قومه بخلافه على ما قال فانه لهم (قوله بيتان) أي بناء على انه من مشطور الرجز
اه أمير (قوله لا بيت مصرع) يعني ذا مصراعين أي شطرين وهو بيت واحد
كامل بناء على انه من كامل الرجز وليس المراد بالتصريع ما اصطلح عليه
العروضيون من موافقة العروض للضرب في الروي والوزن بسبب اخراجها عما
تستحقه كتصريع عروض الطويل التي حقها القبض في ألا عم صباحا أيها الطلل
البالي والموافقة في مجرد الروي تقفية نحو قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل اه
أمير وقد تقدم لنا نظير ذلك فلا تغفل (قوله والا فقد يكون نفيها واجب الاتصال)
فيه ان هذا من خصوص المادة فلا ينافي ان الجواز ثابت لها في كل مثال بالنظر

مطلب عوامل الجزم

لذاتها

لذاتها (قوله لأجل هذا البيت) أى انما لقب بالممزق لأجل ذكره التمزيق فى البيت المذكور (قوله وهو وقد فعل) أى لأن قد تقرب الفعل الماضى من الحال ولما موضوعة لنفى الفعل القريب من الحال (قوله أى الاباعد) الذى فى التصريح والحفنى التباعد (قوله أى بالنظر الى ابتدائه) الضمير راجع الى انتفاء منفيها وقوله ان يكون أى ذلك الانتفاء وقد يقال لا حاجة لذلك اذ المراد هنا ان الفعل الذى أريد نفيه يكون ابتداؤه قريبا من الحال على فرض وقوعه (قوله توقيت لقولوا) أى تعيين لوقت قولهم أسلمنا وهو وقت عدم مواطأة قلوبهم ألسنتهم (قوله اذ ما بعد ما النافية الخ) يمكن ان الجواب مقدر أى دلوا وركضوا وما ذكر دليله اه شيخنا على انه يتوسع فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها كما قيل ان ما بعد الفاء عامل فى اذا فى قوله تعالى اذا جاء نصر الله فسبح للتوسع فى الظرف (قوله لزم الفصل الخ) يمكن دفعه بان الاضافة للجملة كلا اضافة فلا يضر الفصل اه شيخنا (قوله ولا يستعمل الا فى البرق) أى فهو هنا مجاز (قوله كما فى ولا الضالين الخ) أى فان أصله الألف كالقراءة المشهورة أبدلت همزة متحركة وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الضاد قبلها (قوله وعلى ذلك قولهم المرأة والكمأة) أى فان أصلهما بالهمز كما هو المشهور نقلت حركة الهمزة الى الراء والميم الساكنتين فسكنت الهمزة وأبدلت ألفا ولم تحرك الالف فيهما كما ترى لعدم التقاء الساكنين كما قال (قوله وقد تجىء لغيره) أى لغير التقرير وهو مقابل قوله والأكثر كونها للتقرير (قوله اذ كل جملة لا تقع الخ) لا يقال انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة قاله بعضهم (قوله لمجرد الوصل) أى وصل بعض الكلام ببعضه الآخر (قوله بمعنى قد الخ) والمعنى قد حصل منها نفع فزد منها ودم عليها اه أمير (قوله اتقوا الله ان كنتم الخ) أى اتقوا الله لأنكم مؤمنون والأليق بالمؤمنين التقوى اه أمير (قوله بكم لاحقون) الخطاب للأموات أى لان الله شاء ذلك اه أمير (قوله أى أغضبت جهارا الخ) اشارة الى ان كلا من المعلل والتعليل قد تحقق فى الماضى ولذلك لم تكن ان شرطية (قوله كالتهييج) أى الاثارة بسبب ابراز المحقق المرغوب فى صورة المحتمل وايقاع الملازمة بينه وبين المطلوب فيتسارع للمطلوب الذى هو أمارة على ما يحب اه أمير (قوله فى الآية الاولى) وهى اتقوا الله ان كنتم مؤمنين

(قوله وكتعليم العباد) أى انه أبرز المحقق فى صورة التعليق المحتمل لنكتة هى تعليم العباد روى الواحدى استثنى الله تعالى فيما علم ليستثنى العباد فيما لا يعلمون اه أمير (قوله فاماعلى اقامة الخ) وعليه وعلى مابعده فالانكار على معنى لا ينبغى الغضب فى المستقبل المرتب على أمر مستقبل بخلاف ماسبق فمعناه أغضبت استحضارا للصورة أولاتصاله بالحال اه أمير (قوله و بمعنى متى) قيل المناسب ان يقول وتأتى بمعنى متى لانها فى هذه الحالة ليست للاستفهام ومقتضى عطفه على ماقبله انها فى اهماله (قوله والجواب عن اعتراض الشرطية الخ) تقرير لجواب أبى حيان المتقدم وتوطئة لما بعده (قوله وما أو همته الخ) دفع لما يقال ما زال الابهام موجودا ولو أريد تعميم الاحوال (قوله أى أى اسم الخ) أشار بذلك الى ان تنوين أى عوض عن المضاف اليه (قوله وما زائدة) أى لتأكيد الابهام فى أى (قوله فهى فى محل جر) أراد حكم الجر ولو لفظا كأى أو انه غلب المبنيات اه أمير (قوله فهى فى موضع نصب على الظرفية) سواء كان ظرفا لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأته وايان نؤمنك وحيثما تستقم أو ظرفا لخبره ان كان ناقصا كأينما تكونوا يدرككم الموت فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذى هو فعل الشرط و يدرككم جوابه (قوله فان وقع بعدها فعل لازم الخ) مثله ما اذا كان متعديا واقعا على أجنبى منها نحو من يعمل سوأ يجز به (قوله ظاهر اطلاقه ان ايان لاتختص بالمستقبل الخ) فيه ان هذا وما بعده انما هو فى ايان الاستفهامية بدليل التمثيل بايان يبعثون وأما ايان الشرطية فلا يتصور فيها ماضى اذ هى متضمنة معنى ان فتنقل الماضى للاستقبال ولا أظن أحدا يعتبر اللفظ فيمنع ايان جلس زيد جلس عمرو بمعنى ان جلس زيد فى زمان ما جلس عمرو فيه فلا حاجة لقوله ظاهر اطلاقه الخ بل هو باطل اذ كلامه فى الشرطية وهى لعموم الازمنة الاستقبالية اه شيخنا وعبارة التسهيل مع شرح على باشا وتختص ايان فى الاستفهام بالمستقبل نحو ايان يبعثون و يمتنع ايان خرجت بخلاف متى فلا اختصاص مستفهم بها بالمستقبل بل تدخل على النوعين نحو متى تخرج أو خرجت اه وهى صريحة فيما لشيخنا (قوله لان المضاف اليه الخ) فيه ان المضاف اليه هو الجملة فهى المحكوم على محلها بالجر والمجزوم هو الفعل فقط فلا مانع من الاجتماع لاختلاف محل الاعراب تأمل (قول الشارح وفى الارتشاف ولا تهمل الخ) ولعله

يقول

يقول متى في الحديث المتقدم لمجرد الظرفية والا أشكل عليه (قوله ومن منع ذلك) أي كونها مضافة (قوله لعدم اجتماع الخ) تقدم مافيه (قوله واجب الوقوع) لعل المراد وقوع مافيه لان اذا للمحقق أو القريب منه (قوله فاما ان يمنع الخ) أي وحينئذ يبطل قولهم ومن ورودها شرطا الخ (قوله في البيت قبله) وهو

فارسا ما غادروه ملحما * غير زميل ولا نكس وكل

(قوله عار من قد) وكذا يشترط في المضارع عروه من قد وأولى من كلامه قول التصريح يشترط في الشرط ستة أمور أحدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد أمس قمت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت أني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم والخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقم (قوله وكونه) أي الفعل (قوله في هذه الحالة) أي حالة كونه مضمرا يفسره فعل (قوله نحو ولديك الخ) صدره يثني عليك وأنت أهل ثنائه (قوله ماضيا) أي كما تقدم وقوله أو مضارعا مقرونا بلم كقوله فان أنت لم تنفعك علمك فانتسب وقوله ان هو لم يحمل على النفس ضيمها (قوله على الاضمار) أي بناء على الاضمار الخ (قوله مع غير ان) أي من الادوات وقوله ضرورة أي والشائع وقوع ذلك مع ان وحدها كما تقدم واختصت بذلك لانها أم الباب وأصل أدوات الشرط (قوله وجوزه الكسائي الخ) أي فأجاز نحو من زيد ضرب اضربه (قوله ومنه فمن كانت الخ) فالمعنى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله قصدا فهجرته الى الله ورسوله ثوابا وأجرا فالمقصود في الحقيقة ترتب الثواب والأجر (قوله غير ماض) أي فالشرط كونه ماضيا لفظا ومعنى أو معنى فقط بان كان مضارعا مقترنا بلم (قوله وكذا ان أضيف) أي يجب لها في السعة كونها موصولة ان أضيف (قوله البهن) أي الى من وما وأي (قوله ويجب ماذكر) أي كونها موصولة (قوله اذ هل) نحو هل من يأتينا نأتيه (قوله أو اثر ما النافية) نحو ومامن يأتينا نضيفه وما أيهما تشأ نعطيك لامتناع في الجملة الشرطية بما فلو كان النفي بلا لم تتعين موصوليتها كذا في شرح على باشا (قوله أو باب كان أو باب ان) نحو كان من يأتينا نأتيه وان من

يأتينا نأتيه وأيت من يحسن الينا نحسن اليه (قوله الا الجار) سواء كان حرفا أو اسما نحو بمن تمرر أمرر وغلام من تضرب أضرب (قوله المخففة) أى لاندراج المثقلة فى اخوات ان اه على باشا (قوله فان أضمر جاز) أى فيكون اسم الشرط مبتدأ ثانيا مخبرا عنه بما بعده والجملة من اسم الشرط وخبره خبر المبتدا المضمر تدبر (قوله وبقى قولان الخ) بقى قول وهو ان فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبنى نبه عليه المرادى وكذا فى الهمع (قوله مبنيان مطلقا) ويكون المضارع مبنيا على السكون الحاصل مع ان فى نحو ان تقم أقم وعلى حذف الحرف فى نحو ان لم تدخلوا أدخل وظاهر المقابلة انه لا محل جزم على هذا (قوله ثانيهما انهما انجازما) مغايرة هذا لما فى الشرح باعتبار مجموع الشرط والجزاء (قوله وجوابه مر آنفا) وهو ان حرف الشرط لكونه لتعليق حكم على آخر فهو أقوى من الجار (قوله قد يستعمل الفعل الواقع شرطا الخ) وحينئذ فيكون المقصود افادة ان بينهما ملازمة لا التعليق الحقيقى (قوله ويجاب بأن المعنى الخ) أوضح منه جواب بعضهم بأن المعنى ان يتبين فى المستقبل انى كنت قلته فى الماضى فأنا أعلم انك قد علمته (قوله قال أبو حيان) أى متوركا على المصنف اه شيخنا (قوله فتأس الخ) لعل المعنى فاعتقد ان لها سوة بغيره لانه قد سرق أخ له من قبل والضمير فى يسرق عائد على بنيامين والمراد بأخ له يوسف قيل ورثت عمته من أبيها منطقة ابراهيم وكانت تحضن يوسف وتحبه فلما شب أراد يعقوب انتزاعه منها فشدت المنطقة على وسطه ثم أظهرت ضياعها فتفحص عنها فوجدت محزومة عليه فصارت أحق به فى حكمهم * وقيل كان لابى أمه صنم فسرقه وكسره وألقاه فى الجيف وقيل كان فى البيت عناق أو دجاجة فأعطاها السائل وقيل دخل كنيسة فأخذ تمثالا صغيرا من ذهب كانوا يعبدونه فدفنه كما فى البيضاوى (قوله يغتفر فى التابع الخ) أى فلولا انه تابع ما جاء ماضيا فلا تكون الآية شاهدا لاختيار بهذه الصورة اه شيخنا (قوله ما ينشب فى الحلق) أى يتعلق به (قوله ويصح جعله حالا من الجزاء) أى أو من الضمير فى حسن فليس مقصوده الحصر تأمل (قوله ضعيف معنى) كأن وجهه ان الظرف للموصوف لا للوصف الا بالتسامح من حيث التبعية للموصوف وأما ما يرد من تقديم معمول الصفة المشبهة عليها فجوابه ما فى المحشى عن اشكال السبق على المصدر فتدبر اه شيخنا (قوله سيأتى انه مقيد الخ) فحينئذ قول الشارح من ذلك يا أقرع

ابن حابس الخ مراده التمثيل لرفع الجزاء بعد المضارع بقطع النظر عن الضعف (قوله وأورد في التصريح الخ) سيأتي في الشرح في شرح قول المصنف أو قرن بها حتما الخ ان المبرد يجوز حذف الفاء في الاختيار مطلقا فهذا ارد عليه بغير مذهبه وما أورده يرد على القول الثالث أيضا الا ان المصرح لم يذكره فلم يرد ما ذكر عليه (قوله ولك دفعه الخ) فيه ان الجواب حينئذ جملة اسمية لان المرفوع على التحقيق خبر مبتدا محذوف وهي غير صالحة الا ان ينظر هنا لظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الاداة كما سيأتي للمحشي نظير ذلك (قول الشارح ظاهر كلامه موافقة المبرد) أي في الشطرين معا ثم انه لا يأتي هنا القول الثالث المار فيما اذا كان الشرط ماضيا لفقد علته اذ الاداة هنا ظهر تأثيرها في الشرط فلم تضعف عن العمل في الجزاء (قوله فغيرا لهمزة الخ) نحو ان قام زيد فهل تكرمه أو فلن يكرمه أو فأ يكم يكرمه (قوله لسكن من غير اعتبار الخ) مبني على كون المقدر جملة اسمية ليكون المحذوف من جنس الموجود وليس ذلك بلازم لجواز كونه جملة ماضوية فلا تحتاج لفاء أي أشركتم كما قدره كذلك بعضهم (قوله انما يجوز في الضرورة) قد يقال انه مبني على كلام المبرد الآتي من جواز حذفها في الاختيار (قوله تصديره برب) مثل ذلك تصديره بكأن نحو من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا (قوله أي فاعلم انه غني الخ) والتقدير في الآية الاولى فاشكره فانه على كل شيء قدير (قوله ماضيا لفظا) الاولى ماضيا ولو معنى ليدخل المضارع المنفي بلم كما تقدم غير مرة وسيأتي (قوله ويجاب بأن محل هذا الخ) يرد عليه نحو يصوركم في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع أن فعله غير ماض ولم يستثن مسد الجواب الا ان يخص ذلك بالشرط الجازم قاله بعضهم لا يقال ان يصوركم سادّ مسد الجواب وان لم يكن في محله والجواب الذي لم يستثن مسده ما كانت القرينة عليه حالية لانا نقول ظاهر كلام المحشي في غير موضع ان السادّ مسده هو تعليل الجواب اقيم مقامه من اقامة السبب مقام المسبب لا مطلق اللفظ الدال عليه بل يؤخذ من كلام الشارح في التنبيه الاول في شرح قول المصنف ورجح بعد قسم شرط الخ (قوله وان وحرف التنفيس) فيه ان هذين لا يتوهم دخولهما على الماضي حتى يحتاج للتنبيه على التجرد منهما وحقه ان يكتب ذلك على قوله أو مضارعا مجردا فيقول أي من قد وان وحرف الخ

اه شيخنا (قوله على الضابط) أي على مفهومه اه شيخنا (قوله أولم) أي على غير كلام الجامي وشرح الكافية (قوله كما في الضرب الاول والثاني) راجع لما قبله على اللف والنشر المرتب (قوله وهو ينافي الخ) لامنافاة لان الصلاحية مبنية على الظاهر وعدمها مبني على الباطن كامر (قوله وعبارة التسهيل الخ) قصد بها تحقيق كون قد مقدرة الدافع للمنافاة وان كان مصرحا به في الشرح ودفع الاعتراض الوارد على جعل الآية التي مثل بها الشارح من قبيل الجواب الماضي لفظا ومعنى (قوله وفي هذا على سبيل الجواز) بل لامانع من الوجوب بناء على هذا الاعتبار وهذا لاينافي الجواز بالنظر للذات وعدم ملاحظة اعتبار مخصوص تأمل (قوله الذي عبر عنه الشارح ابن الناظم الخ) عبارته اعلم ان الجواب متى صح ان يجعل شرطا وذلك اذا كان ماضيا متصرفا مجردا عن قد وغيرها أومضارعا مجردا أومنفيا بلا أولم فالا كثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها (قوله خلافا لمن منع ذلك اه تصريح) عبارته وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هي شاخصة أوفهي شاخصة كان سديدا اه بحر وفيه فانظره مع مافي المحشي (قوله الاان يقال المراد الخ) قد يقال كلام أبي حيان في الشرط الجازمة فلا ينافي قوله وقد جاءت الخ سواء جعل من كلام أبي حيان أومن كلام الشارح تدبر (قوله لان شرط حذف الجواب الخ) تقدم أن محل هذا الشرط اذا لم يسد شئ مسده وهنا قد وجد مايسد مسده الا ان يمنع ذلك ويخص مايسد مسده بتعليل الجواب القائم مقامه من اقامة السبب مقام المسبب نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير وان تجهر بالقول فانه يعلم السر وأخفى كما تقدم لك ذلك فلا تغفل (قوله وحذف الفاء للضرورة) تقدم ان حذف الفاء مع المبتدا ليس ضرورة بل هو اختيار أيضا اه شيخنا وفيه انه لم يتقدم تصريح بذلك اذ قول الشارح فيما تقدم وقد جاء حذفها وحذف المبتدا في قوله بني ثعل من ينكع العنز ظالم محتمل لكون ذلك ضرورة أوشاذا والشذوذ لايصح في كلام المصنف لكونه ليس من المسموع فتتعين الضرورة وحمله على الجواز في السعة بعيد من السياق تأمل (قوله كما تقدم بسطه الخ) تقدم لك هناك تعين كون الجملة

خبر المبتدا او الجواب محذوفا والماضي فعل الشرط معنى اذ جعل الجملة جوابا للشرط يلزمه ضرورة حذف الفاء بخلاف قول ابن معطي واللفظ ان يقدهو الكلام فانه يحتمل الوجهين لانه يلزمه الضرورة على كل حال خلافا لما تقدم للمحشي هنا ك من جعل كلام المصنف محتملا للوجهين كعبارة ابن معطي (قوله بل هو وغيره ناسب الخ) مبنى على رجوع الضمير للجزاء وليس كذلك بل هو راجع لما تضمنه قوله بعد الجزاء (قوله والنصب في مسئلة التوسط الخ) فيه نظر اذ الجواب غير واجب أيضا لتعليقه على الشرط الذى هو غير واجب فكان قريبا من الاستفهام أيضا فلا فرق بين العطف عليه والعطف على الشرط فلأمثلة كما قاله الدنوشري (قوله غير واجب) أى غير متحقق (قوله بالف الاطلاق) أى بناء على ان نائب الفاعل ضمير عائد على الفعل وهو المناسب لصنيع الشارح والا فيصح كون الالف للتثنية بناء على أن نائب الفاعل الفاء والواو وقاله بعضهم (قوله كما فى فان استطعت الخ) أى فان الاستطاعة تشعر بالفعل بخلاف المجىء فانه لا اشعار فيه بالاكرام (قوله وأنا أقول الخ) هذا لا ينفع فى قول النمر بن تولب

فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

فحذف الشرط والجواب جميعا أى أينما يذهب تصادفه فيحتاج لادعاء ان ذلك ضرورة (قوله ابقاء لا فى كل منهما) وأيضا فى الشاهد الاول ما هو قائم مقام الجواب (قوله يقرن باللام) كقوله تعالى ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا وليس على تقدير قد خلافا لمن زعم ذلك لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل فى الماضى اهـ مغنى (قوله وتارة بقد) نحو وقد أفلح من زكاها (قوله وتارة بهما) نحو تالله لقد آثرك الله علينا (قوله وتارة يجرد) نحو قتل أصحاب الاخدود (قوله صالى) عبارة الامير على المغنى قوله صالى هو الذى يصطلى النار وقبل البيت

فقالت سباك الله انك فاضحى * الست ترى السمار والناس احوالى

وهو من قصيدة امرئ القيس ألا عم صباحا وبعد

وقلت يمين الله أبرح قاعدا * ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

انتهت وصالى بحذف الياء خطا فى نسخ المحشى وغيره أثبتها وكل صحيح (قوله فصل فاوجبهما الخ) وقد مثل ابن عصفور للاول بتالله لقد آثرك الله علينا وللثانى بقوله

حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا فما ان من حديث ولا صالى

واعترضه في المغني بأن الظاهر في الآية والبيت عكس ماقال اذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم به في الازل وهو متصف به مذ عقل والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه بقرب * وأجاب الدماميني بأنه يمكن ان المراد في الآية آثرك بالملك وهو قريب وبأن المراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه بزمن بعيد اذلو كان المعنى على القرب لكان فيه تنفيرها الان النوم بقرب حصوله يزول بأدنى موقظ * وناقشه الشمني في الجواب عن الآية بأن الحالف يمتنع من كون المراد الايثار بالملك اذ التصرف بالملك أمر عظيم ظاهر لا حاجة للحالف عليه وعن البيت بأن النوم في مبتدئه يكون ثقيلا خصوصا اذا كان اثر سهر وتعب كما هو عادة العرب (قوله في تقاوم) أي تخاصم (قوله ريا) اسم محبوبته وفي كلام بعضهم ليلى بدل ريا وتمام البيت قبيل الصبح أوقبلت فاها (قوله أولن) منه قول أبي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم * حتى أوسد في التراب دفينا

(قوله أي وليست جواب القسم) المناسب وليست موطئة للقسم (قوله ليكون على وجه لا تعمل فيه الخ) أي فيكون طلبها للجواب غير قوي فلذلك ساغ حذفه (قوله يستزيد بالرفع) أي وبلا كاف فالوزن على هذه النسخة صحيح أيضا (قول الشارح فاجازان تقم بعلم الله) في بعض النسخ يعلم بالمثناة التحتية وهو وفاعله في قوة اقسم بالله فهو جملة القسم ولما كان من قبيل الانشاء قدر الماء وفي بعضها بموحدة تحتية بدل المثناة التحتية فالباء للقسم والعلم مقسم به مجرور اذا كما يقسم بالله يقسم بصفته (قوله وتقديره في البيت الخ) هذا التقدير هو الموافق لما في الخارج من وجود الذعر أولا ثم الاستغاثة ثانيا فهذا البيت ونحوه مما يدل للاصح ويرد على مقابله (قوله مخالف للاصح الخ) كأنه فهم انه اذا جعل تقييدا بمنزلة الحال لا يحتاج لجواب مع انه على الاصح يحتاج لجواب وقد يقال مراد الشارح انه شرط في الشرط الاول وجوابه والشرط يسمى قيدا واذا كان شرطا فيما ذكر كان جوابه محذوفا ماذكر دليله (قوله كيف أصبحت كيف أمسيت الخ) المعنى ان هذين الجملتين من الامور التي هي سبب في تحصيل الحب في قلب اللبيب فالمقصود لفظهما (قوله يعني مذهب الشافعية والمالكية) ومن المعلوم موافقة الحنفية للشافعية أخذا مما تقدم ودفع بهذا توهم أن المراد بالمذهبين مذهب الشافعية ومذهب الحنفية المفيد

لكون المالكية لا يشترطون المجموع مع انهم شرطوه (قوله مع انه يمكن الخ) أى فيكون فى الكلام تعليقان مستقل أحدهما عن الآخر (قوله من تقديرهم) أى اعتبارهم ان الجواب للاول وان جواب الثانى محذوف (قوله ولا ينفعكم نصحى الخ) تقديره ان كان الله يريد أن يغويكم فان أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحى بيضاوى (قوله ان وهبت نفسها الخ) تقديره ان أراد النبى أن يستنكحها فان وهبت نفسها فقد حلت لك فالجواب المحذوف يرشد اليه قوله قبل وامرأة مؤمنة لانه منصوب بفعل يفسره ماقبله أو عطف على ماسبق ولا يدفعه التقييد بان التى للاستقبال فان المعنى بالاحلال الاعلام بالحل أى أعلمناك حل امرأة مؤمنة تهب نفسها لك ولا تطلب مهرا ان اتفق ذلك كذا يؤخذ من البيضاوى (قوله ولولا رجال مؤمنون الخ) لفظ الآية والتى قبلها مع نوع تفسير وهو الذى كف أيديهم عنكم أى أيدى كفار مكة وأيديكم عنهم ببطن مكة أى داخلها من بعد أظفركم عليهم أظهركم عليهم وذلك ان عكرمة بن أبى جهل خرج فى خمسمائة الى الحديبية فبعث رسول الله خالد بن الوليد على جند فهزمهم حتى أدخلهم حيطان مكة ثم عاد وقيل كان ذلك يوم الفتح واستشهد به على ان مكة فتحت عنوة وهو ضعيف اذ السورة نزلت قبله وكان الله بما تعملون من مقاتلتهم وهزمهم أولا والكف عنهم ثانيا لتعظيم بيته الحرام بصيرا فيجازيكم بذلك هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى بالنصب عطفا على الضمير المنصوب فى صدوكم وقرئ بالجر عطفا على المسجد بحذف المضاف اى ونحر الهدى وبالرفع على وصد الهدى معكوفا حال من الهدى أى محبوسا أن يبلغ محله بدل اشتمال من الهدى أو منصوب بنزع الخافض أى محبوسا من أن يبلغ مكانه الذى يحل فيه نحره ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم لم تعرفوهم بأعيانهم لاختلاطهم بالمشركين ان تطؤهم ان توقعوا بهم وتبيدوهم وهو بدل اشتمال من رجال ونساء أو من ضميرهم فى تعلموهم فتصيبكم منهم من جهتهم معرة مكروه كوجوب الدية والكفارة بقتلهم والتأسف عليهم وتعيير الكفار بذلك والاثم بالتقصير فى البحث عنهم بغير علم متعلق بأن تطؤهم غير عالمين بهم وجواب لولا محذوف لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا ناسا مؤمنين بين اظهر الكافرين جاهلين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه لما كف أيديكم عنهم ليدخل الله فى رحمته متعلق بما يدل عليه

الجواب المحذوف كانه قيل عقبيه لكن كفها عنهم ليدخل بذلك الكف المؤدى الى الفتح بلا محذور فى رحمته الواسعة بقسمها من يشاء وهم المؤمنون فانهم كانوا خارجين من الرحمة الدنيوية التى من جملتها الامن مستضعفين تحت أيدى الكفرة واما الرحمة الاخروية فهم وان كانوا غير محرومين منها بالمرة لكنهم كانوا قاصرين فى اقامة مراسم العبادة كما ينبغى فتوفيقهم لاقامتها على الوجه الاتم ادخال لهم فى الرحمة الاخروية لو تزيلوا لو تفرقوا وتميز بعضهم من بعض وقرئ تزايلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما بقتل مقاتلهم وسبى ذراريهم والجملة مستأنفة مقررة لما قبلها (قوله لان الفاء هنا ليست عاطفة) أى لانها فاء جواب الشرط الاول اذ الشرط الثانى وجوابه جواب الاول (قوله بمعنى ان) أى وحذف جوابها والتقدير وان كان التصدق نظافا فلا تتركوه (قوله وانظر لو التى الخ) مطلب لو الظاهر كما فى بعض حواشى ابن عقيل ونقل عن شيخنا الباجورى أنه لا جواب لها كالتى للعرض والتحضيض (قوله باحتمال ان نصب يخبر الخ) أى لوقوعه بعد الشرط المشبه للاستفهام كما أشار له بعد نقلا عن المصنف (قول الشارح والرابع أن تكون مصدرية الخ) ولا بد أن يطلبها عامل كان تكون فاعلا كقوله ما كان ضرك لو مننت أو مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر أو خبرا كقول الاعشى وربما فات قوما الخ والظاهر كما قال بعضهم أنها لا تقع مبتدأ بخلاف ان ولا يرد على جعل المصنف فى قوله تعالى لو ان لنا كرة أنه لم يطلبها عامل مع ان لو المصدرية لا بد لها من ذلك كما علمت لان الظاهر أنها مفعول لفعل التمنى الذى نابت عنه والتقدير وددنا ثبوت كرة لنا فنكون (قوله وناقشه الشمنى الخ) هذه المناقشة واردة أيضا على قول الشارح فيما تقدم ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء الخ (قوله وهو أولى الخ) أى لعدم الاسمية ظاهرا بخلاف الطائر فان فيه الاسمية ظاهرا والفعل الذى فى تأويل الاسم أضعف من الاسم الذى فى تأويل الفعل تدبر (قوله وقيل النصب الخ) فيه ان الجواب لا يكون الا للانشاء بالاستقراء وودوا خبر عن تمنى حصل منهم قاله بعض الافاضل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) فيه ان متى أريد حصول الجواب المقدر مع اللزوم فى كلام الشارح سواء أبقى قوله من تقدير حصول شرطها على ظاهره أو أول بأنه من اضافة الصفة للموصوف نعم الانسب أن يجعل التقدير لازما للتقدير والحصول لازما للحصول وقد يقال ان مراد السيد الحفنى ان حصول الجواب

انما يلزم بحسب العادة حصول الشرط لا تقديره فلا يحسن كلام الشارح ويجعل قوله من تقدير حصول شرطها من اضافة الصفة للموصوف يندفع ذلك فقول المحشي وفيه ان الاشكال باق بحاله فيه ان الاشكال الذي أشار اليه السيد الحفني مدفوع بما ذكره وما أشار اليه المحشي اشكال آخر ويدفع بما ذكره تدبر (قوله من حصول الجواب وكون لو الخ) ظاهر هذا أن مراد الشارح أنه يلزم من حصول الشرط أمران الاول حصول الجواب والثاني عدم كونها للتعليق اذ المعلق عليه لا يكون حاصلا وكل من الامرين ممتنع فامتنع ما أدى اليهما وهو كون الشرط حاصلا أما امتناع الثاني فظاهر وأما امتناع الاول فوجهه أنه لا يصح أن يكون الجواب حاصلا بسبب حصول شرط لو اذ جواب لو ممتنع دائما وأبدا باعتبار ترتبه على شرطها وأما حصوله في بعض الموادنحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجودا فليس من حيث ترتبه على شرط لو بل من حيث ترتبه على شئ آخر كالسراج فاندفع ما يقال ان حصول الجواب لا ضرر فيه لانه سيأتي على الاثر أنه لا يلزم كونه ممتنعا (قوله أى لان الثابت الحاصل لا يعلق) الاولى لا يعلق عليه لان هذا اللازم الثاني مرتب على المقدم بقطع النظر عن ترتب اللازم الثاني عليه وكلام المحشي انما يتم اذا كان اللازم الثاني مرتبا على اللازم الاول وهو خلاف ظاهر المحشي سابقا وان احتمله نعم قد يقال ما هنا قرينة على تعين هذا الاحتمال تأمل (قوله أعني بعدم الخوف الخ) أى فعدم الخوف كناية عن الاجلال أو الحياء أو المحبة وانما احتيج لاعتبار كونه كناية عن ذلك لان عدم العصيان لا يتسبب في الواقع عن محض نفي الخوف بل محض نفي الخوف ينشأ عنه العصيان فان أريد السبب الجعلي مبالغة بأن قصد المتكلم جعل عدم الخوف سببا لعدم العصيان على سبيل المبالغة لم يحتج لذلك * لا يقال لا يصح جعل عدم الخوف كناية عن ذلك لان لو تقتضي امتناع شرطها وعدم الخوف المكنى به عما ذكر ليس ممتنعا لثبوت الحياء والمحبة والاجلال لصهيب لانا نقول عدم الخوف كناية عن الحياء أو المحبة أو الاجلال المجرد كل منها عن الخوف وليس ذلك ثابتا لصهيب بل الثابت له الخوف الذي يلزمه أوصاف الكمال اذ كلما اشتد قرب المرء من ربه اشتد خوفه نعم قد يقال المناسب هو ما تقدم من اعتبار التسبب الجعلي اذ الكناية المذكورة مع خفائها بعيدة عن المقصود على أنه يأتي ما يؤيد ذلك فتنبه (قوله على

تقديرا انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف) في كثير من النسخ وهو عدم الخوف وهو الملائم لما قبله (قوله من باب مفهوم المخالفة) مبني على أنها لا تدل على امتناع الجواب فمنطوقها استلزام الشرط للجواب ومفهومها المخالف حكمه لحكم المنطوق انتفاؤه واذا انتفى أما على أنها تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط فهو منطوق أصلي لها قاله الامير فمفهوم المخالفة في الاثر هو وجود العصيان لوجود الخوف ومفهوم الموافقة هو عدم العصيان لوجود الخوف من باب أولى (قوله للاستدلال العقلي) أي من حيث الترتب العلي لا الخارجي (قوله نحو لو كان فيهما آلهة الخ) اذ الآية مسوقة للاستدلال على نفي التعدد بنفي الفساد (قوله وبالبين الخ) هذا الا يتم الا لو كان التوقع بالنسبة لزمن التكلم (قوله لان عدم اللازم الخ) فيه نظر لان الاول ليس لازما للثاني بل ملزوم له وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم لا لازم وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم لجواز تعدد الملزومات وعبارة سيبويه انما تفيد ان لو تدل التزاما على امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها الا من حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول فتأمل قاله بعضهم * وفي الجامي واعلم أن المشهور أن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فاستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى أن الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر أن ماذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية أحد انتفاءين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب

ان انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له وان انتفاء الاول هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت اعلامه بأن انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو أن يقصد بيان استمرار شيء بربط ذلك الشيء بأبعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام اه وقوله فانهما موضوعة الخ أي لانها حرف شرط فمعنى الشرط مراعى فيهما وبه صرح المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح وقوله مقدر فيه أي بناء على العرف وماقيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح منطقي وقوله فيلزم الخ تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به غير متوقف حصوله على حصول شيء آخر وان جميع ماسواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعاء فلو حصل ماعلق به بدون ماعلق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولهذا ذهب الشافعي رحمه الله تعالى الى أن التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا أنهم يقولون بكونه مدلولا للجملة الشرطية فاندفع ماقيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثاني للاول وقوله فقد علقت حصول الخ فالمعنى المطابقي هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع للامتناع المدلول الالتزامي ولما كان كلا الانتفاءين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول فوضعوا ماهو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تنبيها على ذلك وقوله في زعم المتكلم متعلق بقوله سببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني سببا في نفس الامر كما في قول أبي العلا

ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر

وقوله وقد تستعمل الخ اشارة الى أنه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص وكذلك المعنى الثالث والحق ماذهب اليه الشلوبين واختاره القاضي في تفسيره من انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق والتبادر لكثرة الاستعمال لا ينافي ذلك كما قالوا في الوجود وقوله على قصد لزوم الثاني للاول أي من غير قصد كونه

معلقا عليه وقوله مع انتفاء الخ متعلق بلزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التالى ولا يجوز استثناء المقدم وقوله على أن افاد اشارة الى ان لو قائم مقام استثناء التالى وقوله عكسه المشهور وهو انه لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وقوله ولم يدر ان ماذكره الخ أى لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم وقوله فيربط ذلك الشئ بأبعد النقيضين منه أى عن ذلك الشئ فيدل على ربطه بأقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين اه عبد الحكيم (قوله مساوية لعبارة من قال الخ) ووجه المساواة ان كلا من عبارة سيبويه وعبارة الجمهور يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط وان كانت دلالة عبارة سيبويه على ماذكر التزامية ودلالة عبارة الجمهور عليه مطابقية (قوله وان أوهم صنيع الشارح خلافه) أى حيث حكم على عبارة الجمهور بالفساد بحسب ظاهرها ثم بين المراد منها بعد ذلك وسلم عبارة يس من أول الامر (قوله وليست لام العلة) يمكن انها لام العلة نظرا لما اعتبره المتكلم فى الربط اه أمير تدبر (قوله لان الخطاب للاوصياء) التأويل المذكور لا يتقيد بكون الخطاب للاوصياء بل هو جار ولو قلنا انه للورثة أو للقوم الذين كانوا يأمرون الميت بتفريق ماله ويقولون ذريتك لا تنفعك أو للموصين وحينئذ فذكر الاوصياء ليس للاحتراز بل هو اقتصار على أحد المعانى لا يقال لا خطاب فى الآية فكيف يقول لان الخطاب الخ لانا نقول المراد بالخطاب هنا الامر وأمر الغائب بمثابة الخطاب كما يؤخذ من يس على التصريح وعبارة البيضاوى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم للامر أوصياء بان يخشوا الله ويتقوه فى أمر اليتامى فيفعلوا بهم ما يحبون ان يفعل بذراريهم الضعاف بعد وفاتهم أو للحاضرين المريض عند الايصاء بان يخشوا ربهم أو يخشوا على أولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على أولادهم فلا يتركوه أن يضر بهم بصرف المال عنهم أو للورثة بالشفقة على من حضر القسمة من ضعفاء الاقارب واليتامى والمساكين متصورين أنهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضعافا مثلهم هل يجوزون حرمانهم أو للموصين بان ينظروا للورثة فلا يسرفوا فى الوصية ولو بما فى حيزه جعل صلة للذين على معنى وليخش الذين حالهم وصفتهم انهم لو شارفوا أن يخلفوا ذرية ضعافا

خافوا عليهم الضياع (قوله حاصل بتأويل الخ) على انه لا حاجة لتصحيح الخطاب بذلك اذ الخطاب لهم في حياتهم بانهم لو وقع منهم ذلك في الماضي لترتب عليه فيه مقتضاه (قوله وتقدم معنى الصدى) وقال الامير والصدى هنا طائر تزعم العرب انه يخرج من رأس القتيل و يصيح اسقوني اسقوني حتى يؤخذ بثاره (قوله وفي الاحتمال الاول الخ) كان وجه التعسف ان زقي الصدى يقارن تسليمها فهو غاية له في التعقل مرتب عليه اه شيخنا (قوله اذ يمكن في الآية ان يقال الخ) فيه ان الحمل في الآية على المضي ظاهر لا يحتاج لهذا التأويل الذي أشار اليه أخذا مما تقدم لنا (قوله لا يكون ابن الناظم الخ) عبارة شرح ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وقول الشاعر

ولو أن ليلى الاخيلية سلمت * علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقى * اليها صدى من جانب القبر صائح

لا حجة فيه لصحة حمله على المضي اه بحروفه فليتأمل (قوله لكنا لم نصدق) أي وهذا لا يصح لان مقصودهم اظهار صدقهم لا نفيه (قوله وللبدر) أي بدر الدين ابن الناظم (قوله كناية عن ترك الجماع) ولعل تركهم الجماع عند ارادة المحاربة ليندفع عنهم الضعف الحاصل به أو لينتفي عنهم توهم حصول الحمل المانع من الاقدام على المهالك عادة (قوله ومن الثاني التمس الخ) أي من الدخول على الفعل تقديرا التمس الخ وبه يعلم أن قول الشارح بفعل مقدر فعل ظاهر بعد الاسم ليس بقيد و يدل على ذلك قوله وقال الفارسي هو من الاول الخ وقد يقال هو قيد في مفهومه تفصيل أخذا مما يأتي في المحشي لكن مع مراعاة أن التفسير بالجملة كالتفسير بالفعل (قوله فقال له عمر) ومن جملة ما قاله له أرأيت لو كانت لك ابل فهبطت الى أرضين خصبة ومجدبة أما تنزل بها الى المخصبة مع ان كلاهما من قضاء الله ومن هنا ما نقل عن الجيلاني ليس الرجل من يسلم للاقدار وانما الشأن ان تدفع الاقدار بالاقدار اه أمير (قوله أي لعددتها) أي عليه وأدبته على ذلك (قوله لتأكل دمها) أي لان من عادة العرب أكل دم الفصادة في المجاعة اه أمير (قوله أجاز الجمع بين الحذف الخ) أي في مثل جاءني زيد ومررت بعمر وأنفسهما بتقديرهما صاحباي أنفسهما أولا بسيتهما أنفسهما على الرفع والنصب (قوله وأما حذف

جوابها الخ) وذلك كما فى قوله تعالى ولوترى اذ المجرمون الآية أى لرأيت أمرا فظيعا (قوله أى تبعد مصائب الدهر الخ) لم يفسر المأموم وفى القاموس أنه يطلق على المجنون قيل والمقصود من البيت أن سلوك طريق الخمول بحيث يكون الانسان كالحجر والمجنون لا يلتفت اليه ولا يعوّل عليه فتتنفى عنه مصائب الدهر اسلم له وأولى وأطيب لعيشه (قوله يرجع الى ما) يصح رجوعه للتمام باعتبار كونه بقلة مثلا (قوله فى لجعلناه حطاما) فى أبى السعود أفرأيتم ما تحرثون تبذرون حبه أأنتم تزرعونه تنبتونه أم نحن الزارعون المنبتون لونشاء لجعلناه حطاما هشيما متكسرا متفتتا بعد ما انبتناه وصار بحيث طمعتم فى حيازة غلاله فظلتم بسبب ذلك تفكهون تتعجبون من سوء حاله اثر ما شاهدتموه على أحسن ما يكون من الحال أو تندمون على ما تعبتم فيه وانفقتم عليه أو على ما اقترفتم لاجله من المعاصى فتتحدثون فيه والتفكه التنقل بصنوف الفاكهة وقد استعير للتنقل بالحديث اه بتصرف (قوله لان فى تأخير جعله حطاما) أى تأخيره عن استوائه على سوقه ونضارته وتزين الارض به وتقوية الاطماع وليس المراد تأخيره عن المشيئة فاللام هنا لطلق التأخير لا للتأخير عن الشرط كما يتوهم من صنيعه تأمل (قوله فى جعلناه أجاجا) فى أبى السعود أفرأيتم الماء الذى تشربون أى العذب الصالح للشرب أأنتم أنزلتموه من المزن من السحاب واحده مزنة وقيل المزن السحاب الابيض وماؤه أعذب أم نحن المنزلون بقدرتنا والرؤية ان كانت بمعنى العلم فمعلقة بالاستفهام لونشاء جعلناه أجاجا ملحا وحذف اللام ههنا مع اثباتها فى الشرطية الاولى للتعويل على علم السامع أو الفرق بين المطعوم والمشروب فى الاهمية وصعوبة الفقد اه بتصرف (قوله مقرونا بقد) أى كقول جرير

لوشئت قد نقع الفؤاد بشربة * تدع الحوائم لا يجدن غليلا

ونقع بالقاف سقى والحوائم الطيور العطاش تحوم على الماء ويجدن بضم الجيم لغة اه أمير (قوله بيان لهما) أى لنفسهما أو لغيرها فى يكن والاول ظاهر ما هنا والثانى مناسب لما يأتى (قوله فيلزم عليه خلو الخ) قد يقال الرابط اعادة المبتدا بمعناه اه شيخنا (قول الشارح فاء مبتدا) فيه انه لا مسوغ للابتداء الا ان تجعل جملة وفاء الخ حالا لازمة من اما على حد سرينا ونجم قد أضاء أو على تقدير الوصف أى وفاء رابطة مثلا (قوله ثم الشرط فى اما الخ) وجه ذلك انه ليس مقصود المتكلم

مطلب اما ولولا ولوما

بإما

بامازيد فمنطلق انه ان وجد شيء في الدنيا فهو منطلق والافليس منطلقا وان كانت الدنيا الا تخلو عن شيء بل مقصوده ان الانطلاق لازم لزيد ولا بد منه له بقطع النظر عن التعليق وكذلك ليس مقصود المتكلم بأما علما فعالم انه ان ذكر العلم فهو عالم والا فليس بعالم بل مقصوده انه عالم ولا بد بقطع النظر عن التعليق وانما قيل ان أصل التركيب مهما يكن الخ وفاء بالقواعد لا لانه المراد وقد رد شيخنا قوله ثم الشرط الخ بان اما التي تفيد تحقق الجزاء بمعنى مهما يكن من شيء والشرط فيها عام والتحقق للجزاء من تحققه اذ فرد ما منه موجود فهي على قاعدة الشروط اذ ما تحقق جزاؤها الا لتحقق شرطها ولا يتخلف الشرط حتى يصح قوله ليست على أصل الشروط الخ اه ولعل ما تقدم يدفعه اذ لم ندع أن علة كونها ليست على قاعدة الشروط هي التخلف بل كون قصد المتكلم الاخبار بان الجزاء واقع لا محالة لا التعليق الذي لا بد له من حالتين في ذاته وان تحققت احداهما تأمل (قوله وعلى هذا الايراد الخ) أنت خبير بان ايراد أبي حيان في المعلق على خاص كالذكر لا في المعلق على عام كوجود شيء ما فلا يندفع ما قاله اذ هو كقوله وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير والمعلق على الخاص يفوت بفواته مع ان هذا الجزاء لا يفوت وان فات الشرط فيؤول اه شيخنا وقد علمت ان تركيب اما ليس المقصود منه التعليق بل حصول الجزاء قطعا سواء كان المعلق عليه عاما أو خاصا طرد الباب اما على حالة واحدة بخلاف تركيب ان مثلا فالتعليق فيه باق على حاله ففرق بين ما نحن فيه وبين وان يمسك بخير فهو على كل شيء قدير وموارد الاستعمال قاضية بذلك (قوله حذف شرطها) هذا لا يناسب نيابتها عن فعل الشرط بل هو طريقة ثانية تأتي عن ابن الحاجب وغيره اه شيخنا (قوله ومتعلقه) أي متعلق فعل الشرط ولعل المراد متعلقه معنى بأن يراعى انه حال من ضمير يكن المستتر فيها اخلا فالظاهر قوله السابق بيان لهما اه شيخنا (قوله بحذف الشرط وقيام الخ) هذا يناسب القول بنيابة اما عن مهما فقط لا ما قرره قبل عن الفارضي (قوله الملزوم حقيقة الخ) وذلك لان مقصود المتكلم الجزم بوقوع قيام زيد ولزومه له وأما كون الملزوم هو الشرط واللازم هو الجواب فهو باعتبار ما ادعيناه من كون أصل التركيب مهما يكن الخ وفاء بالاصطلاح (قوله وزعم بعض المتأخرين الخ) هذا هو محل الشاهد وأما قوله قبل و يجوز حذفها الخ

فلا يصلح شاهدا الا ان الجواز فى مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب كذا قيل (قوله لصحة المعنى الخ) أنت خبير بان هذا المنازع فيه السيد الحفنى انما قال ليس المعنى عليه أى ليس المعنى المقصود عليه اذ القصد مهما يكن من شئ فلا قتال لكم انما تسيرون وليس المقصود تعليق القول وان صح فى نفسه وقوله وأما صحة الاخبار الخ كأن كلام السيد الحفنى مبنى على ان فضلات الجمل ليست منها وحيث كان قولا فلا انطلاق اه شيخنا لكن يبعد كل البعد عدم الاكتفاء بالرابط فى الفضلة على هذا القول نحو زيد ضربته (قوله لانهم أثبت الخ) وللاشارة الى انه لا مجال فوق هذا بل يستوى العوام والخواص (قوله وعبر بالاشارة لعدم صراحته الخ) عبارة الامير على المغنى قوله وهذا المعنى الخ قال الشمنى فيه نظر وكأنه أراد اختلاف الموضوع فان الاولى فى ضرب الامثال وهذه فى التشابه وقد يقال ان لم يصح ان فى التمثيل بالحقير اشتباها فى الحكمة يكفى الاشتراك فى التفصيل بين عالمين وضالين ولذا عبر المصنف بالاشارة وأمر بالتأمل (قوله لانه بملاحظة الخ) أى لان ماتقدم من سيبويه فى تفسير الخ بملاحظة الخ (قوله واختار فى موضع الخ) لا يقال لا مانع أيضا من جعل فيقول جواب اذا واذا وجوابها جواب اما نظير ما يأتى عنه فى فاما ان كان من المقربين الخ لانا نقول هناك مانع وهو لزوم حذف فاء جواب اما ولا يمكن هنا ما يأتى من ان حذف الفاء لتوالى الفاءين لانه لا توالى هنا لعدم الاحتياج الى جعل الشرط بعد اما للاستغناء عنه بتقدم الانسان تأمل (قوله على تقدير ان) أى وان وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر عن الشأن اه شيخنا (قوله الدعائية) مثلها الاعتراضية غير الدعائية كما تقدم عن الهمع فى قوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم (قوله سبق ذكرها) أى فى عبارة ابن الحاجب وهى العوضية وكراهة تلو الفاء اما والتنبيه على ان ما بعد اما هو النوع المقصود (قوله انما ينتج الخ) الظاهر انه ينتج وجوب التأخير عن الفاء لانه لو قدر قبل الفاء لكان واليا لاما تقديرا ورتبة لان العامل رتبته التقديم واما ان قدر بعد الفاء فالجزاء على انه موجب لعدم ولى الفعل المقدر لها ويكون تاركا لوجه تقدمه على المدخول لظهوره اه شيخنا (قوله تارة الخ) أى وتارة لا يكون بين الشرط ولا من الجزاء كما سبق فى ان كان من المقربين بناء على انه شرط جوابه محذوف اه شيخنا (قوله بناء على جواز تقدمه) أى الخبر (قوله لان

معنى ذو عبيد عليكم) فيه انه حينئذ مستوف للمفعول فلا يصح نصبه للعبيد الا ان يكون ذلك ملاحظا فيه المفعول المتقدم وعبارة الامير جعل الرضى النصب بما بعد الفاء لانه فى تأو بل عليك العبيد و يغلب قريش فى الفضل (قوله أى لا طراده الخ) أى واطلاقه من تقديم المعمول اه أمير (قوله فانه لا يتأتى الخ) أى لان كلا من المضاف اليه وخبران واسم لا لا يتقدم فكذا معموله (قوله وفيه مامر) وهو انه لا يلتفت مع اما المانع التقديم وان تعدد لكونه لاغراض مهمة وقدمر هذا فى كلام المحشى ولعله مذكور أيضا فى كلام الدمامينى كما تفيده هذه العبارة (قوله أى للفعل المحذوف الخ) أو للجواب أى عالم لقيام العلم به اه أمير (قوله أى من مفعول الفعل الخ) أو من الضمير فى الجزاء والمعنى مهما يكن من شئ فهو عالم فى الواقع حال كونه عالما بمعنى حال ذكره بالعلم ولا يخفاك التكلف اه أمير (قوله أى آلمه البرد الخ) والمقصود من البيت وصف نفسه بادامة السفر حتى لم تعرفه محبوبته كما قال قبله

لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

فى السيوطى عن كامل المبرد وأغانى أبى الفرج الاصبهانى دخل ابن أبى ربيعة وهو غلام على ابن عباس وعنده نافع بن الأزرق فقال له ابن عباس ألا تنشدنا شعرا من شعرك يا ابن أخى فأنشده

أمن آل نعمى أنت غاد فمبكر * غداة غد أورائح فمهجر

حتى أتمها وهى ثمانون بيتا فقال له ابن الازرق لله أنت يا ابن عباس أنضرب اليك أكباد الابل نسألك عن الدين و يأتيك غلام من قريش ينشدك سفها فتسمعه فقال تالله ما سمعت سفها فقال أما أنشدك

رأت رجلا أما اذا الشمس عارضت * فيخزى وأما بالعشى فيخسر

فقال ما هكذا قال انما قال فيضحى وأما بالعشى فيخصر قال أو تحفظ الذى قال فقال والله ما سمعتها الا ساعتى هذه ثم أنشدها من أولها الى آخرها ومن آخرها الى أولها فقيل له ما رأينا أروى منك فقال ما سمعت شيئا قط فنسيته وانى لأسمع صوت النائحة فأسد أذنى كراهة أن أحفظ ما تقول ونعمى بضم النون وسكون العين المهملة امرأة من قريش فى الأغانى بلغ ابن أبى ربيعة ان نعمى اغتسلت فى غدير فأتاه فأقام فلم يزل يشرب منه حتى جف اه أمير (قوله لو اختصر تم من

الاحسان الخ) معناه ان المانع لى من زيارتكم كثرة احسانكم ولا غرابة في كون ذلك مانعا اذ الماء العذب يهجر و يترك اذا اشتدت برودته (قوله فلولا اذا بلغت الخ) في أبي السعود فلولا اذا بلغت الحلقوم الخ تبكيت مبنى على تكذيبهم بالقرآن فيما نطق به قوله تعالى نحن خلقناكم الى هنا من القوارع الدالة على كونهم تحت ملكوته تعالى من حيث ذواتهم ومن حيث طعامهم وشرابهم وسائر أسباب معايشهم ولولا للتحضيض لاظهار عجزهم واذا ظرفية أى فهلا اذا بلغت النفس أى الروح الحلقوم وتداعت الى الخروج وأنتم حينئذ أيها الحاضرون حول صاحبها تنظرون الى ماهو فيه من الغمرات ونحن أقرب اليه علما وقدرة وتصرفا منكم حيث لا تعرفون من حاله الا ماتشاهدونه من آثار الشدة من غير أن تقفوا على كنهها وكيفيتها وأسبابها ولا أن تقدروا على دفع أدنى شئ منها ونحن المتولون لتفاصيل أحواله بعلمنا وقدرتنا أو بملائكة الموت ولكن لا تبصرون لا تدركون ذلك لجهلكم بشؤوننا فلولا ان كنتم غير مدينين أى غير مملوكين ترجعونها ترجعون النفس الى مقرها وهو عامل الظرف والمحضض عليه بلولا الاولى والثانية تكرير للتوكيد وهى بما في حيزها دليل جواب الشرط والمعنى ان كنتم غير مملوكين كما دل عليه جحدكم أفعال الله وتكذيبكم بآياته ان كنتم صادقين في تعطيلكم فلولا ترجعون الارواح الى الابدان بعد بلوغها الحلقوم اه بتصرف (قوله وقيل مركبة الخ) أى من الهمزة ولا النافية (قوله فلك قرأى) اى بوزن سكرى (قوله على قراءة من قرأ الخ) احترز بذلك عما اذا لم يكن على تلك القراءة فانه لا يقال في الجواب اوى بفتح الهمزة والواو وشد الياء الآتى بل يقال اوأى بفتح الهمزة وسكون الواو فهمزة مفتوحة فياء مشددة قاله بعض اخواننا (قوله أى لا بقيد الخ) أى لانه بهذا القيد انما يكون في الامتحان اه شيخنا (قوله ظاهره وجوب الخ) انما قال ظاهره لاحتمال حمله على ان المعنى قبل رتبة اه شيخنا (قول الشارح والشرط) أى فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم يكرمنى أكرمه فلا تقول الذى هو يكرمنى أكرمه لتأخر ماله الصدارة وأيضا يلزم جزم فعل الشرط وجوابه بالضمير وهو لا يعمل و يلزم خلو أيهم الشرطية عن شرطها وجوابها الا أن يقال حذفا للعلم و يلزم غير ذلك (قوله وان زعم السندوبى الخ) لعله مبنى على ان تعريف بالرفع عطف على قبول أو بالجر بمضاف مقدر مرفوع أى وقبول تعريف أو على مراعاة

مطلب الاخبار بالذى والالف واللام

المضاف اليه والاول غير الرواية والثاني لاداعي اليه والثالث ظاهر البطلان (قوله الذي هو لي كم عبد) اعتبر الاخبار عن كم مع ما أضيفت اليه فجعل الخلف عنهما واعتبر في التصريح الاخبار عن كم وحدها فجعل المانع كون الضمير لا يضاف زيادة على تأخير ماله الصدر (قوله الذي جاء زيدا اياه ضاحك) انظر لم أتى بالضمير منفصلا في هذا وما بعده مع أنه متى أمكن الوصل لا يعدل كما تقدم في ضمير العمرين أو الرسالة فكان يقال هذا الذي جاءه زيد ضاحك والتي ملكت تسعينها نعجة اي يتصل الضمير بعامله (قوله والشمني) كذا بخطه وصوابه كما في التصريح السمين لان الشمني لم يشرح التسهيل (قوله أولى من اخراجها الخ) أي لانها تقبل التعريف الا أن يريد بالتعريف خصوص الاضمار وهو تكلف لا داعي اليه بل يتحد مع شرط الاستغناء بالضمير والمقرر أنه أعم (قوله ولا يجوز تقديره راجعا الخ) هذا كله من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الاخبار لان الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدا اه تصريح (قوله فلذا القاعدة الخ) وأيضا لو أرجع ضمير قام للموصول لزم خلو الجملة الخبرية عن رابط يربطها بالمبتدا اذ الضمير المجرور برب مبتدا مخبر عنه بالجملة بعده (قوله لزم وقوع أحد في الاثبات) نص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد في الايجاب كقوله اذا أحد لم يعنه شأن طارق * فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على أحد * قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا اه تصريح (قوله ومما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن) أي اسمها أو خبرها فلا يقال في الاخبار عن الكاف من لكنك غير متعظ الذي لكنه غير متعظ أنت ولا في الاخبار عن غير متعظ الذي لكنه هو غير متعظ لئلا يلزم الاستدراك من غير تقدم مستدرك عليه هذا ما لم تكن لكن بعد جملة خبرية نحو وعظتك لكنك غير متعظ والا صح الاخبار عن اسمها فيقال في الاخبار عنه الذي وعظته لكنه غير متعظ أنت دون الاخبار عن خبرها فلا يقال الذي وعظته لكنه هو غير متعظ لان الاستدراك غير مفيد لان ضمير الخالف حينئذ عائد على الشخص الذي وعظته ان لم تجعل الواو للحال أي في نحو الذي قام وقعد عمرو زيد بأن جعلت للاستئناف أو للعطف (قوله بل الجملة المشتملة على الخالف) أي بل المشتملة على الضمير هي المشتملة على الخالف وفيه ان الضمير الذي اشتملت عليه جملة الخالف ليس ضمير المخبر

عنه اذ ضمير عنده لزيد وفرض كلام الشارح فى ضمير المخبر عنه (قوله مالم يكن الموصول الالف واللام الخ) منطوقه صادق بثلاث صور ما اذا كان الموصول الذى وفروعه سواء كان المخبر عنه المتنازع فيه كزيد فى المثال أو غيره كالتاء فيه وما اذا كان الموصول الالف واللام وكان المخبر عنه المتنازع فيه فتقول اذا أخبرت عن زيد بالذى الذى ضربته وضربنى زيد واذا أخبرت عن التاء بالذى الذى ضرب وضربه زيد أنا واذا أخبرت عن زيد بالالف واللام الضاربه أنا والضاربى زيد فتبرز الفاعل فى الصلة الاولى لان أل ليست فاعل الضرب لانها عين زيد ولا يحتاج لابرازه فى الصلة الثانية لجريانها على ماهى له وفى كل من الثلاثة المتنازع فيه فى محله والمفهوم صورة واحدة تكلم عليها المحشى (قوله قدم المتنازع فيه) هذا هو تغيير الترتيب (قوله من مراعاة الترتيب الخ) أى جعل المتنازع فيه فى مركزه ويصير الكلام جملتين اسميتين كما كانتا فعليتين (قوله اذا أخبرت عن ضمير المتكلم) أى وهو التاء بالمثناة الفوقية كما يدل على ذلك عبارة التصريح ونصها وهذا أولى مما ذهب اليه المازنى من مراعاة الترتيب الاصلى بأن يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول فى الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية فى المثال المذكور الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا ووجهه أنا أخبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء ففصلناه وأخرناه وأوقعنا أل الاولى على المضروب كما أوقعنا أل الثانية على الضارب ثم وصلناصلته بضمير المفعول العائد على أل ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هى له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على أل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازنى وشرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة أوجه أحدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول فى الجملة الاولى وعن الفاعل فى الجملة الثانية والوجه الثانى انك أخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التى كان فيها الى الجملة الاخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو فى الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والفرض أنها متأخرة واختار الموضح فى الحواشى أن يقال الضاربه أنا والضاربه زيد أنا فتأتى للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء التى

فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لان أل هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتأتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم هي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اه بحروفه (قوله ثم اعترض عليه بما يعلم الخ) قد علمته من كلام التصريح (قوله ولا يجوز في قولك الذي يطير الخ) وأصل هذا التركيب قبل الاخبار يطير الذباب فيغضب زيد ثم قصد الاخبار عن الذباب فصار كما ترى (قوله المناسب في التعليل الخ) ماذكره الشارح مناسب أيضا لان نفي العام يستلزم نفي الخاص كما ان ثبوت الخاص يستلزم ثبوت العام (قوله بالرفع) لكن المراد به وبما بعده مجرد الحدث كما لا يخفى (قوله ذكر الاخفش مسئلتين الخ) المقصود من هذا التورك على عبارة الشارح المفيدة أن كل ما صح فيه الاخبار بأل صح بالذي حيث قال زيادة الخ بأنه لا يشترط في الاخبار بأل شروط الاخبار بالذي فان المسئلة الاولى فقد فيها شرط كون الجملتين غير مستقلتين والثانية فقد فيها شرط ضمير عائد الموصول لان الفعل المذكور يتعين رفعه للوجه هذا حاصل التورك وأجاب عنه المحشي بما ذكره بقوله أما المسئلة الخ اه شيخنا لكن لا يخفاك ما في قوله والثانية فقد فيها الخ فتفطن (قوله لا القاعدتان) ان كانت أل واقعة على الجاريتين لم يصح العطف وجعل الثانية مبتدأ خبرها محذوف والجملة معترضة فيه ما فيه وان كانت أل واقعة على زيد وكانت الصلة رافعة لغير ضمير الموصول ففيه انه يجب ذكر العائد حينئذ ولا يصح استتاره (قوله يجوز المضروب الوجه زيد) انظر ما أصل هذا التركيب قبل الاخبار عن أل اذ لا يصح أن يكون أصله ضرب زيد الوجه بنصب الوجه اذ هذا الفعل لا يتعدى الا لواحد هو نائب الفاعل وهو زيد فلا وجه لنصب الوجه به ولا أن يكون أصله ضرب زيد وجها اذ الوجه فيه منكر منصوب على التمييز والتركيب الذي معنا ليس الوجه فيه كذلك وأيضا لا يصح فيه الاخبار بالذي كما يصح بأل وهو خلاف المقصود ولا أن يكون أصله ضرب زيد الوجه برفع الوجه بدلا من زيد ثم أريد الاخبار عن زيد بأل فقيل المضروب الوجه زيد برفع الوجه على أنه بدل من الضمير في المضروب الذي هو خلف عن زيد لانه لا يجوز الاخبار عن المبدل منه بدون البدل ولو سلم قلنا حينئذ يجوز أيضا الذي ضرب الوجه زيد برفع الوجه بدلا من الضمير في ضرب ولا أن يكون

أصله زيد ضرب الوجه فأريد الاخبار عن زيد بأل اذ الجملة التي منها المخبر عنه لابد أن تكون مبدوأة بفعل وهذه مبدوءة باسم وأيضا يلزم عليه ان نصب تعدى ما لا يتعدى الا لواحد لا كثر منه وان رفع على أنه نائب فاعل خلو الخبر من رابط واعتبار أن الرابط أل لكونها خلفا عن الضمير على طريقة الكوفيين أو أن الرابط ضمير مقدر يؤدى الى صحة الاخبار بالذى دون أل لما تقدم وهو عكس المقصود وان رفع على أنه بدل من الضمير في ضرب وأريد الاخبار عن زيد صحة الاخبار بالذى بأن تقول الذى هو ضرب الوجه دون أل لما تقدم وهو عكس المقصود أيضا ولا أن يكون أصله زيد ضرب وجها وأريد الاخبار عن زيد لصحة الاخبار حينئذ بالذى دون أل لما تقدم وهو عكس المقصود وأيضا الوجه في هذا منكر منصوب على التمييز والتركيب الذى معنا الوجه فيه ليس كذلك على أن هذه الاوجه الاربعة لا تناسب قوله ولا يجوز الذى ضرب الوجه زيد اذ صورة الاخبار بالذى عن زيد على هذه الاوجه ليست كذلك لعدم الاتيان بضمير الخلف في عبارته مكان زيد فالظاهر أن هذا ليس من تراكيب الامتحان حتى يكون مستخرجا من تركيب آخر بل هو تركيب ابتدائى أخبر فيه بأل ولا يصح فيه الاخبار عن الذى وحينئذ فلا ترد هذه المسئلة الثانية على الشارح لان كلامه في تراكيب الامتحان المستخرجة من التراكيب الأخر فليس المقصود بذكر المسئلة الثانية الموردة على الشارح بل هى مجرد افادة وان كان خلاف ما تقدم عن شيخنا (قوله ولا يجوز الذى ضرب الوجه زيد) أى بنصب الوجه لما يلزم عليه من تعدى الفعل القاصر على مفعول واحد لمفعولين الاول نائب الفاعل والثانى الوجه أو برفعه على أنه نائب فاعل لما يلزم عليه من خلو الصلة من عائد الموصول نعم ان اعتبر الرابط ما تقدم أو جعل بدلا من الضمير في الفعل وقلنا بأن التركيب ابتدائى فيهما فلا مانع من الجواز (قوله فقال المرادى ينبغى الخ) هذا على نصب الوجه وأما على رفعه فوجه الجواز ما علمت (قوله ولا في نحو ما يقوم زيد) بهذا تعلم أن الشرط الاول يغنى عن الثالث فلعل الحامل للشارح على التعبير بالعام دفع هذا الاغناء وان كان يبقى عليه عدم التنبيه على اشتراط عدم تقدم المعمول والاداة غير أداة النفى نحو قد وان كان مأخوذا أيضا من قول المصنف ان صح صوغ صلة منه لأل (قوله وهذا شأنه الخ) أى جريان الصلة على غير من هى له شأنه الخ (قوله ومنعه) عطف على جواز (قوله

مطلب العدد

وبالتاء نعته) وكذا يصح جعله حالا من ثلاثة لقصد لفظه وكذا يصح نعته لقصد لفظه ولفظ ...
و يصح كل من النعت والحالية على جعل ثلاثة مفعولا خلافا لما يقتضيه صنيع
المحشي (قوله يمكن أن يوجه الخ) هذا لا يتم الا اذا منعنا اثبات التاء في المؤنث
فيكون الايهام حينئذ عند الحذف لا عند الاثبات أما لو جوزنا اثباتها فيه فالايهام
موجود سواء أثبت التاء أو حذفتها فلا يكون الحذف حينئذ للايهام اذ هو حاصل
مع الاثبات أيضا فلو رتب بهذا على قول المنع لكان أولى لكنه لم يرتبه عليه ولو
وجه بأن في حذف التاء مناسبة لحذف المعدود لوافق الجواز في اثبات التاء
في المؤنث اه شيخنا (قوله لانه قصد حكاية الخ) أي ولو قال خلافا للبغداديين
والكسائي فانهم يقولون الخ الذي هو أخصر لفات حكاية اللفظ الذي وقع منه
والقصد الحكاية فأنتج هذا التعليل المعلل المذكور في كلامه فاندفع الاعتراض
على التعليل بأن هذا القصد موجود مع عطف الكسائي على البغداديين أيضا
بأن يقول والكسائي قال تقول الخ بجر الكسائي (قوله ومخالفة أيضا الخ) وجه
المخالفة أنه في التسهيل اعتبر المعنى مطلقا فخالف ما هنا من اعتبار اللفظ فضلا
عن الوجوب (قوله فلهذا يقال ثلاث طلحات) هذا يقال أيضا على طريقة الشارح
اذ العلم يعتبر معناه عند الشارح فليس هذا من ثمرة الخلاف (قوله وبه يرد ما استدل
به الخ) لا يتم هذا الرد الا ان التزم هذا البعض الجري على طريقة الشارح أما ان
كان هذا البعض جاريا على طريقة التسهيل من اعتبار المعنى فلا صحة لهذا الرد
اه شيخنا (قوله معطوف على يقوى) لا يقال لا مانع من عطفه على يتصل وعليه
فلا حاجة لقوله قبل مراده بالكلام ما يشمل الخ لانا نقول يمنع منه قول الشارح فان
اتصل به ذلك الخ تدبر (قوله وهو هذه) فيه ان هذه لا تقوي المعنى لان المراد معنى
المعدود وأنت تقول هذه عشرة رجال فلا تجد لهذه تقوية انما المقوي قبائلها لان
القبائل هي عين الابطن اه شيخنا (قوله أي وواحد الخ) مثلهما في ذلك عشرة
(قوله فيه الشاهد) أي وأما ثلاث ذود فلا شاهد فيه بل هو تكملة الشطر وتمام
البيت لقد جار الزمان على عيالي وسيأتي للشارح ذكر الشطر الاول ومحل
الاستشهاد فيه وثلاث ذود عكس ما هنا تدبر (قوله ولك أن تقول ما الفرق الخ) قد
يقال الفرق أن الصفة هنا لما كانت متصلة باسم العدد والصفة والموصوف كشيء
واحد كانت مقتضية لوجوب مراعاة المعنى بخلاف المقوي فيما تقدم سواء كان

صفة أو غيرها فانه منفصل عن اسم العدد فلذلك كان مقتضيا لجواز مراعاة المعنى لا لوجوبها ولا يرد ثلاثة أنفس فان ما كثر فيه مراعاة المعنى متصل بالمعدود والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد لانه ليس من محل الفرق اذ الفرق منصوب بين ما هنا وما يقوى به المعنى نعم لم يظهر فرق بين الصفة المتأخرة حيث لم تؤثر أصلا وبين المقوى المذكور مع أن كلا منفصل فهلا جاز هنا مراعاة المعنى مع التأخر كما جازت مع التأخر فى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر هذا وكتب شيخنا على قوله ولك أن تقول ما الفرق الخ الفرق ظاهر اذ الصفة والموصوف كشئ واحد وانما لم تؤثر متأخرة لضعفها بالتأخر بخلاف المتصل غيرها فانه مقو لا موجب لانه ليس مع ما اتصل به كشئ واحد اه وظاهره ان المقوى السابق ليس صفة فيكون كاعبان ومعصر بدلا وظاهر كلامهم فيما سبق عموم المقوى للصفة على انه لم يظهر من كلامه وجه عدم افادة الصفة المتأخرة الجواز وهو من جملة المطلوب فتأمل (قوله فممنوع) فيه أن المراد بكون اللفظ مؤنثا أو مذكرا أن الضمير الجارى عليه يؤنث أو يذكر بدليل جعل عين فيما تقدم مؤنثا لفظا تأمل (قوله أى ان لم يكن موصوفا الخ) حاصل ما ذكره من الشروط أربعة الاولان للجر والأخيران للاتيان بالتمييز (قوله الاول ما فى المرادى الخ) هذا مدفوع بأن معنى الشرح ان الاضافة فى الآية لجمع الكثرة انما هى لشذوذ جمع القلة ولا يكون كذلك الا اذا كان مفرد قروء قرأ بالفتح فيقال أضيف العدد لجمع الكثرة لشذوذ جمع القلة الذى هو أقراء اما لو قلنا ان المفرد قرء بالضم لأشكلت الاضافة لجمع الكثرة لان قرأ بالضم يجمع على اقراء قياسا مطردا ومتى كان جمع القلة موجودا وكان قياسيا مطردا لا تصح الاضافة لجمع الكثرة على الطريقة التى جرى عليها الشارح فالاظهر فى الايراد الاول ان يقال ان ما ادعاه الشارح من ان جمع القلة لمفرد ما فى الآية شاذ ليس بلازم لاحتمال ان مفرده ليس له جمع قلة أصلا لان اقراء جمع المضموم والحاصل ان مفرد ما فى الآية ان كان بالضم أشكل جعلها من باب ما جمع القلة فيه شاذ وان كان بالفتح وهو الذى يفيده الشارح أشكل تعين ان له جمع قلة على شذوذ لاحتمال ان اقراء جمع المضموم فالمفتوح ليس له جمع قلة اه شيخنا (قوله الثانى ان اقرء الخ) للشارح ان يقول هذا الجمع شاذ سماعا وان كان مطردا قياسا (قوله وعبارة ابن الناظم الخ) قصد بذلك رد ما ادعاه الشارح من

انه لا يضاف لجمع الكثرة الا عند تعذر جمع القلة أو شذوذه (قوله أو باضافة الخ) لعل مراده بالاضافة مطلق النسبة والا فأحد عشر ألف رجل ليست جهة ألف فيه باضافة ثلاث فما فوق اليه اه شيخنا (قوله مطلقا) أى سواء كان العدد مفردا أو مضافا أو مركبا أو عقدا أو معطوفا أو مائة أو ألفا أو تقارب مع ذلك نحو ثلاثة آلاف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا ومائة ألف وألف ألف ومائتى ألف ومائتى ألف ألف اه على باشا (قوله الا ثلاث الخ) فلا يقال عشر مائة ولا عشرون مائة استغناء بالألف والألفين اه على باشا (قوله لان المائة اجتمع فيها الخ) المناسب أن يقول لان المائة اشتملت على العشرة والعشرين فناسب ان يجتمع فى تمييزها ما يمكن اجتماعه مما تفرق فى تمييزهما وهو الخفض والافراد فأخذ من تمييز العشرة الخفض ومن تمييز العشرين الافراد والألف عوض الخ (قوله من الاضافة الخ) بيان لما وقوله لانها أى المائة وقوله عليهما أى عشرة وعشرين (قوله ولأنه عدد) كذا فى بعض النسخ وفى بعض آخر فلأنه عدد وعلى الاول فالمراد بالعلة المتقدمة اشتمال المائة على العشرين وعلى الثانى فالمراد بها المطابقة والمشاكلة فى الجمعية (قوله لانه يقتضى) أى التمييز (قوله بان ما ذكر) أى كون تمييز المائة واحدا منها (قوله فالقصد فيه كالقصد الخ) وهو بيان الجنس مع المشاكلة فى الجمعية (قوله والفتاء) بالفاء والمثناة الفوقية ممدودا فى القاموس الفتاء كسماء الشباب (قوله بما بعده) وهو قاصد (قوله الاول) أى ابدال همزة أحد من واو (قوله والثانى) أى ابدال همزة احدى من واو (قوله وزال التنوين فى احدى عشر) لعل الصواب فى احدى عشرة بالتاء (قوله وقد يقال الخ) أى فالمقصود بيان حكم اثنين واثنتين اذا ركبا مع العشرة لدفع ذلك التوهم كما انه دفع بقوله والبالغير الرفع الخ توهم بنائهما عند التركيب والا فهو معلوم من باب الاعراب (قوله للضرورة) أى أو لغة كما تقدم (قوله سواء كان اثنى عشر الخ) هذا التعميم وان وافق الواقع لكن كون الشارح فى مقام بيان والفتح فى جزأى سواهما ألف يخالفه اه شيخنا (قوله لانه كجزء الكلمة) هذا لا يصلح علة للبناء الاصطلاحى نعم يظهر علة لارادة البناء التسمحى (قوله كما لا يخفى على الفطن) أى لانه لا وجه للعدول لصفة غيره مع امكان صفته وان آل الامر الى انها صفته لكن بواسطة (قوله ان بناءه بمعنى لزومه الفتح) لا يسلم اذ البناء فى الشرح مطلق فهو من تعليل العام بالخاص اه شيخنا

(قوله ويمكن الجواب الخ) فيه ان مقتضى جواب يس السابق عن الاعتراض الاول كون البناء اصطلاحيا ومقتضى هذا كونه بمعنى شبه البناء فاقرار الجواب مع هذا خلط اه شيخنا وقد يقال مراده انه يمكن الجواب بذلك وانه عليه يندفع اعتراضه الاول المبنى عليه جوابه (قوله قال يس الخ) هذا مما يؤيد ان البناء فى الشرح المعلل بمشابهة الجزء الاول لما قبل تاء التأنيث مطلق والعجب للشيخ نقل كلام يس بعد الاعتراض الذى اعترض به على الشارح اه شيخنا ومما يؤيده أيضا تعليل الشارح بناء العجز بما ذكره فانه اطلق البناء كما لا يخفى (قوله أى لان العلة الخ) لعل الاولى لان المعلول يدور مع علته الخ يدلك على هذا ما بعده (قوله لتعذر الاضافة مع النون الخ) فيه أنه لا موجب لاثبات النون عند الاضافة فحيث وجدت الاضافة تحذف النون ولا ضرر فى ذلك (قوله لامتناع جعل ثلاثة أشياء الخ) يرد عليه ثلاثة عشرك وأجاب الاسقاطى بأن المضاف اليه فيما ذكر لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة أشياء شيئا واحدا تدبر (قوله كما فى قراءة التنوين) أى فانه على تلك القراءة يكون سنين بدلا وطرح المبدل منه اغلبى فهى من غير الغالب (قوله مالم يكن علما) قال فى الكافية

ولا يجوز أن يضاف اثنا عشر * الا اذا كان اسم أنثى أو ذكر

(قوله والا جاز الخ) فيه انه يلبس باضافة اثنين العدد فاللبس باق اه شيخنا الا أن يقال اللبس فى الاعلام لا يضر فقوله لفقد العلة أى اللبس المضر تأمل (قوله الشارح وكذا مع الاضافة) وقوله مع الاضافة معارضة للبناء انما هو فى الاضافة اللازمة الى المفرد نحو أى بخلاف غير اللازمة كما فى كم فانها قد لا تضاف الى المفرد وقد لا تضاف اصلا واللازمة لا الى المفرد كما فى اذ واذا وحيث فانها انما تضاف الى الجملة ولدن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة (قوله لا يقال الخ) هذا لا يحتاج اليه الا على ظاهر بناء الجزء الاول فان أول بأنه حركة بنية كما حققه سابقا فلا وهم يدفع بهذا ويرشد لذلك قول الشارح كبعلبك اه شيخنا (قوله وفيه أنه اذا أضيف الخ) ان جعلت دون حالا لازمة لا للاحتراز عن اضافة المجموع لشئ آخر اندفع هذا اه شيخنا (قوله غفلة عجيبة) قد يقال ان المنقوص يطلق على ما نقص حرفه الاخير وجرى الاعراب على ماقبله كما فى قول المتن وقصرها من نقصهن أشهر فلا غفلة فضلا عن كونها عجيبة اه شيخنا (قوله فلا يصاحبان

المائة والالف) أى فلا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف (قوله وهو مسلم فى الذى بمعنى بعض) أى لانه ليس له فعل اذلا يقال ثنيت الاثنين ولا ثلثت الثلاثة ولا ربعت الاربعة وهكذا ولا مصدر لذلك أيضا انما الذى يقال ثلثت الاثنين وربعت الثلاثة وهكذا اهـ هذا كله بناء على عدم ورود ثنيت الرجلين وثلثت الثلاثة أما على ورودهما كما يستفاد من كلام التسهيل والجوهرى فلعل وجه كون الاشتقاق من أسماء العدد فى ثان وثالث اعتبار موافقتهما لبقية الاحوات اذلم يسمع ربعت الاربعة ولا خمست الخمسة وهكذا على ما يؤخذ من تتبع كلامهم هنا وقال شيخنا اذا تاملت فى الاقوال الآتية عرفت ثبوت ثلثت الثلاثة وثنيت الاثنين بحيث لا يمكن المصنف انكاره وعرفت أن لذلك مصدرا فليكن الصوغ والاشتقاق منه وعرفت أيضا ان نحو ثالث ثلاثة بمعنى المتمم لها اذ هو أحدها باعتبار وقوعه فى المرتبة الخاتمة كما يأتى ولا يمكن المصنف انكار ذلك أيضا فليكن وصفا فعلى هذا يمكنك أن تقول قول المتن وصغ من اثنين الخ معناه وصغ من مناسب اثنين وهو الثنى ومناسب ما فوقه كالثلث للثلاثة والربع للاربعة وهكذا فيكون الصوغ فى القسمين على حد سواء ويصح قول الشارح وصفا فان قلت اذا تحقق انهما سواء فلم لم يعمل الاول عند الجمهور قلنا الجواب انه وان كان فيه وصفية لكن فيه جزئية والجزء لا يعمل فى كله فالغيت الوصفية بخلاف الثانى فان وصفيته مجردة عن الجزئية فروعيت وعمل بسببها والحاصل أن الملحوظ فى الاول الجزئية لا نها ذاتية لا الوصفية لانها طارئة وهذا لا ينافى الوصفية والاستواء فى الصوغ وعلى هذا فيمكنك أن تستغنى عن تمحلاته كلها اهـ فتأمله مع ما قدمناه لك (قوله تبع الخ) قد يقال لا منافاة بين ما هنا وما للرضى لان المعنى ليس وصفا مصوغا من العدد أو مناسبه على انه بمعنى بعض تارة وبمعنى جاعل تارة اذ لا يمكن أحد انكاره المتصف بالانفراد اهـ شيخنا (قوله ولكن قصد الخ) اذا أملت الشرح فى المقابلات عرفت أن عدم الاشتقاق علة يرد بها على من علل بالاشتقاق فى المقابل اهـ شيخنا (قوله اى باعتبار وقوعه فى المرتبة الثانية الخ) الظاهر من عبارة التوضيح السابقة ومن كلام المصنف والشارح انه لا يعتبر الوقوع فى المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا اذ يبعد فى الآيتين كون المراد بثانى اثنين وثالث ثلاثة كونه فى المرتبة الثانية والثالثة بل المراد انه بعض تلك العدة بلا نظر لكونه

فى المرتبة الثانية والثالثة الا أن يكون هذا باعتبار الوضع وان كان الاستعمال بخلافه ويأتى ما لعبد الحكيم فتفطن (قوله مستبعد جدا) أى عند العقل والا فالاستعمال بخلافه اه عبد الحكيم (قوله متمم اثنين الخ) لا يلزم بناؤه على ما تقدم عن الجامى اذ أول الاثنين متمم لهما اذ قوله يحصل ضد التمام الذى هو استيفاء الابعاض نعم المتبادر بناؤه عليه (قوله مخالف لنقل النحاة) المراد أن النحاة تنقل تثنية الرجلين عن العرب (قوله وثلثت الثلاثة بالتخفيف أيضا) يعنى انه كما يقال ثلثت القوم يقال أيضا ثلثت الثلاثة وكل منهما بالتخفيف فقوله أيضا راجع للتخفيف وما قبله وان لم ينص على التخفيف فى ثلثت القوم (قوله بعكس ما فعله الشارح) قد يقال ان الشارح جعل الصلة الاولى جملة اسمية والثانية فعلية نائب فاعلها الجار والمجرور فلا عكس اه شيخنا (قوله اسم الاثنين) نائب فاعل اسقط والباء فى باتمام سببية متعلقة به (قوله اسم الثلاثة) نائب فاعل يطلق (قوله فعلم ما فى كلام البعض) عبارته قوله بالمعنى الاول الذى نويته وهو كون المضاف بعض ما أضيف اليه والظاهر انه لا يفى بتمام المعنى الا بقرينة المقام لان المستفاد من ثانى اثنى عشر مثلا أحد اثنى عشر كائنا فى المرتبة الثانية مع أن المراد الكائن فى المرتبة الثانية عشر تدبر اه والظاهر أن كلامه هو الحق فان قامت القرينة على الاختصار فذاك والا فلا وقول المحشى لان معنى الخ ربما يرجع لهذا تامل اه شيخنا (قوله لا يناسب فرض الكلام الخ) على أنه يرد بما رد به الشارح على زعم بعضهم الآتى ويجاب عنه بما يأتى للمحشى (قوله وجه هذا الخ) هذا غير توجيه الشارح فصوابه ووجه أيضا بتقدير الخ اه شيخنا (قوله وهذا الجعل قلب مكانى) وفيه قلب آخر مكانى وهو جعل الالف بعد الحاء (قوله بجعل المركب الخ) وذلك انه لما كان لكل من جزأى المركب الاضافى اعراب مستقل بعد اعتبار المجموع واضافته الى شئ آخر بخلاف المركب العددى فان الاعراب للمجموع (قوله ولذا يقال تاريخ) أى بالهمز وتبدل الفا (قوله فراس التاريخ الخ) وجهه ما علمت من أن ابتداءه من المحرم (قوله بمعنى فى او عند) اى والحال ان الكتابة وقعت ليلا فان وقعت صبيحة تلك الليلة أوفى الليلة التى بعدها فهو ما ذكره بقوله ثم يقول كتب لليلة خلت وفيه الاشتباه نظير ما يأتى له وكذا يقال فى غيره (قوله ناسبه) اى الثلاث الى عشر فالضمير راجع للمضاف اليه وكذا الضمير فى ناسبه

بعد

بعد فانه عائد لما فوق العشر تأمل (قوله ولو صرح به الخ) اى لو صرح بقوله فتقول للنصف من كذا بعد قوله الى النصف ليكون منتصفه فى قوله أو منتصفه عطفا على مدخول اللام فى للنصف من كذا ان كان بالجر أو على مجموع الجار والمجرور ان كان بالنصب لكان أوضح واللام فى للنصف بمعنى بعد اى بعد النصف من الليالى لانه يقول ذلك فى اليوم الخامس عشر وانما قال أوضح لصحة عطف ما ذكر على النصف الذى فى كلام الشارح بقصد لفظه والمعنى ثم يقول كتب لاحدى عشرة خلت منتهيا الى أن يقول كتبته النصف أو منتصفه أو انتصافه اى كتبته بعد النصف أو المنتصف أو الانتصاف من ليالى الشهر وهذا كله فى اليوم الخامس عشر كما علمت أما ليلة السادس عشر فيقول فيها ما ذكره بعد بقوله ثم لاربع عشرة بقيت (قوله ومقتضاه الخ) الظاهر أن مراد الشيخين بانقطاع الشهر انقطاع لياليه ليكون موافقا للمنقول عن أهل اللغة ولان كلام الشارح فى التاريخ بآخر ليلة وأما التاريخ بآخر يوم منه فهو ما ذكره بعد بقوله ثم لآخر يوم منه الخ فلو عمل بهذا المقتضى لكان مخالفا للمنقول وخارجا عن كلام الشارح مع أن مقصودهما البيان (قوله فى العشر الاول) بضم الهمزة وفتح الواو وقوله لا الاوائل والأخر بضم همزة الأخر وفتح خائها كما هو مضبوط بالقلم فى نسخة صحيحة قيل لعل ذلك اتباعا للمسموع من العرب (قوله قال البعض الخ) اعلم ان كم خبرية أو استفهامية بمجردها لا دلالة لها الا على عدد مبهم الجنس والمقدار بحيث لا يفهم منها أحد سوى ذلك ومعين الاول هو التمييز فيهما ومعين الثانى فى الاستفهامية تفصيلا الجواب التفصيلى واجمالا الجواب الاجمالى أو البدل التفصيلى وفى الخبرية تفصيلا البدل التفصيلى نحو كم عبد ملكت خمسين بل ستين واجمالا البدل الاجمالى نحو كم عبد ملكت خمسين أو ستين بمعنى أن التمييز أو الجواب أو البدل يتعين به تفصيلا أو اجمالا المبهم من حيث دلالة كم من جنس أو مقدار وأما من انبهم عليه ذلك لا من هذه الحيثية فالمتكلم لا يتأتى جهله بالجنس فيهما اذ هو الآتى بالتمييز وبالمقدار الآتى بداله فيهما وكذا المجيب لا يتأتى جهله بالمقدار الآتى بداله وبه تعلم ما فى كلام الجماعة (قوله بأن من العدد الوسط المائة) أى كما أن العشرة من العدد الادنى وقد يقال مراد الشيخين الوسط باعتبار احكام التمييز فان تمييز الثلاثة الى العشرة بادخال الغاية جمع مجرور وتمييز ما بعد ذلك الى المائة باخراج الغاية مفرد منصوب

مطلب كم وكاين وكذا

وتمييز المائة فما فوق مفرد مجرور رخمات كم باعتبار تمييزها على الوسط لانه اعدل (قوله لخفة عشرين الخ) أي ولان المصنف احال تمييز أحد عشر على تمييز عشرين فيما سبق حيث قال وميز واحر كبا الخ (قوله حالة كونهم عبيدا) أى فعبيدا فى المثال حال من كم التى هى مفعول مقدم لمكث والجمع باعتبار معناها (قوله رادابه توقف الرضى) واجيب عنه بأن توقف الرضى فى كم التى هى نص فى الاستفهام وكم فى الآية محتملة للخبرية بانقطاع جملة كم عن جملة السؤال (قوله بما يدل على الكثرة) أى التعدد والجمع من حيث هو دال عليه فلا يقال هذا الا يظهر اذا كان التمييز جمع قلة (قول الشارح لانها قد وصفت بذلك) على أن وقوعها بعد كم مسوغ أيضا وقوله وبعد هاء محذوفة الخ المناسب أن يقول محذوفا مدلولا عليه بنصبهما مع التذكير على الحالية من قدعاء المراد منه اللفظ الا أن يجعل بدلا (قوله اى من صفات خالة) لو جعل صفة خالة على الجنس لشموله للمتعدد لاستغنى عن التاويل بالجمع ثم حمله على مافوق الواحد اه شيخنا (قوله فانظره) عبارة التصريح فى الكلام على جر تمييز كم الاستفهامية نصها وذهب الزجاج الى أن جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بأن كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فى تمييزه فكذلك ما كان بمنزلته قاله ابن خروف اه ووجه كونها بمنزلة عدد مركب ماتقدم للمحشى من انها مقدرة بعدد مقرون باستفهام فاشبهت العدد المركب فظهر أن فى الاستفهامية مانعا من الاضافة كما أشار اليه الشارح على انه يحتمل أن قوله اذلا مانع منها اشارة الى وجود المانع فى كأين وكذا لا فى كم الاستفهامية وان كان بعيدا تأمل (قوله والوضيع) أى الماخوذ من قوله قد وضعه (قوله وهو المكان الغائر من الارض) ولعل المعنى أن المكان المنخفض فيها مرتفع بالنسبة لغيرها فهو تهويل لشأنها تأمل (قوله اللذين قدمناهما) المناسب اللذان بالالف نعتا للمذهبين (قوله نحو كم صمت) أى كم يوم صمت أو كم يوما صمت فحذف المميز للعلم به لان اقل مايتحقق فيه الصوم هو اليوم (قوله باعتبار الكثرة) أى باعتبار ثبوتها الذى تقصد بالكلام حكايته (قوله التى توجد الخ) أى التى توجد خارجا فى أحد الازمنة بدون توقف على قول (قوله من جهة التكثير القائم الخ) أى من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من حيث تحصيله باللفظ وايجاده به لا من حيث وجوده وثبوته خارجا فى أحد الازمنة وحكاية هذا

الثبوت باللفظ فهي نظير اضرب فانه دال على طلب الضرب القائم بنفس المتكلم لا من حيث ثبوته خارجا في أحد الازمنة وحكاية هذا الثبوت باللفظ بل من حيث تحصيله باللفظ وايجاده به (قوله الذي لا وجود له خارجا) أي الذي لا يعتبر وجوده الخارجي وتقصد حكايته باللفظ حتى يكون من هذه الجهة خبرا (قوله كثرة الرجال) أي ثبوت كثرة الرجال الذي تقصد حكايته بالكلام فلذلك كانت خبرية (قوله التي توجد خارجا الخ) أي التي توجد خارجا في أحد الازمنة من غير توقف على اللفظ ومحصل ذلك أن مدلول كم عبيد ملكت هو التكثير الحاصل بالنطق بالصيغة ويلزمه ثبوت كثرة الرجال خارجا وأن ذلك حاصل فلا احتمال للصدق والكذب من حيث المدلول واحتمالهما انما هو باعتبار اللازم نظير ما تقدم في نعم وبئس ﴿ وفي السيد على المطول ما نصه ولا ينافي ذلك اى كون رب وكم لانشاء التقليل أو التكثير كون ما دخلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة التقليل والتكثير فاذا قلت كم رجل عندي فهو باعتبار نسبة الظرف الى الرجال كلام خبري محتمل للصدق والكذب وأما باعتبار استكثارك اياهم فلا يحتملهما الا انك استكثرتهم وكم تخبر عن كثرتهم اه قال المحشي في كتابته على مختصر السعد بعد نقله عبارة السيد ما نصه وفي العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب ما نصه هذا الكلام ضعيف والذي نقطع به أن هذا خبر لان التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه اعتقاد الكثرة الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا كم رجال عندي من جهة التكثير اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء في شئ وتعليل ابن الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بأن المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير يلزم أن يكون نحو أبغضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت في النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن لا ينفعه اه ثم ان اردت تحقيق المراد بالخارج وكون الانشاء لا خارج له أوله خارج والفرق بينهما بشئ آخر وغير ذلك فعليك بمواد التلخيص (قوله ثم نقل عن الرضى رده الخ) محصله انه قاس الاخبار في نحو زيد قائم على التكثير وفيه انه قياس مع الفارق اذ التكثير مدلول كم بخلاف الاخبار فانه ليس مدلول زيد قائم بل مدلوله ثبوت

القيام والكلام في المدلولات وتقدم عن شيخنا في باب نعم وبئس مثل ذلك (قوله مفعول لاجله ايروا) والاستفهام انكاري أي لا ينبغي أن ينتفي عنهم العلم بالاهلاك الذي علته عدم رجوعهم والمنتفي هو العلم النافع المعمول بمقتضاه أو أنه نزل العلم حيث لم يعمل بمقتضاه منزلة العدم * وقال في البحر المحيط الذي تقتضيه القواعد أن أن وصلتها معمول لمحذوف أي قضينا انهم اليهم لا يرجعون وقال الدماميني مفعول لاجله لاهلكنا وكأنه جعل الكلام للغاية لان عدم الرجوع ليس علة للاهلاك بل مسبب عنه اه أمير (قوله وقيل غير ذلك) منه ما تقدم عن البحر المحيط وعن الدماميني ومنه ما قاله ابن عطية أبدلت أن وصلتها من كم ورده في المغني بان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر ولا يعمل فيها ما قبلها وان قدر أهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل اه والبدل على كلام ابن عطية بدل اشتمال كأنه قيل ألم يروا كثيرا أهلكنا عدم رجوعهم قال الدماميني الذي ينبغي أن المبدل منه عند ابن عطية جملة كم أهلكنا غايته التعبير بالجزء عن الكل وكم معمول لاهلكنا فلا يرد اعتراض ابن هشام عليه وكأنه قيل ألم يروا اهلاكنا كثيرا من القرون عدم رجوعهم اليهم فهو بدل اشتمال أيضا لان الاهلاك يشتمل على عدم الرجوع أي يستلزمه واعترضه الشمني بانه يلزم عليه ابدال المفرد من الجملة لان أن وصلتها مفرد وهو لم يسمع انما سمع عكسه قليلا كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فابدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى قال العلامة الامير وقد يقال ان البدل في اللفظ جملة فيكفي هذا في صحة الابدال انتهى والبيضاوي موافق لابن عطية وعبارته ألم يروا ألم يعلموا وهو معلق عن قوله كم أهلكنا قبلهم من القرون لان كم لا يعمل فيها ما قبلها وان كانت خبرية لان أصلها الاستفهام انهم اليهم لا يرجعون بدل من كم على المعنى أي ألم يروا كثرة اهلاكنا من قبلهم كونهم غير راجعين اليهم وقرئ بالكسر على الاستئناف (قوله كقولهم ضرب من منا) بفتح الميم وضم النون منونا في الاولى وبفتح الميم وفتح النون منونا في الثانية كذا رأيته مضبوطا بالقلم ويحتمل ضبط من بفتح الميم وسكون النون ومنا جار ومجرور ورفعه وبكسر الميم وتشديد النون حال من من فليحرر (قوله يشمل المفعول الخ) لو قال ما يشمل أحد

المفاعيل المتعددة لسلم من ايهام ان كم تقوم مقام الاكثر من واحد اه شيخنا (قوله فان جعل لا تحمل رزقها) أي والجملة الاسمية استئناف (قوله من آلم) أي عند الهمزة من الالم (قول الشارح فتوافقها في الابهام والافتقار الى التمييز) لعل المناسب جعل هذين أمراً واحداً فتكون أمور الموافقة أربعة لا خمسة لان الثاني مبني على الاول بناء قريبا ولذلك عدهما أمرا واحدا في التنبيه الرابع السابق حيث قال هناك وانهما يفتقران الى مميز لابهامهما ومثل ذلك يقال فيما يأتي في كذا حيث عدهما هناك أمرين (قوله وفيه ان الحال الخ) فيه نظر اذ الممتنع كون الحال جملة انشائية لا مفردا انشائيا كما في كيف جاء زيد وكيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم وتقدم نحو ذلك عند قول المصنف في الخطبة مصليا على الرسول المصطفى (قوله بما يأتي قريبا) وهو انه حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها استفهاما (قوله فعلى هذا لها) أي للكاف (قوله وقال الحوفي الخ) لعله بناه على القول بان الكاف اسم بمعنى مثل وعلى هذا يندفع قوله وهو بعيد الخ اه شيخنا وهذا لا يتم الا ان كانت الحكاية السابقة في عبارة الهمع بعد التركيب كما هي قبله أما اذا كانت قبل التركيب فقط كما هو الظاهر فلا (قوله كما تقدم تعليله) وهو أن آخرها تنوين لا يمكن حذفه لاجل الحكاية وهو لا يجامع الاضافة (قوله وأما مذهبنا معاشر الشافعية الخ) مثل فقهاء الكوفيين جماعة من المالكية وقال سحنون لا أعرف هذا التفصيل ويقبل منه ما أراد اه أمير (قوله لحنا) أي عند البصريين ولا نظر للحن لأنه لا يؤثر هنا وقول جمع يجب في الجر بعض درهم اذ التقدير كذا من درهم مردود وان نسب للاكثرين بان كذا انما يقع على الآحاد دون كسورها اه تحفة (قوله بغير النصب) أما الرفع فعلى انه بدل أو بيان لها وأما الجر فلانه وان امتنع ولم يظهر له معنى عند جمهور النحاة لكنه يفهم منه عرفا أنه تفسير لجملة ما سبق فحمل على الضم وأما السكون فواضح اه تحفة (قوله لزمه درهمان) أي لانه عقب مبهمين بمميز فكان الظاهر انه تفسير لكل منهما واحتمال التأكيد يمنعه العطف ولان التمييز وصف في المعنى وهو يعود لكل ما تقدمه اه تحفة (قوله ثم قلبت الياء ألفا الخ) فيه ان الحركة عارضة الا أن يقال لما وقع الحرف المنقول اليه الحركة في موقع ما نقلت منه كانت كأنها أصلية أو يقال هذا القلب شاذ (قوله ثم خففت) أي ثم كسرت الهمزة

أيضا بعد ان كانت مفتوحة (قوله يعني اللفظ الواقع الخ) أي كلفظ البصرة الواقع في التركيب الذي حدثت به عن المرور في قولك مررت بدار البصرة فاندفع ما يقال ان لفظ البصرة ليس فيه تحديث عن فعل أو قول اذ مدلوله المكان المخصوص ثم ظاهره أن كذا كناية عن نفس اللفظ الواقع في التحديث عن فعل أو قول وفيه نظر اذ كذا في قولك قال فلان مررت بدار كذا ليست عبارة عن لفظ البصرة أو الكوفة مثلا بل المراد بها نفس المكان الذي هو البصرة أو الكوفة ويدلك على ما ذكرنا التأمل في الحديث الذي ذكره الشارح فالمناسب ان الضمير في قول الشارح وهو الحديث راجع للكناية وذكر باعتبار الخبر فمعنى كونها كناية عن غير العدد كونها حديثا أي كونها في كلام يحدث به عن الغير تأمل (قوله لنيابتهما عن الجمل) فيه أن الجمل لا تستحق بناء كما لا تستحق اعرابا لانهما من عوارض الكلمة بل كان يجب عدم البناء كالجمل فهذا التعليل غير ناهض وأجيب بأنه يجوز خلو الجملة عن الاعراب والبناء المار ولا يجوز خلو المفرد عنهما فيبقى على الاصل وهو البناء لفقد سبب الاعراب كما قيل عدم العلة علة العدم واعترض بأنها كناية عن جملة لها محل نحو قال فلان كيت وكيت أي زيد قائم وهي في محل نصب * وأجيب بأن الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به كذا في الاسقاطي ولا يخفى عليك ما فيه عند التأمل (قوله لانهما صارا الخ) انظر كيف التركيب مع كلمة ثالثة هي الواو وهي من الحكاية فالظاهر مع وجود العاطف عدم التركيب كما هو صريح كلامهم في كذا وكذا والمتبادر من قوله فيكونان الخ لا يقال لا يصح عدم التركيب وابقاء العطف على ظاهره اذا كان المحكي بكيت وكيت جملة واحدة لانا نقول المقصود من العطف والتكرار افادة أن المحكي طويل بالتركيب الاسنادي كما يظهر لك بتأمل كلام الشارح اه شيخنا (قوله اما لمن قال رأيت زيدا) صوابه لمن قال رأيت رجلا اه شيخنا (قوله وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع الخ) أي مع كونها مبتدأ في جميع الاحوال الا أنه في حالة الرفع لا ضرورة لتقدير علامته وفي حالة النصب والجر نضطر لتقديرها لان الموجود لا يصلح على هذا الاعراب الا للحكاية (قوله فانها لا تحكى بأي) بل ولا بمن انما يحكي العلم بعد من لا بها (قوله على حسب العوامل) فنقول أي الرجال عندك وأي الرجال ضربت وبأيهم مررت والفرق بين هذا والمذهب

مطلب الحكاية

الاوّل أن كلا من الخبر والفعل والحرف العاملين فيها مذكور على هذا بخلافه على المذهب الاوّل (قوله وقيل الحروف الخ) محصل القولين انه اختلف هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف أو بالحروف ولزمت عنها الحركات والاوّل قول السيرافى والثانى قول المبرد والفارسى اه همع (قوله بدل من التنوين) أى الذى فى المحكى قال أبو حيان وهذا ليس بشئ لان الابدال من التنوين رفعا وجرا لغة لبعض العرب وأما منوّنا فكل العرب تقوله اه وقيل بدل من لام العهد لان النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهم أن الثانى غير الاوّل اه همع (قوله الذى جلبته الحكاية) ان كان شاملا لمنو ومنا ومنى كان مبنيا على ما صوّبه ابن خروف وان كان خاصا كما هو مقتضى سياقه بنحو منون ومنان فلا (قوله ولعل معنى كون اعراب الخ) المراد بالمعنى العلة (قوله لجن اتيانهم لم يتكلم الخ) ربما يوهم أنه على فرض تكلمه أوّلا بقوله اتوا نارى ثم بقوله منون أنتم صحة كونه حكاية للضمير فى أتوا وليس كذلك لانه من كلام المتكلم لا من كلام غيره والحكاية انما تكون لما وقع من غير المتكلم الا أن يكون ذلك على سبيل الشذوذ (قوله فما فى التصريح ممنوع الخ) هذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة أما على ماقيل ان هذا الشعر أكذوبة من أكاذيب العرب فكلام التصريح محتمل قاله بعض الافاضل وفيه نظر لان الحكاية لا تكون الا لما وقع من غير المتكلم لا لما وقع من المتكلم على أن كونه أكذوبة لا يفيد اذ لا بدّ أن تكون الحكاية الكاذبة على طبق القوانين العربية تأمل (قوله كذا بخط الشارح) قصده بذا رد ما فى بعض النسخ ونار قد أضاءت بعد وهن (قوله بالخاء والضاد) أى و بتاء المتكلم (قوله سمرت) بتشديد العين مسند لتاء المتكلم (قوله قلت أى بالرفع لا غير) أى من غير أن تذكر بعده العلم المتقدم على حالته المتقدمة من نصب أو جر وفى بعض النسخ أى زيد بالرفع لا غير (قوله أن يخالفه الثانى) أى ما بعدها وقيل أى زيد او أى زيد برفع أى ونصب أو جر ما بعدها (قوله بيان المراد) أى بيان أن المسئول عنه هو المتقدم فى الذكر لا غيره (قوله والعطف يشعر به) أى لانك اذا عطفت جملة السؤال على كلام المسئول تبادر من ذلك أن المسئول عنه هو الاوّل فلم يحتج للحكاية أخذا مما بعده (قوله اللبس) أى لبس المسئول عنه بغيره لاحتمال أنه غير الاوّل احتمالا قريبا (قوله ويرد عليه أن

اخاز بدلا يحكى) لا يوردوا باه فى المثال الاول لانه تابع قيل ويندفع ايراده بأن حكاية غير العلم فى المثال الثانى تابعة لحكاية العلم وان كان غير العلم هو المتبوع من حيث العطف عليه ونحوه وتبعية الثانية للاولى أو بالعكس يتوقف على معرفة المنصوص فى المسئلة (قوله الصواب الخ) قد يجعل بدلا لا نعتا (قوله الظاهر أن مقابل قوله الخ) لو جعل له مقابلا بين ما ذكره وما ساقه بعد عن الهمع لكان اظهر فقوله يقابل الابتداء وقوله يقابل الاعراب مقدر مع ملاحظة التعميم قبل اه شيخنا (قوله الا أن يقال بان من هنا الخ) فالذى بان من هنا هو الحكاية بكل والذى بان من هناك اختصاص الحكاية فى من بالعاقل وعموم الحكاية فى أى له ولغيره فاندفع ما يقال لا دخل لما هنا أصلا فتدبر (قوله قد يقال هلا وجب الخ) ربما يفيده هذا ان أى فى الوقف محركة لكن لا اشباع فيها فى الرفع والجر وليس كذلك اذ السكون متعين وان كان المراد لا حركت واشبعت لم يصح اذ متى حركت لم يتأت الاشباع لوجود التنوين فيها اه شيخنا فليحرر (قوله ويرد على تقييده بالجملة الخ) وكذلك يرد على تقييده بالقول وفروعه أن الجملة تحكى بالسماع وفروعه كما نبه عليه المحشى فيما يأتى أخذا من كلام الشارح (قوله مع التنبيه على اللحن) أى ان كان المقام مقام تنبيه والا فهو غير لازم (قول الشارح دعنا من تمرتان) محل الاستشهاد به ما لم يكن قائله ممن يلزم المثنى الالف وكذا يقال فى قوله ليس بقرشيان (قوله من رجلا) صوابه من اعرابيا اه شيخنا (قوله لو قال التذكير والتأنيث الخ) أى لو ترجم بهما مع تكلمه على أحكام التذكير كما صنع فى الكافية والتسهيل لكان احسن قياسا على ما صنع فى المعرب والمبنى الخ وبهذا يندفع قوله وفيه نظر الخ تأمل (قوله بطريق الاصالة) بخلاف المبنى عروضا كالمنادى واسم لا فانه يؤنث بالتاء نحو يا فاطمة ولا قائمة عندى (قوله ولا نحو طلحة) أى ونحو زكريا (قوله والظاهر أن قول التسهيل الخ) ظاهره أن عبارة التسهيل علامة التأنيث فى الاسم المتمكن تاء الخ وليس كذلك بل عبارته وافتقر التأنيث الى علامة وهى فى الاسم المتمكن تاء ظاهرة أو مقدرة أو الف مقصورة أو ممدودة اه وهى بعيدة عما استظهره وان كان يمكن أن يقال ان هذا الاستظهار بالنسبة لربط ما نقل عن التسهيل بعبارة المصنف وان لم يكن مرادا فى عبارة التسهيل نفسها اذ المراد منها أن العلامة الواقعة فى الاسم المتمكن لا تخرج عما ذكر بخلاف العلامة فى غيره فانها تخرج

مطلب التأنيث

عما

عما ذكر فيكون العزو للتسهيل باعتبار مجرد اللفظ لا المعنى وفيه ما فيه على أن التاء المتصلة بالفعل قد تكون لتأنيث مدلول الاسم الغير المتمكن نحو الهندان قامتا وهند ضربت فتأمل (قوله وشذ قوله أبوك خليفة الخ) وجه الشذوذ أن أخرى صفة لخليفة محذوفا وأنث الفعل والوصف اعتبارا بلفظ خليفة مع أن معناه مذكر اذ هو واقع على الجد كأنه يقول له ابوك خليفة ابن خليفة (قوله والثانى انه لا يفتقر الى زيادة الخ) لا يقال جعل هذا دليلا لاصالة المعلل به قوله وانما لم يوضع للتذكير الخ موجب للدور لانا نقول المعلل بالاصالة عدم وضع العلامة للتذكير وعلة الاصالة عدم الاحتياج للعلامة فلا دور (قوله ثلاث قسى) أى فسقوط التاء من اسم العدد يدل على أن القوس الذى هو واحد القسى مؤنثة (قوله ليس المذكر بالمؤنث) الانسب العكس (قوله اجاب عنه بأن المراد الخ) فيه نظر اذ رأيت قتيلا من النساء لم يذكر فيه الموصوف اذ التقدير رأيت امرأة قتيلة من النساء فالنساء ليس هو الموصوف وأيضا هذا الجواب لا ينفع فيما اذا كان الموصوف معلوما باشارة حسية اذ المراد بقوله نحو رأيت قتيلا من النساء كل ما كان معه دليل على الموصوف ولو غير لفظ كالاشارة الحسية ولأن الجواب عن الاول بأن المفرد مذكور فى ضمن الجمع وعنهما معا بأن مراده بذكره معه فى الكلام اعتباره ولو مقدرا بقرينة تدل عليه نعم جوابه المذكور بلا فى دعوى الشارح اذ جودية وقال شيخنا الواجب بأن مثل هذا صفة لمقدر لو جود دليله لكان وجيها اه ولا يخفى ما فيه أخذا مما تقدم (قوله باشارة اليه) أى حسية أو لفظية (قوله وغاية ما يلزم الخ) هذا يفيد أن الاخفش لا يعبر عن الالف والهمزة معا بألف التأنيث بل يعبر عنهما بالفى التأنيث أو بالالف والهمزة والا فيكون المصنف موافقا للاخفش فى التعبير وهذا اللازم لازم للاخفش (قوله ويجاب بأن الحكم الخ) ويكون مفهوم قوله واعز لغيره هذه استندارا محمولا على ما هنا بهذا المعنى (قوله باعتبار مجموعها) يقال عليه هلا اخرج النادر الذى هو الشاذ وادرجه فى عموم قوله واعز لغيره هذه استندارا (قوله والفنجلة) فى القاموس الفنجلة والفنجل المشية فيها استرخاء (قوله وبفتح الهمزة) قال الدمامينى أى فهو موافق للمرادى والسيوطى (قوله بتشديد الراء فى الاول والثانى) الاولى حذف هذه القولة لانه يغنى عنها قوله قبل والثلاثة الخ (قوله كمرعزى) فى القاموس المرعز والمرعزى ويمد اذا

خفف وقد تفتح الميم فى الكل الزغب الذى تحت شعر العنز اه وفيه أيضا الزغب محركة صغار الشعر والريش ولينه أو أول ما يبدو منهما وما يبقى فى رأس الشيخ عند رقة شعره (قوله فتقول القرفصى الخ) دفع بهذا ما يوهمه سابقه من أن اللغات تسع (قوله انما ذكر هذه الاوزان ممدودة) أى لانه انما يتكلم على المد فتكون كلها بالمد وان قصر بعضها للضرورة (قوله قال فى القاموس وعندى الخ) عبارته وتركضا وتركضا مشى بها النجاة ولم يفسرا وعندى انهما الركض اه وقوله ولم يفسرا قلت هو من القصور العجيب فقد فسرهما أبو حيان فى شرح التسهيل فقال قالوا مشى التركضا الخ الحاشية فيها تحتر وصرح بأن التاء زائدة (قوله وعندى غير عندى كذا فى الطبى عليه (قوله فقد ترك هنا ما تقدم الخ) لم يستوفها المحشى أيضا اذ من جملة ما تقدم فعلى بضم الاول والثانى وتشديد الثالث الذى هو العاشر فيما تقدم وفعللا بضم الاول الذى هو السابع من ابنية المشدودة وفعالا وفعولا بفتح الفاء فيهما وهما الثانى عشر والرابع عشر من أبنية الممدودة (قوله ذكر هذا الباب الخ) محصله أن مسمى الباب السابق وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة من قوله علامة التأنيث الى آخر الباب من جهة دلالته على ما فيه ألف التأنيث المقصورة والممدودة بمنزلة الخاص ومسمى هذا الباب وهو الالفاظ المخصوصة من قوله اذا اسم استوجب الخ من جهة دلالته على مطلق المقصور والممدود بمنزلة العام وذلك أن قوله فيه وقصر ذى المد الخ عام فيما فيه الف التأنيث وغيره من كل مقصور وممدود وان كان ما قبله لا يشمل ذلك كله ولما كان مدلول مسمى هذا الباب الذى هو النسب التامة ليس كليا شاملا لمدلول مسمى الباب السابق اذ المدلول متباين كما لا يخفى قيل بمنزلة وقيل زاد لفظة منزلة لان المد والقصر جعلا فى الباب السابق وصفين للالف وجعلا هنا وصفين للفظ المشتمل عليها وان كان بوصف اللفظ المذكور بهما فى كل ولا يخفى ما فيه (قوله وقولهم فى هؤلاء الخ) وكذا قولهم ألف التأنيث المقصورة والممدودة (قوله افاد أن المقصور القياسى اسم معتل) الاولى معل لان المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا والمعل هو الذى غير وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير بائه مثلا قاله بعض الافاضل وهذا فى المقصور القياسى كما هو الفرض فلا يرد نحو عيسى وموسى اذ لم يقع تغيير فيهما (قوله لكان احسن) أى لانه الذى يصح فيه

تعليق ثبوت القصر باذا اما المعل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا اذ التعليق انما يكون قبل الحصول قاله بعض الافاضل وأما توجيه بعضهم احسنية التعبير بالمعتل بشموله نحو عيسى وموسى فانه معتل أى آخره حرف علة لا معل أى مغير فيه أن الكلام فى المقصور القياسى وهو لا بد فيه من التغيير ونحو موسى وعيسى مقصور سماعا ولامكان الجواب بأن المراد بالمعل المعتل قال المحشى احسن (قوله قال ابن هشام كان حقه الخ) أى لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح اعم من كونه صحيحا أو معتلا فكانه قال والمستحق فتح ما قبل آخره صحيحا كان أو معتلا كالاسف وكفعل الخ وقوله نحو الدما مثال للمعتل من هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول والذى دعا ابن هشام لذلك دون جعله مثالا لقوله فالنظيره المعل الخ والاسف مثالا للاسم الصحيح فى قوله اذا اسم ايهام هذا الجعل انه نظير الاسف وليس كذلك * والحاصل أن الذى يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصورا انواع كثيرة تعرض المصنف لنوعين منها عامين فى الصحيح والمعتل * الاول مصدر فعل اللازم فان قياسه فعل بفتحتين وقد أشار الى هذا مقتصرا على تمثيل صحيحه بالاسف * الثانى جمع فعلة وفعلة على فعل أو فعل وقد صرح به مقتصرا على تمثيل معتله بالدما ففيه شبه احتباك وبهذا يندفع تنظير سم الذى نقله المحشى وما رتبه عليه بقوله وبه تعلم الخ قاله بعض الافاضل (قول الشارح فان نظيرهما من الصحيح الكبرى والاكبر الخ) ضمير نظيرهما يرجع للقصى والدنا وهذان معتلان ونظيرهما من الصحيح هو الكبر والاخر فسقط التنظير الكبر والاخر ولا دخل للكبرى والاخرى اذ ليسا من الصحيح وأيضا الكلام فى الجمع لا فى المفرد وان كان حكم المفرد كذلك الا أن الشارح لم يتعرض له فقول المحشى قوله أنثى افعل احترز به من نحو موسى لنبت الخ ليس على ما ينبغى لما علمت من أن الكلام فى الجمع لا فى المفرد (قول الشارح منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو فعلاء افعل الخ) اى مان فعلاء ممدود قياسا كما تقدم فى باب التأنيث وان لم يؤخذ من الضابط المتقدم فى هذا الباب وبهذا تعلم أن ضبط المقصور والممدود القياسيين بما ذكره هنا انما هو بالنسبة لغير ما فيه الفا التأنيث الممدودة والمقصورة لتقدم الكلام على ما يقاسان فيه من الاوزان فى باب التأنيث فاندفع ما يقال ان ضبط المقصور والممدود القياسيين بما ذكره المصنف يقتضى أن نحو حبلى وصحراء من السماعى

لا القياسي لانهما ليسا معناين لهما نظير من الصحيح لزيادة الفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصورة وهمزة الممدودة القياسيين فمنقلبان من اصل كما لا يخفى (قوله والتاء مكسورة) أي من أنت وكذا من باكرت وأما تاء قلت فمضمومة (قوله أو معناه أنه يزاد ألف الخ) هذا هو الذي يفيده قول الشارح نقلا عن ابن ولاد فزيادة ألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء أى انك تزيد الفا قبل آخر المقصور ثم تقلب لآخره همزة واذا كان كذلك فلا وجه للترديد (قوله يا للتفجع الخ) هذا غير ملائم للمعنى فالظاهر انه كقولهم يا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما فيا حرف نداء واستغاثة واللام للاستغاثة استعملا فى التعجب مجازا ومن ثم ريان للكاف كقوله فيالك من ليل كأنه قيل احضر يا تمر ليتعجب منك فالمنادى فى الحقيقة هو الكاف قاله بعض الافاضل (قوله فى الجواز باجماع) أى انهما متشابهان فى الجواز باجماع أى وفى ان كلا رجوع للاصل وقوله وفى مد المقصور الخ أى انهما متشابهان فى ان كلا فيه ثلاثة أقوال منع وجواز وتفصيل أى وفى ان كلا خروج عن الاصل (قوله الاقوال الثلاثة فى منع صرف الخ) والتفصيل فى منع صرف المصروف هو أن ما فيه العلمية يجوز منعه وما ليس كذلك لا يجوز منعه كما تقدم فى الشرح هنالك (قوله نحو الهيث الخ) فالفعل قبل الزوائد لهوت ودعوت ومصطفى من الصفوة وكذا معطى فعله قبل الزوائد عطوت فلذلك كانت هذه من ذوات الواو وأما حبلى وحبارى وقبعثرى فهل أصله الياء أو الواو لم نعلم ذلك اذلا مأخذ لها ولا فعل يعلم به ذلك (قوله قرن النساء) ذكر فى القاموس من جملة معانى القرن ذؤابة المرأة والخصلة من الشعر (قول الشارح ثلاثة أشياء) بل أربعة بزيادة حموان فى حمى كما سكنه اعتبر الميزان من حيث الحركات والسكنات فهو من قبيل رضيان بدليل جعله نزوان وقهقران واحدا (قوله فليست هذه العلة علة الخ) أى بل هى علة لعدم تغييرنا له الى ماهو مقتضى القياس قبيل المعروف فيما ورد عن العرب مخالفا للقياس أنه يحفظ ولا يغير الى ماهو مقتضى القياس غايته انه لا يقاس عليه غيره فكيف تلتمس نكتة لعدم تغييرنا له مع انه لا يصح لنا التغيير (قوله ولذلك اذا اخذ قوا) أى فرضا فلا ينافى كلام الشارح (قوله فتعين أن يكون الخ) لا تعين لاحتمال أنه نعت لرضى وعلى التوزيع والمقصود من الوصف افادة ان نحوهما مثلهما (قوله اشمل المقصور الخ) ربما يقال يمنع منه قوله والالف اقلب

مطلب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

لان الذى يقلب فى الممدود الهمز لا الالف نعم لو قال والآخر اقلب قلبه لصح كذا قيل وأنت خبير بأن الالف تشمل الهمزة الا ترى قولهم ألف التانيث الممدودة اه شيخنا (قوله الا أن يقال المراد الخ) أو يقال ان مصطفيات جمع مصطفى مسمى به أنثى وكذا ما بعده ويكون الشارح حذف من الاوائل لدلالة الاواخر عليه (قوله وتارة لا كما فى بنات) انما لم يرد فى بنات كأخوات حملا لكل على مذكره وهو أبناء واخوة لا ضعف لال اللام فى أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد بخلاف اخوة (قوله لا يجوز فيها ابدال الهمزة) أى لان ابدال الهمزة انما يكون فى الهمزة التى قبلها مدة فجمع بناءة بناآت مثل ثمرة وثمرات (قوله وبنايات برد الهمزة الخ) فيه ان قياس التثنية اما ابقاء الهمزة أو قلبها واوا والا ان ألفه كألف حياء وقد قال المصنف فى التثنية ونحو علباء كساء وحياء بواو وهمز وذكر الشارح ان الاسم فى جمع المؤنث بعد حذف التاء يعامل معاملة الاسم الخالى منها فى التثنية تأمل (قوله وأقل ما يصدق عليه الجمع) الاولى جمع الجمع كما فى أكثر النسخ (قوله واللجبة) بكسر الجيم كعنبة كذا فى نسخ وفى اخرى واللجبة بكسر الجيم واللعبة كعنبة وهى موافقة لما فى القاموس وما فى الاول لا يستقيم وقوله والغزيرة بغين معجمة فزاى فمثناة تحتية فراء وقوله ولجبات أى بفتحات وقوله ولجبت أى بتضعيف الجيم (قوله قد تسكن للضرورة مع الافراد الخ) أى كقوله * يا عمر يا ابن الاكرمين نسبا *

(قوله كسنة وسنوات) فيه أنه ليس مما ترد لامه للاضافة بل المذكور ردها انما هو التاء العوض كسنتك طيبة (قوله لانه اعراب الكلمة) لم ينظر للنون لظهور انها بدل عن تنوين المفرد فهى فى حكمه لا تعد من الكلمة (قوله باء الآلة) أى لا باء الملابسة مثلا (قوله كلام الشارح عد) هو قوله لا يرد على التعريف نحو حفنات ومصطفين فان التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية فان تقديره عدمه لا يخل بالجمعية (قوله لا دخل له فى الدلالة على الجمعية) أى لا دخل له فى دلالة الصيغة على الجمعية وقوله بل الدال ما لحقه من الزيادة أى المزيد أى فالمزيد هو نفس الدال لا الصيغة بسبب التغيير بالزيادة والاولى ما لحقهما أى الجمعين وقوله وان لزمها أى الزيادة وقوله بما لحقه أى ان ما لحقه هو نفس الدال كما فى الجمعين لا الصيغة بسبب التغيير وقوله لانا نقول الخ محصله انا نمنع ان الدال فى صنوان هو المزيد كما فى الجمعين بل الدال هو الصيغة المشتملة على المزيد بسبب التغيير الحاصل بزيادة ذلك لا يقال

مطلب جمع التكسير

هذا تحكم لانا نقول ان زيادة جمع المذكر السالم تدل على الجمعية فى الفصل الذى
الزيادة فيه أصل لانها فيه اسم لا حرف فاذا لك ثبت الجمعية لها فى جمع المذكر
السالم وجعلت هى الدالة لا الصيغة بسبب التغيير بها وحمل عليه جمع المؤنث
السالم وأما صنوان فزيادته لا تدل على الجمعية فى غيره فكان الدال على الجمعية
هى الصيغة بسبب التغيير بها هذا وكتب شيخنا على قول المحشى لان التغيير فيهما
لا دخل له الخ ما نصه أنت خبير بأن التغيير فيهما هو الزيادة اذ الزيادة والنقص
وما ذكر معهما صور للتغيير وعلى تسليم ان التغيير غير الزيادة يرد صنوان اذ فيه كما
فيهما التغيير والزيادة فما هذا التحكم بدعوى ان الجمعية فيهما مدلولة للزيادة
وفيه للتغيير والذى يظهر أن يقال ان الزيادة لما كان لها دلالة على التذكير
والتأنيث مع الجمعية كانت كالمستقل الذى لا يعد من الصيغة فلا تعتبر تغييرا
فى الصيغة بخلاف الزيادة فى صنوان لما لم تدل على معنى غير الجمعية كانت من
صيغة الجمع فاعتبرت تغييرا اه وقوله بأن التغيير فيهما هو الزيادة مبنى على ان
مراد المحشى الزيادة بالمعنى المصدرى وقوله وعلى تسليم الخ مبنى على أن الزيادة بمعنى
المزيد فيكون التسليم حقيقيا أو هو بالمعنى المصدرى فيكون التسليم جدليا ولا يخفى
عليك ما فيه بعد اتقان ما تقدم لنا (قوله دفعا لقول سم) محصل الدفع أنه لما كانت
حركات المفرد غير حركات الجمع من أول الامر كانت هيئة كل مستقلة عن هيئة
الآخر فكان التغيير ليس حقيقيا لانه انما يكون حقيقيا اذا كانت هيئة المفرد هى
هيئة الجمع ثم تغيرت وتبدلت فى الجمع وهذا الدفع تام خلافا للمحشى والفرق بين
هذا الدفع وما استوجهه سم أن الشارح اعتبر مغايرة الصفة وسم اعتبر مغايرة
الموصوف وكل من المسلكين صحيح ولا أوجهية لاحدهما على الآخر (قوله فلعل
الاوجه أن يقال الخ) محصله ان لا وجه اعتبار مغايرة اللفظ لتكون صيغة كل
مغايرة لصيغة الآخر ومغايرة صيغة المستقل لصيغة مستقل آخر لا تعد تغييرا
لصيغة هذا الآخر ثم انه عبر بالاوجه لامكان تأويل عبارة الشارح (قوله أى
مكتنزة اللحم) أى كثيرة اللحم صلبة كما فى القاموس (قوله ومصطفين) المناسب
ومصطفون (قوله بخلاف غيرها من الجموع) أى فانها ترد الى واحدها فى التصغير
(قوله ان مفرد جموع هو جمع) كفلس وقوله لم يجمع جمع قلة قال المحشى فى باب
التوكيد ما نصه قال فى المغنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد

وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أي
بجماعاتهم لكن نقل الرضي والبرماوي في شرح ألفية الاصول فتح الميم أيضا اه
فاستفيد منه ان لجمع جمع قلة أيضا فكيف هذا الجواب من ابن هشام مع نقل
المحشي ما ذكر عنه تأمل (قوله مع اداة الاستغراق) أي أو الاضافة (قوله ثم فعل به
ما فعل بأدل) وحينئذ فتقول هذه أظب وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم
ورأيت أظبيا وأدليا وآميا كما تقول في قاض (قوله وفيه نظر أما أولا الخ) وفيه أيضا
انه يصدق بالزائد على الثلاثة مع ان افعالا فيه سماعي كشهيد وأشهاد وشريف
وأشراف وجاهل وأجهال وعدو وأعداء وفيه أيضا مجيء الحال من المضاف اليه
مع عدم الشرط (قوله تسعة أوزان) وذلك ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب
تثليث فائه في تثليث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين
وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة صورة وهي فعل بفتح فسكون يطرد
في صحيح العين منها أفعل وفي معتلها والتسعة الباقية أفعال (قوله بقوله وفعل الخ) أي
وبقوله وفعل أيضا له فعال والالم يظهر في حسن اه شيخنا (قوله الحطيئة) بضم
الحاء وفتح الطاء المهملتين في آخره همزة تصغير حطأ بفتح الحاء وسكون الطاء
وهي الضرطة قيل لقب بذلك لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ماهذا فقال حطيئة
وقيل لقصره وقيل لانه كان محطوء الرجل والرجل المحطوء هي التي لا أخمص لها
اسمه جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة أفاده في التصريح * وفي القاموس والحطيئة
الرجل الدميم أو القصير ولقب جرول الشاعر (قوله منافاة الخ) اذا لوحظ نافع
اندفعت المنافاة اه شيخنا (قوله الوسنان) أي النائم أو النعسان كما في القاموس
(قوله فيه ان معنى غلبة الخ) اذا فهمت ان المعنى يطرد فيه أي دون أفعال فهو شاذ
نادر كما سبق اندفع ما للمحشي ومع تعليل السيد الحفني رحمه الله اذ الاغناء في الغالب
لا يستلزم الاطراد الموجب لشذوذ افعال فربما فهم أنهما مطردان أوزان افعالا
هو المطرد لانه أغلب بواسطة أخذ قاعدته في المتن شاملة الا أن يقال يدفع هذا قوله
أغناهم فانه على حد أغناهم تثنية سي عن تثنية سواء فالمعنى انهم استغنوا بفعلان
عن أفعال في الغالب ومقابل الغالب هو النادر والنادر شاذ وبهذا يندفع قوله
فيما سبق وفيه ان مقابل الغالب قليل لا شاذ اه شيخنا (قوله أشحاء) أي أخذا
من قوله والكريم وبخيل فعلا الى ان قال وناب عنه أفعلاء في المعل لاما ومضعف

اهـ شيخنا (قوله وشحاح) أي أخذا من قوله

وفي فعيل وصف فاعل ورد * كذلك في أنثاه أيضا اطرد

يعني فعالا اهـ شيخنا (قوله أعقب) أي أخذا من قوله وللرباعي اسما أيضا يجعل ان كان كالعناق الخ أي أفعل كما سبق اهـ شيخنا (قوله وعقبان) أي أخذا من قوله ولفعال فعلان حصل اهـ شيخنا (قوله قداح) أي أخذا من قوله فعل وفعلة فعال لهما الى ان قال وفعل مع فعل فاقبل اهـ شيخنا (قوله وأقداح) أي أخذا من قوله وغير ما أفعل فيه مطرد الخ اهـ شيخنا (قوله عيابيل) كذا في النسخ بياءين بعد الالف وصوابه عيائل بهمزة بعد الالف مكتوبة بصورة الياء من غير نقط لها كما هو القاعدة ومن غير مدة قبل الآخر وأما قوله فيها عيائيل اسود وغير بمدة بعد الهمزة فضرورة كما سيأتي للشارح توضيحه عند قول المصنف في باب الابدال

كذلك ثاني لينين اكتنفا * مد مفاعل كجمع نيفا

وسيأتي للشارح في الخاتمة ان مذهب الكوفيين تجويز زيادة ياء قبل الطرف في مماثل مفاعل (قوله ومضاعف الثلاثي الخ) أي مجردا أو مزيدا (قوله أي لا يكون مذكرا) أي ولانه الواقع أيضا (قوله ثم اعترضا بانه لا حاجة الخ) هذا الاعتراض منهما مبني على ان المراد بالكلام في قوله وسيأتي تقييد كلامه هنا قوله والزمه في فعال أو فعال مصاحبي تضعيف أو اعلال ولك ان تقول المراد به قوله

في اسم مذكر رباعي بمد * ثالث أفعلة عنهم اطرد

وذلك شامل للحرير وذلول فيقتضي جمعه على أفعلة مع انه يجمع على فعل بضمتين فيحتاج للتقييد المذكور ثم ان هذا يقتضي ان ذلولا اسم وهو مقتضى ما في التوضيح وقد استشكله محشيه بأنه صفة لا اسم ويمكن ان يجاب بأنه جرى مجرى الاسماء تأمل (قوله ويمكن أن يكون مراده الخ) فيه انه لو كان هذا هو المراد لما احتيج للتقييد لان الكلام في القياس وقول المصنف في الاعم ليس ضروريا على انه لا خصوصية لهذا الوزن اذ غيره من الاوزان شذ منه ألفاظ كما نبه عليه الشارح في مواضعه وأيضا لا يحتاج لهذا مع قول الشارح قبل وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج غايته انه كان عليه ان يزيد وطاط ووطط ويستغني عن الحوالة بالمرة وعن التصريح بذكر التقييد لفهمه من قوله وشذ فتوجيه كلامه بهذا غير واضح فالحق ما ذكره الشيخان من التوجيه ودفع ما أورداه عليه بما قلنا (قوله الا أن يدعي الخ) هذه

الدعوى غير نافعة لان هذه الالفاظ مرفوعة فى كلام الشارح لامنصوبة ولا مجرورة ودعوى النصب بالقول أو الحكاية لحالة الجر لا يخفى ما فيها اذ النصب بالقول يستدعى الحمل على لفظ ربعة من رسم المنصوب بصورة غيره فى أغلب أمثلته والجر أضعف الحركات والمناسب حكاية أشرفها (قول الشارح وكلامه فى الكافية الخ) ربما ينافى قوله آنفا الثانى اقتصر هنا وفى الكافية على هذين النوعين وقال فى شرحها الخ (قوله والمخصص اسم كتاب الخ) هو بفتح الصاد كما هو المسموع من المشايخ وضبطه بعضهم بكسرها اه شنوانى (قوله أى بكسر ففتح) أى وهو الذى الكلام فيه وقوله ولا فعال بكسر الفاء هو الآتى فى قول المصنف وفعل وفعلة فعال لهما (قوله انظر لم يقل وغوى) لعل ندرة غوى مشهورة مما تقدم فجعلها أصلا مشبها به اه شيخنا باجورى (قوله عندى فيه نظر الخ) نقل الثقات لذلك يفيد انه سمع من العرب عداة فى جمع عدو بأن سئل مثلا عن جمع عدو فأجاب بعداة وكذا يقال فيما يأتى كما قالوا بذلك فى دفع الاعتراض الوارد على الاستدلال على كون آل أصله أهل بتصغيره على أهيل كما هو معلوم تدبر (قوله وعلى هذا يتعين الخ) يلزم عليه عيب الشاذ فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالمذكور أو خبرا عن زن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه (قوله فانها تجاوزه الخ) أى فتقول مثلا كريم وكرماء وكرام (قول الشارح فى ثمانية أوزان) أى وهى ماقبل قوله وشاع وقوله وشائع فى خمسة أوزان اى وهى ما بعده واما نحو طويل وطويلة فهو من جملة قوله وفى فعيل وصف فاعل البيت الا أنه أفرده بقوله والزمه فى نحو الخ للاشارة الى أن فى فعيل وفعيلة تفصيلا وهو أنهما ان كانت عينهما واوا ولامهما صحيحة فجمعهما على فعال لازم لا يتجاوز والا فلا وقوله أو فعلى كجفى وجفاف كذا فى نسخ وفى نسخ أو فعلاء كجفاء وجفاف فالمراد بألف التأنيث الممدودة على هذا وهو الموافق لما فى شرح على باشا على التسهيل (قوله يجمع على فعال وفعول) أى وافعل أيضا أخذا من قوله افعل اسما صح عينا أفعل (قوله كالارج) الارج ضرب من الابنية كما فى القاموس (قوله ووجه شذوذه كونه صفة) لم يذكر وجه شذوذ ساق ووجه شذوذه ان أصل عينه واو فهو على وزن فعل بالتحريك كما فى شرح على باشا فيعلم منه ان شرط الاطراد فى فعل بالتحريك أن لا تكون عينه واوا زيادة على ما سبق (قوله الكناسة) كذا بالنون فى النسخ والذى

في القاموس الكباسة بالباء الموحدة وهي من التمر بمنزلة العنقود من العنب
والعنقود من العنب أو اذا أكل ما عليه وكل غصن له شعب فما في المحشي تحريف
(قوله وقنيان) كذا في النسخ بالنون آخرا والذي في القاموس قنيات بالتاء
آخرا (قوله ما يقتعده الراعي) في القاموس اقتعده اتخذه قعدة والقعدة الحمار
واقتعد أباه كفاه الكسب (قوله أي بقطع النظر عن حمل ابن الناظم الخ) محصله
ان قول الشارح لكنه يوهم ان كل وصف الخ عام اذ كل وصف صادق بما فيه
المشابهة في اللفظ والمعنى وما فيه المشابهة في المعنى فقط فحينئذ هذا الايهام
لا يظهر الا اذا قطعنا النظر عن حمل ابن الناظم كلام والده على المشابهة في المعنى
فقط اما اذا نظرنا لهذا الحمل فلا صحة لهذا الايهام اذ كل وصف في قول الشارح
يوهم ان كل وصف الخ صادق بما فيه المشابهة في اللفظ والمعنى مع ان كلام المصنف
على حمل ابن الناظم ليس الا فيما فيه المشابهة معنى فقط فليس فيه ايهام لهذا
العام * وأجاب المحشي بأن الايهام موجود أيضا على حمل ابن الناظم وتخصيص
قول الشارح كل وصف بما فيه المشابهة معنى فقط كما اشار الى هذا التخصيص
بالاستدراك لكن أنت خبير بأن هذا كله مبني على ظاهر الشرح من كون ابن
الناظم حمل كلام والده على المشابهة في المعنى فقط وهو خلاف ما قاله المحشي أولا
من ان الحصر في كلام الشارح اضافي وان ابن الناظم انما حمل كلام والده على
المشابهة في اللفظ والمعنى أو المشابهة في المعنى فقط هذا والذي يظهر ان الايهام
يعتبر فيه نفس اللفظ ولا دخل للمراد فتأمل (قوله والامر بالعكس) قد يمنع فان
من أبعد البعيد كون كل وصف دال على مدح أو ذم يجمع على ذلك بخلاف المراد
الجمع على ذلك على فرض ثبوت أن كل وصف من ذلك يجمع على ما ذكر تأمل (قوله
أي واقعا على الذكر) لا بد من كونه سمع الجمع لجزور الواقع على الذكر بقرينة
كان سئل العربي مثلا عن جمع جزور الواقع على الذكر فأجاب بهذا الجمع والا فلا
يندفع الاعتراض بذلك وقد تقدم لنا دفع اعتراض له بمثل هذا فتأمل (قوله
كالحظيرة) في القاموس الحظيرة جرين التمر والمحيط بالشيء خشبا كان أو قصبا
(قوله وكهف أصحاب الكهف) الصواب ان الوصيد باب كهفهم أو فناؤه او عتبته
لا انه الكهف نفسه كما للمصنف وانه الفناء أو الباب أو الاقرب جزم المفسرون
وغيرهم كذا في حاشية القاموس للطيبي (قوله وهما الراء من حبارى الخ) ضمير

الثنية

التثنية للاسمى حبارى وحزاية (قوله لانه أصل فعالى بفتحها) اعلم ان أصل هذين الوزنين فعالى بكسر اللام وتشديد الياء ثم انهم حذفوا احدى الياءين تخفيفا فمن حذف الثانية المتحركة وهو الغالب قال فعالى بالكسر كالصحارى ومن حذف الاولى الساكنة احتاج لفتح اللام انقلاب الياء المتحركة ألفا وتسلم من الحذف فقال فعالى بالفتح كصحارى كما سيأتى فى الشرح ومن هذا ظهر معنى قوله لانه أى فعالى بالكسر أصل فعالى بفتحها (قول الشارح وحده كاهامقيدة كما أشار اليه الخ) اعترض بأن ماذكره الشارح لم يذكره المصنف كله حتى يشير الى كونه قياسيا بقوله والقيس اتبعا بل ماذكر منه الافعلاء اسما وفعلاء وصفا لانثى غير افعل وأجيب بأن معنى والقيس اتبعا انه يقاس على صحراء ما كان من الاسماء آخره الف زائدة ولو للالحاق فيشمل فعلى اسما بالفتح والف الالحاق كعلقى وفعلى اسما بالكسر والف الالحاق كذفرى ويقاس على عذراء ما كان من الصفات آخره الف تأنيث ولو مقصورة فيشمل فعلى وصفا بالضم لانثى غير افعل كحبلى (قوله بقمحدة) هى منحدر القفا عن الرأس وجمعها قماحد قال الشاعر

فان يقبلوا نطعن ثغور نحورهم * وان يدبروا نضرب أعالى القماحد

(قول الشارح قبل الالف) أى لانه لا تنوين مع الالف اذ هى علامة تأنيث بخلاف الياء فانه يوجد معها التنوين فلا تسلم (قوله كعلباء وقوباء) جعل المتن شاملا لذلك خلاف صنيع الشارح والظاهر صنيع الشارح من كون كلام المتن فيما آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير فيفيد تقييده بذلك ولو جعل شاملا لصدق بنحو رجل وبنحو صحراء مع أن الاول لم يسمع فيه الجمع على ذلك أصلا والثانى جمعه على ذلك شاذ فلا يصح اندراجه فى كلام المصنف تأمل (قوله على أنه من الانس) أى كما هو قول البصريين ومقابله قول الكوفيين انه من النسيان وعبارة المصباح والانسان من الناس اسم جنس يقع على الذكر والانثى والواحد والجمع واختلف فى اشتقاقه مع اتفاقهم على زيادة النون الاخيرة فقال البصريون من الانس فالهمزة أصل ووزنه فعلان وقال الكوفيون مشتق من النسيان فالهمزة زائدة ووزنه افعان على النقص والاصل انسيان على وزن افعلان بكسر العين ولهذا يرد الى أصله فى التصغير فيقال انيسيان اه وقوله والواحد والجمع يوافقه مافى القاموس من أن الانسان يطلق على البشر وعلى المرأة كالرجل (قوله وبهارسيم الخ)

أي رباالمثلثة رسم الخ (قوله فى ذكرهذا نظر الخ) فيه أن الفعالى من شبه فعال كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق الاول انما لم يذكرهنا ما ينفرد به فعالى من نحو حذرية ومابعدها الانه يستفاد من قوله بعد وبفعال وشبهه انطقا وسيأتى بيانه اه تدبر (قوله واسبطر) بسكون السين وفتح الباء الموحدة والطاء المهملة وتشديد الراء كما هو مضبوط بذلك فى نسخة القاموس (قوله فكتب العدد) أى حيث قال واسم من أسماء العدد (قوله أى سواء كانت مجاوزته الخ) تعميم فى العادى (قوله فالمراد بالرباعى هنا الخ) لا حاجة الى هذه الارادة ولا تتفرع على ما تقدم بل الرباعى باق على معناه وهو ما كانت أصوله أربعة ومجاوز الرباعى بهذا المعنى صادق بما كانت مجاوزته له بزائد فقط أو بزائد وأصلى كما أفاده فى صدر القولة الا انه اعتبر المآل بحسب الواقع لا باعتبار كلام المصنف (قوله كفدوكس) هو خارج بقول المصنف اثره اللذ ختما (قوله اخرج العارض) أى فلا يحذف (قوله لانه من الثلاثى المزيد المشار الخ) وقياسه حينئذ مخاير ومقايد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الالف فترد لاصلها وهو الياء ففى كلام الشارح نظر من وجهين الاول انهما ليسا من أفراد الرباعى المزيد الذى الكلام فيه بل من أفراد الثلاثى الثانى من قياس جمعهما أن يقال مخاير ومقايد كما هو قاعدة الثلاثى المزيد فانه يحذف منه الزائد حتى تستقيم صيغة فعائل أو فعاليل (قوله انظر فى أي موضع سبق) قيل هو قوله وبفعائل وشبهه انطقا وفيه نظر ظاهر والقول بأن مراده فيقال مخاتر ومناقد بحذف الالف لا بابقائها مع قلبها ياء لما سبق من اشتراط كونه لينا زائدا ليس بشئ اذ المقصود تعليل انه يقال مخاتر ومناقد لا تعليل انه لا يقال مخاتير ومناقيد اعلم ذلك أولا تأمل (قوله والخروج عن حروف سألتمونيها) كأن يكون الزائد ضعف أصلى غير تلك الحروف اه شيخنا (قوله وان لا يؤدى حذفه الخ) تبع فى ذلك التصريح وصوابه اسقاط لا وذلك كالوا وفى حيزبون فانها تؤثر بالبقاء على الياء للمزية التى فيها وهى كون حذفها يؤدى الى حذف الزائد الآخر وهو الياء كما يأتى بيان ذلك فى الشرح وهذا بعينه هو ثالث الامور المذكورة فى التسهيل وقد يقال ان هذا من جملة المزية من جهة اللفظ فالاولى للتسهيل الاقتصار على الامرين الاولين من الثلاثة (قوله فهو ثلاثى الاصول مزيد فيه) فيه ان فعفعيلا فيه فصل بين عينيه بحرف متحرك وبين فائه بساكن

وسيأتي للمحشي انه اذا كان بين المنكرين فاصل كانت الزيادة مجهولة لاحتمال الاصالة فين أين الجزم بالزيادة وقد يقال محل ذلك اذا كان الفاصل غير حرف تضعيف (قوله بخلاف ما اذا لم يكن فاصل كرارديس) أى فانه لا فاصل بين راءيه أصلا باعتبار المفرد أى هذا الجمع يوهم ان المفرد لا فاصل بين راءيه أصلا لان الالف الموجودة بينهما في الجمع حادثة بالجمعية وقال شيخنا لم يعتبر الالف الساكنة لانها حاجز غير حصين اه وهو يفيد أن الفاصل الساكن لا احتمال معه للاصالة وحينئذ فالاشكال المتقدم لا يرد حتى يجاب عنه بما سبق بالنسبة للفصل بين الفاءين بالساكن بخلاف ما قررناه كلام المحشي فانه لا يفيد ذلك تأمل (قوله من القعس) محركة كما في القاموس (قوله بما بين ثالث الكلمة ورابعها) اعتبر الجمع ولو اعتبر المفرد لقال بما بين ثاني الكلمة وثالثها (قوله التارزة) بالتاء المثناة فوق معناه المسترخية الاعضاء من جوع أو غيره كما في القاموس لا بالقاف كما في بعض النسخ (قوله لفات صيغة الجمع) اما عند التحرك فظاهر واما عند سكونها فلانه اذا كان بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف لابد من كون أوسطها ياء ساكنة مكسورا ما قبلها تأمل (قوله من وجهين) هما حذف ياء مفاعيل والتقاء المثلين (قوله القابل) أى للتعدد (قوله غير المتنى) وهو مفاعل أو مفاعيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين كما سيأتي بعضه للشارح وبعضه للمحشي (قوله رد بأن الاخراج الخ) قيل الانصاف ان هذا الرد غير صحيح لانه اذا كان المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين كان جنسا في تعريف الاقسام الثلاثة ولا شك ان الجنس في التعريف جزء من أجزائه لا خارج عنه فيكون تلخيص تعريف اسم الجنس الجمعي الذي كلامنا فيه هكذا هو اسم دال على أكثر من اثنين موضوع للحقيقة الخ يخرج الافرادي كماء وتراب فانه لا يدل على أكثر من اثنين أى غير معتبر فيه ذلك لصدقه بالقليل والكثير وخروجه عن جنس التعريف خروج عما هو جزء منه قطعا (قوله أى مكسرة قطعا) الاولى مكسرة على عشر قطع أو عظيمة لا يحملها الا عشرة كما في القاموس (قوله هو لغة التقليل) أى لا مطلقا بل تقليل أجزاء الجسم اما تقليل الكمية في المعدود فليس تصغيرا الا أن يتجوز اه شيخنا (قوله لان كلا الخ) سيأتي في الشرح التعليل فلو أخر هذا هناك وعطفه عليه بأن يقول أو لان الخ لكان أحسن لايهام هذا طرحه للشارح اه شيخنا (قوله بغير اللفظ

والمعنى) أما تغيير اللفظ فظاهر وأما تغيير المعنى فهو من المكبر الى المصغر ومن الكثرة الى القلة مثلا (قوله لان التكثير أكثر وقوعا) وأيضا هو تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته والتصغير تقليل وتحقير له فهو أشرف منه (قوله متقابلان) أى من حيث ان ألف التكسير يؤتى بها ثالثا عند ارادة التكثير وياء التصغير يؤتى بها ثالثا عند ارادة مقابله وهو التقليل (قوله كغزال) أى وغراب فلو مثل بغراب لضم الاول وفتح الثانى لاجاداه شيخنا (قوله بتقدير الحركات) أى وتقدير زوال الياء والاتيان بياء أخرى للتصغير (قوله فالراجح أن يقال الخ) أى عملا بقاعدة اجتماع الياء والواو مع سبق احداهما بالسكون اه همع (قوله قال فى الهمع ولا غير الخ) الاولى كتابة هذا عند بيان محترز الشرط الآتى أعنى قبول التصغير اذ هذا ليس من قبيل ما نحن فيه اه شيخنا (قوله أعنى كونه ليس اياه) احترز بهذا عن المغايرة بمعنى المخالفة فى صفة من الصفات فانها تقل وتكثر أيضا اذ المغايرة فى صفة كالمماثلة فيها او فى صفتين كالمماثلة فيهما وهكذا (قوله وكل وبعض الخ) أى لان كلا تدل على العموم والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وهو لا يجمع وان بعضا يدل بنفسه على التقليل فلا حاجة الى تصغيره المفيد للتقليل وأما أسماء الشهور وأيام الاسبوع فلانها موضوعة لازمنة مخصوصة وهى بحسب ذاتها لا تقابل كذا فى حاشية التصريح وسيأتى نقلا عن ابن بابشاذ توجيه عدم تصغير عند بان المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية القرب فلا فائدة فى تصغيرها وغد بالحمل على نقيضه وهو أمس لان أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف وفى غالب التوجيهات المذكورة نظر والمعول عليه السماع تأمل (قوله وفيه ان مراتب القلة الخ) أى فهذا مراتب الكبر والصغر والافالقلة والكثرة كيفيات عددية بخلاف الكبر والجسامة وما قابلهما اه شيخنا (قوله كما تحذف ألف مفاعيل) أى لاجل التصغير فيؤتى بالياء مكانها أو لاجل الجمع ان سمى بمفاعيل فتحذف الالف ثم يؤتى بألف أخرى ولا ينافى جواز الجمع انتهاء الجموع الى هذه الصيغة لان المنافى هو الخروج عن هذه الصيغة الى صيغة أخرى فليراجع (قوله بين المصغر والمكبر) أى بين مبيطر المصغر ومبيطر المكبر (قوله أداة الراعى) أى آلته (قوله اسعاط التاجر) الذى فى القاموس اسقاط بالقاف لا بالعين وهو الردىء من أمتعة التاجر فما فى النسخ تحريف (قوله

بفتح العين المهملة الخ) في القاموس العذق النخلة بحملها وبالكسر القنو والعنقود من العنب أو اذا أكل ما عليه اه فهو بفتح العين وكسرها والمعنى عليهما مختلف (قوله وكعبوثران) العبوثران نبات مسحوقه ان عجن بعسل واحتملته المرأة سخنها وحبلها كذا في القاموس (قول الشارح واحترز بقوله تعويض) لعل المناسب واحترز بقوله ملم يستحقه الغير تعويض كما لا يخفى (قوله وقياسه عشية) بحذف احدى الياءين ولم يبالوا بالباس بتصغير عشاء كما لم يبالوا بالباس تصغير عمر بتصغير عمرو وقد يقال هذا اجمال لا الباس (قوله وقياسه رهوط) أي أو أراهط (قوله هذا البيت والذي بعده تقييد) بل وفيما بعده تقييد أيضا وكأنه قال فعيعل مع فعيعيل بكسر تالي ياء التصغير لما زاد على ثلاثة وأي زيادة الا أنه يفتح التالي فيه ان تلته تاء التأنيث أو ألفه المقصورة أو مدته أو مدة أفعال أو مدة نحو سكران وأنه ليس له فعيعل مع فعيعيل ان تلته تاء التأنيث أو مدته بل له حينئذ فعيل وأفاد الشارح أن تالي ياء التصغير يفتح أيضا ان وليه عجز المركب ويعلم مما يأتي في قول المصنف وعجز المضاف والمركب ان له فعيلا نحو قصيعة وحميراء وبعيلبك محكوم عليه بحكمين الاول فتح ما بعد ياء التصغير منه الثاني ان وزنه فعيل وهذا وان ناسب صنيع الشارح حيث مثل بحميراء في شرح قوله اتلو يا التصغير الخ وفي شرح قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ وزاد بعيلبك هنا مع ذكره في قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ وصنيع المحشي حيث قال عند قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ ما نصه وليس قوله وألف التأنيث الخ تكرارا مع قوله آنفا اتلو يا التصغير من قبل علم تأنيث او مدته الخ لانه ذكره هنالك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث انه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه اه المقتضي أن ما سبق مندرج فيه الا أنه لا يخفى عليك ما فيه على أنه لا يناسب ظاهر قول المحشي بعد انما يأتي في التصغير الثلاثي لا في تصغير ما فوقه الذي الكلام فيه وفي التوضيح الذي كالشارح لهذا المتن واعلم أنه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل احداها ما قبل علامة التأنيث وهو نوعان تاء كشجرة وألف كحبلى الثانية ما قبل المادة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء الثالثة ما قبل ألف افعال كأجمال وأفراس الرابعة ما قبل ألف فعلان الذي لا يجمع على فعالين نحو سكران وعثمان فهذه المسائل

الأربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا أى باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير تقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وافيراس وسكيران وعثيمان وتقول فى تصغير سرحان وسلطان سريحين وسليطين لانهما جمعوهما على سراحين وسلاطين فصل واستثنى أيضا من قولنا يتوصل الى مثالى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف الى مثالى مفاعل ومفاعيل ثمان مسائل جاءت فى الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشئ قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ماقبل ذلك الشئ وذلك أى المقدر انفصاله ماوقع بعد أربعة أحرف من ألف تأنيث ممدودة كقرفصاء أو تائه كحنظلة أو علامة نسب كعبقرى أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان أو علامة تثنية كمسلمين أو علامة جمع تصحيح للمذكر كجعفرين أو للمؤنث كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب كبعلبك فهذه كلها ثابتة فى التصغير لتقديرها منفصلة وتقدير التصغير واقعا على ماقبلها وأما فى التكسير الخ اه فاستفيد منه ان ماهنا مباين لما يأتى لا تكرار فيه أصلا اذ ما هنا خاص بالثلاثى وما يأتى خاص بما زاد وان الثلاثى الذى فيه تاء التأنيث نحو قصيعة من قبيل فعيعل والثلاثى الذى فيه مدة التأنيث نحو حميراء من قبيل فعيعيل وان كون تاء التأنيث ومدته فى نية الانفصال انما هو فيما زاد وهذا مع عدم استقامته اذ تاء التأنيث ومدته فى نية الانفصال مطلقا لا يناسب صنيع الشارح والمحشى واختار شيخنا ان قوله تلو ياء التصغير الخ قاعدة مستقلة لدفع توهم أنه بالتصغير تغير هيئة الحرف قبل تاء التأنيث وماذكر معها وكونه له حينئذ فعيل أو غيره شئ آخر وتمثيل التوضيح ببعلبك لا يناسب فرض كلامه فيما وقع بعد أربعة أحرف لكون كلامه فى فعيعل وفعيعيل فلتراجع مواده (قوله أى لانه أدل الخ) أى ولأن الغالب رجوع الضمير على المضاف (قوله فاذا قال الخ) أقول ليس لهذا بل لان ماقبل تاء التأنيث وماذكر بعدها ليس حرف اعراب أصلا اذ الاعراب على نفس التاء وماذكر معها اه شيخنا وهذا كله مبنى على ان مفاد عبارة الشارح منطوقا ومفهوما أن الحرف الذى بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وماذكر معها وان كان حرف اعراب فانه لا يجب فتحه قبل علامة التأنيث وماذكر معها ولك ان تقول مفادها منطوقا ومفهوما ان الحرف الذى بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب

فتحه بشرط كونه قبل علامة التأنيث وماذكر معها بخلاف ما اذا كان حرف اعراب
فانه بحسب العوامل فلا يجب فتحه و بخلاف ما اذا لم يكن حرف اعراب ولكن
لم يكن قبل علامة التأنيث وماذكر معها بان لم توجد علامة التأنيث وماذكر معها
كلدر بهم أو وجد ذلك بالنسبة للبعض لكن مع الفاصل كحنظلة وانما قلنا
بالنسبة للبعض لان مادة افعال مثلا لا تتأتى مع الفاصل لانه حينئذ لا يكون افعالا
(قوله وانظر لم حذفت الخ) حذفت لانها من حروف سألتمونيها بخلاف غين اغبزى
اه شيخنا (قوله لم يحذف لا هنا ولا هنالك) فتقول في جمع امرئ القيس على صيغة
منتهى الجموع امارئ القيس كما تقول في تصغيره امير ئ القيس بلا فرق (قوله
ومعلوم ان أكثرها وهو السبعة) أي هي ماعدا المضاف وفي الحكم على جميع
السبعة بالاستثناء من الحذف نظر اذ المركب المزجي والمثنى والمجموع جمع تصحيح
لا يتأتى جمعها على صيغة منتهى الجموع حتى يقال ان عجز المركب المزجي
وعلامة التثنية وعلامة الجمع تحذف في حال جمعها على صيغة منتهى الجموع لا في
حال التصغير بل اذا أريد تثنية ذلك أو جمعه أتى بذوا أو بذوو فلم يبق مما يصح
استثناؤه سوى اربعة ألف التأنيث الممدودة وتاؤه وياء النسب والألف والنون
بعد أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال في جمع قرفصاء وحنظلة
وعبقرى وزعفران قرافص وحناظل وعباقر وزعافر و يمكن الجواب بان المراد
أن هذه السبعة لو جمعت على صيغة منتهى الجموع ولو على سبيل الفرض بالنسبة
لغير الاربعة لحذف منها ذلك أخذا من قول التوضيح بعد ان ذكر التصغير مع هذه
الثمانية كما تقدم آنفا ما نصه وأما في التكسير فانك تحذف تقول قرافص وعباقر
وزعافر وجلاجل ولو ساغ تكسير البواقي لوجب الحذف الا أن المضاف يكسر
بلا حذف كما في التصغير تقول امارئ القيس كما تقول اميرئ القيس لانهما كلمتان
كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه ومحل الأخذ قوله
ولو ساغ الخ وماتقدم من استثناء الاربعة فقط مبنى على ما للتوضيح من ان الكلام فيما
وقع بعد أربعة أحرف والا فالمستثنى بناء على عمومه لما وقع بعد الثلاثة بعض كل
من الاربعة تأمل (قوله تكرارا مع قوله الخ) أي ليس تكرارا بالنسبة للثلاثى
الذى فيه تاء التأنيث أو مدته اما بالنسبة لما زاد نحو حنيظلة وقريفصاء فلا يتوهم
فيه التكرار حتى يجاب بما ذكره لعدم دخوله فيما سبق (قول المصنف آخرا

للنسب) قيل ان قوله آخرا البيان الواقع اذ المزيد للنسب لا يكون الا آخرا وقيل انه احترز به عن الالف المتوسطة عوضا عن احدى ياءى النسب في نحو يمان وشآم مما صار كقحار في تصغيره على يمين وشويم بحذف الالف وهذا كله لا يحتاج اليه الا اذا كان قوله للنسب قيدا لقوله آخرا والامر ليس كذلك فآخرا وقع في مركزه وخرج به المزيد لا آخرا وللنسب خرج به المزيد آخرا الا للنسب (قوله سنيون) بضم السين وفتح النون وتشديد الياء المضمومة (قوله بل سنيات) بضم السين وفتح النون وتشديد الياء بعدها ألف ثم تاء مثناة فوقية فالياء الاولى هي ياء التصغير والثانية هي لام الكلمة التي هي واو في الاصل قلبت الآن ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة وانما صغر على صيغة جمع المؤنث بالالف والتاء لا على صيغة جمع المذكر بالواو أو الياء والنون لان اعرابه اعراب جمع المذكر السالم بالواو أو الياء انما كان عوضا عن اللام المحذوفة فلما ردت اللام للتصغير لم تبق علامة جمع المذكر لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قوله وسيأتي وجهه) أي في الخاتمة وقد علمته (قوله أو هو الجواب على تقدير الفاء) فيه أن الفاء لا تحذف الا للضرورة بخلاف حذف الجواب اذا كان فعل الشرط ماضيا كما هنا (قوله تعليل لمحذوف) لا حاجة اليه بل هو تعليل لما قبله (قوله لا يمكن النطق الخ) أي لسكونها تدبر (قوله فيقال عليه بردّ اللام الخ) المناسب فيقال عليه بردّ الالف الى الواو وقلبها ياء لتطرفها اثر كسرة واعلاله اعلال قاض تأمل (قوله اضم ما قبلها) أي مع سكونها والا فضم ما قبلها موجود عند التصغير أيضا (قوله وأباب في عباب) بالهمزة في الاول والعين في الثاني المضمومتين وبباءين موحدتين بينهما ألف فيهما (قوله وفيه نظر الخ) يدفع بأن المعنى ارددثانيا حوّل لينا أي صار الآن لينا لا أصله الذي حوّل عنه ولذلك قال شيخنا منظرا في كلام المحشي ان الثاني المقلوب لينا باعتبار الاتصاف بذلك هو الآن (قوله الموجود فيها) أي في المواضع الكثيرة (قوله قال سم وهو عجيب الخ) قال بعض الافاضل ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله والالف الثاني الخ لان هذا البيت مرتبط بالاوّل ومكمل لأقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكأنه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه اه وعليه فيكون قول الشارح في التنبيه الثاني حكم التكسير الخ ليس زائدا على المتن بل هو بيان له معلوم من الحوالة التي قالها أوّلا

لكن هذا بعيد ثم ان لك ان تقول مراد أبي حيان ان المعتاد والمألوف انما هو
حوالة المتأخر في الذكر على المتقدم فيه لا العكس فالموافق لذلك أن يذكر هذه
الاحكام في جمع التكسير لانه هو المتقدم في الذكر ويحيل عليه التصغير المتأخر
في الذكر وعلى هذا فلا ينفع في دفعه كلام سم (قوله دون المياثيق) أي مع أنه
الاصل اذ هو جمع ميثاق لا جمع موثق اذ لا وجه للاتيان بالتاء بعد الميم حينئذ
شذوذا بخلافه على الاول فان وجه الاتيان بها شذوذا مراعاة البدل المنطوق به
فيترجح (قوله أي برد الهمزة الى أصلها) فيه ان ما تقدم عن الهمع من انه يقال
في تصغير قائم قويئم بالهمز يقتضي أن القياس هنا ان يقال حريئض بالهمز بعد
ياء التصغير بلا رد الى أصلها (قوله زائدا ثالثا) خرج من المنفي بالميم بقوله زائدا
ما كان بدلا من أصل كالهمزة في ماء فانها بدل من الهاء اذ الاصل موه ودخل
في المنفي فيكون حاو بالثالث بدل من أصلي لا يمنع من التكميل فلذلك صح تمثيل
المصنف بما واندفع ما يقال ان المنقوص اذا حوى ثالثا غير التاء لا يكمل في التصغير
كما هو مفهوم كلام المصنف وماء بالمد اسما للمشروب حوى ثالثا غير التاء فكيف
يصح التمثيل به للمنقوص المكمل في التصغير مع أنه لم يستوف الشرط الذي
أشار له المصنف بقوله مالم يحو الخ نعم يرد أن يقال ان هذا ليس من قبيل التكميل
بل هو من قبيل ارجاع الحرف المنطوق به الى أصله فالظاهر ان ما الذي هو اسم
للمشروب في كلام المصنف بالقصر لا للضرورة بل لاجل صحة التمثيل خلافا لما يأتي في
المحشي (قوله خطأ) يمكن حمله على ما اذا كان الثالث بدلا من أصل كما في مثال
المصنف على ما فيه فلا يكون خطأ الا باعتبار الملاقة الا ان يقال هذا هو مراد
المحشي (قوله كجعل شيخنا النفي الخ) يحتمل ان كلام شيخه مبني على ان المراد
بالمنقوص ما نقصت أصوله عن ثلاثة اما وضعا أو استعمالا وقوله مالم يحو ثالثا الخ أي
مالم يكن فيه حرف زائد ثالث غير التاء كالالف في شاة وهار ويكون هذا التقييد
بالنظر للناقص في الاستعمال اذ الناقص وضعا لم يوجد فيه حرف زائد ثالث وعلى
هذا يصح التمثيل بما ولو جرينا على أنها ثنائية وضعا خلافا للشارح (قوله وثانيا
جزم بان مراده الخ) لك منعه بان مراد الشارح ان المقصود التمثيل بما الذي هو اسم
للمشروب مع التلويح والاشارة الى حكم الثنائي وضعا كذلك حيث أتى بما مقصورة
فقد أراد المصنف أمرا ما وهما لغيره ويدل على ذلك قول الشارح آخرا وهذا هو

الظاهر كلام الشارح عليه تأمل (قوله لغة ثالثة) فالاولان الحذف بوجهيه والقياس الذي هو قلب الواو همزة كقائم (قوله وعلى لغة هائر وشائك هو برالخ) مقتضى ما تقدم عن الهمع من انه يقال في قائم قو بتم بالهمز انه يقال هنا هو يئر وشو يئك بالهمز تأمل (قوله وعلى غيرهما) هو لغة الحذف بوجهيه (قوله لئلا يلزم اثبات اسم معرب) أي في الاستعمال وليس كلامه في الوضع وان توهمه المحشي (قوله وقد يقال الخ) فيه ان الوضع لا كلام فيه وانما الكلام في الاستعمال وما جعله العلامة لازما على القسم الثاني لولا التضعيف من اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك بحركة الاعراب لم يوجد في القسم الاول اذ الثاني في هل و بل ليس حرف لين فلا يضر تحركه بحركة الاعراب فهما نظير يد ودم اه شيخنا الا أن يقال مراد المحشي انه يلزم في القسم الاول عدم النظير باعتبار الوضع وهو محذور كعدم النظير باعتبار الاستعمال الذي اعتبر في القسم الثاني ثم انه قد يقال ان الاسم المعرب قد يكون على حرفين كقد بمعنى كاف في قد زيد درهم ولا سيما بمعنى غير فينبغي أن يخص قولهم أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة بما ليس على صورة الحرف و بالوضع الاصلي والاف يأتي له في النسب عند الكلام على قول المصنف وضاعف الثاني من ثنائي الخ أن الصحيح الموضوع على حرفين اذا جعل علما لغير اللفظ وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى بلا ضرورة وحينئذ لا يصح ما أورده على القسم الاول (قوله على ان الثنائي الخ) مدفوع بأن اللزوم على أحد الوجهين الجائزين كاف اه شيخنا (قوله لقلة التسمية بحمد) فيه ان التصغير لا يتوقف على التسمية بحمد فيحصل الالباس في قولك حسن حميد على تسليمه قال شيخنا اذا لاحظت ان قاعدة تصغير الترخيم الاقتصار على الاصول الملائمة كان حميد محتملا للترخيم وغيره والترخيم شامل لجميع الالفاظ المذكورة فالاحتمال هو المحقق اه وهذا لا يتم الا ان كان تصغير الترخيم مساويا لغيره في الاستعمال والظاهر انه أقل منه فيه (قوله وغلاب كـكتان) أي بفتح الكاف وتشديد التاء مفتوحة وبعد الالف نون فغلاب مثله في الحركات والاعراب هذا هو الصواب كما رأيته في القاموس وفي بعض نسخ المحشي وغلاب كـكتاب بالباء بعد الالف (قوله رتغير بعض الياء عنه) فيه نظر لان هذه الياء هي المنقلبة عن الالف وأيضا التغير بعض ليس لازما وهذه لازمة تأمل (قول الشارح

يجرى بليق ويذم) فى القاموس بليق كزبير ماء وفرس سباق ومع ذلك كان يعاب فقالوا يجرى بليق ويذم وهو مثل يضرب للمحسن والحال أنه يذم اه بالمعنى وربما يفهم منه أن بليقا علم لا اسم جنس نكرة فيخالف الشارح تأمل (قوله أى بالداهية) فى الحفنى كنى بأم الربيق هنا عن الغول (قوله لكن يمنع الاول الخ) أى و يعين الوسط (قوله بخاء معجمة فنون) المناسب ان يقول ففاء فنون أو يقول ثم نون (قوله أى وست وسبع وتسع) واما ثلاث وأربع وثمان فهى خارجة بقيد ثلاثى (قوله ورجلها) بفتح الراء وضم الجيم يعنى ان العرس بالكسر يطلق على رجل المرأة كما يطلق على امرأة الرجل وحينئذ فيحتاج التمثيل به الى التقييد بالواقع على الانثى نظير ماسبق فى فرس (قوله الواحدة بهاء) الظاهر ان المراد بلا ألف بأن يقال فيها بقلة فليحرر (قوله أما فيه فلا تعويض) أى اما فى المختوم بزيادة تثنية أو جمع فلا تعويض بزيادة فى الآخر فاندفع ماقيل سيأتى ان فيه تعويض الالف أيضا الا أنها حذفت لالتقاء الساكنين مع تلك الزيادة على قول الأخفش وللتخفيف والفرق بين المتمكن وغيره على قول سيبويه (قوله وبقى ثالث فى اللذين الخ) نظر فى هذا ومابعده بالمكبر وفى ذيا ومابعده بالمصغر والمناسب الجرى على طريقة واحدة (قوله وهو رد الاصل المحذوف) وهو الياء التى كانت فى الواحد والمراد ملاحظة ذلك بمقتضى القواعد فاندفع ماقيل هذا مسلم لو كان اللذان أو اللتان مثنيين حقيقة أما على انهما صيغتان وضعتا للدلالة على اثنين من أول الامر كما يأتى على الاثر فلا (قوله كما هو ظاهر كلام المصنف) راجع للنفى كما يدل عليه مابعده (قوله ولا يضره ذلك الخ) أى لا يضر الأخفش الجواب بالفرق فى كون حذف الالف لا لالتقاء الساكنين لانه لا ينافى كون الفرق المذكور علة أيضا (قوله أجيب بأن سكونه الخ) فيه ان المتبادر من كلام المصنف ان الشذوذ من جهة وقوع التصغير على الذى وذا وفروعهما وان التصغير هو ماتقدم بعينه فكلام الشارح وجيه (قوله بالباسه بتصغير ذا) فيه أنه لا الباس لان الحرف الاول يبقى على ما كان عليه فاللبس مندفع بكسر الاول فى تصغير ذى وفتحه فى تصغير ذا وفى التصريح يشكل على التعليل بالالباس تصغيرهم عمرو وعمرا على عمير مع الالباس ونوزع فى ذلك بأنه من باب الاجمال لا من باب الالباس (قوله وذكر) بفتح أوليه (قوله ومذكار) بكسر أوله وسكون ثانيه (قوله ينظر فيه

مطلب الفسب

الى حالته الراهنة) فلا يلاحظ فيه ان الواو والياء عوض عن لام المفرد حتى يلزم المحذور (قوله لئلا يصير الاعراب تقديريا) هذا ظاهر عند عدم مضاعفة الالف أما اذا ضوعفت كما ضوعفت الياء لم يلزم ذلك لانقلاب الالف الثانية همزة فيظهر عليها الاعراب تأمل (قوله والظاهر ان الاضافة الخ) فتيم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب كذا في حاشية التصريح (قوله صوابه المنسوب اليه) يجاب بأن المراد المنسوب بهذا الالحاق اه شيخنا (قوله كافية) لكن المتبادر خلافها وهو الباينة الكلية فالظاهر من المتن ما أفاده الشارح اذ لم يدع القطعية اه شيخنا (قوله بدليل مررت بجوار) أى فان الفتحة نابت عن الكسرة فلذلك قدرت ولم تظهر مع خفة الفتحة (قوله قلت الثقل في اجتماع الياآت) أى انضمام بعضها البعض من غير فاصل فلا بد أن تكون متوالية وقوله لا في وجودها غير مجتمعة أى غير متوالية كما في فانه لم يوجد فيه ياآت متوالية اذ الالف التى هى بمنزلة الياء مفصولة وباء عمان الثانية باقية على الحذف لانه خامس المنقوص وقوله فانهم الفرق أى بين الوجود مع الاجتماع والوجود مع عدمه (قوله فيه ان حذف الاولى الخ) الظاهر ان كلا من الحذف والجعل تقديرى (قوله لان هذا بيان الخ) أى فاذا كان المختار في الاصلى هو القلب كان المختار في مقابله وهو الزائد مقابله وهو الحذف كما هو المتبادر وليس المراد أن المفهوم يعين ذلك لاحتمال التساوى في المقابل ولذلك قال كالصريح ولم يقل صريح فاندفع ماذكره بعد عن الاسقاطى (قوله أى في كونها رابعة الخ) انما قصره على ذلك مع أن كلام المتن صادق بجميع مالا ألف التأنيث لان حذف الالف الخامسة فاكثر سيأتى في قوله والالف الجائز أربعا أزل ولان الرابعة لما ثانيه متحرك لا تكون الا في ألف التأنيث دون شبهها الذى هو ألف الالحاق والالف الاصلية كما نص عليه في التوضيح وشرحه (قول الشارح اذا نسبت الى محيي) أصله محيى بوزن مفعيل فالميم زائدة والحاء فاء الكلمة والياء الاولى الساكنة المدغمة عينها والياء الثانية المكسورة زائدة والياء الثالثة لام الكلمة استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع التقاء الساكنين فصار محيي بوزن مفعي ثم حذفت الياء الاولى التى هى عين الكلمة لتوالى ثلاث ياآت تقديرا اذ المحذوف لعلة كالثابت أو بحسب الاصل فصار

مفى فتحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فصار محى بحذف الالف لالتقائها ساكنة مع التنوين فلما أتى بياء النسب زال التنوين بعد الالف فعادت الالف والياء التى هى لام الكلمة ساكنة فالتقت الياء ساكنة مع ياء النسب فحذفت لاجل ياء النسب وقلبت الالف واوا وحركت بالكسر لاجل ياء النسب فصار محوى هذا بيان ما فى الشارح فتأمل (قوله وأماسقاوة) كذا بالسين المهملة فى النسخ وكذا رأيته فى نسخة الهمع والذى فى شرح على باشا على التسهيل شقاوة بالشين المعجمة (قوله طاهر القزوينى) فى نسخة الهمع بالطاء المهملة وهو يؤيد ما فى بعض النسخ من كتابته بها لا بالظاء المشالة كما فى بعض آخر فليحرر (قوله فلا تجب القرينة) أى مالم يكن المقام للبيان والا وجبت أيضا (قوله لا النقل) عطف على حكاية أصله (قوله أو منقلبة) عطف على زائدة (قوله ألية) أى بضم الهمزة وفتح ثانيه (قول الشارح فقلبوها الفا على غير قياس لو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الياء الثانية المتحركة الفا كان القلب على القياس (قوله وهى حامل) عبارة القاموس أو وهى حامل (قوله وفى القاموس مايشهد له) حيث قال وأغالت ولدها وأغيلته سقته الغيل فهى مغيل ومغيل وهو مغال ومغيل اه والغيل هو اللبن الذى ترضع المرأة ولدها به كما فيه أيضا (قوله أو حكما) أى بأن كانت قبل تاء تأنيث مثلا (قوله يرد عليه انه موجود فى مبيتى) قد يقال اللبس هنا غير ضار لاتحاد المعنى أو الماصدق بخلاف مانحن فيه اه شيخنا (قوله وقد ينازع فيه) أى بأن الموجود هنا الالباس اذ الاصل عدم الحذف فالمتبادر هو مالا حذف فيه وقد يقال الحذف هنا هو قاعدة التصغير فمن لاحظ ذلك تساوى عنده الامران (قوله ذكر الشيخ خالد الخ) أى لكن يتوقف الثانى هنا الضرورة (قوله ولذا لم يحذفوا فى نحو طويلة الخ) أى لعدم وجود مانع الابقاء مع وجود مقتضيه لم يحذفوا الخ أو يقال لتغليب مانع الحذف على مقتضيه (قوله لئلا يتوالى اعلالان الخ) وهما حذف الياء الزائدة وقلب الأخرى واوا وتوالى مهما ممنوع ولذلك لم تعل الواو فى الهوى مع تحركها وانفتاح ماقبلها لان ياءه أعلت بقلبها لتحركها وانفتاح ماقبلها اذ أصله هوى ومعنى توالى الاعلالين اجتماعهما بلا فاصل ومحل الامتناع اذا كان كل من الحرفين يستحق الاعلال كالمثال المذكور أما اجتماعهما مع الفاصل فيجوز نحو يقون أصله يوقيون وكذا يجوز اذا كان المستحق للاعلال أحد الحرفين ولكن لزم

من اعلاله اعلال الآخر فلا اشكال فى نحو عصى بكسر العين أو ضمها اذ أصله عصو و
بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الاولى ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسرت العين فى احدى اللغتين اتباعا لما بعدها
لكن رد فى شرح الكافية منع توالى الاعلالين على الاطلاق فمنع توالِيهما اذا اتفقا
واغتفره اذا اختلفا كماء وشاء وترى فان الاصل موه وشوه ونرأى وأجاب يس بأن
هذه الالفاظ شاذة فلا ترد ومن هذا اعلم ان الممنوع توالى الاعلالين على حرفين
أما توالِيهما على حرف واحد فهو جائز هكذا يستفاد من المحشى فى مواضع من باب
الابدال (قوله ثم قلبها واوا الخ هذا ضعيف) الاولى اسقاط لفظ الى آخره تدبر
(قوله كما يؤخذ من أمثلة الشارح) أى فانهم حذفوا حيث لا تعدد حيث قالوا فى
ثقيف ثقفى وفى سليم سلمى ولم يحذفوا كلما وجد التعدد حيث قالوا فى مليح بنى عمرو
ومليح بنى الهون مليحى باثبات الياء ولم يفرقوا بينهما كذا قيل (قوله الظاهر ان
معنى كل منهما الخ) أى فكل واحد على حدته منسوب الى تأبط شرا (قوله لان
الاول منسوب الخ) فى نسخ لا أن الاول منسوب الخ وفى بعض آخر الا أن الاول
منسوب ونسبها أوسطها كما لا يخفى (قوله ويلزم على الاحتمال الاخير الخ) لا ضرر
فى ذلك كما لم يضر وقوع الاعراب حشوا فى حلو حامض نظرا للاستقلال ظاهرا
تأمل (قوله اذ ليس لمجموع معنى مفرد ينسب اليه الخ) قال الاسقاطى الا ان
يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما فى ابن عمر اه ومقتضاه ان
العلم بالغلبة لا يشترط تصديره بابن وعلى هذا فيمكنك حل كلام مصنفنا بوجه
آخر هو ان الاقسام أربعة الاول العلم بالغلبة المبدوء بابن كابن الزبير وابن عمر وابن
عباس وهذا مراد المصنف بقوله مبدوءة بابن الثانى العلم بالوضع المبدوء بأب
كأبى بكر وهذا هو مراده بقوله أو أب والثالث العلم بالغلبة غير المبدوء بما ذكر
كغلام زيد علما بالغلبة على بعض غلمانه وهو مراده بقوله أو ماله التعريف
بالثانى وجب فان العلمية بالغلبة لا تنافى التعريف بالاضافة انما الذى ينافيها
العلمية بالوضع فلا حاجة لاعتبار كون التعريف بالاضافة منظورا فيه الى ما قبل
العلمية قاله بعضهم الرابع العلم بالوضع غير المبدوء بما ذكر كامرئ القيس وهو
لا يتعرف فيه الاول بالثانى لان كلا منهما كجزء من الكلمة وهذا هو مراده بقوله

فيما سوى هذا الستين للاول وعلى هذا اندفع اعتراض الشارح على ابن الناظم وسقط ما للمحشى وغيره فى مواضع (قوله لا يخلو من نظر) لا نظر لان ماله التصريف حيث كان قسما آخر شمل نحو غلام زيد لحمله على ما يتبادر منه فى ذاته بقطع النظر عن ظاهر العطف بأو من كل ما تعرف فيه الاول بالثانى فتفريع الشارح صحيح تأمل (قوله يجوز تقييد المسئلة الخ) الذى يظهر تقييد هذه المسئلة بما ذكر احترازا عن بنت وأخت فان الرد فيهما واجب ولا اعتبار بكون لامهما جبرت فى موضع من المواضع الثلاثة أولا فان لام بنت لم تجبر أصلا فى موضع منها بخلاف لام أخت فانها جبرت فى الجمع على أخوات ولو أطلقت هذه المسئلة بحيث تشمل بنتا وأختا لاقتضى ان لام بنت يجوز فيها الجبر وعدمه لعدم جبرها فى موضع من المواضع فتكون لامها مخالفة للام أخت فليس التقييد لمجرد دفع التكرار وبهذا تعلم ما فى كلامه (قوله بدليل شاهت الخ) أى وإسناد الفعل الى ضمير الرفع المتحرك والتكسير يردان الاشياء الى أصولها (قوله ونسب اليه كما نسب الى فتى) أى فتقلب الالف واوا لاجل ياء النسب ورد اللام واجب فى هذين الشيئين لاعتلال عينه وردها فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنان وانظر لم تقلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذاوى كشاهى وليس فيه توالى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طووى لعروض حركة العين فيه وأصالتها هنا ولعل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما قاله بعض الافاضل (قوله جواز الجبر وعدمه) أى لما تقرر فى التنبيه الرابع ان ابنا يجوز فيه الجبر مع حذف الهمزة ويجوز عدمه مع استصحابها وأما أخ فهو واجب الجبر لانه جبر فى التثنية ولذا خص الاعتراض بالحاق بنت بابن تدبر (قوله وأنفرائن تدفع اللبس) هذا غير محتاج اليه بناء على عدم ضرره فى هذا الباب (قوله ولعل مرادهم أصليهما) أى قبل حذف اللام والاتيان بالتاء عوضا عنها وحينئذ فذكرهما كى وذى وبذكروا ثنتان وكلتا اثنان وكلا تأمل (قوله ويظهر لى توجيه حذفها) أى مع ان كلتا كحبلى وهو يجوز فيه الامور الثلاثة بعد فتأمل ما ظهر له خفاء وذلك لانه لو لم تحذف ألف التأنيث بل قلبت واوا لزم اجتماع أربع متحركات كما قال لوجود مثلين حينئذ فى الكلمة فيسكن أولهما او يدغم فى الثانى والذى يظهر تعين التوجيه الثانى (قوله فأصلها ياء) فى نسخة لامها ياء (قول الشارح فالذى ينبغى الخ)

قيل اشتهر ان النسب يرد الاشياء الى أصولها وحينئذ فكان ينبغي رد التاء الى أصلها وهو الواو كما هو مذهب الجمهور فيقال في النسب الى كلتا على مذهبهم كلوي بحذف الالف لما مر في المحشي وأيضا فهذه التاء تشعر بالتأنيث كما في الشارح وتاء التأنيث تحذف للنسب وان لم تكن متمحضة له كما مر وحينئذ فالذي ينبغي هو ان النسب الى كلتا على مذهب الجمهور كالنسب اليها على ظاهر مذهب سيبويه بغاية الامر انه على مذهب الجمهور يرجع لاصل التاء وهو الواو لان النسب يرد الاشياء الى أصولها ولاشعارها بالتأنيث وعلى مذهب سيبويه تحذف التاء لرد اللام ولا يجمع بين العوض والمعوض ولاشعارها بالتأنيث والالف على كل منهما محذوفة لما مر في المحشي (قوله واعل المناسب الخ) هذا هو مراد الشارح وقوله يذكر في موضعه لا يفيد انه ذكره في هذا الكتاب (قوله لتكون الخ) أي مع انه لم يلزم التغيير في اللفظ والمعنى معا لان المعنى المقصود لم يتغير لانها اذا جعلت علما على لفظها تكون له مع كونها دالة على معناها اه اسفرايني (قوله اذا علمت هذا ظهر لك الخ) فيه ان ما ذكر قاعدة باب الاعراب وما نحن فيه قاعدة باب النسب وليس بلازم بناء احداهما على الاخرى فكلام الشارح ظاهر محملا بان الصحيح لا يلزم فيه اجحاف اذا لم يضاعف ولم يخرج عن أوزان المعربات اعتبارا بما انضم اليه من ياء النسب بخلاف المعتل فوجب فيه التضعيف لان حرف العلة قد يكون ساكنا فيحذف لالتقائه ساكنا مع أولى ياءي النسب (قوله الا على قول بعضهم قراوى) أي فيجوز قلب الهمزة الاصلية واوا وهو وجه قدمه الشارح عن التسهيل وقال هناك والاجود التصحيح (قوله بعد سلب سكونها) لا حاجة اليه (قوله اسم فاعل أرى) أي الذي هو الماضي ومضارعه يري بضم الياء وكسر الراء (قوله وهذا كما قال في لم يع الخ) أي قول المصنف بوجوب رد المحذوف لتنزيل المذكور كقوله بوجوب هاء السكت في لم يع لتنزيل الياء لزيادتها منزلة العدم فبقي اللفظ على حرف واحد وغيره لا يقول بوجوب هاء السكت في مثل ذلك (قوله والنسب اليه على لفظه) أي سواء كان له واحد من لفظه كصحبي وركبي أولا كقومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (قوله ولا يعلم ما المنسوب اليه منه) أي من اسم الجنس

الجمعي

الجمعي أي بخلاف المنسوب الى اسم الجمع فانه يعلم ما نسب اليه وما نسب الى مفرده فانك تقول في الاول ركبي وفي الثاني راكبي وعدم العلم المذكور ليس خاصا باسم الجنس الجمعي بل يجري في التثنية والجمع اذ لا يعلم ما نسب اليهما وما نسب الى مفردهما وقد يقال معنى قوله ولا يعلم ما المنسوب الخ ان العرب لما قالوا في النسبة الى نمل نملي لم يعلم هل نسبوا الى لفظ نمل ولم يرجعوا الى المفرد أو رجعوا الى المفرد وحذفوا التاء لانها تحذف للنسب بخلاف قولهم في النسبة الى زيدين زيدي فانه معلوم بالضرورة أنهم رجعوا الى المفرد وقولهم في النسبة الى ركب ركبي فانه معلوم بالضرورة انه منسوب الى لفظ اسم الجمع والمقصود من هذه العبارة انه لم يوقف على الحكم في النسبة الى اسم الجنس الجمعي هل النسبة الى لفظه أو الى مفرده (قوله أهو المفرد) أي كنملة وقوله أم الجمع أي كنمل (قوله الى اسم فيه واو الخ) أي كرموة وقحدوة (قوله من قبيل العلم) أي علم فقه المواريث (قوله بل قال في الهمع الخ) هذا لا يمنع التخطئة اذ هي مبنية على الجادة فهو خطأ عند أهله الاغبر اه شيخنا (قوله ونحو كعباديد أبابيل) قال الدنوشري صرح البيضاوي بما يدل على أن له واحدا من لفظه فانه قال عقب أبابيل جماعات جمع ابالة وهي الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعات من الطير في تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشماطيط اه وأقول ما صرح به البيضاوي سبقه اليه الزمخشري اه يس على التصريح وعلى كون أبابيل واعراب كعباديد يقال في النسب اليهما أبابيلي واعرابي بخلافه على ان لهما مفردا (قوله لانه واحد) أي بالعلمية (قوله والمعية في الحكم) أي هذه الصيغ الثلاثة أغنت عن الياء في النسب (قوله كان وجه الفصل بينه ظاهرا) وهو دفع توهم انه مثال ثالث والاشارة الى انه من قبيل الثاني (قوله أو دونه) أي التغيير (قوله الى بصرى الشام) أي فانه بالضم لا غير (اذا علمت ذلك الخ) يمكن ان يقال سأل النحوي البدوي اذا نسبت الى البصرة بالفتح ماذا تقول فقال بصري بالكسر كما ذكروه في تصغير آل على اهيل اه شيخنا (قوله وسيأتي التعبير به) أي بغير اللازمة (قوله كورة) بضم الكاف وسكون الواو وبالراء المهملة أي مدينة كما في القاموس (قوله ومراده بالفتح ما يشمل الخ) سيأتي هذا في الشرح فالاولى تركه أو يقول بعده كما يأتي في الشرح (قوله أي لاجل الوقف الخ) أشار بذلك الى ان وقفا مطلب الوقف

يحتمل ان يكون مفعولا لأجله وان يكون حالا وان يكون منصوبا بنزع الخافض
ويرد على الاول ان الوقف ليس قلبيا الا ان يجرى على مذهب من لا يشترط وعلى
الثانى ان نصب المصدر على الحالية مقصور على السماع وعلى الثالث ان النصب
بنزع الخافض مقصور على السماع أيضا على المشهور فالاولى ان يكون منصوبا
على الظرفية بتقدير وقت (قوله فى الاستثبات) أى طلب ثبوت تعيين المبهم
(قوله تعيين مبهم) أى وقع ذلك المبهم فى كلام المخاطب (قوله انكار خبر المخبر)
هذا هو الممثل له بعد وأما قوله أو انكار كون الامر على خلاف ماذكر أى أولا فمثاله
ان يقول شخص جاء زيد فيرد عليه آخر بقوله لم يجئ فيقول الاول أزيدنيه
منكرا على ذلك الآخر (قوله بمدة) وتسمى مدة التذكر (قوله نحو قالا الخ)
أى فى قال وتقول وفى الدار (قوله لم يؤت بها) أى بالمدة المذكورة بل يؤتى بأحد
الأوجه الآتية (قوله والترغى) هو ما كان بقلب الالف آخر الشطر تنوينا
(قوله من رجوع الجزئيات الخ) فالسكون فى الكلمة المخصوصة جزئى يرجع
الى كليه وهو مطلق السكون وهكذا الباقى (قوله لانه نبه عليه الخ) أى فخصص
عموم ما هنا بما يأتى فلا ايراد على المصنف بانه كان عليه أن يستثنى ما ذكر (قوله
فهو داخل فى قوله الآتى أو قف الخ) أى فالمقصود بما يأتى افادة حكم آخر له وهو
حذف تنوينه والوقف بالروم اه سم فعلم منه ان المنصوب المنون له حالتان الاولى
ابدال تنوينه الفا فيدخل فى قوله تنوينا اثرفتح الخ والثانية حذف تنوينه والوقف
عليه بالروم فيدخل أيضا فى قوله أو قف رائم التحرك لكن لا يخفى ان كلام
الحالتين مبنى على اختلاف اللغتين فلا ينافى ان المنصوب المنون لا يتأتى فيه الروم
على لغة من يبدل تنوينه ألفا كما سيأتى فاندفع ما يقال هذا مخالف لما يأتى عن
الهمع وغيره وليس المقصود الحصر فى الحالتين السابقتين لجواز غيرهما كالنقل
على لغة حذف التنوين تأمل (قوله فتقول منه ومنهو الخ) انظر رسم الصلة فى هذه
المواضع مع قول المصرح نقلا عن الموضح فى الحواشى أن صلة الضمير المضموم
والمكسور لا صورة لها فى الخط كالتنوين اه يس ولك أن تقول ما نقل عن الموضح
مخصوص بما يجب فيه حذف الصلة وقفا بخلاف ما يجوز اثباتها فيه وقفا فتأمل
(قوله أفادان الكلام فى هاء الضمير المتصلة) أى بحرف ساكن من جنس حركتها
وفى التصريح وهل هما أى الواو فى نحوله والياء فى نحو به من نفس الضمير كما فى هو

وهى

وهى أم زائدتان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثانى واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج ينسب اليه الاول والمازنى ينسب اليه الثانى (قوله فان كانت ساكنة) نحو جاء غلامى (قوله أو محذوفة) نحو ياقوم (قوله وان كانت متحركة الخ) فتقول فى نحو جاء غلامى بفتح الياء جاء غلامى بسكونها أو جاء غلاميه (قوله أى حتى يكون راجحا) المناسب اسقاطه لانه عين قول الشارح فيرجح بالكثرة بنصب الفعل بعد الفاء فى جواب النفى (قوله وفى هذا نظر) أى لانه لو كان اتباع الرسم مجوزا للوقف بحذف النون لجاز الوقف على قاض وفى المثال المذكور بحذف النون مع أنه لا يجوز وأيضا الرسم هو الذى يتبع الوقف لا العكس (قوله فلا اعتراض عليه بهذا القسم) محصل الاعتراض ان قول المصنف وغير ذى التنوين بالعكس يشمل هذا القسم فيقتضى أرجحية الاثبات فيه مع ان الارجح الحذف (قوله غير مراد) أى لان الوقف على قاض من قاضى مكة فى النصب بالسكون (قوله على ما ينبغى ذكره من الساكن) نحو اذن والمنقوص وقيد بقوله ينبغى ذكره لانه لم يتعرض لجميع أنواع الساكن تأمل (قوله أخذ بذكر المتحرك) أى غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا (قوله اذ الاعراب لا يكون قبل) أى قبل الآخر وقد يقال انه لا يكون قبل اصالة فلا ينافى كونه قبل عروضا (قوله الا ما روى عن أبى عمرو الخ) أى وعن سلام أنه قرأ والعصر بكسر الصاد كما تقدم له الا أن يقال أراد بالقراء هنا السبعة تأمل (قوله كان حولى) أى بضم نون كان والاصل كانوا (قوله اذ لا تجوز مراعاة اللفظ الخ) عبارة المحشى فى باب الموصول فائدة يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشترى لهو الحديث الى قوله واذا تتلى عليه آياتنا وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسى عن النحويين وعللوه بانه يكون الباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيرا وأقره ابن هشام وغيره اه دمامينى ملخصا لكن قال فى الهمع وتجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون فى غير شئ ينظر فى أمرنا قومك اه وفى الرضى ما نصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز

علی ضعف الا فی اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضارب جاء الخفاء موصوليتها انتهت وبها تعلم صحة مراعاة المعنى فی قصده لانه وان تأخرعنها مراعاة اللفظ تقدم عليها أيضا مراعاة اللفظ فالبيت حينئذ من قبيل ومن الناس من يشتری لهو الحديث الخ فقد سها المحشی هنا عما سبق له وجل من لا يسهو (قوله لشدة ثقل الهمزة الساكنة التی قبلها ساكن) فی هذا التعليل نظر لانه لولم ينقل فی نحو رأيت ردأ اسكان الوقف بابدال التنوين ألفا وابقائه علی اللغة الفصحی وهذا التعليل انما يظهر فی غير المنون كما فی الشرح فعلة النقل فی المنون انما هی الحمل علی غير المنون تأمل (قوله ومن لزوم الاعتلال للاعلال) سيأتی له ان المعل بحذف الآخر قد لا يكون معتل الآخر نحو أل من لم أل فتدبر (قوله ان الحكم المذكور) أی زيادة هاء السكت (قوله أی حيث أريد الوقف الخ) توضيح أفاد به أن محل الوجوب هو ترك الهاء (قوله مجیء م جئت) فيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجیء م وهو سؤال عن صفة المجیء أی علی أی صفة جئت ثم أخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف (قول الشارح أولی بالحذف لاستقلالها) ولذا يتم الوقف عليها نحوله وقوله بخلاف الشرطية الخ أی فصارت الفهما وسطا والحذف بالآخر أليق من الوسط (قوله لان لفظ ما غير لفظ ماذا) هذه لمغايرة حقيقية فتعليله بعد غيره مناسب نعم يناسب لو قال بدل هذا الان لفظ ما باعتبار عدم تركيبها مع ذا غيرها باعتبار تركيبها معها تأمل (قوله ولا يخفی ما فيه من الخلل الخ) قد يقال لا خلل وقوله من رمضت الخ بيان لاصل المأخذ والمادة وأرمض مضارع أرمض مبنيا للمجهول والمبنی للفاعل أرمضه غيره أی جعل قدمه رامضا فالهمزة للنقل وكذا يقال فی قوله من ضحيت الخ اه شيخنا (قوله اذا المعهود الخ) قد يقال الاضافة للمبنی تجوز البناء علی أی حركة اذا اقتضی لذلك لا يخص حركة بعينها والوقوف علی جميع ما سمع من ذلك الباب بعيد (قوله أو الضمير) أی فی فتشا (قول الشارح لم يتسنه) أی بناء علی انه من السنة واحد السنين وان لامها واو فالاصل يتسنو قلبت الواو ألفا وحذفت للجازم فالحقت الهاء وقفا وأجری الوصل مجراه وكذا علی أنه من الحما المسنون وأصله يتسنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا دفعا لتوالی الامثال كتظنی وتقضی فی تظنن وتقضض أی سقط أما علی قول المجاز بين ان لام السنة هاء فيتسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل علی الجميع

ضمير

ضميرا لطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا ولما انتبه بعد المائة سنة وجده على حاله لم يتغير وقوله مثل الحريق الخ قبله لقد خشيت ان أرى جدبا بشد الباء للوقف وهو ضرورة في هذا لفظ لما مران شرط التضعيف ان لا يكون الاسم منصوبا منونا فلا يصلح شاهدا ولذا حذفه الشارح ومثل الحريق صفة لجدبا على جعل الرؤية بصرية أو مفعول ثان لارى على جعلها علمية وهو الا نسب بتعلقها بالجدب اذ الجدب الذي هو ضد الخصب لا يبصر بل يعلم وان أبصرت آثاره وجملة وافق القصبا حال من الحريق والمراد بالقصب القصب الفارسي الذي تشتعل فيه النار بسرعة أي اني أرى جدبا مثل الحريق الموافق للقصب الفارسي في مزيد القوة وسرعة الانتشار وقوله الذرفن في القاموس ذرف الدمع يذرف ذرفا وذرفانا وذريفا وتذرافا سال وعينه سال دمعها والعين دمعها أسالته وذرف دمعه تذريفا وتذرافا وتذرفة صبه (قوله انها عمل واحد) أي ان الامالة عمل واحد وهو الانحاء بالفتحة نحو الكسرة يلزمه أي ذلك العمل الواحد عند وجود الالف عمل آخر وهو الانحاء بالالف نحو الياء وهذا اللزوم مستفاد من فاء التفريع في فتميل الخ وقوله مع ان قوله المذكور الخ قيل ان قوله وبالالف نحو الياء مستقل ليس من تمام ما قبله بل هو نوع آخر وغايته انه اكتفى فيه بذكر اللازم لان امالة الالف لازمة لامالة الفتحة (قوله وكان الاحسن الخ) لا حاجة اليه ولا للجواب بعد بناء على أنها عمل واحد اه شيخنا (قوله عند بعض طيء) تقدم للمحشي قريبا في آخر الوقف انها لغة فزارة لا بعض طيء (قوله ومن تثنيتهم رضى على رضيان) أي فلا تمال ألف رضى بسبب انقلاب الفه ياء في رضيان لشذوذه اذ قياس تثنيته رضوان لان ألفه بدل عن واو ولا يقال انها تمال لكسرة الراء نظرا لكونها كفت منع حرف الاستعلاء لانا نقول محل كفها اذا كانت بعد الالف كما يعلم من الشارح عند قول المصنف وكذا تكف راء (قوله فلت هذا لا يتفرع الخ) لم يقصد الشارح التفريع على مجرد الحذف بل على المقول المنطوق به بالهيئة المخصوصة تأمل (قوله لعدم الضم في الياء) لعل المراد لعدم الضم في الياء المنقلبة ألفا كما هو المناسب لما نحن فيه والا فسيأتي للشارح في التصريف التصريح بأن فعل بالضم لم يرد يائي العين الا في هيؤ أي حسنت هيئته وهو مما شذ فيه عدم قلب الياء ألفا كما يأتي (قوله

مطلب الامالة

كشاهين) قال الاسقاطي ينبغي أن يقرأ بفتح الهاء على أنه تثنية شاه لا بكسرها اسم طائر لان الامالة حينئذ لاكسر الذي وليها اهـ ولم يعرج عليه المحشي لما قدمه من النظر في كلام الحفيد (قوله أي قابلة للتكرير الخ) أي مع وجود نوع استعلاء الى الخلف ففارقت المكسورة لوجود التسفل فيها المناسب للامالة (قوله فيكون ذكر ناب الخ) فيه أنه ليس مناسبا لما نحن فيه اذ ليس فيه شيء من حروف الاستعلاء الا أن يقال المراد اذ وقع معه حرف استعلاء ولو في كلمة أخرى لما سيأتي أن المانع يؤثر ولو في كلمة أخرى (قوله الصواب اسقاطه) قد يقال مقصود الشارح التمثيل للمانع المتقدم الفاقد للشرط فانه لا يمنع حينئذ والراء في رجال كذلك اذ عدم الكسر شرط في المنع وان لم يكن في خصوص حال التقدم كما أن حرف الاستعلاء المتقدم لا يمنع عند الكسر (قوله ولو قال بدله ورشادا الخ) فيه ان رشادا تمتنع امالته وكلام الشارح فيما يمال لكونه من محترزات الشرط فتأمل (قوله بمنزلة حرفين مكسورين) وتقدم ان الكسر الواحد من أسباب الامالة فالكلمة التي فيها تلك الراء كان بها سببين لامالة ألفها ومانع واحد لا يغلبهما كذا قيل وفيه ما لا يخفى (قوله ولم يتعرضوا لهذا التقييد الخ) أي بأن يقولوا محل كف الراء المكسورة الراء غير المكسورة اذا تقدمت غير المكسورة على الالف دون ما اذا تأخرت عنها (قوله المقصود منه الخ) أي لاجل الاعتراض على تمثيله بأبي قاسم ومراده أن المقصود هذا من حيث المثال الثاني وليس مراده أن المقصود جميع قوله أبي أحمد الخ حتى يرد أن المقصود أبي قاسم فقط لانه هو المقصود بالتنظير فيه دون أبي أحمد (قوله اعترض بأن السبب الخ) أجاب شيخنا الباجوري بأنه أراد بالمتصل ما ليس خارجا فيشمل ما اذا قام بنفس الالف وبأنه أتى بأحمد لبيان الفاعل فقط اهـ لكن هذا لا يدفع الايهام (قوله لان الضمير مع ما قبله الخ) هذا التعليل غير ملائم لما نحن فيه فتأمل (قوله وأميلت الاولى لمناسبة الثانية) فيه أن الالف الاولى في يتامى وجد فيها سبب الامالة وهو تقدم الياء عليها الا أن يكون جاريا على صحة اعتبار السبب الضعيف مع وجود القوي وان استبعده (قوله اذ المجاورة هنا الخ) أي فلا حاجة لما قاله البعض المبني على أن المجاورة يعتبر فيها التلاصق (قوله فسقط قول البعض الخ) يقوي كلام العلامة ويبعد ما للمحشي (قول الشارح فتقول ضيان وريان) فأميلت الالف لانها صارت ياء في التثنية فانه كالصريح في ان التمثيل به

لاجل رجوع ألفه الى الياء وانما قلنا كما صرح لاحتمال تخصيصه بألف الضحى اه شيخنا باجورى (قوله مع أنهما منه الخ) فيه ما يأتى عن شيخنا على ما فيه (قوله فالظاهر أن هذا ثابت الخ) الظاهر خلاف هذا وأنه يقتصر على تركيب العربى فى قسم المسموع بخلاف هاونا فلا يقتصر فيهما على التركيب المسموع من العربى لاطرادهما تأمل اه شيخنا لكن الحق مع سم قياسا على بقية الابواب (قوله أى لكن الاطراد فى المسموع الخ) قيل يشير الى أن قوله الا فى المسموع استثناء منقطع اه ولا داعى اليه (قوله هذا ما لطهر) وقيل الذود الابل وشمس اسم رجل أى لاجل ابل الرجل المسمى بشمس (قوله فيهما ما يوجب الخ) وعليه يشكل تمثيل الشارح بالحياة اذ فيها موجب الامالة وهو وقوع الالف بعد الياء أو رجوع الالف للياء فى نحو حيي زيد ويجاب بأن مراد الشارح فانها لا تمال أى لاجل الهاء فلا ينافى وجود الامالة فى الحياة لسبب آخر (قوله مرضاة وتقاة) أميلت الف مرضاة لصيرورتها الى الياء فى التثنية وأميلت الف تقاة لانقلابها عن الياء لان لام التقوى ياء لكنها قلبت واوا لما سيأتى فى قوله من لام فعلى اسما أتى الواو بدل ياء الخ (قوله أزال شبهها) أى شبه الالف قبل الهاء (قوله بعدها) أى بعد الف التأنيث (قوله فالاذوق فى التعليل الخ) لا لياقة فيه اذ مقتضاه أنه لو تم شبه هاء التأنيث بالالف لاميلت الالف وليس كذلك اذ امالة الفتحة لاجل وقوعها قبل هاء التأنيث انما كان لشبه الهاء بالالف والفتحة تمال للالف فتمال لشبهها لانه الف تنزيلا والالف لا تمال للالف فلا تمال لشبهها حتى يقال تمال الالف لوقوعها قبل هاء التأنيث لمشابهة هاء التأنيث للالف فالاذوق فى التعليل كما علم من ذلك أن يقال انما لم تمل الالف لاجل وقوعها قبل هاء التأنيث كما أميلت الفتحة لذلك لان الالف لا تمال للالف فلا تمال لشبهها بخلاف الفتحة على أن المشابهة مع الالف ضعيفة وبعد فاذكر مجرد مناسبة والا فقد يقال امالة الفتحة انما هى لاجل الالف الممالة والهاء لا تمال حتى تمال الفتحة لاجلها (قوله وبه صرحوا) أى بالقصر صرحوا (قوله فباطل أيضا الخ) لا بطلان اذ المراد القسم المذكور قبل ولا شك أن المذكور قبل من التصريف أى من متعلقه اذ متعلقه أعم مما ذكر قبل اه شيخنا ولك جواب آخر بأن المراد التصريف من حيث هو الصادق بالقسمين (قوله فان تلك الاحكام ما عدا الصحة تغييرات الخ) فيه انه لم يستفد من

مطلب التصريف

الشارح أن تلك التغييرات يطلق عليها تصريف كما هو مطمح نظر بهم يدلك على هذا قوله ايصرفيه أن التصريف يطلق الخ فالظاهر في دفع النظر أن يقال غاية ما يفيده الشارح أن ابن الناظم أشار الى المعنيين المذكورين أعم من أن يكون هما تصريفا أم لا ولا يرد النظر الاول قال الشارح وأشار الشارح الى اطلاق التصريف على كل من الامرين بقوله الخ ولا يبعد أن هذا هو مراد السيد الحفني بجوابه أو يقال ان تسمية المعنى الثاني بالتصريف علمت من قوله ومعرفة تلك الاحكام الخ لانه يلزم من اطلاق التصريف على المعرفة انه يطلق أيضا على المعروف لما هو مشهور من اطلاق كل علم على معان ثلاثة وكل هذا ان كان بعضهم في كلام السيد الحفني عبارة عن بهم والا فيحتمل أنه شخص آخر اعترض على الشارح بما نقله عنه (قوله وانت خبير بأن المعنى الخ) محصله أن المعنى الثاني للتصريف هو تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها بل لغرض آخر أعم من أن تكون تلك الكلمة محولا منها غيرها المعنى أو محولة عن غيرها المعنى أو لم يتعلق بها تحويل اصلا والمعنى الثاني الذي يؤخذ من ابن الناظم هو تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها بقيد أن تكون تلك الكلمة محولة عن غيرها أو محولا عنها غيرها فما يؤخذ من ابن الناظم أخص من المعنى الثاني ولك دفع ذلك بأن الاشارة الى المعنى الثاني في الجملة (قوله احكام التغيير) أي لمتعلقه كما يأتي له (قوله فالحق مع من نظر الخ) أقول لا نظر في كلام الشارح أصلا ومعنى قوله أشار الى الامرين انه ذكرهما اجمالا حيث عرف بتعريف يشملهما وهو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى فان المعنى شامل لما يعرض لها مدلولا ولما يعرض لها موجبا فالاول هو القسم الاول والثاني هو القسم الثاني والمثالان اللذان ذكرهما لا يخصصانه بالاول فهذا مسلك آخر غير ما أشار اليه المحشي والحفني يندفع به كلام الشارح اه شيخنا وعلى هذا المسلك تكون تسمية المعنى الثاني بالتصريف موجودة في كلام الشارح ولا يخفى بعد هذا المسلك خصوصا مع قوله ولهذا التغيير احكام الخ وان أمكن رجوع الاشارة لتغيير المفرد الى التثنية الخ (قوله ولا يخفى أن هذا التعريف الخ) مبني على ما فهمه وقد عرفت ما لنا اه شيخنا (قوله والجواب أن التثنية الخ) قيل هذا لا يمنع الانسبية التي عبر بها زكريا (قوله اذ الاعلال التغيير الخ) في الشافية وشرح الغزي أن الاعلال خاص بتغيير حرف

العلة

العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالا قاله بعضهم وبه يعلم ما في قوله والظاهر أن الكاف الخ وقوله بعد وفيه أن الاخفاء الخ (قوله ففيه الاوجه الثلاثة الخ) المقرر أن اسماء الفنون تطلق على القواعد الكلية المدللة وعلى ادراكها وعلى ملكتها فحينئذ لا بد من التأويل في قوله ومعرفة تلك الاحكام الخ بأن المعنى ومعرفة قواعد تلك الاحكام كقاعدة اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت تسمى علم التصريف فعلم التصريف اذن هو العلم بقواعد أحكام بنية الكلمة أي بقواعد الاصالة والزيادة والصحة والاعلال وشبه ذلك ولعل المحشي لم ينبه على ذلك لوضوحه (قوله من الشبهة) به يعلم أن الاصول ثلاثة وما عداها زائد (قوله أي الحشو بالخطا) قيل هو كتاب في اللغة القه الخليل لسيبويه ودفعه له فاشتغل به عن امر أنه فجاءت فحرقت بعضه فجاء من بعده من أهل العصر وأصلحه فصار فيه الخطأ (قوله بالقلة) متعلق بصف (قول الشارح الا في حرف) أي كلمة وكذا قوله بعد الا حرفان أي كلمتان (قوله ويقال رواه) أي بهذا المعنى (قوله كأبى الخ) أمثلة للشاذ (قوله فيكون ذلك) أي ابى الخ (قوله الا اذا كانت الخ) راجع لقوله ولا تفتح عين مضارعه (قوله بل يخير) مرتبط بقوله ولا تفتح عين مضارعه (قوله مالم يشتهر) راجع لقوله بل يخير الخ (قوله وقال ابن عصفور الخ) مقابل قوله تعين (قوله وقال ابن جني الخ) مقابل قوله بل يخير الخ (قوله ومالم يلتزم) عطف على مالم يشتهر (قوله يقتضي ذلك) أي الالتزام (قوله وعند الجميع) عطف على عند غير (قوله وفيما لامه) عطف على فيما فاؤه وكذا قوله وفي المضاعف (قوله أو كالالتزام) عطف على كالالتزام السابق (قوله وفيما لامه) عطف على فيما عينه وكذا وفي المضاعف وفيما هو للغلبة (قوله ملزم الكسر) أي موجبه (قوله كواعدني الخ) الملزم للكسر فيه كون فائه واوا وفي باعني الخ كون عينه ياء وفي راماني الخ كون لامه ياء وعينه غير حلقية (قوله ولا تأثير للحلق) أي في الفتح لما تقدم أن الحلق عينا او لاما يؤثر الفتح (قوله وقد يجيء ذو الحلق الخ) مرتبط بقوله سابقا الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا (قوله وبكسر ففتح) عطف بالفاء اشارة الى ان ما بعدها يلي ما قبلها في الرتبة ومرجوح بالنسبة اليه وكذا يقال فيما بعد (قوله والمعتمد في ذلك) أي في مجيء ذي الحلق على ما ذكر (قوله فاذا افتقد) أي السماع (قوله أي ازالته عن مقره) تفسير لقوله لاينقبله

ولو قال يقال قررته أى ازلته كاقررته لكان أليق بماهو الموضوع من خصوص فعل (قوله فمن باب التداخل) أى لان يفضل بالضم من لغة من قال فضل بالفتح (قول الشارح الاهيوّ) انظر لم تقلب الياء الفا كما قلبت الواو فى طال مع ان اصله طول بالضم قاله بعض الافاضل وسيأتى فى باب الابدال انه من الالفاظ التى شذ فيها عدم القلب ومنها روح وغيب جمع رائح غائب (قوله وهو تحريف منافاً لقوله قليلا) يمكن تصحيحه بأن المعنى انه متروك الاستعمال فى الكثرة اه شيخنا باجورى (قوله كان عليه أن يزيد الخ) و يكون الاعتذار عن البعض لا عن الكل او عن الكل مع الضميمة الآتى بيانها (قوله لان الامر من الثلاثى قد يكون مجرد الخ) يؤخذ من كون الكلام فى المجرد عدم ذكر المضارع وعده من الصيغ مع أنه أصل باتفاق لان المضارع سواء كان للرباعى أو الثلاثى لا يكون الا مزيدا (قوله لانه لا يصلح اعتذارا عنه) لان الاعتذار عنه بان أمر الثلاثى المجرد لا يكون الا مزيدا فيه كاضرب وانصر واعلم أو ناقصا عن الثلاثة كقم و بع وخف فلم يبق ثلاثيا فى اللفظ (قوله بخلافهما فى الثلاثى) أى لان أمره تارة يكون مزيدا وتارة يكون مجردا ناقصا عن الثلاثة وهذا يفيد أن الاعتذار المذكور لا ينفع الا فى الرباعى الذى اقتصر عليه الا أن يقال انه حمل الثلاثى عليه (قوله واتعر بض له) أى لما اشتق منه وكذا الضمائر بعد (قوله كأبعت العبد) أصله أبيعت كأكرمت نقلت حركة المثناة الى الموحدة فحذفت المثناة لالتقاء الساكنين (قوله كأمأت الدراهم) بهمزتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة أصله أمأيت كأكرمت تحركت الياء وانفتح ماقبلها الخ والدراهم فاعل (قوله كبركت الابل) تاء التأنيث والابل فاعل (قوله وعدمها فى تفاعل نحو تغافل أى تكلف الغفلة مع كونه لم يرد حصولها (قوله هو للاشتراك فى الفاعلية الخ) نحو تضارب زيد وعمر و (قوله وتخييل الاتصاف به) أى بأصل الفعل (قوله عنه به) أى عن انفعل بافتعل (قوله وجدتها وبيئة) أى كثيرة الطاعون أو كل مرض عام كما فى القاموس (قوله وقد يكون الاول) أى ذو الالف فانه المصدر به فى قوله والاكثر الخ (قوله مدهامتان) أى خضراوان يضربان الى السواد من شدة الخضرة اه بيضاوى (قوله والثانى) أى الساقط الالف (قوله مالم يوضع لافادة معنى) أى بل لمجرد التوسيع فى اللغة اه حفنى (قوله لوقال والراء الخ) والمراد بالاخير على هذا الحرف الاخير من الاصول وهى الراء الاولى وعليه بنى الاشارة

بعد ولك أن تقول معنى قول الشارح وادغموا الاخير أى ادغموا الزائد الاخير وهو الراء الاولى اذ الزائد الاول هو الهمزة (قوله والرجل نعلا) أى ويقال هذا الرجل واحد الرجال نعلا (قوله مفعول مطلق) والوقع بفتح الواو وكسر القاف الذى اشتكى لحم قدمه من غلظ الارض والحجارة فى القاموس وقد وقع كوجل اشتكى لحم قدمه من غلظ الارض والحجارة (قوله واختار ابن مالك فى التسهيل) عبارته مع شرحه لعلى باشا ثانى المثلين أولى بالزيادة فى نحو اقعنسس عن الشئ أى رجع عنه القهقرى لوقوعه موقع ألف احرنبى الديك انتفش للقتال وكلاهما الحاق باحرنجم والذى حصل به الالحاق فى اقعنسس الثانى لانه المقابل لالف احرنبى فمن ثم كان الاولى الحكم عليه بالزيادة كالالف اجراء لهما فى الالحاق بالرباعى مجرى واحد الاشتقاقهما من الحرب والقعس وأولهما أولى فى نحو سلم لوقوعه موقع ألف فاعل وياء فيعل وواو فوعل لانهم لما ألحقوا بنات الثلاثة ببنات الاربعة أتوا بحرف الالحاق ثانيا كبيطر وجوهر وثالثا كجهور وقلنس ورابعا كقلسى ولما نوا فى غير المضاعف من الثلاثى رباعيا لم تكن الزيادة الا ثانية كضارب وقاتل فقد صارت ثانية أوسع لورودها فى الملحق وغيره وثالثة أضيق لاختصاصها بالملحق فمن ثم كانت أولى فى نحو سلم حملا على الباب الاوسع اه وعلل بعضهم أولوية زيادة الثانى فى باب اقعنسس بتطرفه وأولوية زيادة الاول فى باب سلم بسكونه (قوله ووزنه فعفل) فيه ان الشارح جعل هذا المكرر اصليا وليس زائدا ضعف اصلى حتى يجعل فى الوزن ما للاصلى بل هو من قبيل قوله * وضاعف اللام اذا اصل بقى * وكذا يقال فى قوله فعاف فى وزن سندس وفى قوله فعلع فى وزن حدرد تأمل (قوله نظير وعد) اى بناء على أن وعد فى كلام الشارح فعل ماض اما بناء على أنه بسكون العين مصدر كان كل من يعد وعدة مثالا للسقوط من الفرع لتفرعهما عنه ويكون على هذا تاركا للتمثيل من النظير والاصل (قوله الشامل للمشتق الخ) فيه انه حينئذ يكون مستغنى عنه بالاول بالنسبة للمشتق ومستغنى عنه بالرابع بالنسبة لغير المشتق فكان المناسب للشارح اسقاط هذا السادس قاله بعضهم وقد يقال كل واحد من الامور الثلاثة مغاير لما عداه اذ محصل الاول ان سقوط الحرف من الاصل علامة زيادته والثانى ان لزوم زيادته فى موضع دل عليها الاشتقاق علامة على زيادته فى ذلك الموضع عند عدم الاشتقاق والثالث ان

اختصاصه ببناء لا يقع موقعه منه مالا يصلح للزيادة ككنون حنطأو فانها زائدة اذلم يجئ مكانها في نحوهذا البناء حرف أصلى أى ليس من حروف سألتمونيها علامة زيادته فالدليل في هذا الثالث عدم وقوع حرف أصلى ليس من حروف سألتمونيها في موضع هذا الحرف المختص بهذا البناء المستدل على زيادته بذلك على هذا قوله في التسهيل مع شرحه لعلى باشا السابع اختصاصه أى الحرف الزائد ببنية لا يقع موقعه اى ذلك الحرف منها اى تلك البنية مالا يصلح للزيادة اى لا يقع موقعه فيها حرف أصلى لكونه ليس من حروف سألتمونيها ككنون كنتأو فانها زائدة اذلم يقع موقعها حرف أصلى ولم يحكم على الهمزة بالزيادة مع لزومها هذا البناء لحكاية بعضهم عنزهو فوقع موقعها الهاء فدل على عدم لزومها اياه اه باختصار ومن قوله ولم يحكم على الهمزة الخ تعلم أن التعبير بالاختصاص لابد منه ومآل هذا أن علامة الزيادة هى لزوم حرف من احرف الزيادة لموضع مخصوص من البنية المخصوصة فاندفع مالهذا البعض وما للمحشى كالا يخفى عليك (قوله لو قال فعلل بضم اللام الاولى) صوابه الثانية اذ الاولى ساكنة ويجاب بأن مراده بالاولى اللام المشددة وضمها ضم الثاني منها وسيأتى له نظير ذلك فافهم (قوله لتناولها جميع الافعال) أى فانها تعم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف مادة غير فعل (قوله وفيه عندى نظر الخ) قد يقال مراد الشارح بالاصل في قوله يقابل بما يقابل به الاصل ما يعم الاصل في الملحق به كالراء في دحرج المقابلة باللام بالنسبة لكون تضعيف بين لالحاقه بدحرج وما يعم الاصل في نفس هذا الوزن أعنى بين كالياء الاولى منه المقابلة بالعين بالنسبة لكون تضعيفه للتعدية وأشار الشارح لكون هذا هو المراد بقوله كما سيأتى بيانه اذ هذا هو المبين هنا تأمل (قوله هذا التنبيه مكرر الخ) قد يقال ماهنا قاعدة كلية وما تقدم جزئيات منها ومثله لا يعد تكرارا (قوله استثقلت الضمة على الواو) أى فنقلت لما قبلها (قوله قياسا) أى لانه اجتمع همزتان فقلبت الثانية من جنس حركة الاولى (قوله اقال فعلل) صوابه فعفل (قوله الجؤوة) فهو بضم الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو آخره هاء أى كالجمرة كما يأتى عن القاموس (قوله وجؤة كثبة) أى فهو بضم الجيم وفتح الهمزة آخره هاء (قوله وجأى كجوى) أى فهو بفتح الجيم والهمزة منونا (قوله وجئى الفرس) أى بفتح الجيم وكسر الهمزة وفتح الياء وتبعت في هذا وما يأتى نسخة

القاموس المطبوعة وقوله وجأى اى بفتح الجيم والهمزة بعدها ألف على وزن رمى وقوله واجأوى بسكون الجيم وفتح الهمزة والواو بعدها ألف وقوله أجوى بفتح الهمزة وسكون الجيم وفتح الواو بعدها ألف وفى شرح القاموس أن الصواب اجأى بهمزة بدل الواو وقوله وجأواء بفتح الجيم وسكون الهمزة وفتح الواو والف بعدها همزة (قوله وعاء أوعواء وعاى) بفتح عين الكل والف بعد العين فى الاول وواوساكنة بعدها فى الثانى وياء ساكنة بعد ألف بعدها فى الثالث (قوله الضأضاء) بألف بعد الضاد الاولى وهمزة بعد ألف بعد الضاد الثانية (قوله والضوضاء) هو مثل ما قبله الا انه بالواو بدل الالف بعد الضاد الاولى (قوله ورجل مضوض) بضم الميم وفتح الضاد وسكون الواو ومنقوص (قوله الضوّة) بتشديد كل من الضاد والواو (قوله والضوضاة) بواو ساكنة بعد الضاد الاولى والف بعد الضاد الثانية (قوله ولامه الثانية من جنس عينه) قيل هو لا يناسب نسخة الشارح التى فيها ضوضى وهى التى كتب عليها المحشى وانما يناسب النسخة التى فيها ضاضى بالالف اه الا أن يقال هو مناسب للنسخة الاولى أيضا ان كانت الالف الاخيرة بدلا من واو (قوله كما فى أبان) أى بهمزة فوحدة مفتوحتين مع التخفيف (قوله أوافعل) أى كاكرم فاصله على هذا ابين (قول الشارح عقنقل) كون النون فيه محتملة للزيادة مخالف لقول المصنف فيما يأتى والنون فى نحو غضنفر الخ فان النون فى غضنفر واجبة الزيادة فهذا مثله لا يقال فرق بينهما فانه بعد النون فيما نحن فيه حرفان أحدهما ضعف أصلى والآخر من حروف الزيادة لانا نقول قد مثل الشارح هناك بعقنقل والقاف فيه ضعف أصلى واللام من احرف الزيادة وقوله حكمنا بأصالته وزيادة الالف لم يقل هنا مالم يدل دليل على خلاف ذلك وسيأتى بقوله فى الياء والواو فانظره وقوله حكم بزيادة المصدرمنهما وأصالة الياء أو الواو الخ انظر لم يقل هنا كان الارجح الحكم عليه الخ نظير ما سبق (قوله الا أن يقال الخ) فيه بعد من صنيع الشارح فالمناسب حمل كلامه على الراجحية خلافا للاسقاطى (قوله اسم الفاعل آرط) أى بوزن فاعل قيل ومقتضى هذا أن يضبط الفعل براء مفتوحة بعد همزة كذلك من غير مد (قوله على هذا القول اقتصر فى القاموس) لا يقال كيف هذا مع نقله بعد القول الثانى عنه لانا نقول الكلام الآتى عنه ليس فيه أن الاواقى من مادة وأق بل ولا ذكره وما نقله

عنه هنا يفيد أنه من المتن (قوله الثمام) كغراب نبات معروف اه قاموس
(قوله والعشر) كصرد شجر فيه حراق لم يقتدح الناس في أجود منه ويحشى في المخاد
ويخرج من زهره وشعبه سكر معروف وفيه مرارة اه قاموس (قوله والرمث)
ه ومرعى للابل من الحمض وشجر يشبه الغضى وله معان اخر كما في القاموس
(قول الشارح بدارات) جمع دارة وهي الشيء المدور أي بدو وأثر كالمراحل (قوله
الا أن يجعل بمعنى آخر) هو بعيد والاقرب أنه بيان للمعنى الاول وتحمل المثلية
على الموافقة في الجملة (قوله من أسمائهن) عبارة مختصر الصحاح ومهدد من أسماء
النساء اه فالضمير عائد للنساء (قوله اتيان هذا الشرط في الهمزة) أي لخرج به
نحو تأناء وتأفاء (قوله وقياسه ضبط مرمئة الخ) وذلك لان أصل مرمة على ضبط
الشارح مرممة بثلاث ميمات مفتوحات وبعد الاولى راء ساكنة فنقلت حركة
الثانية الى الراء ثم أدغمت في الثالثة (قول الشارح) وكتابل هذا خارج أيضا
بالقيد الثاني كما لا يخفى وقوله في أربعة مواضع بقي عليه تاء المخاطب في أنت بناء
على انها التاء هي الضمير (قوله قال ابن هشام لم يعد من حروف الخ) مراده به
الاعتراض على المتن في اقتصاره على تاء المضارعة ولك أن تقول لم يبق من حروف
المضارعة الا الهمزة والياء والنون أما الاولان فقد تقدم الكلام على زيادة
ما يشملهما وهو مطلق همز ومطلق ياء فهما داخلان فيما سبق وان لم يخصهما
بالذكر بأن يقول همز المضارعة وياؤها وأما النون فعلم أن ما تقدم لا يشملها
لكونها ليست في الآخر ولا في نحو غضنفر الا أنه سيأتي بقوله

وامنع زيادة بلا قيد ثبت * ان لم تبين حجة كحظلت

فان نون المضارعة خلت من قيد النون فيما سبق لكن قام البرهان على زيادتها
فافهم اه شيخنا رحمه الله (قوله كسكر) أي بضم السين وتشديد الكاف
المفتوحة (قوله أو جروه) بتثليث الجيم صغير كل شيء فالمعنى هنا ولده الصغير
(قوله النخوة) بفتح النون المشددة وسكون الخاء المعجمة التعاظم والتفاخر (قوله
وأما السبط الخ) مراده أن ما جاز فيه هذه اللغات ليس بمعنى السبطر بل هو
نقيض الجعد والافالضبط الاخير كهذف وهو بمعنى الطويل كما قدمه اه
شيخنا فصل (قوله وفي كلام الفارضي الخ) أي حيث جعل همزة أب وأخ همزة
قطع (قوله وبين العبارتين فرق) لان عبارة الشارح هنا تفيد أن هذا القائل

مطلب زيادة همزة الوصل

يجوز

يجوز كون الاصل الالف وكونه الهمزة وعبارته فى شرحه على التوضيح تفيد
أنه يوجب كونه الالف (قوله اى تجوّزا الخ) أى فاستعمل الوصل فى الفصل لانها
عند النطق بها لا يكون ما بعدها متصلا بشئ قبلها فالتجوّز انما هو فى جزء العلم
لا فى العلم بتمامه وهذا بالنظر للاصل والا فلفظ وصل كالزاى من زيد ويحتمل
أنه اراد بالاتساع كونه مجرد اصطلاح خال عن المناسبة قيل فى التسمية بسلم اللسان
توسع أيضا اذ المألوف اضافة السلم للمتوصل اليه ألا ترى أنه يقال سلم السطح مثلا
ولا يقال سلم الراقى فمقتضاه أن يقال سلم الساكن (قوله والوصول الخ) كأنه
لما كان بمعنى الاتصال استغنى عن ذكر الاتصال والا فهو أيضا فى عبارة الشارح
اه شيخنا (قوله ويرد عليه نحو تدحرج الخ) كيف هذا مع أن نحو تدحرج ونعلم
ليس مرادا من قوله وهو الفعل ماض الخ كما قرره أولا وقال والامر والمصدر منه
أى مما احتوى على الاكثر المخرج منه ما ذكر اه شيخنا (قوله وسكت الخ) قد
يقال لا سكوت اذ أمر الرباعى داخل فى مفهوم كلامه وحكم المفهوم أنه ليس
لما عدا ما ذكره همزة وصل اما بالعدم الهمزة أصلا واما بكونها همزة قطع وقوله
لان ثانى مضارعه الخ هذا لا يتم فى نحو أكرم (قول المصنف وفى اسم) متعلق بسمع
ونائب فاعله يعود على همز الوصل وقوله وتأنيث بالجر عطف على اسم وايمن عطف
على اسم أيضا لكن رفعه على الحكاية (قوله بكسر الواو) فى الشهاب الخفاجى
على البيضاوى جواز الفتح عندهم أيضا (قوله ثانويا لا أوليا) الوضع الاولى هنا
تقديرى لا تحقيقى فاندفع تنظير شيخنا فى ذلك بأنه وضع هكذا ابتداء وانما قولهم
اصله كذا تدريب لما حقه أن يكون عليه بالقياس الى غيره (قوله مع أل) ظاهره
أن التخفيف لا يكون حال التجرد من أل وفى الفاكهى أن اصل امرئ وامرأة
مرء ومرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زيدت فيهما همزة الوصل وان كان
على ثلاثة أحرف لان لامهما همزة فيلحقهما التخفيف فيقال مر ومرة فجريا
مجرى ابن وابنة اه وهو صريح فى أن التخفيف يكون حال التجرد (قوله كما
فى التصريح) عبارته وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شئ الا انه لما كان يجوز تخفيف
همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المر وأعلوه لذلك
ولكثرة الاستعمال اه وكتب عليه يس نقلا عن بعض الافاضل من مشايخه
أن معنى كلامه أن لفظ المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته الى ما قبلها

وهو الراء فيقال المرو والمرا والمرى بابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ماقبلها فيجاز أيضا اعلال لفظ مرء باسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن لان الاعلال يأنس بالاعلال والضمير المنصوب فى أعلوه عائد على امرئ والاشارة فى قوله لذلك الى تخفيف همزته الخ وقوله ولكثرة الاستعمال علة ثانية لاعلال لفظ امرئ ومعنى ذلك انه لما كثر دوره وذلك على الالسن كثرت صيغه فيصير المتكلم فى فسحة ان شاء نطق بالمرء وان شاء نطق بامرئ وان شاء نطق بمخففات المرء اه ببعض تغيير للخلل فى النسخة فانظره مع قول المحشى ثم حذفها الا أن يحمل على أن المراد ثم حذفها مع الاتيان فى محل الهمزة بمدة من جنس تلك الحركة غاية الامر أن يس اعتبر الابدال والمحشى اعتبر الحذف ثم الاتيان بالمدة وكل صحيح الا أن ماسلكه يس اولى أو المراد بالحذف عدم ابقاء صورة الهمزة فيوافق ماقرره يس (قوله وعندى فى هذا الفرق الخ) فيه أن المصرح جعل الفرق حدوث تبعية النون للميم وغيا مزعم الكوفيين اعرابه من مكانين ولاشك أن ايم ليس كذلك وعبارته صريحة فى هذا ولم يجعل الفرق مجرد تغيير الاعراب فى ابنم دون ايم حتى يأتى هذا النظر قال شيخنا ويظهر لى فرق آخر وهو ان ايم عين ايم معنى بخلاف ابنم فانه زاد بالمبالغة فكان كمؤنثات المذكورات مخالفا فى المعنى فذكره (قوله وهو كما فى شرح الغزى تغيير الخ) هذا يرد على ماسبق له فى أول باب التصريف ويؤيد ماتقدم لنا هنالك نقلا عن بعضهم تدبر (قوله الشكس بفتح الشين الخ) يظهر أن شكس نائب فاعل صرف ولحد بمعنى حظ متعلق به والمعنى صرف هذا الرجل الصعب الخلق الآمن طى ثوب عزته للحظ (قوله الشارح هجاء طويت الخ) أى حروف تهجى طويت الخ (قوله تأنيث سقاء) أى صيغة المبالغة من السقى (قوله وبهذا تعلم انه لايصح التمثيل الخ) قد يقال مراده ببعض تصاريف الكلمة التى فيها البدل ماغايرها من المادة ولو كانت المغايرة بسبب الاشتمال على المبدل منه فاستقام التمثيل والتعليل تأمل (قوله كمفلات ومفلت) احدهما بكسر اللام اسم فاعل والآخر بفتحها اسم مفعول (قوله أى المبدل منه زائد) الاظهر أن المراد البدل (قوله تقسيما للفرع قسمين) أى لان معنى كلام الشارح أن البدل يعرف بكون لفظه فرعا عن غيره والحرف الذى هو البدل على امر زائد ويكون لفظه فرعا عن غيره والحرف الذى هو البدل مطلب الابدال

اصل

أصل يعني أن البدل قسمان بدل هو أصل وبدل هو زائد واللفظ المشتمل عليه فرع في القسمين عن غيره فان المصغر فرع المكبر فتقسيم الفرع الى القسمين باعتبار كون البدل قسمين وعلى هذا فالمناسب للشارح أن يقول في التعليل لانه لما علم الاصل وهو المكبر الذي هو ماء علم أن واوا وهاء مويه بدلان من الف وهمزة كما أشار لذلك المحشي في القولة بعد وسيأتي ما فيه تأمل (قوله ورد أن الفرع الذي هو موبه الخ) قد يقال أراد الشارح بالفرع ماء وفرعيته من حيث انه لا يعرف اصل همزته الا بمصغره لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها بالنسبة للحروف الاصول لا للزوائد فالمكبر فرع المصغر لما وان كان أصلا له وجودا والمحشي نظر للثاني والشارح نظر للاول فاستقامت عبارة الشارح غاية الامر أن قوله كمويه على حذف مضاف أي كمكبر مويه نعم يرد أنه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذكر اذ الف المكبر كذلك الا أن الشارح تركها لعلمها بالمقايسة ومن قولنا لان التصغير الخ يعلم وجه اعتبار كون المصغر أصلا من هذه الجهة هنا دون عدم اعتبار ذلك في الاول (قوله والى ارتكاب الحال) مقتضى عطفه على ما قبله أن المحوج اليه هو الافراد وليس كذلك كما لا يخفى (قوله من ظرفية الشئ الخ) ودفع ذلك بأن المراد بالآخر ما قابل الاول يلزم عليه عدم استفادة كون كل من الواو والياء آخرا لصدق الظرفية حينئذ بكونهما وسطا فلذلك لم يعول المحشي على ذلك وان تقدم له الدفع به في غير هذا الموضع (قوله بل جمع الظبية) بفتح الظاء المشددة وسكون الباء الموحدة (قوله وجمع الظبية) بضم الظاء المشددة وبفتح الباء مخففة (قوله والجمع صلى وصلى) كل منهما بكسر اللام وتشديد الياء مع ضم الصاد في احدهما وكسرها في الآخر (قوله نحو أخذ وأخذ) احدهما مبني للفاعل والآخر مبني للمفعول (قوله وان كل حرف الخ) عطف على انك اذا أوقعتها الخ (قوله فأول حروف اسمه) باضافة الكلمات الثلاثة وقوله لفظه بعينه خبر قوله أول (قوله اختلاف مخرجيهما لما سيأتي) لان الهمزة من أقصى الحلق والالف من الجوف (قوله من نحو نعم ونفر) بكسر النون في الاول وفتحها في الثاني كما هو الاقرب اشارة الى انه لا فرق بين الفتح والكسر (قوله لا يخرجه) أي الغير (قوله والهمزة) عطف على المدة (قوله آخرها) أي آخر حروف جاء (قوله وقيل في اسمها لا) فيه أن لا هو مسمى الالف المتوصل اليه بمسمى اللام وانما

الاسم لام الف على ما هو الصواب خلاف ما قرره اذ التسمية بلام الف واردة في حديث ابي ذر الغفاري فراجع ما كتبناه على رسالة المحشي البيانية (قوله تثبت كذلك) أي مستوية (قوله كان الواجب الخ) الا أن يجعل هذا مفعول فعل محذوف أي تأمل هذا (قوله ابن عم النبي) قيل بالرفع نعت ثان لعبيدة (قوله مثال ما لامه ياء منه زاوية الخ) المناسب ما لامه واو ولم تسلم في الواحد زاوية الخ وقوله بعد ما لامه واو الخ المناسب ما لامه ياء كذا او كذا ولم ينبه المحشي على علة ترك ما لامه همزة ولعله اعلمها مما ذكره (قول الشارح لاجتماع الواوين وكون الثانية الخ) فيه أن هذا التعليل موجود في الثانية لانه يصدق على مدتها انها غير مبدلة من زائد لانها مبدلة من أصل هو الهمزة وكذا في الثالثة لان مدتها لم تبدل من غيرها وان عرضت المدة بسبب عروض الضمة قبلها فلو قال بدل قوله وكون الثانية الخ وعدم عروض تمحض المد للثانية لاندفع هذا (قوله ومنه يعلم جواب الامر الثالث) الامر الثالث هو أن كلامه ليس صريحا في وجوب الابدال فيما يجب فيه مما سبق وجوابه المعلوم مما ذكر أن رد فعل أمر والاصل فيه الوجوب ولا يحمل على غيره الا بقرينة والتصريح بالوجوب غير لازم بل يكفي التعبير بما الاصل فيه الوجوب وحينئذ اندفع تنظير المحشي بأن فعل الامر ليس صريحا في الوجوب ولذلك كتب شيخنا على قوله وفيه نظر الخ أنت خبير بأنه لم يدع صراحة الامر في الوجوب اهـ ومبنى تنظير المحشي فهم أن الجواب الدافع للامر المعلوم من كلامهم هو أن رد فعل أمر وان الامر صريح في الوجوب (قوله على تسليم الخ) قيل لا حاجة للمنع في مثل هذا اهـ وفيه تأمل (قوله وهمزا) عطف على واوا لكن بقطع النظر عما تعلق بقوله جعل من قوله في نحو هراوة (قوله وهو سهو لان الكلام الخ) أي فكان الصواب التمثيل بما الواو مضمومة فيه ضمة لازمة نحو الاولى انثى الاول أصلها وولى بواوين أولاهما مضمومة فاء الكلمة والثانية ساكنة عينها (قوله الملاة كقناة) قيل الظاهر أن ملا فاعل ماج واضافته للوديق لادنى ملابسة مع تجريد الملا عن قوله ذات حزوان اباب منصوب على المفعولية المطلقة لماج والمعنى على التشبيه وهو روق من الاراقة اهـ ويحتمل أن اباب فاعل وملا هو المنصوب على المفعولية المطلقة والمعنى أيضا على التشبيه (قوله بمجانس حركتها) أي حركة ما قبلها (قوله والمتحركة) عطف على الساكنة (قوله او ياء تصغير) عطف على مدا وكذا قوله او نون انفعال وقوله

او

او أقفا (قوله وقال الناظم انه مقصور على السماع) قال في التصريح بعد ذكره ذلك كانت كل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث آخر فان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته وسيأتي اهـ وقوله كانت كل أي من الاكل كما اذا أتى قتامة وقوله واذا جاز الخ قد يقال ان مجيئه في الماضي المقصور على السماع لا يقتضي جوازه في المضارع كذا في يس (قوله انما رجحوا الابدال الخ) عبارة الاسقاطي قال بعضهم فان قلت لم قلبت الواو في قوي ياء وفي يقوى الفا ولم يدغموا الاولى في الثانية فيهما كما ادغموا في قوة ومقتضى الادغام فيهما متحقق كما ان مقتضى الاعلال متحقق فيهما فما وجه ترجيح الاعلال فيهما على جانب الادغام مع أنه يفيد التخفيف كما أن الاعلال مفيد له ويمكن أن يجاب بأن التخفيف الحاصل من الاعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر مدرك بالضرورة فلا مصير الى ترجيح جانب الادغام دنوشري اهـ ومثله في يس على التصريح وبه يعلم ما في المحشي (قوله لان التخفيف بالابدال اكثر) أي وجودا من التخفيف بالادغام وذلك لاسهلية الابدال من الادغام كما يؤخذ من التعليل بقوله لان التلفظ الخ وحاصل هذا التعليل أن الابدال اسهل من الادغام وارتكاب الاسهل اكثر وذلك كما اذا بنيت من قرأ مثل قمطر فانك تقول كما تقدم قرأى بابدال الهمزة الثانية ياء دون أن تقول قرأ بادغام الهمزتين وذلك لخفة الابدال عن الادغام لان التلفظ في الابدال يكون بالهمزة اولا فالحرف البدل كالياء في المثال ثانيا وذلك اخف وأسهل من التلفظ بالهمزة المدغمة أولا فالهمزة المدغم فيها ثانيا (قوله يشمل الواو قبل ياء التصغير) صوابه بعد ياء التصغير اهـ شيخنا (قوله قال المصرح كان ينبغي الخ) تكرار مع ما تقدم (قوله مقتو) بضم الميم وسكون القاف وفتح المثناة الفوقية (قول الشارح وسواسوة) قيل يؤخذ من قولهم سوّيته تسوية انه واوي فسواسوة بالواو والقياس لا يأبى حتى يكون قياسه سواسية بالياء وقولهم سواسوة بالواو شاذ اهـ ولا أخذ كما لا يخفى (قوله اي من كل جمع كان بعد عينه ألف) أي وكانت الواو في واحده ساكنة والا فما ذكره موجود في نحو بازمن المسئلة الاولى (قوله ان الاول) وهو كونها بمعنى المسرعة في الجري (قوله والثاني) هو كونها بمعنى التي تجود بالركض (قوله ليجمع لها بين الوصفين الخ)

يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها (قوله وفي التسهيل وشرحه الخ) عبارة التسهيل مع شرحه لعلي باشا وكذلك الواقعة اثر فتحة رابعة فصاعدا سواء في الفعل كاغزيت واستغزيت أو في الاسم كمعطي ومستعلي طرفا كما مثل أو قبل هاء التأنيث كمعطاة ومستعلاة اهـ فلعل المحشي اسقط من عبارة التسهيل لفظ رابعة (قوله اي لا يجب ذلك) يفيد ظاهره أن القلب في الجمع واجب وهو مبني على ما سينقله الشارح عن التسهيل في شرح قوله كذاك ذا وجهين جا الفعول (قوله وضم اللام) المناسب وضم الدال (قوله اذا صير الباني لفظ رمي) يفيد أن ضمير صيره للفظ رمي ولعل الانسب رجوعه الى المبني من رمي المأخوذ من قوله بان من رمي (قوله لزم أن يقال الخ) لعل مراده لزم ذلك على اللغة الفصحى المشهورة وحينئذ لا يرد انظر بعد

مطلب من لام فعلى

﴿فصل﴾

(قوله ينافي ما مر انها صفة) وأيضا كلامه هنا يقتضي أن اصل واوه ياء وكلامه فيما مر يقتضي أن الواو اصل (قوله اي مر ما يؤخذ منه الخ) دفع به ما يرد على الشارح أن الذي مر هو تعقب الاحتراز لا تعقب الاحتجاج (قوله والدرجاء) أي أبو الشخص المسمى برجاء بفتح الراء والجيم مع المد

مطلب ان يسكن السابق

﴿فصل﴾

(قوله على احدى اللغتين) في القاموس مات يموت ويمات و يميت فهو ميت وميت ضد حي (قوله وان لزم عليه اختلاف الخ) لك أن تفر من بشاعة القافية بجعله اسم فاعل بوزن حذر أو اصله فعيل حذفت ياؤه للضرورة أو تجريه على مذهب من يجوز بناء اللازم للمجهول قاله بعض الافاضل (قوله قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام الخ) سيأتي في الفصل بعد ما يؤيده ولو جعل مخففا اسم فاعل لكان له وجه (قوله فلا اشكال في نحو معدي الخ) بيان الاعلالين في هذه الثلاثة أن أصلها معدوو ومعصوو ومعتوو بواوين في كل منها فاستثقل اجتماعهما مع الضمة قبلهما في الاول ومع الضمتين في الاخيرين فقلبت ضمة الدال والصاد والتاء كسرة فانقلبت الواو الاولى بعدها ياء لمناسبتها وهذا هو الاعلال الاول ولزم منه اعلال آخر وبيانه أن يقال اجتمعت الواو الثانية والياء قبلها المنقلبة عن الواو الاولى وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء

في الياء وكسرت جواز اعين عصى وعتى اتباعا لكسرة ما بعدها وان شئت قلت
لما وجدت الواو الثانية من هذه الالفاظ آخرا بعد ضمة لكون ما بينهما وهو الواو
الاولى ساكنا زائدا حقيقا بالادغام فلا يعد حاجزا وليس في الاسماء العربية
المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة استثقل ذلك قلبت تلك الواو الثانية ياء
والضمة قبلها كسرة وهذا هو الاعلال الاول ولزم منه اعلال آخر وبيانه أن يقال
اجتمعت الواو الاولى والياء بعدها المنقلبة عن الواو وسبقت الخ وسيأتي هذا
في فصل النقل وما تقدم في عتى المصدر لا ينافي ما قدمه الشارح قبيل قول المصنف
وواوا اثر الضم الخ من قوله ألا ترى أن الواوين المتطرفتين ينقلبان ياءين في الجمع
نحو عتى جمع عات ولا ينقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتا لان قوله ثمة ينقلبان
ولا ينقلبان اى كما هو الغالب والقلب في عتى المصدر هنا على خلاف الغالب
وسيأتي للشارح في شرح قول المصنف كذاك ذا وجهين جا الفعول البيت
ما يصرح بذلك حيث قال ما ملخصه فان كان الفعول جمعا جاز فيه الاعلال والتصحيح
الا أن الغالب الاعلال وان كان مفردا جاز فيه الوجهان الا أن الغالب التصحيح
نحو وعتوا عتوا كبيرا وقد جاء الاعلال في قولهم عتا الشيخ عتيا وعسا عسيا
وقسا قلبه قسيا وظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع
واعلال المفرد مطرد يقاس عليه وذهب الجمهور الى أن تصحيح الجمع لا يقاس
عليه واليه ذهب في التسهيل وظاهر كلامه في التسهيل أن اعلال المفرد يقاس
عليه والذي ذكره غيره أنه شاذ وقد حل المحشي قوله ولا ينقلبان فيما تقدم على
معنى أنه لا يجب القلب بل هو قليل وهو بظاهره يفيد أن القلب في الجمع واجب
وفي المفرد قليل مطرد وهو لا يتم الا على ما جرى عليه في التسهيل كما تقدم لنا (قوله
والمراد بالتقديم الخ) الظاهر أن المراد الاول فقط والمقدم في أئمة هو الادغام
على تخصص الابدال وهو قلب الهمزة الثانية الفا أو الاعم لا خصوص
الثاني (قوله كما بسطه المصرح) عبارته وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع
موجب الاعلال والادغام فلا يخلوا اما أن يكون في العين أو في اللام فان كان
في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة
في ذلك أن الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين اهـ قال يس

وهـذا القول لا يصلح أن يجمع به بين القوانين لان الاعـلال فى أئمة ليس فى العـين ولا فى اللام بل فى الفاء وانما ذكـره لينبه على الاقوال فى المسـئلة (قوله أى لانتفاء علتها) أشار الى انه منصوب على نزع الخافض (قوله لزال القلب) أى المكانى بأن تقدم الياء فى موضعها قبل الهمزة (قوله لامتناع توالى اعلالين) فيه ان أحدهـما متفرع على الآخر اذ لولا تأخير الياء لما تأتى قلبها ألفا فهذا من مضعفات هذا الوجه تأمل *(فصل)* (قوله أو همزة كما سيأتى فى الشرح) أى عند التكلم على أراء الذى هو مصدر لا فى المقام الاول عند النقل للهـمزة اه شيخنا (قوله لئلا يظن خصوص افعل) قيل فيه ان الظن وقع ولا يزيله القول المذكور اه وقد يقال وجـه الازالة ان التصريح بذلك مع علمه لا بدله من نكتة وهى افادة ان المدار على اعلال اللام (قوله كتطيرن) الذى فى التصريح انتظرون (قوله وضمه وتشديد ثانيهما) فهما على وزن ركع وسجد *(فصل)* (قوله أى وفروعه الخ) هذا غير ضرورى فالشارح مستقيم بدونه (قوله ولم تقلب الواو ياء الخ) أى فيما اذا كانت بعد كسرة نحو اتصال واتصل أو فيما هو أعم حـلا لما لا كسرة فيه على ما هى فيه تأمل (قوله فتم تباين الصفة) صوابه فزال تباين الصفة أو فتم تناسب الصفة (قوله لان هـذا ادخال الثانى فى الاول) أنت خبير بأنه ليس كذلك اذ الاول الساكن مدخل والثانى المتحرك مدخل فيه أبدا كما يأتى فى تعريف الادغام لكن الكثير عنـد الابدال للادغام ابدال الاول اه شيخنا اللهـم الا أن يريد بادخال الاول فى الثانى جعل الحرف الاول من جنس الثانى وكذا عكسه بقرينة المقام (قوله فيه ان هذا لم يعلم الخ) قد يقال معنى كلام الشارح انه علم من كلام المصنف انقسام حروف الابدال الى أقسام فالمدعى علمه هو الانقسام الى ثلاث واما الامثلة المذكورة لكل قسم فعلمها وعدم علمها شئ آخر فتنزل على الواقع (قوله فيه ان ابدال الهمزة من الالف الخ) قد يقال ابدالها منها علم من قوله والمدّ زيد ثالثا فى الواحد الخ فان همزة قلائد الجمع بدل من الف الواحد (قوله ان اللام المبدلة نونا) الاولى المبدلة من النون (قوله والمريطاء كالعنبرا) الذى فى القاموس كالغبيراء بضم الغين المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء التحتية بعدها راء مع المد وفسر الغبيراء فى موضع آخر بانه شجر أو ثمرته (قوله وفسره بنحات) فى القاموس حته فركه وقشره فانحت وتحات (قوله فيه ان الوزن صحيح الخ) فيه أن الضرورة ما وقع فى الشعر والشارح قائل بالفتح

مطلب الساكن

مطلب ذوالابن

بالنقل عن الثقات المستندين بالسماع من العربي المتكلم بهذا البيت لا بمجرد الرأي تأمل (قوله أي ابدال اللام من السين) المناسب العكس (قوله في الحلبة) بفتح الحاء المهملة فاللام الساكنة فالباء الموحدة آخره هاء تانيث كما هو كذلك في نسخ القاموس المطبوعة وفسره بالدفعة من الخيل في الرهان وبالخيل التي تجتمع للسباق من كل أوب للنصرة وبغير ذلك *(فصل)* (قوله وتأمل المعنى) يظهر ان المعنى ان النسوة رأين امثالهن مستورات لكونهن من شواب المخدرات ورأين استتار امثالي استتار من حصل له الكبر والهرم أي انهن اعتقدن صغرهن وكبرى فاضافة شرخ لما بعده للجنس المتحقق في الجمع بدليل المفعول الثاني ولدى جمع مذكر سالم مضاف لياء المتكلم واستتار الهرام معطوف على مؤزرات كما ان شرخ معطوف على لدات من العطف على معمولي عامل واحد (قول الشارح فلما أمر منه) أي أخذ منه فعل الامر وقوله ليتوافق القراءتان أي فتح القاف وكسرها في وقرن في بيوتكن أي ليتفق كل منهما في الاخذ من قررت بالمكان الخ

مطلب الاعلال بالحذف

مطلب الادغام

(فصل في الادغام)

لما كانت عاقبة الانسان بعد ابتهاجه وأنسه تغير حاله وادخاله في رمسه ناسب أن يجعل آخر كتابه الادغام الذي معناه لغة الادخال (قوله رفعك اللسان الخ) المراد بالوضع الخفض والظاهر ان الواو بمعنى أو ليشمل ادغام الحرفين اللذين ليس فيهما الا الرفع فقط أو الوضع فقط والظاهر أيضا ان المراد باللسان مخرج الحرف اذ لا كان ليظهر في الحروف الشفوية أو الحلقية (قوله لان الوقف على الهاء الخ) أي لان هاء السكت انما يؤتى بها لاجل الوقف فاذا أتى بها في الوصل فلا يكون الا على نيته (قوله ردىء) ينظر ما وجه رداءته في نحو لم يقرأ أحد وعدم رداءته في نحو سال اه دنوشري وأقره يس (قوله لقوة الادغام فيه) لا يظهر كون قوة الادغام علة لاغتفار زوال المد في هذا وقال ابن الحاجب وانما وجب الادغام في نحو مغزو مع ان الادغام أزال المد لان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولان ذلك في كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الادغام اه فلعل معنى قوة الادغام ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر كذا في يس (قوله ادّغم) بتشديد الدال وقوله ان سكنا ألفه للاطلاق وفاعله ضمير أول المثلين وقوله ختم أي ختم الكلمة فهو بمعنى قوله سابقا مدة في الآخر (قوله أي ما المثلان فيه ملحق بغيره)

المناسب أن يقول أى ما فيه المثلان مما هو ملحق بغيره (قوله كملات) أى بفتح الميم
وكسر اللام الاولى وسكون اللام الثانية وهو محل الافادة التى ذكرها المحشى بقوله
وهو يفيد فما فى بعض النسخ تحريف (قوله لانه يقتضى ان الادغام الخ) قد يقال
مراده بقوله وهو قياسه أى قياس أحسنيته بدليل قوله بعد ويجوز الخ الظاهر
فى الاطراد (قوله ولدلالة الاولى على المضارعة الخ) يعارض بالمثل فيقال ان الثانية
دالة على معنى كالمطاوعة وحذفها يخل به أخذا من قوله بعد وبهذا تعلم ما فى دليل
المخالف الآتى من انه يعارض بالمثل المأخوذ مما ذكره المحشى هنا (قوله وفيه
ضعف من جهات) أى ثلاثة وقد يجاب عن الأولى بأن تسكين الياء المفتوحة
للتخفيف لغة وبها قرأ الأعمش فنسى ولم نجد وقرأ الحسن ما بقى من الربا بسكون
الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن
الثالثة بقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فأناب غير المفعول به مع
وجوده اه تصريح ولا يخفى ما فيه (قول الشارح وكأنه أراد اجماع العرب) أى
لا النحويين الذين منهم الكسائى المجوز لادغامه فقوله والا فقد حكى الخ راجع
لقوله وكأنه أراد الخ (قوله من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله) أى الذى هو ضمير
الحروف الاربعة وكل من المفعول على الاول والفاعل على الثانى محذوف هو
النون ويحتمل على الثانى جعل الفاعل الشخص أى مواصلة الشخص هذه الاحرف
أى ايصال أحدها بالنون (قوله ويحتمل غير ذلك) أى كان يجعل قوله قد نوى حالا
من جارده وقوله زيد فى ضمن مفعولا ثانيا لترى ان كانت علمية أو حالا مترادفة
أو متداخلة بتقدير قد ان كانت بصرية (قوله من الرواية) أى مبنيا للفاعل
أو للمفعول فعلى الاول الياء مفتوحة والواو مكسورة وعلى الثانى الياء مضمومة
والواو مفتوحة (قوله أو الرأى) أى فالياء والواو مفتوحتان (قوله أو الارواء) أى
فالياء مضمومة والواو مكسورة أو مضمومة (قوله الواو للاستئناف) أى فان الواو
تأتى له على الاصح سواء وقع بعدها جملة اسمية كما هنا وكما فى قوله تعالى قلنا اهبطوا
منها جميعا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الارض مستقر على أحد احتمالين أو فعلية
كما فى قوله تعالى لنبين لكم ونقر فى الارحام برفع نقر على الاستئناف وكما فى قول
الشاعر على الحكم المأتى يوما اذا قضى * قضيته أن لا يجور ويقصد
برفع يقصد استئنافا كما هو الرواية على انه لا يصح النصب عطفا على يجور لئلا يلزم

التناقض لان القصد بمعنى العدل المنافى للجور نعم لو نصب عطفا على مجموع النافى والمنفى وان لم يكن للنافى حظ من الاعراب لجاز بقطع النظر عن الرواية وقال الدماميني البيت محتمل لكون الواو للعطف على أن لا يجور والاصل وان يقصد فحذفت ان فارتفع الفعل على حد ومن آياته يريكم البرق وقد حكى ابن مالك خلافا فى كون هذا مقيسا وقال العلامة الامير لك أن تجعل جملة و يقصد عطفا على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكى اه أى بناء على المختار من جواز تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وبحث العلامة الامير فى كون الواو تأتى للاستئناف بأن الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل أتى بالواو أم لا فما معنى اضافته للواو بل ربما أوهمت هى العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق تدبر (قوله أو لعطف قصة على قصة) أى قصة الكمال وما بعده على قصة الادغام وما معه ومعنى عطف القصة على القصة على ما بينه السيد الشريف ناقلا عن صاحب الكشاف أن يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فكلما كانت أشد كان العطف أحسن من غير نظر الى كون الجمل خبرية أو انشائية فعلى هذا يشترط فى عطف القصة على القصة أن يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة وعلى ما قاله غيره أن يعطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير أن يلاحظ فيه خبرية أو انشائية كما فى قوله تعالى و بشر الذين آمنوا عطفا على قوله أعدت للكافرين فليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المعتمد بالعطف قصة المؤمنين بالقرآن و وصف ثوابهم على قصة الكافرين به وكيفية عقابهم جريا على السنة الالهية من شفع الترغيب بالترهيب والوعد بالوعيد وكان تغييرا لسبك لتخييل كمال التباين بين حالى الفريقين وكما فى قولك زيد يعاقب بالقيد والارهاق و بشر عمرا بالعفو والاطلاق فاذ كر ليس من محل الخلاف فى عطف الانشاء على الخبر وعكسه وحاصل الخلاف أقوال ثالثها المرجح جوازه فيما اذا كان العطف بغير الواو أو بها وكان للمعطوف عليه محل من الاعراب كما بينه علماء المعانى فى الكلام على الفصل والوصل (قوله موصولة) أى أو موصوفة لا يقال لا عهد حتى تكون موصولة لانا نقول المعتبر فى الخطاب بهذه الجملة من خوطب بقوله أولا واستعين الله فى ألفية الخ أو شخص جرده الناظم من نفسه يعهد عنايته بذلك الجمع وهذا الجواب متعين

على احتمال تأخر الخطبة اهـ شيبيني وربما يفيد أن الصفة لا يشترط عهدها وليس كذلك نعم عهد الصلة بمعنى علمها في نفسها وعلم انتسابها للموصول وعهد الصفة بمعنى علمها في نفسها وان لم يعلم انتسابها للموصوف ولذلك تعرف الموصول بصلته ولم يتعرف الموصوف بصفته وقد تقدم لنا زيادة على ذلك في أول الكتاب (قوله واقعة على الالفاظ الخ) لك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله واستعين الله في الفية قاله بعض الافاضل (قوله والأليق بقوله الخ) انما عبر بالأليقية لاحتمال ايقاعها على المعاني وتقدير مضاف في قوله نظما الخ واحصى الخ أي منظومها الخ واحصى داله الخ على أنه يصح وصف المعاني بالاحصاء (قوله أولان المراد مجموع الالفاظ الخ) لا يرد على هذا لزوم الركة معه وقوله بجمعه أو تحصيل الحاصل لاختلاف الجمعين اذ المراد بمجموع ما ذكر ذاته المستقصية لاجزائها الصادق ذلك باجتماع تلك الاجزاء وانضمام بعضها الى بعض الذي هو المراد من الجمع الثاني وبعدمه كما هو ظاهر للمتأمل اهـ شيبيني ووجه المناسبة التي ذكرها المحشي ان الجمع يشعر عرفا بالاستقصاء والاستيفاء الذي هو الجمع الاول أو المراد المناسبة في مطلق الجمعية ولو سلم اتحادهما فالمراد أنه اعتنى بجمع المجموع بهذا الجمع أو انه من مجاز الاول * بقي أمور ثلاثة الاول لك أن تقول ان قوله وما بجمعه الخ تصريح بما رمز اليه بطرف خفي قبل ذلك في قوله هلم الذي معناه أحضر كذا نحو هلم شهداءكم أو أقبل الى كذا نحو هلم الينا فكأنه يقول أحضر ذهنك أو أقبل الينا فقد كمل المقصود منا وهو التأليف وعلى هذا يكون في كلامه أحسن أنواع براعة المقطع وهو أن يأتي المتكلم في آخر كلامه بما يشعر بالانتهاء كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الآية بناء على أنها آخر آية نزلت كما في الاتقان فان ذكر اليوم الذي هو آخر الايام ووصفه بما بعده يدلان على آخرية الاحياء والحياة للمناسبة الظاهرة وأما قوله وما بجمعه عنيت الخ فليس من هذا النوع لانه يشترط فيه أن لا يكون المأتي به مستعملا قصدا في الانتهاء بحيث يكون صريحا فيه بل انما يدل عليه دلالة تلويحية من عرض الكلام وكذا الشرط في أحسن أنواع براعة المطلع وهو الاتيان في أول الكلام بما يدل على المقصود كقول الشاعر * المجد عوفي اذ عوفيت والكرم * فان في ذكر الكرم تعريضا بالاحسان اليه وان لم يصرح به التركيب وانما قلنا أحسن في الموضعين لان براعة

المطلع أو المقطع عبارة عن فوقانهما أو ارتفاع شأنهما كما في التلخيص من غير تقييد
بكون ذلك الفوقان بالدلالة على المقصود أو الانتهاء خلافاً لما اشتهر * الثاني أن قوله
بجمعه متعلق بعنيت وقد اشتهر أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص حتى كاد
أهل البيان يجمعون عليه ولذلك يقولون في اياك نعبد واياك نستعين معناه
نخصك بالعبادة والاستعانة وخالف الامام ابن الحاجب ووهمهم في ذلك قائلا
كيف وقد قال تعالى فاعبد الله مخلصا له الدين وقال بل الله فاعبد فقدم
في أحدهما دون الآخر ووافقه على ذلك أبو حيان مستندا الى قوله تعالى أفغير
الله تأمروني أعبد فانهم لم يأمروه بقصر العبادة على غير الله * وأجيب عن الاول
بأن قوله مخلصا له الدين أغنى عن افادة الحصر بطريق من طرقه المشهورة وبأنه
لا مانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى واعبدوا ربكم
وقال أمر أن لا تعبدوا الا اياه بل قوله تعالى بل الله فاعبد من أقوى أدلة
الاختصاص فان قبله لئن أشركت ليحبطن عملك ولا يحسن الاضراب الذي هو
معنى بل الا مع قصد الاختصاص وعن الثاني بأنه لما كان من أشرك بالله غيره كأنه
لم يعبد الله كان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة * وقال تقي الدين
السبكي انما عبر البيانيون بالاختصاص وليس هو الحصر كما فهمه كثير من الناس
فان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من
جهة خصوصه لا من جهة عمومه وذلك ان كل مركب من خاص وعام له جهتان
بالضرورة فقد يقصد من جهة العموم وقد يقصد من جهة الخصوص وهذا هو
الاختصاص كما سبق فالتركيب في ضربت زيدا فيه عام وهو ذات الضرب من
حيث هو وخاص وهو المتكلم وزيد وبخصوصهما يسري الخصوص الى الضرب
فاذا قدمت الفعل وأخرت زيدا كنت قاصدا جهة العموم وان كان الخصوص
حاصلا وان عكست فقدمت زيدا علم انك قاصد جهة الخصوص وانه هو الاهم
عندك من غير تعرض لغيره باثبات أو نفي حتى يحصل الحصر وانما جاء في اياك
نعبد للعلم بأن قائليه لا يعبدون غير الله تعالى ولهذا لم يطرد في بقية الآيات فان قوله
تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل بمعنى ما يبغون الا غير دين الله لزم ان الانكار
المفاد من الهمزة متعلق بالحصر لا بمجرد بغيهم غير دين الله وليس مراده اه كلامه
وله بقية ينبغي مراجعتها في الاتقان * الثالث بحث الغزي في كلام المصنف بأنه قد

يقتضي أن ليس للمؤلف فيه سوى الجمع وينافيه قوله وليس عندي لازما ولا أرى منعا واتصالا لا اختار ونحو ذلك مما هو كالصريح في أن له فيه أشياء من عنديانه واختراعاته ويجاب عنه بأن قوله الآتي أحصى من الكافية الخلاصة قرينة على ان المراد الجمع من كلامه في كتاب آخر لان المقصود من قوله أحصى الخ بيان المأخوذ منه بأنه الكافية و وصف المأخوذ بأنه خلاصتها على أنه سبق أن المراد بالجمع ضم الالفاظ بعضها الى بعض لا الاخذ من الغير حتى يلزم توجه البحث ولعل هذا هو السر في تعبيره بقد على أنا لا نسلم ان هذه الامور من مخترعاته ولذلك قال شارحنا عند قوله واتصالا لا اختار وما اختاره الناظم هو مختار الرماني وابن الطراوة وعند قوله وليس عندي لازما وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وعند قوله ولا أرى منعا وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الاول ولقوم في الثاني وان كان مخالفا في جميع ما ذكر لمذهب الجمهور ونحو التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبدل المطابق من مخترعاته كما قرره في موضعه ولو سلم أن المراد الاخذ من كلام الغير وان جميع ما ذكر من مخترعاته نقول هو تواضع منه أو باعتبار الاغلب وأما الجواب بأن تلك ليست من عندياته بل ذكرها النحاة من الشاذ واختاره وفهم القياس ففيه نظر لما علمت من أنه تابع لغيره في القول بالقياسية فيما ذكر ولو سلم أنه انفرد بالقول بالقياسية نقول ان القول بالقياسية من جملة المخترعات ومن ان البعض من مخترعاته كالتسمية بنائب الفاعل وبالبدل المطابق أفاد ما ذكر العلامة الشبيني ببعض زيادة وحذف كما يعلم من الوقوف عليه (قوله من عيب سناد التوجيه) فيه ثلاثة مذاهب أحدها للاخفش انه ليس بعيب مطلقا ثانيها للخليل انه تجوز الضمة مع الكسرة وتمتنع الفتحة مع أحدهما ثالثها للكراع انه تجوز الضمة مع الفتحة وتمتنع الكسرة مع أحدهما وفي كلام بعضهم اغتفاره مطلقا للمولدين كالناظم اه شبيني (قوله اللازم على الضم) الأولى اللازم على غيره أي من الضم أو الكسر (قوله ماقبل الروي المقيد) أي أو ما في حكمه كما في البيت المنزل منزلة البيتين فان عروضه تعطى حكم الضرب الذي هو المحل الأصلي للروي نعم ان كانت الالفية من مشطور الرجز لا من كامله لم يحتج الى ما ذكر اه شبيني (قوله بمعنى واحد) وهو الانقضاء وهذا مناف لما في الاتقان من ان التمام زوال نقصان الاصل والكمال زوال نقصان العوارض بعد تمام الاصل ولهذا كان قوله تعالى تلك عشرة كاملة أحسن

من تامة فان التمام من حيث العدد قد علم وانما بقي احتمال نقص في صفاتها وقيل لفظ التمام يشعر بحصول نقص قبله بخلاف الكمال وقال العسكري الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف والتمام اسم للجزء الذي يتم به الموصوف اه الا ان يكون ما في الاتقان اصطلاحا آخر كاصطلاح أهل المعاني على التفرقة بين التكميل والتتميم كانقلها المحشي عنهم اه شيبيني وربما يشير لذلك تقديم المحشي لغة على قوله كالتكميل والتتميم والالاخرها عنه (قوله فسقى ديارك الخ) صوب الربيع نزول المطر في زمن الربيع والديمة المطر المسترسل وأقل مقداره ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام وتهمي أي تسيل فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها فربما يقع في الوهم ان ذلك دعاء بالخراب ومعظم الايهام من قوله وديمة تهمي أتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله في آية قالوا نشهد انك لرسول الله دفعا لما يتوهم من رجوع التكذيب فيها لقوله م انك لرسول الله ونصرحا بان رسالته ثابتة في الواقع على وفق العلم وقوله تعالى أعزة على الكافرين بعد قوله أذلة على المؤمنين دفعا لما يتوهم من أن ذلهم بسبب ضعفهم ودلالة على انه تواضع منهم وعلم من المثالين الاولين انه قد يكون قبل الوهم (قوله كالمبالغة في نحو يطعمون الخ) أي فقوله على حبه مبالغة وتتميم بناء على ان ضميره راجع الى الطعام أي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه لان المقصود مدحهم على السخاء بالطعام الطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم للطعام وبدونهما لكنه معهما أبلغ بخلاف ما لورجع لله فانه لتأدية أصل المعنى لازائد عليه للمبالغة لان المعنى حينئذ ويطعمون الطعام لأجل حب الله وهذا نفس المراد وذلك انه لما لم يكن اطعام الطعام لالأجله محمودا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله فيه اشارة الى ان قوله الخ) أي فيصرف ما تقدم الى ما هنا ولم يعكس بان يراد بالجل الكل مجازا مع انه المناسب لكونه في محل الحاجة لانه هو الموافق للواقع لتركه كثيرا من المقاصد وبهذا تعلم ما في قول الكمال بن الهمام لوقال على جل المهمات بالحاء المهملة لكان أحسن لانه كان يندفع الاعتراض بمنافاة قوله على جل المهمات اشتمل لقوله في الخطبة مقاصد النحو بمجوبه وتكون اللام في المهمات للمعهود المتقدم في الخطبة ويكون موفيا بما وعد به فيها اه وأجيب عن المنافاة أيضا بان ما تقدم

واقع في سياق الترجي والطلب وما هنا هو ما اتفق له ولا يلزم من طلب شيء حصوله بعينه ولا يمنع هذا قوله وما يجمعه عنيت قد كمل حيث عنى بجمع الجميع لكونه مظنونا به لان محط الاخبار هو قوله على جل المهمات الخ لكن هذا الجواب لا يناسب قول الشارح ولما يسر الله اكمال ما وعد به الخ الا أن يقال المراد اكماله في الجملة وهذا كله مبنى على اتحاد المراد بالاحتواء فيما سبق والاشتمال هنا كما هو الظاهر أما اذا أريد بما تقدم الاحتواء الحقيقي وهو المتعلق بالجل والمجازى وهو المتعلق بما عدا ذلك باعتبار ان من عرف الجل قدر على تحصيل ما عداه ولو ادعاء وأريد بما هنا الاشتمال الحقيقي فقط فلا منافاة وان كان هذا بعيدا اذ يبعد تخصيص الاشتمال وتعميم الاحتواء وايضا كون الالفية توصل للكل مع خلوها عن أبواب كاملة لا يسوغ الا بالادعاء الذي هو خلاف المتبادر وقال السيوطي في النكت ومما نورده هنا انه بلغني عن مدرس انه قال في قوله مقاصد النحو بها محوية انه لم يرد بها مهمات النحو انما أراد كتابا له في النحو اسمه المقاصد وانه نظمه في هذه الالفية وأقول هذا قول من لا خبرة له أما أولا فليس للمصنف كتاب يسمى المقاصد وقد تتبعت أسماء كتب ابن مالك وما سماه الناس منها نظما ونثرا وذكره النحاة والمؤرخون وأرباب التراجم نثرا ونظموه شعرا فلم أر أحدا ذكر هذا في أسماء كتبه وأما ثانيا فلان له كتابا يسمى الفوائد وهو الذي اختصر منه التسهيل ولذلك سماه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد فان كان هذا المدرس أشار الى هذا فلا يصح لان الكتاب المذكور كتاب مبسوط جدا جامع ليس في النحو أجمع منه بحيث ان الشاعر سعد الدين محمد بن عربي قال يمدح المصنف و يشير الى هذا الكتاب

ان الامام جمال الدين فضله * اله ولنشر العلم أهله

أملى كتابا له يسمى الفوائد لم * يزل مفيدا لذي لب تأمله

فكل مسئلة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظير له

فكيف يظن ان الالفية نظم لهذا الكتاب والذي فيها لا يبلغ خمس ما فيه فان الالفية فيها ثلث ما في الكافية أو نصفها والكافية فيها نصف ما في التسهيل أو أرجح قليلا والتسهيل فيه بعض ما في هذا الكتاب اما نصفه أو أكثر قليلا بحسب الظن فاني لم أقف عليه فكيف يتصور ان تكون الالفية التي هي مختصر من مختصر من مختصر حاوية لما في المبسوط الاصلي ومما يزيد ما قاله فسادا انه لو كان المراد

بمقاصد النحو اسم كتاب لكان مفردا لانه علم فلم يكن يجوز الاخبار بمحوية بل كان يقال محوى وسعد الدين المذكور شاعر مشهور له ديوان وهو ولد محيي الدين محمد بن عربي الصوفي المشهور صاحب الفصوص وغيرها الذي يتكلم فيه الفقهاء وينسبونه الى الالحاد والله أعلم بسريرته وحقيقة حاله وقد كان ولده هذا بدمشق مجتمعا على ابن مالك والنووي وغيرهما من الأئمة (قوله جمعهم) أي وجمع بالالف والتاء لانه وصف غير العاقل (قوله لكن يلزم على الثاني) أي لا على الاول لان لفظ أحكام بوزن أفعال من جموع القلة (قوله الا ان يقال الخ) أو يقال تقييدا المطابقة وعدمها بما اذا لم تدخل أل لكونها تخرج كلا من الجمعين عن أصله ولذلك صح وصف جمع الكثرة هنا بجمع القلة فان جمعي السلامة من جموع القلة على الشبه كما صح عكسه في قول حسان

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى * وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

اه شيبيني (قوله أي اشتمال الدال على المدلول) أي أو الكل على الاجزاء ان كانت الجملة حالا أخرى أو خبرا آخر وكانت ما واقعة على المعاني كما هو أحد الاحتمالات (قوله وعناه كذا) لفظ كذا فاعل مؤخر والهاء قبله مفعول مقدم (قوله فعلى اللغة المشهورة) أي التي هي بناء عنى للمفعول انما يقال انا معني بكذا أي على صيغة اسم المفعول وقول الشاعر طويل الشغل بفتح الشين والغين المعجمتين أي طويل زمن الاشتغال بتلك الأخرى (قوله موطئة لما بعدها الخ) رد بأن لفظ ألفية انما هو نسبة الى ألف الصادق بألف بيت وغيره كألف مسئلة الا ان يقال هذا مبني على الاستعمال العرفي (قوله وكذا يقال في احتمال التمييز) أي انه موطئ أيضا وفيه تأمل (قوله رجح هذا الخ) فيه ان ما ذكر معين لا مرجح (قوله بأنها أولى الخ) أشار بذلك الى صحة حمل النظم على المعنى المصدري غايته انه يكون في ضمير اشتمل وما بعده استخدام حيث أعيد عليه الضمير بمعنى المنظوم على حد

اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه ولو كانوا غضابا

بخلاف ذكر اللفظ بمعنى ثم ذكره بمعنى آخر فانه شبه استخدام على الراجح كقوله

واذا البلابل أفصحت بلغاتها * فانف البلابل باحتساء بلابل

أراد بالبلابل الاول الطيور المعلومة جمع بلبل بضم الباءين وبالثاني الاحزان جمع بلبال بفتح الباءين وبالثالث كؤوس المنادمة جمع بلبلة بضم الباءين وأفصحت

نطقت ألسنتها نطقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح الاعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وجادت ولم يلحن والمراد باللغات النغمات وقوله فانف البلابل أى ابعد الاحزان وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أى بالشرب من كاسات الخمر قال اليعقوبى والمعنى أنه يأمر بشرب آنية الخمر لدفع الاحزان التى حركها أصوات تلك الطيور لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق (قوله ومن تبعيضية) أى أو ابتدائية خلافا لما يوهمه كلامه (قوله تكلف بارد) أى لان كافية ابن الحاجب مع كونها بعيدة الارادة صغيرة الحجم فلا تناسب مقام مدح الالفية وشذوذ صوغ افعل التفضيل باق (قوله أنه يلزم من اغنائها الطالبين الخ) فيه ان المجعول مشبها به هو اقتضاؤه الغنى لا نفس الاغناء خلافا لما يفيده كلامه وان كان الاغناء يلزم الاقتضاء بقى انه اذا اريد بالاقتضاء الاخذ و بالغنى القدر المغنى كما يأتى لزم تشبيه الشئ بنفسه وهو لا يصح الا أن يقال يكفى فى التشبيه المغايرة فى الاعتبار كما هنا حيث اعتبر فى المشبه وصف متعلقه بكونه خلاصة وفى المشبه به وصف ذلك بكونه مغنيا على أنه قد يدعى مغايرة نفس الاحصاء لنفس الاقتضاء اه شيبينى ببعض اصلاح (قوله مع أن الكاف الخ) يصح ايضا كونها للتعليل على أن الاقتضاء بمعنى الاستلزام أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل أن ينشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره او بمعنى الطلب اى احصى الخلاصة لاجل طلب غنى الطالب فانه لا يحصل الا بذلك لقصور الهمم عن الكبير من المؤلفات وعدم استيفاء الصغير منها (قوله اى لغوية) أى لا اصطلاحية وهى اطلاق الملزوم وارادة لازمه (قوله النفع) ويصح ارادته هنا و يقصر للضرورة وان كان الذى يقابل فى الغالب بالخصاصة أى الفقر وهو مكسور الغين لا مفتوحها فانه يغلب مقابلته بالضر (قوله وفى كلامه تشبيه العلم الخ) هذا لا يتم الا اذا كان استعمال الغنى والفقر فيما يتعلق بالمسائل مجازا لا حقيقة فانظره اه شيبينى (قوله وقد قيل العلم الخ) قيل هذه الجملة أتى بها تقوية لتشبيه العلم بالغنى (قوله الأولى أن يراد بهم اتباعه) أى سواء كانوا من بنى هاشم ام لا عصاة أم لا لا خصوص مؤمنى بنى هاشم والمطلب أو غير ذلك من معانى الآل المشهورة لا يقال وصفهم بانهم كرام بررة ربما أخرج العصاة لصحة ان يراد الكرام والاحسان ولو بمجرد الايمان (قوله استعارة تصريحية) أى على رأى

السعد فى تجويز يد أسد بان يجعل المشبه مطلق الاشواق الشامل بحسب المفهوم للآل ولغيره ولا يضر ان الآل وان لم يكن هو المشبه فرد من افراد ذلك المطلق فيتحقق هو فيه فيلزم الجمع بين الطرفين لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المستقل على ان فى تحقق الكلى فى افراده نزاعا طويلا تعرض لبعضه الشهاب سم وشيخه الناصر اه شبينى (قوله ويحتمل ان يكون تلميحا الخ) أى فوصفهم بانهم غر حقيقة شرعية (قوله أنتم الغر الخ) الخطاب فيه عام لجميع أمة الاجابة كما قاله الجلال السيوطى بل قيل المراد بالوضوء ما يشمل وضوء غسل الميت وان لم يتوضأ فى عمره أصلا لكن يبقى من لم يغسل عند الموت فلا يشمله الخطاب فى الحديث نعم قيل ان الغرة والتحجيل يكونان لغير المستمر على الايمان اه شبينى أى سواء توضأ حال الايمان أم لا وعلى هذا يكون قوله صلى الله عليه وسلم من أثر الوضوء مبنيا على الغالب (قوله أى المختارين) قيل ان قوله المنتخبين الخيرة كالتعليل لتخصيص الصحب بالذكر مع دخولهم فى عموم الآل لكن هذا ليس من النوع البديعى المسمى حسن التعليل وان توهم فقد نص السعد فى مطوله على اشتراط ان لا يكون المعلل به علة فى الواقع كما فى قول أبى الطيب

لم يحك نائلك السحاب وانما * حمت به فصبيبها الرحضاء

أى لم يشابه عطاءك السحاب وانما حمت به أى صارت محمومة بسبب شهود نائلك وعلوه عليها فحصل لها غيرة وتغيظ نشأت عنه الحمى فعلة الحمى التى هى علة فى نزول المطر الغيرة والتغيظ أى فليس اتيانها بكثرة الامطار سببه طلب مشابهة الممدوح لانها لا تطلب المشابهة بل ايست منها لما شاهدته من غزير عطائه فصبيبها الرحضاء أى المطر المصبوب أى النازل منها هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب الذى تضمنه الكلام صفة ثابتة لا يظهر لها فى العادة علة وقد جعل علته الحمى ذات العرق الحادثة بسبب شهود عطاء الممدوح وتلك العلة غير مطابقة للواقع وما هنا ليس كذلك ولا مانع من ضبط المنتخبين بكسر الخاء اسم فاعل والخيرة مفعوله بمعنى الشئ المختار أى أنهم اختاروا ما اختاره الشارع عليه الصلاة والسلام لكن الاول ابلغ أفاده الشبينى مع بعض زيادة (قوله ويحتمل ان يضبط بفتح الخاء) أى وفتح الياء أيضا وتوقف فيه بعض المشايخ بأنه كان القياس قلب الياء الفا لتحركها بعد فتح ويمكن أن يقال ان القياس قد يخالف لنكتة كالمشاكلة هنا لبررة فى حركاته وربما دل لذلك حكاية الفراء التى ذكرها المحشى

فانه جمع فيها اللفظين قال ابن يعيش ان المشاكلة بين الالفاظ من مطلوبهم الاترى أنهم قالوا أخذه ماقدم وحدث فضموا الدال فى حدث مشاكلة لضمها فى قدم ولو انفرد لم يجز فيه الا الفتح وكذا قوله عليه الصلاة والسلام ارجعن مأزورات غير مأجورات ابدلت فيه واو مأزورات اسم مفعول من الوزر همزة لمشاكلة مأجورات فانه بالهمز ولو اقتصر على مأزورات لتعين فيه الواو اه وأما الجواب عن ذلك التوقف بان عين الكلمة تسلم من القلب ألفا اذا كان فى آخر الكلمة ما يخص الاسم كما تقدم فى قول المصنف وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب أن يسلما ففيه أن تاء التأنيث توجد فى الفعل أيضا وان كانت صفتها فيه غير صفتها فى الاسم فلا تدخل فى كلام المصنف كما يؤخذ من الشرح هناك اه شيبينى (قوله تقديره اقول ذلك أولا وآخرا) فيه أنه لم يقله فى أول التأليف لانه انما قال اما بعد حمد الله الا أن يكون أتى به لفظا وتركه خطا كما هو أحد احتمالات سبقت فى أول الكتاب ويحتمل غير ذلك قيل وفى ختم المحشى الحاشية بلفظة وآخرا براعة مقطع كما ان فى قول الشارح وآخرا ذلك والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين

قد تم طبع هذا الكتاب المستطاب المشحون بنفائس الابحاث والآداب المنسوب الى العلامة الفاضل والجهبذ الاديب الكامل حضرة الشيخ محمد الانبابى متع الله الطلبة بوجوده وأفاض عليه سحائب بره وجوده فياله من كتاب جمع التدقيقات الشريفه وحوى التحقيقات اللطيفه يبتهج بمطالعته الافاضل الكرام وتتغذى من موائد فوائده الطلبة الاعلام فلا غرو ان كان بغية المستعجل ونخبة النحرير المتأمل فقد كساه الله حلة الفضل فتعرى عن الفضول وتلقته أفاضل الفحول بالقبول هذا مع كون الحصول عليه بثمن يسير لا يعجز عن مثله الطالب الفقير وقد التزم طبعه على ذمته وتلقاه بيمين همته الفاضل الاديب واللوذعى اللبيب المتوكل على مولاه الغنى حضرة الشيخ أمين الحلوانى المدنى وذلك بالمطبعة الوهبيه احدى المطابع البهية المصريه وكان تمثيله وتصحيحه وتهذيبه وتنقيحه بمعرفة المعتمد على فضل مولاه اسماعيل الخليلى ابن المرحوم الشيخ عبدالله ولاح بدر التمام وفاح مسك الختام فى أوائل جمادى الثانية من شهور سنة ١٢٨٨ ثمان وثمانين ومائتين بعد الالف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله وسلم عليه وآله وصحبه وكل منتسب اليه آمين